

محمد الميالي

مواقف جزائرية

نشر

المؤسسة الوطنية للكتاب

محمد الميالي :

مواقف جزائرية

الطبعة الاولى

1405 هـ - 1984 م

المؤسسة الوطنية للكتاب

اهـداء

الى والدى الذى علمنى قيما ما زلت بها أومن .
الى والدتى التى لقنتنى أن التضحية مثل الحب
معاناة وممارسة قبل أن تكون ألفاظا وشعارات .
الى زينب التى وفرت لى ، على حساب صحتها ،
وقتا ثميننا للكتابة .

حقوق الطبع محفوظة

المؤسسة الوطنية للكتاب

رقم النشر 84/1750

الجزائر 1984

اهـداء

الى والدى الذى علمنى قيما ما زلت بها أومن .
الى والدتى التى لقتنى أن التضحية مثل الحب
معاناة وممارسة قبل أن تكون ألفاظا وشعارات .
الى زينب التى وفرت لى ، على حساب صحتها ،
وقتا ثميننا للكتابة .

حقوق الطبع محفوظة

المؤسسة الوطنية للكتاب
رقم النشر 84/1750
الجزائر 1984

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

سبق لي ان نشرت فيما بين شهر ماي وشهر سبتمبر 1983 سلسلة مقالات في صحيفة « المستقبل » عن المغرب العربي في نهاية الخمسينات وبداية الستينات وقد دفعني لكتابة تلك المقالات انذاك بعض ما وقعت عليه يدي من تعاليق الصحافة العالمية والعربية منها على الخصوص التي صدرت اثر اللقاء الذي تم بين الرئيس الشاذلي بن جديد والملك الحسن الثاني . فقد تناولت تلك الصحف ذلك الحدث بصورة ابرزت أهمية اللقاء وتركت في الظل اهم الخلفيات التي حالت دون أن يتحقق ذلك اللقاء قبل نهاية فبراير 1983 ، والتي تتجاوز في كثير من مظاهرها ارادة المسؤولين والاشخاص دون أن تلغيها . لذلك حاولت استنطاق بعض الأحداث التي تحكمت في توجيه المغرب العربي خلال فترة من أهم فترات تاريخه المعاصر ، وتعرضت للتناقضات التي فجرتها الثورة الجزائرية في منطقة الشمال الافريقي وفي مجموع القارة الافريقية ، ولبعض المتغيرات التي ادخلتها على بعض معطيات السياسة العالمية .

وقد فوجئت للصدى الذي احدثته تلك المقالات ، سواء لدى القراء الجزائريين أو قراء آخرين في مغرب الوطن الغربي ومشرقه .

وبقطع النظر عن الأسباب التي جعلت هذه الحقبة ، رغم قربها الزماني مجهولة من كثيرين ، فقد دفعني ذلك الى كتابة مقالات أربع عن العلاقات

الجزائرية - الفرنسية ، نشرت بمناسبة الزيارة الرسمية الأولى التي قام بها الرئيس ابن جديد الى فرنسا ، والتي كانت في نفس الوقت أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس جزائري الى باريس . وقد أتبعها بمقالات أربع أخرى نشرت عشية انعقاد المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني ، حاولت أن أصور فيها بعض ملامح المرحلة التي تفصل بين بداية 1979 ونهاية 1983 . ثم حاولت أن أحلل بعض التجديدات التي رأيتها هامة والتي أقرها المؤتمر المذكور ، باجراء قراءة نقدية في بعض وثائق المؤتمر الخامس ، للإلمام بأهم ملامح المشروع الجديد الذي قدم الرئيس الجزائري خطوطه الرئيسية في افتتاح المؤتمر الخامس ، والذي يعتبر قفزة نوعية ، أكدت استمرارية الثورة الجزائرية وحيويتها من جهة ، وتبنت ايجابيات المراحل السابقة من جهة ثانية ، وحددت خطوات المرحلة المقبلة من جهة ثالثة .

وكما تلقيت اقتراحات من طرف اصدقاء وبعض القراء بجمع سلسلة المقالات عن المغرب العربي في نهاية الخمسينات ، تلقيت اقتراحات مماثلة بجمع المقالات التي كتبتها عن المرحلة الراهنة التي ابتدأت منذ أن تسلم الرئيس الشاذلي ابن جديد مهام رئاسة الجمهورية ، بعد أن انتخب أمينا عاما من طرف المؤتمر الرابع للحزب ، في بداية عام 1979 .

والواقع ان المقالات عن المغرب العربي تشكل مجموعة متكاملة ، لكن نشرها في كتاب قد يتطلب ابراز عدد من الأجوبة عن نقاط استفهام اثارها بعض الطروحات ، كما يتطلب الخروج بخلاصة تكون نتيجة ربط موضوعي مدروس بين تلك المرحلة وما يعيشه المغرب العربي الان من تحولات .

لذلك وجدتني موزعا بين نشرها كما هي وبين ادخال اضافات تستكمل أوجه النقص وتحاول تقديم اجابات ولو محدودة عن أهم الأسئلة المثارة .

أما بالنسبة للمقالات الأخرى التي تتعلق بالمرحلة التي تبتديء مع عهد الرئيس ابن جديد ، فقد وجدتني موزعا بين موقفين أيضا : أن أنشرها كما

صدرت في المستقبل ، أو أراجعها مراجعة دقيقة بتقصي النقاط التي مررت بها مروراً أو تناولتها تناولاً خفيفاً يتمشى مع النفس الصحفي دون أن يتمشى مع نفس كتاب ، وان كان تداوله أقل من تداول الصحيفة ، فانه مدعو للثبات أكثر منها في وجه الزمن .

وقد ضاعف هذا التمزق ان ممارستي السابقة لمهنة الصحافة تدفعني الى نشر كل تلك المقالات كما هي دون تغيير ، وفي هذه الحالة يكون لي بعض العذر في الأخذ بالرأي الذي يعتبر ان الكتابة الصحفية هي التاريخ « في وضع جنيني » . لأن تسجيل الحدث في الإبان أو التعليق عليه باستعراض خلفية تاريخية قريبة يعتبر تصويراً ، ولو من زاوية معينة ، للحدث الذي سوف يصبح موضوع عناية تاريخية .

لكن شغفي بالقراءات التاريخية يدفعني الى محاولة التشبه بالباحثين الذين يكتبون بأناة ، ويخضعون مجهودهم لكل ما تتطلبه الكتابة التاريخية من منهجية وتقص وتصنيف .

وزاد المشكل تعقيدا ، اني وجدت نفسي عاجزا في الظروف الراهنة عن الوفاء بالمطلب الثاني ، دون أن اكون راضيا عن التوجه الأول .

وقد فكرت ان أتخذ موقفا وسطا وهو أن أراجع ما كتبت وأعيد تبويبه وأدخل ما يسمح به الوقت من إضافات توضح غامضا أو تجيب عن تساؤل .

وقد حاولت أن أقنع نفسي ، بأن هذه الصيغة الوسطى ، سوف تسمح ، رغم تواضع العمل ، بتقديم بعض الخدمة لمن يعنون في المستقبل بالتاريخ لهذه الفترة من حياة الجزائر . لكنني وجدت ان هذه الصيغة نفسها تتطلب تأجيل نشر هذه المقالات تأجيلا لا يرضي الذين يتوقون الى ان يقرأوها قريبا في كتاب بعد ان فاتهم الاطلاع عليها في صحيفة « المستقبل » .

واخيرا استقر رأيي على نشرها كما هي ، حسب تسلسل صدورهما ، علما بأنني مقتنع بأن التاريخ ليس هو فقط تعاقب الأحداث وسردها بصورة مادية تنقيد بتسلسلها الميكانيكي ، ولكنه أيضا وعلى الخصوص مسعى عقلي لفهم المنطقات التي تحرك تلك الأحداث ، واستكناه غايتها المعلنة ، وربط بعضها ببعض عبر حركة لا تظهر دائما في الابان للمتأمل .

والواقع ان محاولة اخضاع الكتابة عن الحدث الساخن أو القريب العهد جدا لمتطلبات البحث التاريخي تشتمل على نوع من المخاطرة ، خصوصا عندما تعتمد فقط على ما يقوله بعض المساهمين في صنع الاحداث .

لكن هل يجوز أن تصرفنا هذه المخاطر عن الكتابة عن الحدث الراهن أو القريب العهد ، وتثنيينا عن محاولة اخضاعه لنوع من المنطق التاريخي ؟

اني اعتقد ان مثل هذه الكتابة ، رغم ما قد تشتمل عليه من نقص تساعد على تقديم أدوات معتبرة للباحث القادم والمؤرخ المقبل ، لأنها تقدم له انارة « ساخنة » - ان صح هذا التعبير - تساعد على ايجاد نوع من التوازن مع الانارة « الباردة » التي تشكل بعد أن يكون الحدث قد ولى وأصبح مجرد ذكرى بعيدة لاثير جدلا ساخنا .

*
*
*

ان هذه المجموعة من المقالات ينتظمها ، على ما بين مواضيعها من اختلاف ، خيط واحد ، هو انها تتناول مواقف هي من تصميم التاريخ الجزائري المعاصر . كما ان هذه المواضيع يوحد بينها نفس واحد هو الحرص على استجلاء جوانب مجهولة أو وقع تعتمها ، في مسيرة الثورة الجزائرية ، بروح تخدم في آن واحد العزة الوطنية والحقيقة الموضوعية .

ويستطيع القاريء ان يلاحظ بأن هذه المقالات تناولت في الواقع موضوعين كبيرين : الأول يتصل بمسار فكرة المغرب العربي أثناء حرب التحرير وتفاعلاتها فرنسا وعربيا وافريقيا ، والثاني يتصل بأسلوب ومنجزات العهد الذي دشنته الرئيس الشاذلي ابن جديد عندما تولى رئاسة الجمهورية مطلع عام 1979 في ظروف كانت تبدو مظلمة لأشد المتفائلين . فراح يعالج المشاكل بأسلوب هاديء يتجاوب مع عمق الثورة التي لا تستطيع الا أن تكون هادئة طالما كانت الثقة قوية بخطها ، والمراهنة واضحة على نضجها ، والتصميم شديدا على إنجاح مشاريعها .

والواقع ان التعرض للموضوع الأول كان متصلا هو الآخر - كما يستطيع القاريء أن يتأكد من ذلك - بالتجديد الذي أدخله الرئيس الشاذلي بن جديد على فكرة المغرب العربي كإطار لحل مشاكل المنطقة بعيدا عن الحسابات الصغيرة الأنانية وبعيدا أيضا عن حسابات وهيمنة الكبار ، والذي كان أساسا لمبادرة اللقاء الذي جمعه مع الملك الحسن الثاني في فبراير 1983 . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن تجديد العهد بفكرة المغرب العربي وبعثها على تلك الصورة الواقعية والطموحة في الوقت نفسه ، مرتبط هو الآخر بعهد الرئيس ابن جديد .

على ان هذه المجموعة من المقالات لا تشكل رغم ذلك لوحة كاملة عن هذا العهد : فمنجزات الخمسية الماضية لم يقع التعرض لها كلها ، سواء كانت تتعلق بالمجال السياسي ، داخليا وخارجيا ، أو بالمجال الاقتصادي أو بالمجال الثقافي والاجتماعي . كما ان هذه المجموعة لم تتعرض لجميع المشاريع الهامة التي رسم آفاقها في مناسبات مختلفة الرئيس الشاذلي بن جديد الأمين العام للحزب ، وعلى الأخص في إطار المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني .

وأرجو ان يتاح لي في مستقبل قريب ان شاء الله ، من الوقت ما يسمح باكمال اللوحة بصورة لاتخرج عن الخط الذي انتهجناه حتى الآن أي استجلاء جوانب القوة في التجربة دون أن يكون ذلك على حساب الحقيقة التاريخية . لأنني من الذين يؤمنون بأن صياغة تاريخنا الحديث والمعاصر صياغة بعيدة عن الاهواء ، ومتوافقة مع مصلحة الشعب ومستقبل الوطن ، وبصورة تخدم العزة والوحدة الوطنية ، لايتعارض مع خدمة الحقيقة . ذلك ان تاريخنا الحديث والمعاصر مليء بالعبر والبطولات والملاحم . واذا كان مطلوباً منا تجنب التمجيد الاعمى والرضى المبالغ فيه عن النفس ، والتصوير الوردي للتاريخ ، فانه ليس مطلوباً تحقير ماضينا أو تنفيه نضال شعبنا ، أو جحود فضل رجالنا سواء منهم الذين مهدوا للثورة بالفعل والقول والتكوين أو الذين تحملوا مسؤولية تفجيرها ، أو الذين خدموها باخلاص في أحلك ظروفها ، أو الذين يحرسون على أن تستمر دون أن تصاب بأية كبوة أو نكسة أو تحجر .

فها نحن نشاهد الى اليوم ، كيف يتابع مستعمرو الأمم ، مجهودهم لتبرير الاستعمار ، وتقديمه في صورة مشرقة ، ونحن لانلومهم في ذلك ، لأنه وجه من وجوه استمرار الحرب ، بشكل جديد ، وصورة أخرى .

اننا نكون مخطئين اذا نحن تصورنا ان حرب الجزائر قد انتهت في تصور استعماري الامس . لقد كان من الممكن لتلك الحرب أن تنتهي مع الاستقلال في تصورهم لو انها كانت حرب تحرير عادية ، هدفها هو انتزاع الاستقلال وكفى . لكنها لم تكن كذلك . انها لم تكن مثل حرب استقلال اميركا عن بريطانيا ، لأن هذه وتلك ينتميان في النهاية الى منابت حضارية واحدة وأصول فكرية ودينية مشتركة .

ان الثورة الجزائرية التي كانت أحداث نوفمبر 1954 ايذاناً بانطلاقها كانت أكثر من محاولة استرداد لأرض واسترجاع لكرامة وانهاء لطاغوت . لقد كانت ثورة تاريخ اهتز لها الاموات والاحياء ، لأن هؤلاء وأولئك كانوا

قد ساهموا بطريقة من الطرق في الاعداد والتهيئة لها ، ثم تفجيرها ، ثم توسيع مجالها ، ثم تهيئة ظروف انتصارها على العدو الخارجي .

لقد كانت استئنافاً مشرقاً لتلك المعركة التي ابتدأت منذ 1830 . ان سنوات « السلم » الاستعماري لم تكن سلاماً الا على المعمرين ، اما أبناء الوطن الاصليون فقد كانت بالنسبة لهم - ما عدا اليهود الذين فضلوا اللحاق بالأوروبيين جماعياً - حرباً لم تتوقف ، واحتلالاً مرهقاً لم يسلم به الشعب في اعماقه . لم ينس الشعب ، خلال العهد الاستعماري الطويل ، ذكريات الكفاح الذي خاضه الامير عبد القادر ، ومن جاؤا بعده أمثال المقراني والشيخ الحداد وبوعمامة واللافاطمة وغيرهم كثيرون ممن نعرف ومن لانعرف . لم ينس الشعب تلك القيم التي تمثلوها ومثلوها فدافعوا عنها دفاع الاستماتة . وقد استمرت تلك القيم حية في النفوس ، تغذيها الامهات الأميات ، كما تغذيها المدارس القرآنية ، ومعاهد الزوايا ، وكما غذتها بعد ذلك وجددت العناية بها مدارس ومعاهد جمعية العلماء ومدارس ودعاة حزب الشعب الجزائري . لقد كانت سنوات « السلم » الاستعماري وقفة ولم تكن توقفاً ، كانت استجماعاً للأنفاس ولم تكن اسلاماً للنفس واستسلاماً للعدو ، ومن ثم كانت فترة اختمرت فيها الافكار ، وانجلى اثناءها الغبار ، وتواصل فيها البحث عن أضمن طريق لاستئناف المعركة دون انتكاس حتى الانتصار .

ان مختلف الأنشطة السياسية والثقافية والدينية التي ظلت منذ مطلع القرن تقريباً تركز على الاسلام وقيمه الحضارية ، وتحرص على بقاء العربية حية في ديار الجزائر ، وتواصل المباديء الاسلامية بعد تخليصها من غبار التخلف ، وتبعث لدى الجزائري الاعتزاز بماضيه وتحبذ له الوقوف من صراع الحضارات ، ان كل ذلك لم يكن انكفاء متقهقراً على الذات أو سلفية تتعلق بالماضي تعلقاً أبله ، ولكنه كان يمثل مظاهر متعددة ومتنوعة لصراع حضاري يؤكد للجزائر

طبيعة انتمائها ، ويعدها لتحمل مسؤوليتها في مواجهة الاستعمار ، ويطرح عليها اعباء ثورة شاملة .

وهو صراع كان مفروضا على الجزائر فرضا ، فالاستعمار هو الذي حاول توظيف الكنيسة ومخلفات الشعور الصليبي لقهر الاسلام والعربية في الجزائر ، والاستعمار هو الذي حاول تفتيت الشخصية الوطنية من الداخل بتحجيم دور الاسلام والعربية والتشجيع على التجنيس والتسييح .

ومن ثم لم تكن الثورة الجزائرية ثورة بالمفهوم المحدود الذي يوليه المصطلح الأروبي للكلمة ، نعم يمكن ان تعتبر ثورة بهذا المفهوم اذا اقتصرنا على شق واحد من شقيها وهو تحطيمها لنظام قديم هو النظام الاستعماري واحلال نظام آخر بدله . لكن الثورة الجزائرية ، كما أشرنا قبلا ، ليست ذلك فقط ، انها ثورة أشمل من ذلك لانها ثورة وطنية من أجل اعادة الاعتبار للقيم الوطنية المرتبطة أساسا بالحضارة العربية - الاسلامية .

ان المعجزة الكبرى للثورة الجزائرية تظهر هنا على الخصوص : فالجزائر من بين كل البلدان العربية والاسلامية التي تعرضت للاستعمار الأروبي ، كانت هي اكثرها تعرضا للاستلاب والمسخ الغربي ... كانت اكثرها عرضة للتأثير الأروبي ... كانت اكثرها احتكاكا باروبا واستعمالا للغة الفرنسية . لكن ذلك كله لم يمنعها أن تثور في وجه الاستعمار الذي حاول أن يخضعها من الداخل بعد ان غزاها من الخارج ، وان تحرك قيمها الاصلية لمواجهة القوات الاستعمارية بمختلف اشكالها في أكبر وأعنف ملحمة عرفت المستعمرات في العصر الحديث .

من هنا كانت الجزائر ، بعد ان استرجعت استقلالها السياسي ، مطالبة بحكم الأسس التي قادت ثورتها ، ان تسعى لأقامة نموذج مجتمعي ومسلوك اجتماعي يرفض التقليد الأعمى للنموذج الغربي القائم على تاليه المادة ، واطلاق

العنان للغريزة ، وتميرير ذلك كله باسم « الانسانية » والهومانيزم وحقنوق الانسان .

وهنا يكمن الضعف ... لقد تجندنا كما يجب في مواجهة العدو الخارجي لأنه كان واضحا ، لكننا ، عندما امسكنا مقاليد الأمور بأيدينا ، غفلنا عن الأسس التي بها نجحنا بالأمس ، ووقعنا في خلط المفاهيم ، وركزنا على الجانب الاقتصادي في بناء البلاد ، ووضعنا مشروعا اقتصاديا ضحما طموحا وغفلنا عن تكوين الانسان وصهره صهرا يجعله منسجما مع قيمه ، بشورة تسلحه ضد نفسه ، أي ضد العدو الذي يهدده من داخل نفسه بما يفتحه من نوافذ الانجذاب الى النموذج الاستهلاكي الغربي الذي أصاب الانسان في أعز ما يتميز به وهو الروح .

هذا هو الاساس الذي دفعنا الى القول بان المعركة مع استعماري الأسس لم تتوقف . ان اعداءنا الصرخاء فهموا ذلك ، وعملوا على هذا الاساس ، وما يزالون حتى اليوم يعملون وفق هذا الاساس ، فلا يجوز ان نستسلم أو نتخضع لبعض ما يقال ويكتب ، بل يجب أن نسعى الى احياء الروح التي انجحت نوفمبر ، وروح الاعتماد على الله ثم على النفس ، روح القيم الاصلية التي يجب ربطها بالحياة وادخالها في سلوكنا الفردي والجماعي واعتبارها دعوة للحياة والتقدم ، وليست مجرد مظاهر شكلية وطقوس جامدة .

علينا أن نواصل دون هوادة ، المعركة ضد التخلف ، الذي يستتر احيانا وراء مظاهر تقدمية تعتبر الدين والقيم الإنسانية مجرد أثر من آثار الماضي مكانه في المتحف ، ان وجد ، أو هو في أحسن الحالات مجرد علاقة بين الانسان وربه . ان الحاجتنا على هذا الجانب لا يعني أبدا أننا نحارب التفتح ونرفض محاوره العصر ، ان الثورة الجزائرية نفسها لم تكن لتنجح لو انها لم تمثل بعض عناصر الحداثة في التنظيم والتعبئة .

ولكنه يعني انه لا يجوز أن تغلب حاجتنا الى الحداثة والتحديث وان تنسينا مقوماتنا وكل ما كنا به نحن نحن . لأن محاوره العصر واستعمال أساليب تكوين وتجهيز تطورت خارج حضارتنا ، واستيراد مواد نحن في حاجة اليها ، ان كل ذلك لن يظل دون نتيجة . ان ما نستورده من مناهج تعليم ومواد ليس محايدا . انه يتضمن فلسفة معينة هي فلسفة الحضارة التي افرزت تلك المواد والمناهج . والمطلوب منا في هذه الحالة هو تمثل ذلك كله وتطويعه لقيمنا الحضارية ، اذا اردنا ان لانصاب بهزيمة مغنوية وفكرية تلغي انتصارنا السياسي .

ان التقدم ليس فقط هو توفير المأكل والملبس والسكن ، وليس فقط هو تأمين مقعد في المدرسة أو المعهد أو الكلية ، ولكنه الى جانب ذلك كله تحقيق للانسجام بين مطالب الجسد واحتياجات الروح ، بين ضرورات البناء الاقتصادي ومطلب التماسك والانسجام الاجتماعي ، وحرص على تحقيق التوازن داخل نفس الانسان بين ماضيه ومستقبله ، فلا يغفل عن دعوة ربه ولا يدير الظهر لمصلحة وطنه وشعبه ، ويقدر حقوقه كفرد ، ولا ينسى واجباته كمواطن .

ان هذا المفهوم للتقدم الانساني هو بالضبط الذي يتضمنه المسعى الجديد للثورة الجزائرية . فتقرير الرئيس ابن جديد الأمين العام للحزب أمام المؤتمر الخامس تؤكد هذا التوجه الذي يبتعد عن الدوغما ، ويرفض أن يكون أسير كلمات وشعارات تشعر بالتغيير نظريا وتتجاهل الطرق والوسائل المؤدية اليه عمليا . ولا يخفى ان مثل هذا التوجه يتطلب شجاعة نادرة ، وصمودا أمام اغراءات حلول السهولة وتصميما على انتهاج المسالك الوعرة .

ولسنا نشك ، في ان الاحساس بهذه الحقيقة واضحاً كان أو غامضاً ، هو الذي جعل قواعد الحزب واطارات البلاد وجماهير الشعب ، تتجاوب ، في اغلبيتها الساحقة مع هذا المسعى ، وتتعرف فيه على انسانية الثورة .

اثينا 15 رمضان 1404 — 15 جوان 1984

-1-

المغرب العربي
ومعركة استقلال الجزائر
في مطلع الستينات

تناقضات فرنسية وغربية ومغرب - عربية

ما فتئت فكرة وحدة المغرب العربي ، منذ أن ظهرت في العشرينات محل نقاش تطغى فيه أحيانا وتظهر بقوة ، وتراجع حيناً آخر حتى يكاد يكون ذكرها مثار سخرية .

ولم يكن من محض الصدفة أن يعرف مشروع المغرب العربي دفعا جديدا في خضم حرب التحرير الجزائرية بلوره مؤتمر طنجة ، الذي انعقد في أعقاب العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف ، والذي يمثل واحدا من النتائج التي أفرزتها حرب التحرير ، والتناقضات الفرنسية نتيجة عجز باريس عن مواجهة الوضع الذي فجرتة ثورة نوفمبر 1954 مواجهة سليمة .

وقد ازداد الوضع تعقيدا بفعل مشاركة عتاد الحلف الأطلسي في الحرب ضد الجزائر ، باعتبار أن نصوص الحلف المذكور تعتبر الجزائر أرضا فرنسية . لكن عدم وجود أي عدوان خارجي ضد هذه الأرض ، لا يمكن إلا أن يسفر لدى حلفاء فرنسا ضمن الحلف الأطلسي إلا عن نوع من امتحان الضمير وحساب المصالح يجعلهم يتدخلون بصفة أو بأخرى في هذه الحرب .

شهدت منطقة المغرب العربي منذ نهاية شهر شباط (فبراير) 1983 تحركا سياسيا ودبلوماسيا لم تعهده المنطقة منذ سنوات تقارب العشر . فبعد اللقاء بين الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وملك المغرب الحسن الثاني ، قام الرئيس الشاذلي بزيارة رسمية لتونس . وعلى اثر هذه الزيارة قدم الى الجزائر وفد من الجماهيرية الليبية يقوده الرائد عبد السلام جلود .

وقد كان لهذا التحرك اصدااء عالمية واسعة : فالتعليقات السياسية والصحفية التي اعقبت ذلك بلغت من التنوع والوفرة ما يجعل منها مادة خصبة جديدة بالجمع والتعليق ، بل ان تعليقات وتعقيبات المسؤولين السياسيين كانت هي أيضا عديدة ومتنوعة ، يكفي أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، تصريحات الرئيس التونسي والرئيس الغيني والرئيس السنغالي ورئيس النيجر ، وما ورد في خطاب الرئيس المصري بنيودلهي مؤكدا لتصريح كان أدلى به الوزير بطرس غالي ، وتصريح وزير الخارجية الفرنسي ، وتصريح وزير الخارجية الأسباني ، ومسؤول العلاقات الخارجية لحزب البعث السوري ، وتصريح دايفيد شميدر من الخارجية الاميركية ، وتعليق السيد باركر سفير أميركا السابق في الرباط والجزائر وبيان الخارجية اليوغسلافية الخ ...

فما هو سر هذا الاهتمام الشديد ؟ هل هي بوادر حل سلمي لحرب الصحراء التي انهكت شعوب المنطقة وخاصة في المغرب وموريتانيا والصحراء

الغربية ؟ هل هي النتائج المتوقعة بالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية التي لعبت دورا رئيسيا في توازن القارة الافريقية وفي حل بعض خلافاتها والتي أريد شلها عن القيام بدورها ؟

هل هي الآفاق الجديدة لوحدة المغرب العربي التي يفتحها هذا التحرك ؟ هل هو مجرد لقاء القمة بين المغرب والجزائر التي رأى فيها أحد الصحفيين انهيارا « للحاجز النفسي » ؟

الواقع أننا ، باستثناء هذا التأويل الأخير ، نجد ان سر هذا الاهتمام المكثف مرتبط بكل تلك المواضيع ، لكن مشروع بناء المغرب العربي سيظل - من بين تلك المواضيع كلها - أهم عنصر في اثاره الاهتمام ، ليس فقط لان مجرد الشروع في تحقيقه يعد انجازا ضخما ، ولكن لما يترتب على ذلك من نتائج لن تقف آثارها عند حدود هذه المنطقة من شمال غرب افريقيا .

الاحتفال بذكرى مؤتمر طنجة : بداية جدية أم تخدير :

ليس هناك من شك في ان ما أثاره ذلك التحرك من تجديد العناية وتجدد الحديث عن مشروع وحدة المغرب العربي ، قد فجر آمالا واسعة لدى الجماهير بصورة تكاد تمثل نشازا وسط جو اليأس والقنوط المسيطر على الساحة العربية منذ الغزو الاسرائيلي للبنان . وقد كان الاحتفال الذي أقيم في المغرب في نهاية نيسان (ابريل) الماضي بذكرى مؤتمر طنجة ، والذي ساهم فيه مع حزب الاستقلال الحزبان الحاكمان في تونس والجزائر عامل تغذية اضافية لتلك الآمال ، علما بأنها المرة الأولى التي يحتفل بهذه الذكرى على مثل هذه الصورة ، منذ 1958 .

فماذا يعني الاحتفال بهذه الذكرى ؟

هل يعني بداية جدية على طريق تدارس طريق الوحدة وايجاد صيغة عملية تتعاطى مع الواقع بهدف التغيير نحو الأفضل ؟ أم أنه محاولة ، من ضمن محاولات أخرى ، لتسكين قلق الجماهير التواقعة الى الوحدة ؟

الحقيقة ان مشروعا ضخما ، مثل بناء المغرب العربي ، لن يتحقق على الوجه المطلوب شعبيا ومستقبليا دون عناء ودون تضحيات ودون صمود ومواجهة للاطماع الأجنبية والخطط الامبريالية .

ان هذه الحقيقة تطرح علينا عددا من الأسئلة يأتي في مقدمتها السؤال التالي : ما هي المتغيرات المحلية والدولية التي من شأنها أن تساعد على نجاح التوجه لتحقيق مثل هذا المشروع ؟

ان طرح هذا السؤال لا يعني أننا من الذين يحاولون دائما أن ينظروا الى الأحداث من زاوية الصراع بين العملاقين وحسب مقتضيات الوفاق الدولي فحسب . صحيح ان اهمال هذه الزاوية كليا غير ممكن ، لكن اعتمادها وحدها يتنافى مع الايمان بقدرة الشعوب على التغيير نحو الأفضل . ومهما يكن من شيء ، فان هذه المتغيرات تسهم في تشكيل عدد من العوامل في اطار السعي لبناء الوحدة بالمغرب العربي .

على انه ، قبل تناول هذا الجانب من السؤال بالبحث ، تحسن الإشارة الى ان تجدد العناية والحديث عن مؤتمر طنجة ، يعني تناول مناسبة مر عليها ربع قرن من الزمان ، أي أن جيل القراء العرب الذي بلغ خمسا وثلاثين سنة فما دون قد لا يكون يعرف شيئا عن ذلك المؤتمر ، ولا عن الظروف التي أحاطت به .

لذلك نعتقد أن فهم بعض الأسئلة المطروحة حول مشروع المغرب العربي الموحد يتطلب ليس فقط الحديث عن مؤتمر طنجة ، بل يستلزم حدا أدنى من التقييم لهذا المؤتمر الذي كان قد اسال الكثير من المداد ، والذي انعقد في فترة جد دقيقة من تاريخ المنطقة ، كانت لها علاقات مباشرة ببعض المتغيرات التي جرت آنذاك في منطقة المتوسط وفي فرنسا على الخصوص .

ظروف مؤتمر طنجة بين الثوابت والمتغيرات :

ان عملية التقويم هذه تتطلب التذكير بالظروف التي حفت بمؤتمر طنجة وبعض الأحداث التي سبقته وبالتالي تحكمت في توجيهه ، وهي ظروف ترتبط بمتغيرات وثوابت نعتقد أن التذكير بها يساعد على تصور مدارات الصراع في المنطقة سابقا ولاحقا .

1 - يأتي في مقدمة الثوابت الأهمية الاستراتيجية التي يكتسبها المغرب العربي في نظر العالم الغربي . فهو ، أولا ، يشكل موقعا استراتيجيا مميزا بين أوروبا الغربية وعمق القارة الافريقية ، مما يجعله يتحكم في أهم مسالك المواصلات (شمال - جنوب) وفي الوقت نفسه الذي يتحكم فيه بمسالك هامة من المواصلات (شرق - غرب) بين العالم العربي والمحيط الاطلسي ، وهو ثانيا يشارك في التحكم بمضيق جبل طارق .

وهذا هو الموقع الذي جعل المغرب العربي واحدا من أهم مدارات الصراع بين الحلفاء والمحور قبل وخلال الحرب العالمية الثانية وهو نفسه الذي دفع فرنسا في اعقاب تلك الحرب الى تهيئة المغرب العربي لاستقبال مصالحها في حال قيام حرب جديدة في أوروبا ، على أساس أن القارة الافريقية تمثل ، بمنافذها ومسالكها ، العمق الاستراتيجي الوحيد لها ، ثم ان المغرب العربي يكتسي ثالثا أهمية خاصة بما يتوفر عليه من ثروات طبيعية وامكانيات بشرية وفضائات صحراوية . وغني عن القول ان هذه الأهمية الاستراتيجية للمنطقة تتضاعف في فترات الأزمات سواء كانت مرتبطة بالحرب الباردة أو بقيام حروب محلية .

2 - في هذا الاطار كانت الجمهورية الفرنسية الرابعة هي المكلفة بمصير المنطقة وكانت مطلقة التصرف في معظم جهاتها ، خصوصا انها لم تكن تشكل قبل 1954 مصدرا عاجا للغرب ، فقد كانت تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا خاضعة للاستعمار الفرنسي وكانت منطقة تطوان وسبتة ومليلة

وكذلك الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء الغربية فيما بعد) تحت سيطرة الاستعمار الإسباني .

3 - هذا الاستقرار الاستعماري تعرض لهزة عنيفة مع تحريك المارد الجزائري ، فقد أدت ثورة أول نوفمبر (تشرين الثاني) 1954 الى احداث عدد من المتغيرات لم يكن الغرب قد حسب حسابها ، وقد ترتبت على ذلك نتائج أثرت تأثيرا عميقا في كامل المنطقة .

لكن قبل أن نصل الى معالجة المتغيرات التي أحدثتها الثورة الجزائرية بفعل طابعها الشعبي من جهة ، ومن جهة أخرى بسبب مواجهتها لاستعمار استيطاني طال أمده حتى أصبح يفكر باقامة نظام في شمال القارة الافريقية ، مثل الذي أقامه ، « البوير » في جنوب افريقيا - قبل ذلك يحسن التذكير بالخطوط الأساسية التي قامت عليها الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة هذه الثورة .

كانت الاستراتيجية الفرنسية المذكورة تتحكم فيها ثلاثة محاور :
1 - حوض المتوسط الغربي . 2 - العمق الصحراوي للجزائر . 3 - انكار وجود الشعب الجزائري .

حوض المتوسط الغربي : « بحيرة فرنسية »

لا حاجة الى الإسهاب في تسجيل الدور الذي يلعبه البحر الأبيض المتوسط في تخطيط استراتيجية البلدان المطلة على مياهه . فأهمية المتوسط هي التي تفسر بعض الأبعاد الدولية للصراع الذي عرفته المنطقة خلال الحرب الأهلية في اسبانيا ، وأهمية المتوسط هي التي تفسر الى حد ما العلاقات التي أقامتها إيطاليا ، في الفترة نفسها تقريبا ، مع النمسا والمجر والمانيا . فموسوليني قال في خطاب له في مدينة ميلانو يوم أول تشرين الثاني (نوفمبر) 1936 : « ان إيطاليا جزيرة نبتت في البحر المتوسط .. واذا كان هذا المتوسط معبرا للآخرين فانه بالنسبة لنا نحن الايطاليين ، يعني الحياة » ..

ونجد الفكرة نفسها في صور بيانية مختلفة ، عند الاستعماريين الفرنسيين ، فالبحر المتوسط ، وخاصة حوضه الغربي ، أصبح يعتبر بحيرة فرنسية في نظرهم ، بل انه أصبح في أدبيات المتمسكين - بـ « الجزائر الفرنسية » عبارة عن مجرى داخلي « يقطع فرنسا كما يقطع نهر السين مدينة باريس » حسب تعبير أحد الجنرالات الفرنسيين . وكما قاد الاهتمام بالمتوسط واعتباره مصدر حياة ، نظام إيطاليا الفاشي الى احتلال ليبيا واعتبار أراضيها امتدادا للارض الإيطالية ، وسلوك سياسة استعمار استيطاني فيها ، قاد الاهتمام بالمتوسط فرنسا في الخمسينات الى الحرص على الاحتفاظ بالجزائر فرنسية ، وهي التي كانت عرفت الاستعمار الاستيطاني منذ القرن التاسع عشر ، وكذلك الى الاحتفاظ بتونس والمغرب خاضعتين له ، رغم شبهة الحكم المحلي . لكن الوضع بعد قيام الثورة الجزائرية لم يكن يسمح بأن يكون حوض المتوسط الغربي بحيرة فرنسية : فقد أصبح هناك الحلف الأطلسي الذي يضم عددا من البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية . وهذا ما جعل المنظرين الفرنسيين يفكرون في انشاء حلف متوسطي يكون أداة لخنق الثورة الجزائرية . وقد استخرج الفرنسيون فكرة الحلف هذه من الأرشيف الأسباني : فقد سبق أن دعا لها ، عام 1952 ، وزير الخارجية الأسباني ارتاخو الذي كان قد قام بجولة عبر بلاد المشرق العربي مبشرا بهذه الفكرة .

ويتأكد الهدف الأساسي من انشاء هذا الحلف ، عند مراجعة التصريحات الفرنسية المختلفة بهذا الصدد التي نكتفي منها بالتصريح التالي الذي أدلى به فليكس غايار (الذي استمرت حكومته من 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1957 الى 15 نيسان (ابريل) 1958 عندما قال أمام المجلس الوطني الفرنسي : « ان الحل الوحيد للمشكل الذي يواجهنا هو تحقيق مجموعة فرنسا - المغرب . لقد آن الأوان لأن ننظم مع بلدان البحر المتوسط محورا للدفاع المشترك يمتد من الشمال الى الجنوب ، وهذا المحور يعد تمة طبيعية للحلف

الأطلسي . وفي هذه المجموعة تستعيد الجزائر الفرنسية مكانتها بعد أن تكون قد تمتعت بحريتها الادارية » . (الحرية الإدارية تعني مفهوما شبيها بمفهوم الحكم المحلي بفلسطين حسب النظرة الصهيونية) . اما البلدان التي يتشكل منها هذا الحلف فهي ثلاثة أصناف :

- بلدان مطلة على المتوسط ، وهي إيطاليا ، واسبانيا ، وفرنسا ، والمغرب ، والجزائر (الفرنسية) ، وليبيا .

- بلد أوروبي لا يطل على المتوسط ، لكن له « ممتلكات » في حوضه ، وهو بريطانيا التي كانت تسيطر على قبرص ومالطا وجبل طارق .

- بلد غير أوروبي هو الولايات المتحدة الاميركية التي تملك أهم قوة عسكرية في المنطقة ممثلة بالاسطول السادس ، والتي لها قواعد عسكرية في اسبانيا والمغرب وليبيا .

ومزية هذا الحلف في نظر الداعين له من الفرنسيين انه يعطي فرنسا مكانة امتيازية تماشي مع فكرة : « المتوسط بحيرة فرنسية » اذ يضمن وجودها على ضفتيه : فرنسا الأوروبية على الضفة الشمالية ، وفرنسا « الجزائرية » على الضفة الجنوبية .

وباقامة هذا الحلف على أساس المحور الأول ، وهو البحر المتوسط : تكون فرنسا قد وضعت نهائيا تحت هيمنتها مجموع الشمال الافريقي ، لأن استقلال تونس والمغرب لم يكن من الممكن استمراره مع بقاء الجزائر فرنسية

الصحراء : « بحر من الرمال فرنسي الجنسية »

تشكل الصحراء محورا هاما من محاور الاستراتيجية الفرنسية ، وقد لعبت دورا هاما في تمديد حرب الجزائر وتغذية وقودها ، فقد ركز الاعلام الفرنسي على الصحراء وخاصة منذ العام الثالث لحرب الجزائر : ركز عليها في مرحلة أولى للرد على الذين كانوا يستعملون الحجة الاقتصادية للمطالبة بانهاء الحرب ،

وخلاصة هذا الرد انه اذا كانت الحرب تستنزف قسما هاما من الخزينة الفرنسية ، فانها تضمن في الوقت نفسه عن طريق تأمين الثروات الصحراوية (وخاصة البترول) ليس فقط تمويل هذه الحرب ، بل وتحقيق ازدهار فرنسا واستقلالها الاقتصادي .

ثم استعملت الصحراء في مرحلة ثانية بوصفها اداة تضمن استمرار الهزيمة الفرنسية على افريقيا . ذلك ان استمرار الحرب وعدم ظهور بوادر انتصار عسكري أو سياسي في الأفق ، أدى الى بروز فكرة تقول : لا مانع من اعطاء الاستقلال للشمال الجزائري مفصولا عن امتداداته الصحراوية ، اذ تظل الصحراء فرنسية . وقد استعمل الجنرال ديغول نفسه بعد ذلك هذه الفكرة في بيانه الشهير بتاريخ 16 أيلول (سبتمبر) 1959 .

والواقع انه قد تم التمهيد لهذه الفكرة على عدة مراحل ، وقد تبلورت عبر ما عرف باسم « المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية » (O . C . R . S) ، وقد أصبحت هذه تابعة لوزارة خاص بها منذ عام 1957 ، وبذلك أصبح شمال الجزائر تابعا لوزارة مقيم في مدينة الجزائر ، بينما تتبع الصحراء وريرا يقيم في باريس . وقد صدر مرسوم بتاريخ 5 تشرين الثاني (نوفمبر) 1957 يحدد هذا الوضع .

وبذلك أوجد الاستعمار الفرنسي نمطا جديدا من انماط الاستعمار : فبعد ان فشلت تجربته الاستيطانية في شمال الجزائر ، أراد أن يستعمر الصحراء بواسطة توطين العتاد وغرس اجهزة التنقيب والاستخراج معتمدا على عدد محدود من الفنيين دون حاجة الى اسكان أوروبي مكثف ، طالما انه يفترض في الصحراء أن تكون خالية من السكان .

وقد استغل الاستعمار الفرنسي هذا النمط الجديد في ثلاثة اتجاهات : اتجاه الرأي العام الفرنسي الذي يصبح والحالة هذه مؤيدا لاستمرار الحرب ،

معلقا آمالا كبيرة على الصحراء أن تحل مشاكله الاقتصادية بفضل ما تزخر به من ثروات . اما الاتجاه الثاني لاستعمال الصحراء فهو الرأي العام العالمي الذي خاطبه بالمنطق التالي : نظرا الى أن الصحراء عبارة عن منطقة غير آهلة بالسكان ، فلا ينطبق عليها مبدأ تقرير المصير .

ثم اتجه الاستعمار الى الرأي العام الافريقي يستهويه هو الآخر بالصحراء ، على أساس انها تشكل « بحرا داخليا من الرمال » فيحق لكل جيرانه أن يسهموا في استغلال خيراته .

والحقيقة أن الاستعمار الفرنسي كان يريد أن يستغل الصحراء في اتجاه آخر هو جعل الصحراء ، زيادة عن نهب ثرواتها ، مركزا لتطوير الصناعات الحربية الحديثة .

ولهذا الغرض انشئت « مناطق التنظيم الصناعي الافريقي » أقيمت واحدة منها في تندوف والثانية في جهة الكويف ، وهذا زيادة عن مركز للتجارب الصاروخية أنشئ قبل ذلك في كولب بشار (وهناك اثنتان اخريان بافريقيا واحدة في غينيا والآخرى في مدغشقر) .

ويؤكد الطابع العسكري والغرض الحربي لهذا التنظيم كونه تابعا لهيئة تحمل اسم « المكتب الافريقي للدراسات والاشغال الصناعية العسكرية » الذي ينص قانون انشائه على تدخل الجيش في بناء ومراقبة المعامل التي تقام في هذه المناطق .

اذن فتوظيف الصحراء صناعيا أبعد ما يكون عن سد حاجات سكانها وسكان البلدان المجاورة لها أو ضمان تنميتها اجتماعيا وثقافيا ، وقد كشفت المجلة العسكرية الفرنسية في آذار (مارس) 1959 عن حقيقة هذا التوظيف اذ قالت :

« ان فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من هذه الناحية ، ناحية الحاجة الى الميادين الشاسعة في الحرب الحديثة ، نظرا لاتساع الصحراء وقربها النسبي

من الوطن الأم ، وهذه الوضعية الممتازة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا في تطوير دفاعنا الوطني نظرا لأهمية مشكل الصواريخ والى مدى ارتباطه بمبدأ التجارب » .

في الجزائر .. هنا فرنسا :

بعد هذا نصل الى الدعامة الثالثة من دعائم الاستراتيجية الفرنسية ، ان الجزائر في نظر جميع الفرنسيين تقريبا ، أصبحت فرنسية ، منذ زمان ... والى الابد ، وباستثناء افراد قلائل ، لاتجد فرنسا يفكر في امكانية « انفصال الجزائر » عن فرنسا الا أن يكون انفصالا تحت سيطرة أوروبيي الجزائر الذين تضايقتهم بعض المظاهر الديمقراطية والذين يريدون التخلص منها ، لان الجزائري كائن غير مؤهل لأن تطبق عليه حقوق الانسان .

وقد بلغ حد الاقتناع بهذه المسلمة « الجزائر فرنسية » ان احداث أول تشرين الثاني (نوفمبر) 1954 لم تكذ تهز أحدا في فرنسا ، فالصحافة الباريسية ، غداة الأحداث المتعددة التي أعلنت ميلاد الثورة لم تتعرض لها الا في حدود ضيقة ، كانت أبرز عناوينها تتحدث عن النجاح الذي أحرزته مبيعات الجزء الأول من مذكرات الجنرال ديغول . وحتى صحيفة « لوموند » لم تخصص للموضوع الا حيزا أقل من ذلك الذي خصصته للحديث عن الانتخابات الاميركية .

ان ردود الفعل داخل فرنسا تدل على ان احداث تشرين الثاني (نوفمبر) لم تؤول على انها بداية ثورة تهدف الى تحقيق الاستقلال . وهذا ما يفسر ردود فعل رئيس الحكومة الفرنسية ، بيار منديس فرانس ، رغم انه كان ، قد أقام الدليل ، قبل ذلك بقليل ، سواء في معالجته لمشكلة حرب الهند - الصينية ، أو للقضية التونسية ، عن جرأة نادرة لم يسبقه اليها أحد من رجالات الجمهورية الرابعة . فقد ألقى خطابا شديدا اللهجة ، بالمجلس الوطني الفرنسي ، يوم 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 1954 لا يتميز في جوهره عن خطاب أكثر الاستعماريين تطرفا ، وان اختلف عنهم في أسلوب العلاج ، كما سوف نرى .

يقول منديس فرانس في خطابه ذلك :

« انه لا مكان للمهادنة عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن السلم الداخلي للأمة ، عن وحدة وسلامة الجمهورية ، ان محافظات الجزائر جزء من الجمهورية . انها فرنسية منذ زمن طويل وبصورة لا رجعة فيها ... ان ممثلي المحافظات الفرنسية قد اعطوا كلهم مهما كان أصلهم أو دينهم ، من البراهين على تعلقهم بفرنسا في ظل السلم كما فعلوا من قبل ذلك في زمن الحرب ، ما يجعل فرنسا ترفض اعادة النظر في هذه الوحدة ... انه لا يمكن تصور الانفصال بين الجزائر وفرنسا . ليكن ذلك واضحا مرة واحدة والى أبد الآبدين في الجزائر وفي الوطن الأم وفي الخارج ... لقد حاول بعض النواب التشبيه بين سياسة فرنسا في الجزائر وسياستها في تونس ، اني أؤكد انه لا يوجد ما هو أكثر زيفا من هذا التشبيه ، ولا أشد خطرا ، هنا فرنسا ... »

وتجدر الإشارة الى ان هذا الخطاب قد قوبل بالتصفيق الحار من اليسار الى أقصى اليمين عبر الوسط واليمين .

وهذا يعني أن هناك اجماعا فرنسيا على عدم مواجهة مطالب الجزائر بشيء آخر ... غير الحرب . وكما قال أحد المسؤولين آنذاك : « التفاوض الوحيد ... هو الحرب » .

لكن ذلك كله لم يمنع الثورة الجزائرية أن تغير خلال السنوات الثلاث الأولى ، خريطة المنطقة وأن تدخل تحولات عميقة على الأوضاع الجهوية وعلى نظرة العالم الى الجزائر وفرنسا نفسها .

أول اطار يمكن أن نلاحظ فيه صراع المتناقضات ، هو الاطار الفرنسي الداخلي ، فقد أحدثت الثورة المسلحة في الجزائر شرخا في الجبهة الاستعمارية ، رغم اتفاق كلي التيارات الفرنسية على أن الجزائر يجب أن تظل فرنسية .

لقد كان رئيس الحكومة الفرنسية ، آنذاك هو بيير منديس فرانس الذي حاز على الثقة في اعقاب هزيمة ديان بيان فو التي مني بها الجيش الفرنسي في أيار (مايو) 1954 . وقد كانت أهم نقطة في برنامجه هي الرهان على وضع حد لحرب الهند الصينية .

ولم يكد يفرغ من مفاوضات جنيف المتصلة بتحقيق ذلك الهدف ، حتى طار الى تونس لمقابلة الباي في قرطاج حيث القى بيانه الذي أعلن فيه الاعتراف بـ « الاستقلال الداخلي للدولة التونسية » .

ورغم ان هذه الخطوة تبدو الآن جد محتشمة فقد ظهرت آنذاك جد جريئة الى درجة ان منديس فرانس شعر بالحاجة الى أن يصطحب معه المارشال جوان (الذي هو من فرنسيي الجزائر) حتى لا يتهم بالتفريط في الحق الفرنسي . وقد كان هذا الموقف يهدف في نظر منديس فرانس الى الشروع في تجربة جديدة بشمال افريقيا تسمح بادخال بعض التغييرات على الخط الاستعماري القديم . وقد دفعه الى البدء بتونس معرفته بالملف التونسي ، من جهة ، واعجابه الكبير بزعيم الحزب الدستوري من جهة ثانية ، وكون تونس « هي البلد الذي يمكن أن ننجح فيه بأقل صعوبة ، نظرا لحجمه وجمهوره » ، حسب تعبير منديس فرانس نفسه في مجال تعليق له أبداه بعد مرور خمس وعشرين سنة على مبادرته تلك .

وقد كان هذا المسعى الجديد في تعاطي باريس مع مستعمراتها ايدانا بقيام الحرب بين انصار الاستعمار القديم ومنظري الاستعمار الحديث ، وزاد في الأمر تعقيدا قيام الثورة الجزائرية قبل أن يفضي المسعى الجديد الى نهايته المقدره .

— 2 —

لم تكد تحل السنة الثالثة من الحرب الجزائرية ، حتى كانت خريطة المغرب العربي قد تغيرت ، فالمغرب - الذي كان سلطانه في المنفى عندما قامت حرب الجزائر - قد استقل مثلما استقلت تونس التي كان الكثيرون يتصورون انها سوف تقف عند حدود الاستقلال الداخلي ، وسوف تستمر تابعة للحكم الفرنسي بصورة أو بأخرى .

والواقع أن التحولات التي ادخلتها ثورة نوفمبر لم تقف عند حدود المنطقة ، وغني عن القول بأن هذه التحولات تمت بصورة يصعب معها تصنيفها في الزمان وترتيبها في المكان : فقد كانت متداخلة متشابكة ، تتزامن أحيانا في أمكنة مختلفة ، وتختلف مواعيدها في المكان الواحد حيناً آخر .

ذلك أن الثورة الجزائرية ، بفعل الطابع الخاص الذي اكتسبه ، والذي يرجع الى ظروف تاريخية خاصة ، حطم الحواجز بين عدد من المتناقضات التي كانت معزولة بعضها عن بعض ، فأصبحت هذه تتصارع صراعا مضطرا معه ، اذا أردنا أن نتبين خطوطه بوضوح ، الى ايجاد تصنيف لا يخلو من اصطناع .

ذلك ان انصار الاستعمار القديم ، وخاصة أوروبيي الجزائر ، لم يروا في أحداث نوفمبر نتيجة حتمية لممارسات استعمارية عمياء ، بل اعتبروها نتيجة من نتائج السياسة التي سلكها منديس فرانس في تونس ، فقد صرح فرانسوا كيليسي نائب وهران معلنا في المجلس الجزائري وجهة نظر أوروبيي الجزائر قائلا :

« عندما يعلن السيد منديس فرانس سيادة تونس الداخلية ويسلم الحكومة وتونس نفسها الى الحزب الدستوري الجديد ، فانه يكون قد أقام الدليل على أن الأرهاب يأتي بالنتيجة ... وهكذا ينتشر المرض ، ان السلم الجزائري الرائع قد تهدم لأن الضعف يشجع دائما على الاندفاع في مغامرات جديدة » .

ومعنى هذا أن ممثلي أوروبيي الجزائر وانصارهم في باريس يحملون رئيس الحكومة الفرنسية مسؤولية اندلاع حرب الجزائر ، جاهلين أو متجاهلين تاريخا كاملا من الكفاح والنضال تواصل بشتى الاساليب دون انقطاع منذ 1830 .

وهذا ما يفسر عجز الحكومة الفرنسية عن كسب ثقة من يمثلون الاستعمار القديم ، رغم الحاحه على ضرورة بقاء الجزائر فرنسية .

وزاد في مخاوف أولئك أن منديس فرانس كان يتحدث ، في خطابه نفسه عن الجزائر الفرنسية يوم 12 نوفمبر ، بلهجة تختلف عن لهجتهم ، فقد قال عند تعرضه لوسيلة معالجة الموقف :

« يجب أن نعالج الجذور العميقة للمشاكل ... هناك عدد من الاجراءات قيد الدرس سنبدل جهدا معتبرا لتحسين الأراضي البور وتطوير الصناعة ، ان ممارسة الحقوق الديمقراطية والتعاون السخي للوطن الأم يجعلنا نعرف كيف ننشئ في الجزائر الحياة الفضلى التي يريد الوطن الأم تأمينها لكل المواطنين » .

في حين أن غلاة الاستعمار كانوا ضد هذا التوجه ، رغم أنه يدرج في اطار « الجزائر الفرنسية » فالسيد كيليسي (QUILICI) كان يدعو الى ممارسة القمع قبل كل شيء . وسيفر (SAIVRE) اكد في رده على ان « الفلاحين الجزائريين يرغبون في الخبز وليس في الحقوق السياسية » . أي ان الطرفين كانا يدعوان لمنهجين مختلفين : فأوروبيو الجزائر كانوا يطالبون بالقمع ولا شيء غير القمع . اما الاصلاحات فسوف تعرض للنقاش بعد تصفية « المتمردين » والقضاء عليهم نهائيا . بينما كان منديس فرانس يطالب بدراسة الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها في نظره أن تجتث عوامل السخط التي أفضت الى الثورة .

وكان وزيره للداخلية آنذاك السيد فرانسوا ميتران يعتقد انه اتخذ اجراءين على غاية كبيرة من الأهمية عندما طالب بعدم استخدام النابالم ضد القرى الثائرة ، وعندما طالب بادماج البوليس الفرنسي بالجزائر في بوليس « الوطن الأم » فقد كان يعتبر أنه قد برهن بذلك للجزائريين على حسن نيته .

سقوط رجل أم سقوط سياسة :

في الوقت الذي رجحت فيه كفة التيار الاستعماري المتطرف بالجزائر ، كانت المفاوضات التونسية - الفرنسية تتعثر بفعل عاملين : تعثرت في مرحلة أولى بسبب الضغط الذي كان يمارسه الجناح الراديكالي في الحزب الحر الدستوري الجديد ، وكذلك بسبب استمرار بعض العمليات التي يقوم بها الثوار التونسيون من حين لآخر في الجنوب . وقد طلب الطرف الفرنسي من الوفد التونسي أن يستنكر اعمال أولئك الثوار ويدين أسلوب نشاطهم ، لكن الوفد التونسي رفض ، لأنه بذلك تضعف مصداقية الوطنية ، ويفقد بالوقت نفسه وسيلة ضغط معتبرة . انذاك فكر بعض الضباط الفرنسيين في طريقة لاحتواء ثوار الجنوب تتمثل في أن يلقي هؤلاء الثوار السلاح مقابل « الأمان »

وهكذا سقطت حكومة منديس فرانس يوم 2 شباط (فبراير) 1955
ضحية لسياستها التي لم تخل من تناقض اذ جمعت بين الحركة ، وان تكن
محدودة ، في تونس ، والجمود المطلق في الجزائر .

كان من المتوقع بعد ذلك أن تتخذ سياسة الحكومة الجديدة التي خلفتها
برئاسة ادغارفور منحى آخر في كل من تونس والمغرب ، يتلاءم مع الجمود
الذي عرفت به الجمهورية الرابعة في معالجتها لشؤون المستعمرات . لكن ذلك
لم يحدث لماذا ؟

كانت الثورة الجزائرية تتواصل ويتسع ميدانها وتكسب المزيد من الانصار
مما عزز لدى باريس الخوف من قيام جبهة كفاح مسلح على مستوى مجموع
المغرب العربي ، خصوصا بعد ظهور نشاط جيش التحرير المغربي الذي كان
تعبيرا مسلحا عن سياسة حزب الاستقلال ، وظهور بوادر انشقاق في الحزب
الدستوري الجديد بين الملتزمين بخط قرطاج والداعمين الى التشدد حتى الحصول
على الاستقلال التام .

ورغم ان الصوت المسموع في الجناح التونسي من المغرب العربي كان هو
الصوت الذي ينادي بأنه « أمامنا خمس عشرة سنة كي نهضم ما وقع التنازل
عنه لنا . فبعد ذلك فقط ننتقل الى مرحلة الاستقلال » ، رغم ذلك فسرعان
ما تطورت الأمور في كلا جناحي المغرب العربي ، ولم يحل مارس 1956
حتى أعلن استقلال البلدين .

ذلك أن الثورة الجزائرية كانت تمثل عنصر ضغط وعامل تفجير لمجموع
الجهاز الاستعماري في المنطقة ، ومن هنا تعزز تيار الاستعمار الحديث فيما
يتعلق بمعالجة مسائل تونس والمغرب . فقد رأى هؤلاء التيار ان الحفاظ على
الجزائر فرنسية يستلزم تطوير المفاوضات مع ممثلي الحركة الوطنية في تونس
والمغرب بصورة تضمن تدجينها وتخليصها من أيدي العناصر راديكالية .

ويعودوا الى منازلهم محتفظين بشرفهم كحقاتلين ، وبدأ تنفيذ هذه العملية
خلال نوفمبر 1954 وتمت يوم 10 ديسمبر ، وبهذه الطريقة قدم 2700 ثائر
سلاحهم وعادوا الى بيوتهم ، لكن المتطرفين الأوروبيين بتونس ظلوا من حين
لآخر يقومون ببعض العمليات الارهابية .

كانت لهذه العملية انعكاساتها على التصادم بين جناحي الاستعمار القديم
والجديد : فقد رأى المتمسكون بالقديم في ذلك تشجيعا للثوار الجزائريين ،
ما داموا يعرفون أنه في الامكان حمل السلاح دون التعرض للعقاب ، بل لقد
وجد منهم بعد مضي أكثر من سنة على العملية من ادعى بعد ذلك ان اعطاء
الأمان للثوار التونسيين كان هو السبب الرئيسي في تفجير الثورة الجزائرية ،
وانه لولا ذلك لما كانت هذه ، ناسين ان تسليم سلاح الثوار التونسيين قد تم
بعد أول نوفمبر 1954 .

اما العامل الثاني لتعثر المفاوضات فيتصل بموضوع مساهمة الفرنسيين في
تسيير البلديات التونسية ، وكذلك موضوع سلطات وصلاحيات البوليس
المحلي التونسي . ورغم ان المفاوضات الفرنسية - التونسية ، لم تخرج من اطار
بيان قرطاج ، أي الاستقلال الداخلي ، فان اليمين المتطرف لم يغفر لرجل
قرطاج ممارسة سياسة تخرج عن المعهود وتقوم على الحركة ، ومن هنا ادانوه
لسياسته التونسية التي رأوا فيها نوعا من المغامرة لمجرد كونها رفضت الجمود ،
وأدانوه لنوايا سياسته الجزائرية ، رغم انها كانت حريصة على ابقاء الجزائر
فرنسية ، ووعدت فقط ببعض الاصلاحات الاجتماعية ، ولم تنجح حتى في
وضع حد لعمليات التعذيب والقمع التي كان يتعرض لها المدنيون الجزائريون ،
مكتفية بالقول على لسان وزير الداخلية : لقد اعطينا الأوامر بانهاء هذه
الممارسات .

بهذه الروح حرصت باريس في محادثات «ايكس - ليان» التي تناولت المسألة المغربية على تمثيل كل التيارات ، بما فيها تيار الاقطاع والذين تعاونوا مع الاستعمار حتى لا يظل حزب الاستقلال هو القوة السياسية الرئيسية الى جانب السلطان المعنوي الذي كان يتمتع به محمد الخامس الذي لم يكن قد رجع بعد من منفاه .

وهكذا استطاع النظام الفرنسي أن يتجنب ، بفعل سياسته الاستعمارية الحديثة توحيد المغرب العربي في ظل المعركة ، وذلك هو الذي يفسر في الوقت نفسه استمرار الخط السياسي الذي رسمه منديس فرانس في تونس بل تطويره رغم سقوط منديس فرانس ، وذلك كله بهدف عزل الثورة الجزائرية مغربا وحرمانها من قاعدة جهوية ضرورية لها . وبذلك تكون الثورة الجزائرية اذ ساعدت على الانضاج السريع لمشروع استقلال تونس والمغرب ، قد تلقت رد فعل ذلك الانضاج في تزايد قوة الآلة العسكرية الفرنسية .

هموم الجزائر تدفع فرنسا الى العدوان على مصر :

كانت الثورة الجزائرية تخوض بالوقت نفسه معركة شاقة على الصعيد الخارجي ، وهي معركة زاد في تعقيداتها انها كانت متعددة الأوجه : فقد كان على جبهة التحرير الوطني أن تتولى مهمة التعريف بالقضية الجزائرية ومهمة الاعلام بانشطتها العسكرية في الداخل ، ومهمة جمع المساعدات اللازمة من سلاح ومال ومن دعم سياسي ، لكن من هي جبهة التحرير نفسها ؟ انها لم تكن معروفة كحركة بهذا الاسم قبل تفجير الثورة ، وكانت هناك اسماء سياسية لامعة معروفة لم تكن تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجبهة ، فكان على الجبهة في الوقت نفسه أن تتولى مهمة التعريف بنظامها وبالمسار الذي أخذه ببروزها ، وبالعوامل التي حددت توجهها وبالأهداف التي تريد تحقيقها .

ومعنى ذلك كله ان مهمة الاعلام في الخارج كانت تعاني عمليا من أمرين : الأول كون اسم الجبهة جديدا ، الثاني كونها تعمل بالخارج في ميدان بكر بالنسبة لها .

وزاد في صعوبة هذه المهمة ان الجمهورية الفرنسية كانت تسعى بجميع الوسائل لابقاء جبهة التحرير غير معروفة ، وللاحاطتها بسياس من العزلة الدولية يقطع عنها المدد الذي تنتظره ، ولم يأل الاستعمار جهدا للتفكير من جبهة التحرير وتحقير عملها ، وبخاصة في نظر الرأي العام الفرنسي وفي نظر الرأي العام الغربي . فتارة يصف الجبهة بأنها حركة اسلامية هدامة منغلقة تعارض التحديث والتقدم وتريد أن ترجع بالمجتمع الى وراء ، وتارة ثانية تنعت بانها حركة عرقية - عربية فاشية يغذيها التيار الناصري ، وتارة ثالثة توصف بانها حركة سياسية متطرفة على اتصال بموسكو .

وقد وقع الاعلام الاستعماري ضحية لاكاذيبه ، عندما تصور ان توقف القاهرة عن الدعم السياسي سوف يخفق الثورة ، ومن هنا كانت محاولات حكومة غي موليه مع مصر الناصرية عندما وجه وزير خارجيته قبل أن يسهم في العدوان الثلاثي عليها مدفوعا بهموم الحرب الجزائرية .

لكن الثورة الجزائرية كانت ، قبل ذلك ، قد حققت انتصارا هاما في المجال الدولي (علما بان التعريف بها دوليا كان أحد الأهداف التي خطتها قيادة الثورة عشية اندلاعها) وذلك عندما حصلت جبهة التحرير الوطني على دعوة لحضور مؤتمر باندونغ . ولا حاجة الى التذكير بأن باندونغ كان مشهرا تاريخيا سجل ميلاد العالم الثالث واطهر في الوقت نفسه مدى قوته وامكانياته ، فقد حضره تسعة وعشرون بلدا بعد مجموعهم ما لا يقل عن مليار وثلاثمائة مليون نسمة . وزاد في قيمة حضور جبهة التحرير الوطني ان مؤتمر باندونغ صادق على توصية تؤيد حق الجزائر في الاستقلال وتطالب فرنسا بأن تعترف بذلك في الحال .

وهكذا خطت جبهة التحرير خطوة هامة في المجال الدولي ، ولم تكن تمضي على توصية باندونغ خمسة اشهر حتى سجلت القضية الجزائرية رسميا في جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1955 .

وقد تبدو هذه الخطوة صغيرة اذ نظرنا اليها من موقع اليوم ، لكنها في الواقع كانت مكسبا دوليا معتبرا ، اذ ان النظام الفرنسي كان يعتبر المسألة الجزائرية مسألة داخلية بحتة ، ولذلك كان يرفض دائما ، في السنوات الأولى خاصة ، ان يطلق اسم « الحرب » على المعارك الدائرة رحاها في الجزائر . كان يسميها عمليات بوليسية لحفظ النظام ومطاردة المشاغبين . فظهور اسم الجزائر في الأمم المتحدة كان يعني ان الرأي العام الدولي لم يعد يعترف بالطابع الداخلي الفرنسي للمسألة الجزائرية ، وانه يعتبر كفاح الجزائر شرعيا من اجل الاعتراف بحقه في تقرير المصير .

خطأ استراتيجي فادح :

ان الكسب الذي حققته الثورة في المجال الدولي قد زاد في تعميق التناقضات التي كانت تتسم بها السياسة الفرنسية في المغرب العربي ، ذلك ان المكاسب السياسية التي تحققت دوليا من شأنها ان تؤكد حق الجزائر في الاستقلال . كما ان الاعتراف باستقلال تونس والمغرب من شأنه أن يبرز تناقض السياسة التي ترفض أي حل لحرب الجزائر الا على أساس بقاء الجزائر فرنسية . ومعنى هذا ان اعتراف فرنسا باستقلال تونس والمغرب ، واصرارها على انكار أي حق للجزائر في الاستقلال والسيادة أوقع النظام الفرنسي في خطأ استراتيجي فادح . وقد ترتبت على ذلك عدة نتائج لم يكن بد من أن تنعكس سلبا على الاستقلال الناشئ لجارتي الجزائر . لان التمسك بفرنسة الجزائر قد دفع النظام الاستعماري الى أن يحافظ على وجوده بصورة من الصور في كل من تونس والمغرب .

ففي المغرب كان الجيش الفرنسي يعد عام 1958 خمسة وأربعين ألف جندي من المشاة والدرك . اما سلاح الطيران الفرنسي المتمركز بالمغرب آنذاك فقد كان يعد 15000 موزعين على قواعد جوية في الرباط ومكناس وانغاد بالقرب من وجدة ، وزيادة على الستين ألف جندي كان يوجد 3000 من

البحرية يتمركزون في الدار البيضاء ، وهذا زيادة عن خمسمئة ضابط فرنسي موجودين تحت ذريعة تدريب القوات المغربية الناشئة .

وقد استغلت قيادة الجيش الفرنسي ، بالجزائر هذا الوجود العسكري بالمغرب لتستعمله ضد جيش التحرير العامل في الغرب الجزائري ، فقد قسمت هيئة اركان الحرب الفرنسية بوهران ، منطقة الغرب الجزائري الى أربع مناطق اضافت لها منطقة خامسة سميتها « منطقة عمليات المغرب الشرقي » يوجد مركز قيادتها بمدينة وجدة في المغرب ، وعلى رأسها جنرال وعدة كولونيلات على اتصال مباشر بقيادة وهران ، ويستعمل مطار وجدة العسكري في توجيه عمليات الطيران الذي يضرب الغرب الجزائري .

وفي تونس كان يوجد نحو 22000 جندي يسيطرون على النقاط الاستراتيجية التي يمكن ان تستعمل ، عند الحاجة ، في اعادة احتلال تونس ، كما كان يحلم بذلك عدد من الاستعماريين .

ويعد الجيش الفرنسي في شمال تونس 17000 جندي من بينهم عشرة آلاف في بنزرت . كما يملك محطات رادار في بنزرت وفي الوجه القبلي تستطيع توجيه عمليات القصف وعمليات الانزال ان دعت الحاجة الى ذلك . وفي جنوب تونس تمركز نحو خمسة آلاف جندي يأترون بأمر جنرال مركزه في مدينة قابس . وهذا الجيش الذي يبدو قليل العدد مجهز بأحدث العتاد من طيران ومصفحات ومدافع متحركة ، واذا كان وجود الجيش الفرنسي بشمال تونس مبررا - فرنسيا - بحماية الفرنسيين ، فما هو مبرر وجوده بالجنوب ؟ انه يراقب فعلا مناطق العمليات في الجنوب الشرقي للجزائر .

وقد كان الجيش الفرنسي في الوقت نفسه يستعمل المعمرين الأوروبيين بتونس والمغرب للتبليغ عن التحركات التي يقوم بها المجاهدون الجزائريون في مناطق الحدود وتقديم مختلف المساعدات للجهود الاستعماريين ، وقد عثر

جيش التحرير الجزائري عند جنود اسرهم في احدى العمليات العسكرية على رسالة من الجنرال « غامبيز » (المقيم في تونس) يخبرهم فيها بأن هدايا عيد الميلاد (ديسمبر 1957) قد ساهم فيها المزارعون الفرنسيون المقيمون بتونس .

ان السياسة الفرنسية اذ بلغت هذا الحد من التناقض ، أصبح محكوما عليها - طال الزمان أم قصير - بأن تنتهي الى مأزق ، فن جهة لم يكن بد من أن يؤدي استقلال تونس والمغرب الى مساعدة الشعب الجزائري المكافح بصورة أو بأخرى ، ولم يكن بد من ان تحصل جبهة التحرير على تسهيلات لم تكن لتتوفر لها في حالة التحكم الاستعماري المطلق ، سواء تعلقت هذه التسهيلات بتمرير الاسلحة ، أو تنقل المجاهدين الجرحى والمتعبين عبر الحدود بحثا عن علاج أو التماسا لاستراحة ، أو التحاقا بمركز تكوين أو ايواء للاجئين .. الخ .

ومن جهة أخرى لم يكن بد من ان يتصور الاستعماريون ، بحكم النظرة القصيرة ، انه لولا تلك التسهيلات لما استطاعت الثورة الجزائرية أن تعيش ، في حين ان تجارب سبقت في كوريا وفي فيتنام أكدت استحالة منع الثوار أو خنقهم في الوقت الذي يتمتعون فيه بتأييد سكان الحدود والشعوب المجاورة .

وقد أدى هذا التناقض الى سلسلة من الاعتداءات ارتكبتها الاستعماريون ، ضد تونس والمغرب بدأت محدودة ثم تصاعدت حتى بلغت الذروة في عام 1958 ، نتيجة الاصرار الفرنسي على مواصلة سياسة الهروب من السلم الى الحرب .

- 3 -

كانت الساعة الحادية عشرة ، اما اليوم فهو الثامن من فبراير من عام 1958 ، يوم مثل كل الايام ، كذلك تصور كل واحد في هذه القرية الآمنة من قرى تونس : ساقية سيدي يوسف ، لكن لن يكون يوما مثل كل الايام ، كذلك قررت القيادة العسكرية بالجزائر : فجأة دوت السماء بطائرات بـ 26 الاميريكية الصنم ، الى جانب طائرات مطاردة وكلها تلقى حممها وقنابلها فدكت منازل ، وتهدمت مستشفيات وتطائرات اشلاء اطفال كانوا يستمعون لدرس معلمة ، وامحى نصف القرية من الوجود .

كان العدوان على ساقية سيدي يوسف نتيجة صراع التناقضات التي عرفتها السياسة الفرنسية من جهة ، وللمكاسب السياسية التي حققتها الثورة الجزائرية مغربا وعربيا ودوليا من جهة أخرى ، مضافا الى ذلك ، الاحساس بالعجز لدى القيادة الفرنسية التي لم تفهم تعاضم سمعة الثورة الجزائرية في الخارج وقدرتها على الصمود في الداخل ، فكانت تلك الحملة الشمشونية على الابرياء تنفيسا وتفجيرا لحقد ، اكثر مما كانت تنفيذا لسياسة واعية أو نتيجة لتفكير محسوب .

ذلك ان عام 1957 كان حافلا بتطورات في المغرب العربي كانت محصلتها النهائية مناقضة للنتائج التي قدرتها السياسة الفرنسية ، وللوعود التي قطعها المسؤولون للرأي العام الفرنسي ولأوروبي الجزائر .

فكما ان العدوان على مصر في 1956 لم يضعف الثورة المصرية ، كذلك فان الثورة الجزائرية لم توقفها اجهزة القمع الرهيبة التي استعملت فيما سماه الفرنسيون « معركة العاصمة » في بداية 1957 .

بل ان العدوان الثلاثي على مصر أدى الى تعزيز التضامن العربي بصورة استفادت منها الثورة الجزائرية في المجال العربي . كما ان وقائع الصمود الجزائري في المدن بوجه آليات القمع ، واصدء المارك في الجبال جعلت الانسان العربي أشد اعتزازا بهويته ، وأصبحت الثورة الجزائرية حديث الجماهير العربية تتعاطف معها وتهرع لتلبية نداء دعمها ، وأصبح أسم الجزائر في الخارج ، وفي الوطن العربي بصورة خاصة ، عامل تعبئة سياسية يجمع الناس بسرعة سواء لتظاهرة أو تجمع أو تبرع أو حملة . وحتى جناح الجزائر المتواضع في معرض دمشق الدولي تدفق عليه آلاف الناس ، وزاره رئيس الجمهورية السورية شكرى القوتلى ، كما زاره الملك سعود الذي كان في زيارة آنذاك لسوريا .

وهكذا تعززت سمعة الثورة الجزائرية دوليا ، وانهارت تدريجيا دوائر الحصار الإعلامي الاستعماري الذي كان مفروضا عليها في كل المجالات ، ولم تأت سنة 1958 حتى كانت جبهة التحرير قد كرسست على انها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري .

اما استقلال تونس والمغرب الذي أريد له أن يكون وسيلة لخلق الثورة ، فاذا كان قد حال دون توحيد جبهة الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي ، فقد تكيفت معه جبهة التحرير بصورة من شأنها أن تفوت على الاستعمار خطته .

وحتى الحصار البحري والبري المحكم على الجزائر المجاهدة لمنع السلاح عنها فانه لم يمنع الاسلحة من أن تستمر عبر عدة مسالك ، مما جعل وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونوري يصرح بأن معدل قطع السلاح التي يستعملها جيش التحرير أصبح نحو من ألف وخمسمئة قطعة كل شهر (عدا ما يغنمه الثوار المجاهدون من الجيش الفرنسي في الداخل) .

وقد تحققت تلك النتائج رغم ان الجيش الفرنسي أصبح ، مع نهاية 1957 ، يعد ما لا يقل عن 396 ألف جندي ، عدا قوات البوليس والأمن

والدرك ، وما كان يعرف باسم « الوحدات الاقليمية » المسلحة التي تشكل أساسا من المدنيين الأوروبيين . (تقديرات جبهة التحرير كانت تقول بأن عدد الجنود الفرنسيين بلغ آنذاك نحو من سبعمئة ألف عدا القوات شبه العسكرية) .

ورغم فشل الاستعمار في القضاء على الثورة ، طبقا للوعد الذي كان التزم به « لاكوست » الوزير المقيم بالجزائر ، في خريف 1956 ، عندما أعلن بأنه « ربع الساعة الأخير » فانه لم يستخلص العبرة من ذلك ، بل ان لاكوست نفسه لم يخجل من التصريح عام 1957 بأنه « سوف يبنى مع الفرنسيين والمسلمين في الجزائر نظاما جديدا لن يكون له نظير في العالم » فاذا مشروعه يتوقف عند « لن يكون » .

وهكذا ، واصل الاستعمار سياسة الهروب الى الامام ، واستمر في الوقت نفسه يبحث عن مبرر لاستمرارها في « الخارج » : فاذا كانت المعارك قد استمرت فلان السلاح يعبر الحدود الشرقية والغربية ، وبناء على ذلك طالب وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونوري ، وكان اسمه اندريه موريس ، ببناء خط مكهرب من الاسلاك الشائكة يمتد على طول الحدود ، ويبلغ عرضه عدة كيلومترات ، وقد جمع اندريه موريس بتحقيقه هذا المشروع ، بين هدفين :

- خدمة مطامع الحالمين باستمرار الجزائر فرنسية .
- وخدمة مصلحته الخاصة ، اذ كان مساهما في شركة متخصصة بصنع الاسلاك الشائكة ، فعقد بذلك صفقة تاريخية خلدها عبر الخط المكهرب الذي أصبح يحمل اسمه (بعض المعلقين قال آنذاك بان اندريه موريس كانت له سابقة من هذا القبيل اثناء الحرب العالمية الثانية) ، اذ باع الاسلاك الشائكة للامان) .

هذا ويمكن حصر التطورات التي حدثت بالمنطقة خلال هذا العام في النقاط التالية :

1 - بلورة مفهوم جبهة التحرير للتفاوض مع الطرف الفرنسي ، فقبل عام 1957 لم يكن مفهوم التفاوض ولا شرطه معروفا ، وكان ذلك نتيجة لمسعى جبهة التحرير في أن تجلب كل التيارات السياسية الوطنية ، لكي تصبح الممثل الشرعي الوحيد للجزائر ، وقد أدى ذلك الى وجود عدة نغمات ، ساعد عليها وجود عدة صحف تنطق باسم الثورة الجزائرية . من اجل ذلك قررت الثورة ، في منتصف صيف 1957 توحيد صحافة الثورة وجعل « المجاهد » هي اللسان المركزي الوحيد الذي ينطق باسمها وقد اعلنت هذه منذ ذلك الحين ان « هدف ثورتنا هو تحرير وطننا واسترجاع سيادتنا واستقلالنا » . وكان من الواضح ان ذلك يعني ان الجبهة تجعل من الاعتراف بالاستقلال شرطا مسبقا لوقف القتال .

وقد احدث هذا الموقف الصارم خيبة أمل لدى عدد من اصدقاء الثورة الجزائرية والمتعاطفين معها في المنطقة وفي فرنسا ، واذا كان هذا « التشدد » قد بدا معقولا في المشرق العربي لقطاعات واسعة من الرأي العام ، فان الأمر لم يكن كذلك في المغرب العربي . يضاف الى ذلك ان أبرز زعيم سياسي في المنطقة آنذاك - وهو الرئيس الحبيب بورقيبة - كان يؤمن بسياسة المراحل التي شكلت المذهب البورقيبي في التعامل السياسي . ومن هنا لم يكن من المستغرب ان يرى انصار البورقيبية في الموقف الجزائري « تشددا » لا معنى له ، بل قد يكونون اخذوا عليه انه يؤدي - عن قصد أو غير قصد - الى الطعن في مضمون المذهب البورقيبي .

وفي اعتقادي ، ان الريبة التي قد تكون تسربت الى العلاقة بين ممثلي الجبهة والرئيس التونسي بسبب ذلك تتجاوز ما يريده هذا الطرف أو ذاك من حيث الاسلوب . أي ان الخلاف حول الاسلوب ، والاخذ أو عدم الاخذ

بسياسة المراحل لم يكن نتيجة لتقسيم موقف ، بقدر ما كان نتيجة لظروف موضوعية يختلف بعضها عن البعض في كل من الجزائر وتونس . فطبيعة المشكل التونسي الذي عولج بأسلوب المراحل ، تختلف عن طبيعة المشكل الجزائري . ان هذا الاخير مشكل كلي غير قابل للتجزئة ، لان الشعب الجزائري هنا ملغي من الوجود ماضيا ولاحقا في نظر الرأي العام الفرنسي وفي نظر أوروبيي الجزائر على الخصوص . لان الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال يعني : القضاء على السيادة الفرنسية في الجزائر التي كانت تعني سيادة أولئك الأوروبيين . أوروبيو الجزائر كانوا يتصورون انهم هم الذين صنعوا الجزائر وانها ، لذلك ، اما ان تكون فرنسية أولا تكون . والاستقلال في نظرهم كان يعني زوالهم ، ومثل هذه الوضعية لا يمكن علاجها بأسلوب المراحل .

من هنا واجهت جبهة التحرير صعوبة غير قليلة في اقناع اصدقائها بأحقية موقفها الذي يطرح ، كشرط مسبق ، الاعتراف بالاستقلال ، فقد حاولت ان تفهمهم بأن ذلك هو الاسلوب الوحيد الذي يضمن قيام مفاوضات مثمرة ، وانه قد آن الأوان ، مع السنة الرابعة للحرب ، لأن تقال الحقيقة للشعب الفرنسي ، وان يأخذ هذا علما بأن هناك تغييرا جوهريا قد حدث منذ نوفمبر 1954 .

2 - ان طبيعة الموقف تلك هي التي تحكمت في توجيه التعاطي مع المشكل الجزائري مغربيا . فمن جهة ، لم يكن هناك خلاف على حق الشعب الجزائري في الاستقلال ، ولم يكن هناك خلاف على ضرورة دعم كفاحه ، لكن الصعوبة كانت تتمثل في الصيغة التي يمكن أن تضمن مخرجا من هذا المأزق وحلا لهذه العقدة . وقد زاد في تعقيد الوضع ان الصراع - الذي تحدثنا عنه سابقا بين جناحي الاستعمار القديم والجديد - كان قد أخذ منحى آخر في هذه السنة الرابعة من الحرب ، فقد أصبح كل منهما يكمل الآخر ، اذ ان الاستعمار الجديد كان يضغط على البلدين المستقلين باستعمال شبح الاستعمار

القديم الذي كان يمسك بمقاليد الحكم العسكري في الجزائر ، ويهدد الحركة الوطنية هنا وهناك بتمديد رقعة الحرب ان لم تقبل بقواعد اللعبة التي تحددها باريس ، وفي نفس الوقت كان الاستعمار القديم ، ممثلا بالجيش الفرنسي يضغط على باريس لكي تضغط بدورها على انصار التعاون مع فرنسا حتى يضايقوا المجاهدين الجزائريين ويضغطوا على قيادتهم السياسية كي تتخلى عن موقفها المتصلب .

في هذا الاطار ظهرت الدعوة الغامضة الى صيغة حل تنطلق من فكرة المغرب العربي ، ونقول غامضة ، لانها قامت على نوع من سوء التفاهم بين طرفي المغرب العربي من جهة وفرنسا من جهة اخرى ، وهو سوء تفاهم يشبه الى حد ما سوء التفاهم الذي يعبر عنه المثل الشعبي القائل « كمن يرعى غنم خالته » فالراعي الذي عرضت عليه خالته الاهتمام بغنمها كان فرحا اذ قال في نفسه : سوف تجزيني الاجرة لانها خالتي فلا تعتبرني مثل بقية الرعاة ، والخاله بدورها كانت فرحة اذ قالت في نفسها : لاشك أنه يرعى غنمي دون مقابل لانه ابن اختي ..

فقد كانت فكرة حل المشكل الجزائري في اطار تعاون مغرب - عربي - فرنسي ، تعني في نظر باريس الاحتفاظ بالجزائر فرنسية في اطار مغربي بمساعدة تونس والمغرب . في حين أن فكرة مغرب - عربي - فرنسي ، كانت تعني في نظر تونس والمغرب ايجاد اطار يسمح بتقديم صيغة مقبولة لحل المشكل الجزائري بصورة تضمن حقوق هذا دون أن تضر بمصالح فرنسا . وهذا هو المعنى الذي أشار اليه ملك المغرب محمد الخامس اثناء رحلته قادته في فبراير 1957 الى إيطاليا وإسبانيا وجنوبي فرنسا عندما ألمح في تصريح لوكالة « انسا » الإيطالية الى « مجموعة بلدان البحر الابيض المتوسط بوصفها عنصر سلم في هذه المنطقة من العالم » .

والفكرة نفسها عبر عنها الرئيس بورقيبة بصورة اكثر تدقيقا ، عندما صرح لصحيفة اكسبريس (بتاريخ 20 يونيو 1957) قائلا :

« اعتقد ان احسن وسيلة لتسوية المشكل الجزائري هي تحقيق التوازن بين سيادة الجزائر ونوع من التعاون الجديد يربط دول المغرب العربي الثلاث بفرنسا . وانا اقترح تشكيل مجموعة فرنسية لشمال افريقيا تربح فيها فرنسا التعاون مع شعوبنا الثلاثة في نفس الوقت الذي تفقد فيه امتيازاتها الاستعمارية بالجزائر ، مجموعة لا يوجد فيها ظل للهيمنة وانعدام الثقة ، ان شعوبنا لا تريد اذلال فرنسا أبدا . ان شعوبنا مرتبطة بفرنسا جغرافيا واقتصاديا وثقافيا . وكل ما هناك هو البحث عن الأسس الممكنة لتعاون جديد وتحديد الروابط الجديدة التي ينبغي أن تقوم بينها » .

لكن الطرف الفرنسي كان يريد للمغرب العربي - الفرنسي أن يكون اطارا يغلب فيه الطابع الفرنسي على الطابع المغربي - العربي . ومن هنا ، لم يكن بد ان تفشل تلك المحاولة نتيجة لسوء التفاهم ذاك .

3 - ان عدم تدخل جبهة التحرير الوطني في الشؤون الداخلية للبلدان التي تحتضنها ، وغيرها على استقلالية القرار الجزائري ، اكسب الثورة احتراماً لدى الأنظمة في نفس الوقت الذي ساعد فيه على تزايد الحماس الشعبي في البلدان المجاورة ممثلا في اعمالك ملموسة ومساعدات لم تكن قليلة .

وقد كان ذلك سببا في انضاج الدعوة الى الوحدة المغربية ، لكن من منطلق مغربي عربي هذه المرة ، وليس بهدف توظيفها لحل مشاكل الاستعمار . وانطلاقا من نضج هذه الدعوة ، رأت جبهة التحرير ان تدعو الى لقاء ثلاثي وكان من نتائج تلك الدعوة ان انعقد لقاء قمة بالرباط بين الرئيس بورقيبة والملك محمد الخامس يومي 20 و 21 نوفمبر 1957 ، تم تحت عنوان تطبيق معاهدة تعاون كانت قد أبرمت سابقا بين البلدين . واثّر ذلك صدر بلاغ نص على ضرورة عقد ندوات دورية وتعرض لجزائر بالصيغة التالية:

« ... ونظرا للحرب القائمة بين اخوانهم الجزائريين الذين تجمعهم وياهم شتى الروابط ، وبين الشعب الفرنسي الصديق ، فان جلالة ملك المغرب وفخامة رئيس الجمهورية التونسية يوجهان نداء حارا لاجراء مفاوضات تؤدي الى حل عاجل يفضي الى تجسيم سيادة الشعب الجزائري وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكذلك ضمان المصالح المشروعة لفرنسا ورعاياها بالجزائر ، ولهذا فان رئيس الدولتين يعرضان وساطتهما على فرنسا وعلى قادة جبهة التحرير الجزائرية » .

وقد أصدرت جبهة التحرير عقب ذلك مباشرة بلاغا بتاريخ 23 نوفمبر 1957 جاء فيه على الأخص :

« ان جبهة التحرير الوطني الجزائرية تسجل ان بلاغ رئيسي الدولتين الجليليتين يؤكد مشروعية الكفاح المسلح الذي تقوده جبهة التحرير الوطني من أجل استقلال الوطن واسترجاع سيادته . ولهذا فان جبهة التحرير الوطني التي هي على استعداد للتفاوض كما انها مستعدة للكفاح ، متفقة مثل جلالة محمد الخامس وفخامة الرئيس بورقيبة بأن فتح مفاوضات رسمية صادقة على أساس الاستقلال ، سيضع حدا لاراقة الدماء وللتخريبات الناجمة عن حرب استعمارية » .

وغني عن القول ان الفرق واضح بين المسعفين : المسعى السابق وهذا الاخير ، فزيادة عن كون الاطار المغربي العربي هنا أصرح ، نجد ان جبهة التحرير الوطني أصبحت طرفا منصوفا عليه . وأن صيغة التفاوض المقترحة ابتعدت عن الغموض وسوء التفاهم الذي تميزت به الدعوة السابقة .

ولم ينته عام 1957 حتى كانت فكرة الحل المغرب - عربي للحرب الجزائرية قد كرس دوليا ، اذ صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 11 ديسمبر 1957 بالاجماع على توصية تسجل الوساطة التونسية - المغربية (فرنسا وجنوب افريقيا تغيبتا عن التصويت) .

ذلك هو الاطار السياسي ، جزائريا ومغربيا ، الذي حدث فيه الاعتداء على ساقية سيدي يوسف ، وقبل ان نتحدث عن الانعكاسات والنتائج التي ترتبت على ذلك اقليميا ودوليا ، يحسن التذكير بأن الهجوم على قرية الساقية ، لم يكن يقصد منه ارباب تونس فقط بل كان القصد منه ايضا ايجاد منطقة عزلاء على الحدود ، خالية من السكان ، تعزز خط موريس ، ويسهل معها على اجهزة الرادارات رصد كل حركة فيها والتي لن تكون - في هذه الحالة - الا حركة قوافل السلاح أو مجاهدي جيش التحرير الوطني .

فقد اعقبت ذلك مباشرة عمليات تهجير سكان الحدود بالقوة ، صحيح أن فكرة ايجاد مناطق محرمة لم تكن انذاك جديدة ، فقد عرفتها الجزائر مع بدايات الثورة ، وكانت نقطة انطلاق في اقامة « مناطق محرمة » يتم ترحيل الناس عنها بالقوة . وهو تفكير بعض ضباط المكتب الخامس (المتخصص في الحرب النفسية) الذين لم يكونوا قد هضموا هزيمتهم في فيتنام وحاولوا ان يفهموا سر نجاح الحروب الشعبية رغم قلة العدة وعدم التكافؤ في التجهيز . وكانوا قد استخلصوا من مقولة ماوتسي تونغ : « جيش الانصار يجب أن يكون وسط الشعب مثل السمكة في الماء » ضرورة حرمان جيش التحرير من محيطه السكاني الشعبي ، حتى يختنق مثلما يموت السمك عند خروجه من الماء . ويرجع انشاء اول منطقة محرمة الى تاريخ 12 نوفمبر 1954 ببلاد الأوراس ، وقد شملت رقعة من الأرض يعيش عليها مئتا ألف من السكان . ثم اتسعت المناطق المحرمة تدريجيا الى بلاد القبائل والشمال القسنطيني وجبال الونشريس والناظور الخ ...

لكن بعد الاعتداء على الساقية ، ثم تعميم هذا المبدأ على سكان الحدود ، وطبق بصورة جديدة تتنافس فيما بينها في درجات التوحش والهمجية . وتجدر الاشارة الى ان الفرنسيين كانوا نادرا ما يخبرون السكان مسبقا ، بأن منطقتهم أصبحت محرمة فأحيانا تبدأ عملية التهجير على شكل حصار محكم على

القرية مع الفجر ، ثم تتقدم القوات الفرنسية بعنادها الضخم تقول للسكان بأن عليهم ان ينتقلوا حالا الى منازل جميلة اعدت خصيصا لايوائهم ، في حين ان « المنازل الجميلة » ليست الا مخيمات اقيمت على مقربة من المراكز العسكرية المكلفة بمراقبة وتحصين « خط موريس » . واحيانا أخرى تبدأ العملية في شكل هجوم على السكان ومباغتتهم بالقتل والتعذيب . ويكفي ان نسوق شهادة واحد من الذين عاينوا ذلك . يقول حشي محمد بن علي من منطقة الكويف بالحدود الشرقية للجزائر ما يلي :

« عمري 57 سنة ، لي عشرة أولاد . انا فلاح اشتغل في قطعة أرض ورثتها عن آبائي كنا متعودين على تهديدات الجنود الفرنسيين ، وقد اخذوا ، في مناسبات عدة ، افرادا من قريتنا لم نسمع عنهم شيئا حتى الآن .

لكن هذه المرة ، في 24 فبراير 1958 وصلي الجنود الفرنسيون باعداد كبيرة ، كانت الساعة السابعة صباحا تقريبا ، اخرجوا كل الناس من بيوتهم ، ضربوا الرجال والاطفال وهددوهم بالقتل ، ثم اختاروا اثنين وثلاثين شخصا ، لم يأخذوني لكن أخذوا اثنين من ابنائي : الامين وعمره 27 سنة ، ورشيد البالغ من العمر 20 عاما ، وكذلك أخذوا خمسة من ابناء أخي الذي سبق لهم ان قتلوه ، أخذوا معهم الرهائن ثم هددونا : « سوف نأتي بعد 24 ساعة ، هي المهلة الممنوحة لكم كي ترحلوا من هنا ، بعد ذلك سنرجع ونقتل كل من نجده » . بعد ذهابهم بقليل سمعنا طلقات نارية قرب الوادي ، ذهبنا هناك فوجدنا جثث الرهائن ملقاة على الأرض ، دفنهم في ضفة الوادي حيث تعود الفلاحون على درس الحبوب ، ثم عدنا الى القرية وأخذنا معنا بعض الأغذية وتوجهنا الى التراب التونسي » .

ويقول جندي فرنسي : « كنا نجبرهم - أي السكان - أثناء حملاتنا التفتيشية على ان يحملوا اكياسنا الثقيلة ، حتى اذا عدنا الى سيارتنا تخلصنا منهم باطلاق الرصاص عليهم » .

ولم يخف على رجل مثل الرئيس بورقيبة ما في تلك الاجراءات الفرنسية الرامية الى ايجاد منطقة عزلاء على الحدود من انعكاسات سلبية على مصير المساعي التي كانت تبذل من اجل ايجاد صيغة مقبولة لانتهاء الحرب الجزائرية ، فقد تعرض الرئيس التونسي لهذا الموضوع عند استقباله لموفدي المساعي الحميدة (الاميركي مورفي والانكليزي هارولد بيللي) وقال لهما على الخصوص :

« ان هذا الاجراء الذي سوف يتسبب في هجرة عشرات الآلاف من اللاجئين هو اجراء غير انساني ، وان مجرد اتخاذ هذا القرار يقيم الدليل على مدى التداعيل الوثيق بين النزاع الفرنسي - التونسي والنزاع الفرنسي - الجزائري .



كان حادث ساقية سيدي يوسف تجسيما لمدى الغيظ الذي كان نتيجة شعور القيادة الفرنسية بعجزها عن مواجهة تزايد نشاط جبهة التحرير داخليا وتعاضم سمعتها خارجيا : فقد اغاظها أن تحقق الجزائر كل ذلك التقدم ، رغم ما تلقتة فرنسا من دعم غربي .

ولا يخفى ان الدعم الغربي - الاطلسي الذي تلقاه الجيش الفرنسي في حرب الجزائر كان مرتبطا باحدى ركائز الاستراتيجية الفرنسية ، وهي التي تعتبر الجزائر أرضا فرنسية اذ ان المادة الرابعة من معاهدة الحلف الأطلسي تنص على ان اطراف الحلف المذكور يتشاورون كلما رأى أحدهم ان الوحدة الترابية أو الاستقلال السياسي أو الأمن القومي أصبح مهددا . وبناء على هذه المادة طالب بعض النواب الفرنسيين دول الحلف الأطلسي بدعم عسكري . خصوصا وان المادة السادسة من المعاهدة المذكورة تنص على أن كل هجوم مسلح ضد المحافظات الفرنسية بالجزائر يعتبر عدوانا مسلحا .

أي ان اضافة المادة السادسة الى الرابعة تؤدي الى الزام دول الحلف الاطلسي الاخرى بمساعدة فرنسا في حرب الجزائر . ولكن هذه النتيجة تصطدم بتناقض ليس من الميسور حله ، اذ ان ثورة الشعب الجزائري لا يمكن أن تعتبر هجوما سوفيتيا . وفي نفس الوقت لم يكن في استطاع دول الحلف ان تتجاهل كليا مطلب باريس . وقد كان المسعى الغربي للتوفيق بين طرفي هذا التناقض هو الذي أدى الى دعم عسكري اطلسي مكثف في مرحلة أولى ليتطور الى تضايق من السياسة الفرنسية في مرحلة لاحقة ظهرت بوادره في النصف الثاني من عام 1957 ، وتأكدت بعد العدوان على ساقية سيدي يوسف ، كما سنرى .

فالدعم العسكري الاطلسي لفرنسا في حرب الجزائر ، يظهر في قرارات لم تلبث ان ترجمت الى واقع : فقد قرر الحلف الاطلسي منذ مارس 1957 الترخيص للحكومة الفرنسية تحويل جزء من العتاد والجيش الفرنسي المخصص أساسا « للدفاع عن العالم الحر » كي يمكن استعماله في الجزائر .

وقد ظهرت نتائج هذا القرار في ميدان العمليات ، ويكفي عقد مقارنة بين معدلات تدخل الطيران للتأكد من ذلك : فقد كان معدل تدخل الطيران في المعارك ستة آلاف مرة خلال الاشهر الأولى من عام 1956 ، بينما بلغ ، خلال نفس الفترة من عام 1957 ما لا يقل عن سبع وعشرين ألف مرة . (حسب المعدلات التي أوردتها « مجلة الدفاع الفرنسية » ، عدد اغسطس - سبتمبر 1957) . وقد سجل المعلق الفرنسي المعروف ، جان بلانشي ، في صحيفة لوموند ان معدل طلعات الطيران في عام 1957 أصبح عشرة آلاف مرة في الشهر يبلغ مجموعها عشرين ألف ساعة طيران .

ويظهر الدعم الاطلسي على الخصوص في نوعية الطيران ذات الصنع الأمريكي ، مثل حاملات القنابل 26 ، ومثل الطائرات العمودية التي يتطلبها الميدان الجزائري والتي لم تكن تصنعها فرنسا ، فقد سبق لسوستيل -

الذي تحمل مسؤولية الولاية العامة للجزائر في 1955 الى مطلع فبراير 1956 - ان اشتكى من كون الجيش الفرنسي بالجزائر لم يكن يملك سوى طائرة هليكوبتر واحدة اجرها عن شركة قطاع خاص ، أصبح عدد الطائرات في أوت 1956 ما لا يقل عن 150 وحدة . انضافت اليها بعد أشهر قلائل 200 وحدة من تلك التي لم تكن تصنع في فرنسا .

على ان هذا الدعم الاطلسي - الامريكي جعل الغرب بنفس الوقت يتابع بحذر شديد تطور الوضع في الشمال الافريقي . وطالما كان الجيش الفرنسي بالجزائر يرفض مواجهة الحقيقة ويصر على ان ينسب قدرة جيش التحرير على الصمود الى مساعدات خارجية فقط ، فلم يكن بد ان تتأزم العلاقة بين فرنسا ومحميتيها السابقتين في الشمال الافريقي .

وفي احدى فترات التأزم هذه اتخذ الغرب قرار تزويد تونس ببعض ما تحتاجه في نوفمبر 1957 خشية ان تندفع تونس الى البحث عن مصادر أخرى للسلاح ، خارج الاطار الغربي .

وفي ضوء هذا الحرص على ان يبقى المغرب العربي ميدانا مغلقا في وجه الاتحاد السوفيتي ، يمكن ان تفهم مساهمة دول الحلف - ما عدا فرنسا طبعاً - في المصادقة على الوساطة التونسية - المغربية والتي سبق ان تحدثنا عنها .

ولاشك ان جبهة التحرير الوطني لم تكن لتقتنع بمجرد المصادقة على توصية للجمعية العامة للامم المتحدة ، او بالمساعدات الغذائية التي كان يوجهها الغرب الى اللاجئين الجزائريين ، في الوقت الذي كان جيش التحرير يتلقى فيه قنابل امريكية الصنع ، بل ان هذه القنابل كانت تلقى على اهداف مدنية في الجزائر (داخل المناطق المحرمة) كما القيت على اهداف مدنية تونسية . وهذا ما جعل عددا من المدنيين الجزائريين ، وخاصة في مخيمات اللاجئين يحوصلون ملاحظاتهم في القول بأن الغرب يرسل لنا جبهة ، ويعطي مقابلها قنابل لفرنسا تلقيها علينا .

ان هذا الوضع هو الذي يفسر مسعى جبهة التحرير لكي تطرح صيغة جديدة لعلاقاتها الخارجية ، وتحاول تحطيم الاحتكار الغربي للقضية الجزائرية . وانعكاساتها كما حطمت قبل الاحتكار الفرنسي . وقد كان من السهل على الجبهة ان تعتمد الى هذا الطرح الجديد اعتمادا على ان « حرب الجزائر اصبحت تهدد السلام العالمي » .

وهذا ما جعل الغرب - كأنظمة وككتلة - يخشى ان تضار مصالحه بسبب حرب الجزائر . يضاف الى ذلك ان الرأي العام في الدول الغربية بدأ يتابع باهتمام تطور الحرب ، وارتفعت بالفعل اصوات في الغرب تعارض المنحنى الذي بدأت تأخذه المساعدة الغربية لفرنسا في الحرب ، تحت ضغط رأي عام أصبح يتعاطف مع القضية الجزائرية ، كما كان الشأن في بريطانيا والمانيا الغربية وإيطاليا ، او نتيجة لحساب دقيق للمصالح الغربية على المدى البعيد كما هو الشأن في الولايات المتحدة الامريكية .

وهكذا تفاقم التناقض ، تحت ضغط مساعي الجزائر تدويل قضيتها والخروج بها من الدائرة الغربية ، بين مطالب الرأي العام وبعض الاوساط المستنيرة في بلدان الحلف الاطلسي ، (ما عدا فرنسا) وبين مستلزمات اعتبار الجزائر فرنسية وضرورة الدفاع عن وحدة التراب الفرنسي . ونتيجة لذلك اصبحت دول الغرب تواجه اشكالا معقدة : فأما ان تعتبر بأن حرب الجزائر تهدد وحدة وسلامة التراب الفرنسي ، وعلى هذا الاساس فيجب أن تساهم اسهاما متصاعدا في الحرب ، وأما ان تعتبر الثورة الجزائرية غير مهددة لوحدة وسلامة التراب الفرنسي ، وهذا يتطلب منها ان تستخلص النتيجة من ذلك وتسعى الى وضع حد للحرب ، بما يراعي مطالب الجزائر المكافحة .

وقد يلورت الصحافة الغربية اهتمامات وتوجيهات الرأي العام والاعلام السياسية المستنيرة . فقد نشر السناطور « مكندى » تقريره الذي أحدث ضجة كبيرة في الغرب . (وقد نشرته آنذاك صحيفة « المقاومة الجزائرية » التي

كانت تصدر قبل توحيد صحف جبهة التحرير الذي تحقق ابتداء من جويلية 1957). كما كتبت صحيفة « دى والت » الألمانية الغربية في 2 نوفمبر 1957 تطالب الحلف الاطلسي بأن « يجبر الفرنسيين والجزائريين على الجلوس معا حول مائدة التفاوض » .

وبعد ان تساءلت : « هل يعد هذا تدخلا في الشؤون الفرنسية » اجابت : « ان حرب الجزائر كلفت أوروبيا ثمنا غالبا » ثم انتقدت انفراد باريس باتخاذ مبادرات لم تكن في صالح الغرب .

وكتبت صحيفة « نيوزويك » الامريكية في ديسمبر عام 1957 تقول : « ان هناك خطرا يهدد الغرب مثل خطر السبوتنيك والصواريخ السوفيتية ، انه حرب الجزائر » .

لكن الغرب مع ذلك ظل مترددا ، حتى كان حادث الساقية فدفع أميركا وبريطانيا الى تدخل سياسي اصرح في شؤون المغرب العربي .

وتجدر الاشارة الى ان المنطق الاستعماري الذي كان يحمل مسؤولية الحرب واستمرارها الى الخارج ، اذا كان قد افضى في 1956 الى مساهمة فرنسا في العدوان على مصر ، فقد افضى في 1957 وبداية 1958 الى سلسلة من الاعتداءات على تونس والمغرب ، والى مزيد من الانتهاك لسيادتهما : (فقد بلغ معدل طلعات الطيران الفرنسي المتمركز في تونس والمغرب ومساهمته في العمليات العسكرية بالجزائر ما لا يقل عن مائة مرة في الاسبوع ، حسب مصادر مجلة الدفاع الفرنسي) . وقد كان الاعتداء على ساقية سيدي يوسف بالأراضي التونسية في 8 فبراير 1958 هو ابرز تلك الاعتداءات واشدها واشنعها .

الا ان هذا العدوان ، بدل ان يحقق الهدف منه ، اعطى بعدا جديدا لتدويل القضية الجزائرية ، فقد رفعت تونس شكوى الى مجلس الامن في 14 فبراير 1958 ، ومنعت القوات الفرنسية المتمركزة في تونس من التحرك ،

وفي 14 فبراير اتصل السفير السوفياتي في باريس ، السيد فينوغرادوف ، بوزير الخارجية الفرنسي وابلغه انشغال الاتحاد السوفياتي بالازمة التونسية - الفرنسية ، وحاولت باريس ان ترد الفعل ، فرفعت في 15 فبراير شكوى الى مجلس الامن ضد تونس بسبب « مساعدتها للمتمردين الجزائريين » .

ولا يخفى ان مناقشة هذا الخلاف من طرف مجلس الامن ، ليس فقط يسمح باعطاء الاتحاد السوفياتي مناسبة لابتداء رأيه في الموضوع ، بل انه ، بالاضافة الى ذلك ، يعطي موسكو فرصة لان تقول رأيها بشأن الحرب الجزائرية ، الامر الذي يتماشى مع مساعي التدويل الذي تريد ان تتجنبه كل من فرنسا وحلفائها .

من أجل ذلك سعت امريكا كي تمنع خروج معالجة التأزم الذي طرأ على العلاقات بين تونس وفرنسا متصلا بحرب الجزائر ، من الاطار الغربي . ولهذا بادرت امريكا ومعها بريطانيا الى عرض مساعي حميدة (*Bons offices*) على فرنسا وتونس في 16 فبراير . وسارعت تونس الى اعلان قبولها ، وتقدمت بمذكرة في الوقت نفسه الى مجلس الامن جاء فيه ان « أمن تونس متوقف على جلاء القوات الفرنسية » وان « ضمان السلم في المنطقة متوقف على انتهاء الحرب الجزائرية » .

اما فرنسا فقد قبلت في مبدأ الامر ، ثم تنكرت رافضة أي نقاش حول الوجود العسكري الفرنسي بتونس .

وقد كان هدف هذه المساعي هو محاولة وضع حد للتأزم الذي طرأ على العلاقة بين تونس وفرنسا وايجاد مخرج من المأزق العام في الشمال افريقي المرتبط بحرب التحرير في الجزائر . لكن تعنت الطرف الفرنسي اضطر اصحاب المساعي الى قصرها على معالجة موضوع الوجود العسكري الفرنسي في تونس وايجاد صيغة يقبلها الطرفان ، أي تونس وفرنسا ، على ان يترك موضوع الحرب الجزائرية الى مرحلة لاحقة .

على الرغم من هذا التراجع الأمريكي استمر الطرف الفرنسي يرفض المساعي الأمريكية . عند ذلك اضطر الرئيس الأمريكي ايزنهاور الى ان يتدخل في الموضوع ، فوجه رسالة الى فليكس غايار رئيس الحكومة الفرنسية بتاريخ 11 افريل 1958 تضمنت النقاط التالية :

- امريكا تؤيد الدول العربية المناهضة للشيوعية وفي مقدمتها تونس والمغرب ، وذلك لقطع الطريق امام التقدم السريع الذي تحرزه حركة القومية العربية .
- من خلال هذا المنظور تنظر امريكا لمشكلة الشمال الافريقي وترغب في حل القضية الجزائرية على هذا الأساس .

- لا تريد امريكا ان تتدخل في الخلاف الحاصل بين فرنسا ودول الشمال الافريقي ، لكنها تريد أن تتوصل فرنسا الى تفاهم مع عرب هذه المنطقة ، وتحرض على الخصوص ان يوضع حد لدفع الجزائريين في اتجاه التجذر .
- ان التجاء فرنسا الى مجلس الامن لن يكون له من نتيجة الا فتح المجال واسعا امام الاعلام السوفيياتي الذي سوف يظهر مدى تحمس موسكو للقضايا العربية ، في الوقت الذي تكون فيه امريكا محرجة نظرا لحيرتها بين موقف التأيد لفرنسا وموقف منافسة موسكو على تأييد العرب ، علما بأن السياسة الأمريكية لها مبدأ ثابت هو المحافظة على علاقاتها مع حلفائها الاوربيين والعرب على السواء . ذلك ملخص ما جاء في الرسالة .

وقد حاولت صحيفة « نيوزاندبيورث » الأمريكية ان ترد على الفرنسيين الذين كانوا يرون في هذه الرسالة تدخلا غير مقبول فكتبت آنذاك تقول :

« ان السبب في ذلك (أي التدخل الأمريكي) هو ان حرب الجزائر اصبحت تثير شمال افريقيا كله ضد الغرب ، واننا نخشى ان يؤدي استمرار الحرب ان يخسر الغرب اصدقاءه في شمال افريقيا .

ان حصول هدنة في الجزائر ليس بالامر السهل ، بل من المتوقع أن تثور موجة عداوة لأمريكا : فالجيش الفرنسي سيغضب لا محالة من التدخل الأمريكي ، اما الثوار الذين يحاربون من أجل استقلال بلادهم فانهم سوف يستأوون حتما من الجهود الأمريكية التي تحاول دفعهم الى تقديم تنازلات . لكن عدم التدخل الأمريكي ستكون له نتيجة واحدة هو ضياع الشمال الافريقي لصالح الاتحاد السوفيياتي . لهذا قررت امريكا ان تعدل عن سياسة عدم التدخل وان تبذل جهدها للحصول على هدنة ولورفضت فرنسا واستاءت » .

والواقع ان هذا المنحنى الجديد الذي اتخذته بعض المراكز المؤثرة في القرار الأمريكي كان نتيجة الخوف من تدويل يفتح الباب للاتحاد السوفيياتي من جهة ، وكان من جهة اخرى نتيجة مساع ملحة قام بها الرئيس بورقيبة لدى المسؤولين الأمريكيين ، فقد انذر الاوساط الأمريكية بخطورة الموقف ، عندما ادلى بتصريح الى صحيفة نيوزويك الأمريكية جاء فيه على الأخص :

« اني لا استطيع ان اتكهن بما سوف يعمل به الشعب التونسي اذا ازدادت الوضعية خطورة وفيما اذا رفضت الولايات المتحدة الأمريكية وسائر العالم الغربي الاستجابة الى مطالبي بمساعدة تونس اقتصاديا والى ندائي بشأن انتهاء الحرب الجزائرية » .

وقد تعرض الرئيس التونسي ، عند استقباله لكل من روبر مورفي وهارولد بيلي ، رجلي المساعي الحميدة ، لشرط نجاح مساعهما عندما قال لهما على الاخص ، بعد ان شرح لهما تداخل الازمة الفرنسية - التونسية مع حرب الجزائر ، ما يلي :

« ان مهمتكم سيكون محكوما عليها بالفشل ان لم تعالجوا جوهر المشكل وهو حرب الجزائر » .

ونظرا للبون الشاسع بين الموقف التونسي والموقف الفرنسي فقد حاول جون فوستر دالاس ان يجد حلا يتماشى مع سياسته في تدعيم النفوذ الامريكى عبر احلاف جهوية ، ولذلك اخذ فكرة الحلف المتوسطي التي تضم ، زيادة عن فرنسا وإيطاليا واسبانيا وتونس والمغرب كما اشرنا لذلك قبلا ، كلا من ليبيا واليونان وتركيا .

لكن مجموع المساعي الامريكية اصطدمت بحملة فرنسية شعواء ومقاومة عنيفة اثناء مناقشة البرلمان الفرنسي لهذا الموضوع في 13 و 14 افريل 1958 .

ويمكن تلخيص طبيعة هذه الحملة وطابعها عبر تصريحين : احدهما لجورج بيدو زعيم حزب (M. R. P.) (الحركة الجمهورية الشعبية) والذي كان قد قاد سياسة الجمهورية الرابعة الخارجية لعدة سنوات بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما قال : « ان الامر يتعلق في الحقيقة بالبترول ، باستقلالنا الاقتصادي ، وبمستقبل شعبنا » . والتصريح الثاني للوالي العام السابق على الجزائر ، سوستيل ، المثقف اليساري الذي انتهى منظرا لأقصى اليمين عندما اعلن : « انه يراد التصفية التامة للمواقع الفرنسية من شمال افريقيا » .

وهكذا وجد مبعوثا « المساعي الحميدة » مهمتهما واقعة بين فكي رحا : الطرف التونسي يريد منها تخليص تونس من بقايا الوجود العسكري الفرنسي بوصفه المكسب الاساسي الذي يساعد تونس على الدفع باتجاه التفاوض بشأن حرب الجزائر ، والطرف الفرنسي يريد من نفس المهمة ان تضمن ليس فقط بقاء الجيش الفرنسي بل وحرية تحرره وتصفية القواعد الجزائرية على الحدود . بذلك اتضحت حتمية فشل تلك المساعي ، خصوصا اذا استحضرنا ما كان يقوم به اليمين الفرنسي من عمل على ثلاثة مستويات :

- أ - تنظيم سرى مدني يقوم على خلايا مسلحة .
- ب - تهيج سياسي داخل قيادات الجيش وضباطه السامين وخاصة

الكولونيلات الذين كانوا يشرفون على مختلف مصالح وادارات ووحدات الجيش العاملة في الجزائر .

ج - في نطاق الشرعية ، باتخاذ البرلمان اداة لتهيج الرأي العام الفرنسي .

وقد ادى هذا كله الى سقوط فليكس غايار في 20 افريل ، الذي كان كما أكد رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي تفجييرا لـ « ازمة نظام وليس مجرد ازمة حكومية » .

وهكذا يتضح ان المنعرج الذي اخذته الاحداث بعد فبراير 1958 فجر بعض المتناقضات في المنطقة وساعد على تعرية بعض الحقائق ، وجعل المسؤولين في تونس والمغرب يلمسون مخاطر الحرب ليس فقط على الجزائر ولكن على مصير استقلالهم وان يؤدي ذلك الى ضياع ما تحصلوا عليه من مكاسب .

فقد سجل محمد الخامس التناقض الموجود بين استقلال المغرب واستمرار الوجود العسكري الفرنسي ، وعبر عن أمله في « توحيد الاقطار الثلاث في شكل اتحاد فديرالي ، وهي وحدة تبررها التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والحضارة المشتركة » .

وصرح الرئيس بورقيبة في حديث لشركة C. B. S. الامريكية بان « هذه الوحدة ممكنة ومرغوب فيها ومستعجلة » .

كما صرح المهدي بن بركة ، باسم حزب الاستقلال ، اهم قوة سياسية بالمغرب آنذاك ، بأنه قد حان الوقت لضبط صيغة عملية لهذه الوحدة .

وكانت مرحلة جديدة في بلورة مسألة الوحدة المغربية ، فتحت الطريق لمؤتمر طنجة ، باعادة طرح موضوع الوحدة بصيغة تختلف عن الصيغ التي اعتمدت في طرحها قبل ذلك .

ان صورة الملابس التي سبقت الاعداد لمؤتمر طنجة لن تكتمل اذا نحن اغفلنا الظروف التي احاطت به عربيا . فبعد الصورة التي قدمناها عن الظروف في شمال افريقية والظروف الغربية والاطلسية لابد من التذكير ببعض الظروف الشرقية لانها تشتمل على عناصر وعوامل كان لها بعض الوزن في توجيه بعض الذين صنعوا قرار التوجه الى طنجة ، مثلما كان لها تأثيرها بعد ذلك في اصفاء بعض الشبهات على فكرة المغرب العربي الموحد .

فقد جرت العادة - بغض النظر عن مسبباتها - في ان يتساءل الناس ، عندما يظهر مشروع وحدة ما ، ضد من هي موجهة . أي أن الذي ينصرف اليه متلقي النبا ليس هو دائما محاولة استكشاف ايجابيات المشروع ، ولكن هو البحث عن السلبيات .

ولكي نتصور بعض المخاوف التي عرفها المشرق العربي من قيام مغرب عربي « انفصالي » ، يحسن التذكير بالمكانة التي اخذتها فكرة الوحدة العربية في ذلك الوقت . وهي مكانة ارتبطت بتضافر عدة عوامل ابرزها : ثورة يوليو 1952 التي اكدت ارتباط مصر العربي من جهة ، والتضائل النسبي للقوة البريطانية من جهة ثانية ، وتأكد الموقع الاستراتيجي لمصر حتى في عصر السرعة والصواريخ من جهة ثالثة .

واذا كانت بدايات الاهتمام الاوربي المكثف ترجع الى عهد نابليون بوناپرت (أي نفس نابليون الذي فكر في احتلال الجزائر ووضع لذلك مشروع خطة احتلال) فلا حاجة بنا ان نعود الى ذلك العهد ، ويكفي ان نستشهد بما جاء في تقرير وضعته قيادة الاركاب البريطانية بطلب من شرشل يتعلق بـ « وضع مصر في عصر الذرة » وهو تقرير كان يريده شرشل ليعتمد عليه اثناء انعقاد

مؤتمر رؤساء حكومات الكومنولث في جوان 1953 . ان تلك الوثيقة تؤكد ان الاهمية الجيوبولوتية والاستراتيجية لمصر وبرزخ قناة السويس ، بما فيه القناة قد تأكدت ، بدل ان تنقلص في ظل الاستراتيجية النووية الجديدة . وينص التقرير المذكور على ان دائرة يكون قطرها خط يمتد على طول 2500 ميلا بين القاهرة ولندن سوف يشمل المناطق التالية :

- 1 - شمالا : موسكو و لينغراد وما وراءها .
- 2 - شمالا شرقيا : المراكز الصناعية السوفياتية الجديدة ، ومناطق البترول وراء الاورال ، وكذلك تركيا واسرائيل . ومنطقة « اللوفانت » (*Levant*) .
- 3 - شرقا : كل الجزيرة العربية وايران وكراتشي في باكستان .
- 4 - جنوبا وجنوبا شرقيا : كينيا ونيجيريا .
- 5 - غربا وشمالا غربيا : افريقيا الشمالية ، وكل المتوسط حتى جبل طارق وأوروبا الغربية .

وقد يتبادر الى الذهن انه توجد في منطقة الشرق الاوسط مراكز اخرى يمكن أن تنطلق منها دوائر مماثلة . وذلك صحيح . لكن ايا منها لم يكن يملك آنذاك الميزات الاستراتيجية الحديثة الضرورية لقاعدة هامة ، حسبما جاء في تقرير رفع للحكومة البريطانية في جويلية 1952 ينص على ان « منطقة القناة هي الموقع الاستراتيجي الوحيد الصالح لقاعدة عسكرية وتموينية عن كل الشرق الاوسط » .

ان هذا الموقع الامتيازي كان من بين العوامل التي جعلت تمسك مصر بالبعد العربي في عهد جمال عبد الناصر يعطي لفكرة الوحدة العربية وزنا خاصا ويحقق انتشار دعوة القومية العربية على تلك الصورة التي جعلت بعض المعلقين الغربيين يعتبرونها « يقظة عربية ثانية » .

ان التذكير بالجو السائد في المشرق آنذاك ، ضمن هذه المعطيات ، يساعد على فهم مصدر بعض الحساسيات المشرقية من قيام مغرب عربي « انفصالي » .

فالحركة الناصرية اذ كانت نبتة وطنية نشأت في ظل الجيش ، واجهت في بداياتها متاعب عديدة مع الاحزاب السياسية في مصر . ومن هنا تكونت لدى المدرسة الناصرية بعض الحساسيات من كل عمل يقوم به حزب أو مجموعة احزاب . واذا كان التحفظ الناصري لم يظهر بالنسبة لجهة التحرير الوطني الجزائرية ، فلأن حركة الكفاح المسلح قد غطت الطابع الحزبي فيها ، يضاف الى ذلك أن بروز تنظيم عسكري شعبي ممثلا في جيش التحرير الوطني قد يكون جعل القيادة المصرية تأخذ في الاعتبار طابع الجيش بدل طابع الحزب . في حين ان الامر يختلف كل الاختلاف بالنسبة للحزبين الآخرين في تونس والمغرب .

فالْحزب الحر الدستوري الجديد في تونس ، بعد ان كان يعلق بعض الآمال على الدعم العربي والمصري خاصة ، قبل قيام ثورة يوليو 1952 ، انكفأ الى الداخل وفقد الأمل في أن ينجح بتحقيق نتيجة ما لتونس بالتعاون مع مصر والعرب . وقد اسفر ذلك عن حساسية مصر الناصرية من المذهب البورقيبي ، وخاصة بعد الآثار التي خلفها الانقسام اليوسفي الذي كان بشعاراته وممارساته اقرب الى القاهرة منه الى باريس .

اما بالنسبة لحزب الاستقلال ، فقد كان زعيمه علال الفاسي أشد المتحمسين لعقد مؤتمر طنجة . وقد كان ذلك وحده كافيا في دفع القاهرة الى الاشتباه في مشروع طنجة . ذلك ان اتصالات رئيس حزب الاستقلال في مصر ترجع الى ما قبل ثورة يوليو . ومن ثم كانت له علاقات متينة مع حزب الوفد ومع حركة الاخوان المسلمين بصفة خاصة . ويفسر علاقته تلك مع الاخوان المسلمين الاتجاه السلفي الذي كان يمثل قاسما مشتركا : فنبت حزب الاستقلال منبت سلفي بفعل التكوين السلفي لزعيمه الذي كان يعرف منذ الثلاثينات بـ « الشيخ علال » أو « الحاج علال » . وكذلك منطلقاته ومثله اقرب ما تكون الى منطلقات ومثل جمعية العلماء الجزائريين كما سجل ذلك المؤرخ الفرنسي شارل اندري جوليان .

وفعلا فقد تشبع علال الفاسي ، منذ عهد الدراسة والتدريس بكتابات الافغاني ومحمد عبده وتأثر بها كما أكد ذلك هو نفسه للمؤرخ الايطالي اتيللو كوديو الذي اصدر عنه كتابا بعنوان « علال الفاسي أو تاريخ الاستقلال » . ومن هنا كان حرصه على نشر المدارس القرآنية وتصديه لمحاربة الطرق الصوفية ليس فقط بوصفها تمثل بدعة دينية ، ولكن بوصفها تقف حائلا دون انتشار الحركة الوطنية في الارياض .

وذلك هو ما يفسر سعيه لربط الحركة الوطنية في المغرب بحركة النهضة العربية - الاسلامية في المشرق انطلاقا من اعتباران التعارض بين الشرق والغرب هو في الواقع تعارض بين الاسلام والمسيحية .

ومن هنا كان من الطبيعي ان تقوم تلك العلاقة بين الشيخ علال وبين حركة الاخوان المسلمين التي كانت آنذاك ما تزال متأثرة بالاسلوب السلفي النقي لمرشدها الشيخ حسن البنا .

وقد انعكست هذه العلاقة سلبا على علاقة علال الفاسي مع الحركة الناصرية خصوصا بعد ان انتقل زعيم حزب الاستقلال الى بيروت ، وعمق اتصالاته مع النظام الملكي في العراق .

ان تلك الملابسات جعلت زعيم حزب الاستقلال طرفا في مشاكل مصر داخليا وخارجيا . وقد ازدادت علاقته مع مصر تعقيدا عندما فكر في مشروع مصاهرة بين العرش العراقي والعرش المغربي . وقد تصور غير واحد من الملاحظين آنذاك ان الزيارة التي قام بها عبد الله وفيصل الى المغرب ولقاءهما بالاسرة الملكية المغربية في ايفران لم تكن الا خطوة أولى على طريق تحقيق هذا المشروع . ورغم ان هذا المشروع لم يتحقق فقد خلف آثارا واضحة عمقت تحفظ القاهرة من مبادرات حزب الاستقلال العربية . اذن فقد كان للقاهرة اكثر من سبب يدفعها للحفاظ من مشروع طنجة والنظرة اليه بشيء غير قليل من الريبة .

ان هذا التحفظ وتلك الريبة يتأكدان اذ نحن استحضرننا الظروف العربي العام الذي ظهرت فيه الدعوة لمؤتمر طنجة . اذ لا يجوز ان ننسى ان الأمة العربية كانت ما تزال تحت تأثير نشوة الوحدة التي تحققت بين مصر وسوريا (فبراير 1958) . أي أن الآمال التي تفجرت نتيجة لذلك ، في قيام وحدة عربية شاملة من « المحيط الهادر الى الخليج الثائر » كانت على أشد ما يمكن تصورها .

وفي ظل الآمال والتحمس لقيام وحدة عربية شاملة تكون نواتها « الجمهورية العربية المتحدة » قد يبدو أي مشروع وحدوي آخر مشبوها . فالحديث عن مشروع « الاتحاد العربي » بين الاردن والعراق ، بدا آنذاك في صورة رد فعل ضد وحدة مصر - سوريا .

فاذا أخذنا بعين الاعتبار عدم اطلاع المشرق على الظروف التي حفت بفكرة « وحدة المغرب العربي » في الشمال الافريقي منذ العشرينات ، استطعنا أن نتصور عوامل اشتباه مصر الناصرية في الدعوة الى مؤتمر طنجة .

فمن السهل والحالة تلك ان تعتبر القاهرة تلك الدعوة محاولة من طرف تونس والمغرب لاحتواء جبهة التحرير الوطني والابتعاد عن خط القاهرة - دمشق . في حين ان القاهرة كانت تعتبر نفسها هي الاولى باحتضان جبهة التحرير باعتبار ان القاعدة السياسية واللوجستكية للجبهة في الخارج كانت اساسا بالقاهرة ، اذ لم يكن ممكنا اقامتها في السنوات الأولى في تونس أو في المغرب بشكل علني حتى بعد أن استقل البلدان . فالدرك الفرنسي مثلا لم يكن موجودا فقط في المغرب ، بل ظل يمارس عمليات الاعتقال الى نهاية عام 1957 على الأقل .

وعندما عرفت علاقة جبهة التحرير بالقاهرة بعض المصاعب ، فكرت الجبهة ، لبعض الوقت ، في نقل قاعدتها الى دمشق ، مما يستخلص ان الجبهة

لم تكن ترى امكانية اقامة قاعدة علنية في تونس أو المغرب ابان المرحلة الاولى من استقلال البلدين .

ثم لا يجوز ان نغفل عن ان المحاولات التي كنا تحدثنا عنها في بحث سابق والتي تتعلق باقامة حلف دفاعي لغرب المتوسط خلال عامي 1957 و 1958 زادت في اشتباه القاهرة بمؤتمر طنجة ان يؤدي الى بلورة اطار سياسي يفصل المغرب العربي عن مشرقه ويحاول محاصرة التجربة الناصرية بين مغرب - عربي مرتبط بالحلف الاطلسي وبين حلف بغداد المتفرع عن حلف جنوب غربي آسيا ، والمدمع بمشروع الاتحاد العربي بين العراق والاردن . اذا كانت تلك هي الملابسات فكيف قبلت جبهة التحرير الوطني حضور مؤتمر طنجة ؟

ان الاجابة عن هذا السؤال ذات شقين : شق تاريخي يتصل بنشأة الحركة الوطنية الجزائرية وتطورها ، وشق ثاني يتصل بملابسات حرب التحرير الجزائرية في النصف الاول من عام 1958 .

بالنسبة للشق الاول يمكن القول اجمالا بأن فكرة وحدة المغرب العربي فكرة عريقة لدى فصائل الحركة الوطنية عموما في الشمال الافريقي ، مع تفاوت في الدرجات يرجع الى اختلاف الظروف التاريخية في كل بلد من البلدان الثلاث الخاضعة لنفس الاستعمار . ومن هنا كانت - وما تزال - كل دعوة لتوحيد المغرب العربي تلقى صدى عميقا لدى الجزائريين وتهز فيهم وترا حساسا . فقد كانت الوحدة المغربية فكرة ثابتة وهاجسا ملازما ، وان لم تسفر - بحكم ظروف ليس هنا تفصيلها - عن برنامج عمل واضح وعملي . وقد عبرت الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف فصائلها وفي مختلف مراحلها عن مدى التعلق بفكرة مغرب عربي موحد ضد الاستعمار ، منذ ما قبل 1954 . وقد تعزز ذلك التوجه الوجدوي عند الجزائريين في أعلك فترات تاريخهم الحديث بفعل محاولات الاستعمار لعزل الجزائر مغربيا وعربيا .

ولا بأس لتوضيح هذه الحقيقة من ان نسوق بعضا من نصوص الحركة الوطنية الجزائرية المتصلة بهذا الموضوع .

تنص المادة الثانية من القانون الاساسي ولوائح الجمعية العامة لحركة « نجم شمال افريقيا » في اجتماعها بتاريخ 28 مايو 1933 ، على أن « هدف الجمعية الاساسي هو الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال التام لكل من البلدان الثلاث ، الجزائر ، والمغرب وتونس ، ومن أجل وحدة الشمال الافريقي » .

ويتعرض الشيخ عبد الحميد بن باديس لنفس الفكرة ، بأسلوبه الخاص ، في محاضرة ألقاها بقسنطينة جاء فيها على الأخص :

« واقرب هذه الاوطان الينا هو المغرب الاقصى والمغرب الادنى (أي تونس) اللذان ما هما والمغرب الاوسط (الجزائر) الا وطن واحد لغة وعقيدة وآدابا واخلاقا وتاريخا ومصلحة ، ثم الوطن العربي - الاسلامي ثم وطن الانسانية العام » .

وفي 2 فبراير من عام 1952 تم انشاء جبهة وحدة وعمل ضمت ممثلين عن سبعة احزاب : اثنان من الجزائر ، واثنان من تونس وثلاثة احزاب من المغرب ، صدر عنها بيان جاء فيه ان « الاحزاب الوطنية في الشمال الافريقي قررت تنسيق انشطتها وانشاء جبهة وحدة وعمل على مستوى الشمال الافريقي » .

ان المهم من استعراض هذه النصوص هو الكشف عن عراقة الوحدة المغربية . وقد سارت جبهة التحرير الوطني على نفس النسق في التمسك بتلك الفكرة كما تدل على ذلك بياناتها المختلفة منذ أول نوفمبر 1954 .

وقد بلغ تمسك جبهة التحرير الوطني بهذه الفكرة الى درجة ان قيادة الثورة في شمال قسنطينة ، عندما قررت شن حملات واسعة في كامل الشمال القسنطيني ، اختارت موعدا له تاريخ 20 أوت 1955 ، أي ذكرى عزل محمد الخامس عن العرش من طرف السلطات الفرنسية ، الذي كان قد حدث في مثل ذلك التاريخ من عام 1953 .

فلم يكن من الممكن اذا ، ان تعارض جبهة التحرير الوطني في حضور مؤتمر يناهز بفكرة عزيزة على جميع الوطنيين الجزائريين .

اما فيما يتصل بالشق الثاني من الاجابة على السؤال السابق فهو يتلخص في الاهمية المتزايدة لتونس والمغرب بما يقدمه كل منهما من تسهيلات لمصالح جبهة التحرير ولتموين جيش التحرير من جهة ولسهولة الاتصال من هناك بالغرب الاوربي حيث تخوض الجبهة معركة اعلامية ضارية من جهة ثانية ، ولكون المساعدة التي يقدمها شعبا البلدين في الميدان اكثر فاعلية بحكم الجوار وطول الحدود من جهة ثالثة .

يضاف الى ذلك ان حضور المؤتمر يعطي جبهة التحرير الوطني فرصة كي توجهه - بقدر الممكن - لمصالح الكفاح المسلح في الجزائر ، معتمدة في ذلك على ضغط القواعد الشعبية في البلدين ، التي كانت تنادي بجلاء القوات الفرنسية .

وفعلا فقد اتاحت الفرصة لجبهة التحرير الوطني كي توجه المؤتمر لمصالح المعركة ضد الاستعمار في الجزائر وضد مخلفاته وقواعده في تونس والمغرب ، عندما لاحظت ان الدعوة للمؤتمر لم يصحبها اعداد جدول اعمال ، كما يؤكد ذلك بعض الذين عايشوا المؤتمر . لذلك استغلت جبهة التحرير ذلك الفراغ وأعدت جدول اعمال حرصت على ان يجمع بين مراعاة واقع البلدين من جهة ، وبعض مطالب الثورة الجزائرية من جهة أخرى . فقد كانت الجبهة تدرك ان امكانية توحيد المعركة على مستوى البلدان الثلاثة لم تعد واردة عسكريا . لان الفرز الذي حدث في تونس والمغرب عزز الاتجاه الى احكام قبضة الدولة والتخلص بقدر الامكان من أشد العناصر راديكالية . ومن هنا ظهرت في المغرب مثلا بوادر اعداد ذكي لتقسيم صفوف حزب الاستقلال وتصفية جيش التحرير المغربي والتخلص من مظاهر شرعية ثورية قد تنافس شرعية العرش .

وقد ساعد على نجاح التخلص من العناصر الراديكالية في جناحي المغرب العربي طبيعة العلاقات الدولية للنظامين ، التي كانت تفرض عليهما الابتعاد عن التفكير في توحيد المعركة . وتجدر الإشارة في هذا المجال الى ان آخر رئيس حكومة فرنسية في الجمهورية الرابعة ، وهو فيلمان ، كان قد حضر الى المغرب اثر مؤتمر طنجة ، وقبل ان يتحصل على تزكية البرلمان الفرنسي ، ليطلب من النظام المغربي ان يساعد فرنسا على حصر الثورة الجزائرية واجبارها على القبول بحل فرنسي بحت ، وقد استعمل في جملة ما استعمل من حجج ، خطر قيام حركة عسكرية فاشية بفرنسا تؤدي الى تهديد استقلال المغرب نفسه .

*
* *

ان وعي جبهة التحرير بواقع البلدين دفعها اذن الى تجنب طرح نفس صيغة العمل المشترك التي كانت مطروحة في عامي 1955 و 1956 ، وحاولت توجيه مؤتمر طنجة الى نوع من التضامن مع الثورة الجزائرية يحده من جهة الحرص على تحقيق ما يمكن تحقيقه من مكاسب لفائدة الكفاح المسلح في الجزائر ، ومن جهة أخرى الحرص على تجنب الدخول في صراع سياسي مع النظامين الحاكمين في تونس والمغرب .

على هذا الاساس كان الاسلوب الذي عمل به وفد الجبهة في طنجة يعمل في اتجاهين : الاول يتعلق بروح ومضمون المواضيع التي اقترحت ادراجها في جدول الاعمال ، والثاني هو الوسائل العملية الكفيلة بانجاز ما يتخذ من مقررات . ومن هنا أقضى وفد الجبهة في شرح معطيات المشكل الاساسي الذي يواجه الاطراف الثلاثة وهو حرب الجزائر ، ملحا على ضرورة تعبئة كل الجهود الممكنة في تونس والمغرب للتضامن مع الشعب الجزائري تضامنا كاملا غير مشروط .

وفي هذا الاطار طرح وفد الجبهة مطلب تصفية رواسب الاستعمار في تونس والمغرب ، وتقدم للمؤتمر بخرائط مفصلة تبين مواقع القواعد الفرنسية العاملة في تونس والمغرب ، وشرح كيفيات علاقة واتصال الجيوش الفرنسية في البلدين مع الجيش الفرنسي المحارب في الجزائر . وتطرق الوفد الجزائري الى استعراض ما يترتب على ذلك من سلبيات بالنسبة للمجاهدين الجزائريين الى استعراض التي تواجه نقل الجرحى الجزائريين الى مراكز العلاج ، وخاصة مثل المصاعب التي تواجه نقل الجرحى الجزائريين الى مراكز العلاج ، وخاصة في الناحية الغربية ، حيث كان يوجد تنسيق كامل بين القواعد الفرنسية في المغرب الشرقي وقيادة اركان الغرب الجزائري . وقد لاحظ الوفد الجزائري ان جيش التحرير يحاول تجنب الاشتباك مع القوات الفرنسية فوق أرض المغرب احتراماً للسيادة المغربية .

ومما ساعد على دعم مطلب الجبهة في هذا المجال ان المغرب كان يعيش آنذاك فترة غليان شعبي وتعبئة كبيرة ضد استمرار وجود القواعد الفرنسية .

على اساس ما تقدم يمكن القول بأن مؤتمر طنجة انعقد في ظرف عصيب ، تحكمه متناقضات مغرب - عربية ، ترجع في الاساس الى اختلاف الظروف التاريخية للبلدان الثلاث واختلاف طبيعة الاستعمار الذي كان يحكمها ، وتفاوت مدته ، واختلاف الاسلوب الذي اعتمدته كل من تونس والمغرب والجزائر للانعتاق من الاستعمار المباشر .

فإذا كان مصير صراع المتناقضات تلك وماذا كان تأثيره على مؤتمر طنجة وما اتخذ فيه من مقررات ؟

المغرب العربي في الامتحان

كان مؤتمر طنجة لحظة مميزة في تاريخ المحاولات الوحدوية ، اذا أخذنا في الاعتبار القرارات التي اتخذها . لكن التناقضات التي كانت تحكم المنطقة ما فتئت ان اظهرت محدودية مدى العمل الوحدوي في اطار المغرب العربي . خصوصا وان المشاكل التي فجرتها الثورة الجزائرية داخل النظام الفرنسي ، والانكاسات التي ولدتها على المنظومة الرأسمالية الفرنسية ، جعلت هذه وذاك يبعثان عن مخرج من الازمة ، كان من نتائجه حركة 13 ماي 1958 التي حُملت الجنرال ديغول الى الحكم .

وقد حاول هذا الأخير ان يقلب معادلة السير نحو الوحدة بين اقطار المغرب العربي ، باستعماله لسياسة العصا بالجزائر ، ومزاوجته بين العصا والجزرة في تونس والمغرب . وقد كان من نتائج ذلك كله ان تحولت مقررات مؤتمر طنجة من الاطار الحزبي الذي كان يضم الاحزاب الثلاث في تونس والجزائر والمغرب . الى اطار تنفيذي حكومي يحول دون « انفلات الامور » في اتجاه تعميم الثورة واتساع رقعة الحرب .

وقد تولد عن ذلك كله نجاح الخطة الديغولية ، في مرحلة أولى ، عندما استطاعت توظيف بجلاء القوات الفرنسية عن بعض مناطق تونس والمغرب لفائدة تصعيد الحرب في الجزائر . وهذا في الوقت الذي استطاعت فيه السياسة

ديغولية ان تكسب فيه عطف الاتحاد السوفياتي نظرا لما عرف عن الجنرال ديغول من غيرة على استقلالية القرار الفرنسي عن الارادة الامريكية ، علما بأن نفس السياسة الديغولية لقيت صدى ايجابيا لدى اميركا نظرا لكون النظام الديغولي قد وضع حدا لعدم الاستقرار السياسي بفرنسا ، الذي كان يثير مخاوف لدى السياسة الامريكية ، نظرا لما يتسبب فيه من اضعاف للصف الاطلسي .

وقد استطاع الجنرال ديغول ايضا ، منذ الشهور الاولى لتوليه الحكم ، ان يوجه ضربة للتضامن بين تونس والجزائر عبر مشروع انبوب ايجلي الذي ولد جدلا بين جبهة التحرير والسلطات التونسية انتهى بحجز طبعة « المجاهد » التي تصدر في تونس .



1

كانت عاصمة الجزائر في ذلك الشهر ، افريل ، من عام 1958 تعيش جوا غير عادي : فقد كانت حرارة الصيف قد سبقت موعدا فداهمت ريبعا تقلصت ايامه ، مما جعل مؤشر الحرارة يرتفع بصورة غير عادية بين نهاية افريل وبداية ماي . وارتفعت في نفس الوقت حرارة الجو السياسي يغذيها الفراغ الحكومي بين سقوط فليكس غايار وانتظار خلف له ، وتوججها ، بين جمهور الاوربيين ، اشاعات انتشرت بسرعة « التلفون » المتوسطي عن « طبخة مفاوضات » مع جبهة التحرير تعد في الخفاء ، وعزز ذلك ان روبر لاكوست تحدث في تصريح مدوي عن امكانه حدوث « ديان بيان فو ديبلوماسي » اشارة الى المعركة الحاسمة التي كرس انتصار الفيتنام على الجيش الفرنسي المحارب بالهند الصينية ، في منخفض ديان بيان فو الذي دخل التاريخ منذ 8 مايو 1954 .

وقد أفضى الفراغ الحكومي طابعا خاصا على تحركات « السيقان السوداء » الذين أصبحوا منذ ان توارت عن الانظار لحظة الانتصار التي وعد بها لاكوست قبل ذلك بعامين ، يقتلون أوقات الفراغ وحتى العمل ، بين بارات باب الواد أو مقاهي الحي الجامعي ، يحتسون كأس « الانيزيت » التقليدي ، أو ينظمون مظاهرات ضد « الذين يريدون اهدار الجزائر الفرنسية » أو يرتشفون كلمات زعمائهم المتطرفين ، الذين خيل لهم ، في غياب رد الفعل الفرنسي المسؤول ، انهم ابطال عهد جديد . ذلك ان صعوبة العثور على صيغة اتفاق بين مختلف التيارات والاحزاب السياسية بفرنسا أمد في فترة الازمة الوزارية ، مما ضاعف جرأة السيقان السوداء ، واطلق العنان لشهوة الحكم عند بعض العسكريين الذين ارادوا ان يتخلصوا من عقدة العجز امام جيش التحرير ، بتحصيل المسؤولية لامراء الجمهورية الرابعة .

وفعلا ان استمرار الكفاح المسلح في الجزائر ، رغم الاعلان المتكرر عن توالي الانتصارات الفرنسية ، جعل مختلف القوى الاستعمارية ، من عسكرية ومدنية تبحث عن كبش المحرقة الذي تشخص في مجموع النظام القائم .

وقد زاد التدخل الأمريكي - البريطاني ، كما رأينا ، في تشنج الاوساط المتطرفة ، واعطى مبررا لتهيج الجيش الفرنسي المحارب في الجزائر ، ودفع قياداته الى استلام زمام الحكم والتخلص من الجمهورية الرابعة ، التي حملت خطيئة التفكير في التخلي عن « الجزائر الفرنسية » .

وجريا على عادة تعطيل العقل الذي يشل النظر عن البصر ، ويمنع الاذان عن الاستماع ، اقنع السيقان السوداء ومن وراءهم من العسكريين ان التخلص من الجمهورية الرابعة ضروري للانتصار في حرب الجزائر ، لانه - كذلك زعموا - « لولا تشجيع دوائر الحكم في باريس ، لما استطاع جيش التحرير ان يصمد في الميدان ولولا الصحافة الفرنسية المتخاذلة لتخلي الرأي العام عن دعم جبهة التحرير الوطني » .

مقررات طنجة :

في هذا الجو انعقد مؤتمر طنجة من 27 الى 30 افريل 1958 . وفي هذا الجو كان لابد ان يظهر المؤتمر في نظر كثيرين ردا على التحدي الاستعماري ومحاولة لصياغة استراتيجية مغرب - عربية تقدم الحل ، وتطرح البديل ، وتبدو معها شعوب المغرب العربي في صورة طلائع المستقبل المتدفقة آمالا والمتفجرة حماسا في مواجهة شيوخ السياسة في باريس الذين كانوا أسرى ماض غادرته الحيوية .

وهذا هو السر في ذلك الصدى الكبير والاهتمام البالغ الذي احده المؤتمر في مختلف دوائر السياسة العالمية ، وفي تلك الآمال التي واكبت اشغاله .

والحقيقة ان مؤتمر طنجة كان فعلا لحظة رائعة من لحظات التاريخ العربي المعاصر : فرغم التناقضات التي اسلفنا عنها الكلام ، ورغم ما أفضت اليه احيانا من مناقشات حادة ، فقد اتخذ المؤتمر عددا من المقررات كانت جديرة ، لو صاحبها تصميم على تحقيق الانتصار على النفس ، ان تكون بداية عهد جديد تأخذ فيه قوى المستقبل زمام المبادرة وتتصر بذلك على جاذبية الاخلاص الى الجمود .

كانت القرارات المتخذة موزعة على أربع ابواب : الحرب التي يخوضها الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير ، الدعم الاطلسي والغربي للاستعمار الفرنسي ، تصفية القواعد الاستعمارية في المغرب وتونس ، واخيرا توحيد المغرب العربي .

1 - ففيما يتصل بحرب الجزائر ، يمكن القول بأن قوى المستقبل حققت مكسبين : الأول يتصل بتأكيد كون جبهة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري ، والثاني يتصل بصيغة التوصية بإنشاء حكومة جزائرية مؤقتة . ذلك ان الاتجاه الذي كان سائدا لدى أعضاء الوفدين التونسي والمغربي ، اذا كان قد وافق على التوصية باقامة حكومة مؤقتة ، فقد كان يلح على ربط

ذلك بالموافقة المسبقة لنظامي تونس والمغرب على ذلك . لان قيام مثل تلك الحكومة كان سيدخل عنصر توتر جديد في علاقة كل من تونس والمغرب مع فرنسا في حالة اعترافهما بها ، اما عدم الاعتراف فقد كان من شأنه أن يدفع شعبي البلدين الى طرح تساؤلات يصعب الاجابة عنها بصورة مقنعة . لكن الحاضرين اتفقوا في النهاية على أن يكون اعلان الحكومة المؤقتة قرارا جزائريا تتخذه جبهة التحرير باستشارة تونس والمغرب ، وليس بعد موافقتهم المسبقة على ذلك . ومن هنا نص بيان طنجة على ما يلي :

« ... ونظرا لما تحظى به قضية استقلال الجزائر لدى الشعوب وقادتها ونظرا لكون التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير يجعل منها الحركة الوحيدة الممثلة للجزائر المجاهدة ، ونظرا لما تتحمله جبهة التحرير الهينة المسيرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من مسؤوليات بجميع انواعها ، فان المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية باستشارة حكومتي المغرب وتونس » .

2 - اتفق المؤتمر على اداة الحلف الاطلسي والمساعدة الغربية لفرنسا في حرب الجزائر . فقد دعا البيان الختامي « لوضع حد لكل اعانة سياسية ومادية ترمي الى تغذية الحرب الاستعمارية » .

3 - طلب المؤتمر بتصفية القواعد الاجنبية العسكرية الفرنسية والاسبانية في المغرب وتونس ، اذ يستنكر البيان « استمرار وجود القواعد الاجنبية فوق تراب تونس والمغرب ، ويلح على ان « تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري » .

4 - بالنسبة لمشروع الوحدة قرر المؤتمر « العمل لتحقيق الوحدة » ، ويعتبر ان الشكل الفديريالي اكثر ملاءمة في الواقع للبلاد المشتركة في هذا المؤتمر . ولهذا يقترح المؤتمر « ان يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب ، وعن المجلس

الوطني للثورة الجزائرية ، ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية » .

ومن أجل المتابعة أوصى المؤتمر بضرورة « الاتصالات الدورية كلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للاقطار الثلاثة » كما قرر انشاء امانة دائمة لمؤتمر وحدة المغرب العربي .

وفي إطار هذا الباب أوصى المؤتمر حكومات المغرب العربي بأن « لا تربط منفردة مصير شمال افريقيا بميدان العلاقات الخارجية والدفاع الى ان تتم اقامة المؤسسات الفديرالية » .

منعرج حاسم لو ...

كانت خطوة جبارة اذن تلك التي تحققت - نظريا - في مؤتمر طنجة . فصيغة التشاور التي أقرت ، وادواتها التي ضبطت ، والتزام جميع الاطراف بعدم اتخاذ أي قرار منفرد يمس العلاقات الخارجية والدفاع ، يعني توفير الشروط الاساسية لانطلاق مشروع الوحدة من أرض الواقع .

وهذا ما جعل عدة ملاحظين يعتبرونه منعرجا حاسما بالفعل . وهذا ما جعل صحيفة « المجاهد » ، بوصفها اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني تكتب عادة مؤتمر طنجة ما يلي :

« ان وحدة المغرب العربي قد اعلنت في طنجة بقوة لم يسبق لها مثيل فقد تمت الدعوة لاقامة مجلس استشاري مغربي يندمج فيه ممثلو البلدان الثلاثة في انتظار ممثلي ليبيا ، وسوف يكون هذا المجلس بداية ملموسة لمؤسسات وحدوية تكرس الوحدة السياسية للمغرب العربي » .

وقد حاولت جبهة التحرير ، انطلاقا من ذلك ، ان تجعل من طنجة منعرجا متميزا يتاح معه للمد الشعبي ان يتبلور ويغير عن نفسه ، دون ان يصطدم بالانظمة . فقد كتبت « المجاهد » تقول :

« ان تجربة السنوات الثلاث الاخيرة تبرهن على انه ليس من الممكن الاعتماد على « حس استعداد » الاستعمار ونواياه « الطيبة » . ان الانتظار والرغبات والتمنيات لم تعد مجدية في مواجهة عدو متعطش للسيطرة ، فاقد للعقل . لم يعد هناك مجال للانتظار . يجب على الشعوب وعلى حكومات الشمال الافريقي أن تقذف بكل قواتها في المعركة ضد الامبريالية . انهم وقد بلغوا سن الرشد ، لا يجوز ان يعتمدوا الا على انفسهم لبناء مستقبلهم كما يريدون دون أي اعتبار آخر الا لمتطلبات مصالحهم العليا . »

ان روح طنجة هي قبل كل شيء ايمان افريقيا الشمالية بنفسها وبامكانياتها وبمصيرها . ان هذا الايمان الذي تبلور في شكل توصيات اتخذت في نظر الاستعماريين طابع تحد حقيقي ، هي ضمان انتصارنا أي تحقيق استقلال الجزائر والاتحاد المغربي .

والواقع ان طموح الجبهة لتحقيق عمل وحدوي شعبي لا تعارض فيه الحكومات يجعل هامش التحرك الوحدوي ضيقا ، لا يمكن توسيعه وضمان فعاليته الا من خلال مسعى حكومتي البلدين المستقلتين ، لادخال تغيير جذري في التصور والمنهج والهيكل والممارسة . وهو امر كان من الصعب تحقيقه في ظل الظروف التي كانت قائمة آنذاك .

رقص البلهاء :

كانت الحرارة المبكرة في العاصمة الجزائرية تدفع الى العزوف عن قاعات السينما التي كانت تعرض فيما تعرض من افلام « رقص المجانين » أو « رقص البلهاء » (*le bal des cinglés*) . خصوصا وقد اغناهم ميدان « الفوروم » امام بناية « الولاية العامة للجزائر » حيث تتركز سلطات ممثلي باريس ، اذ كان يسمح لهم بممارسة ألوان من الصخب الابله والتهرج المجنون تنعق فيه مركبات التمييز العنصري فتبدو في أشد اشكالها شراسة وكلبا وعمى سياسيا . وبفعل ذلك تحولت مظاهرات السيقان السوداء

وقد تغذت بذلك المزيج من اللاوعي واللامسؤولية الذي عرفوا به ، الى ما يشبه بعض مهرجانات الزمن القديم التي يصعب التمييز فيها بين اللعب البريء والتلاعب المخطط بغرائز الجمهور ارضاء لشهوة حكم أو اشباعا للوثة جنون .

مثل ذلك الجو كان مثاليا لتحقيق مشاريع بعض الذين كانوا يريدون تصفية حساب لهم مع التاريخ : وهم كل الذين عجزوا عن مواجهة انفسهم بالحقيقة المرة ، فراحوا يبحثون عن انتصار ضد نظامهم بعد ان فشلوا في الانتصار على ثورة الشعب الجزائري .

وشيثا فشيئا بدأت تتضح خيوط المؤامرة للاتاحة بنظام الجمهورية الرابعة . واطلع الامين العام للولاية العامة بالجزائر علي سيناريو الانقلاب فطار الى باريس يبلغ مسؤوليها مضمونه . لكنه وجد اوساط الحكم ومراكز القوى منهمكة في البحث عن كيفية اقتسام وتوزيع المسؤوليات في الحكومة القادمة وسط مناورات بدت له تافهة : فلا احد منهم اظهر استعدادا حقيقيا لسمعه مكتفيا بانصاف مهذب أو معتذرا بالعجز المطلق . فلم يجد بدا من أن يعود بسرعة الى مدينة الجزائر حيث اتصل بالقنصل الامريكي العام بها ، وطلب منه بعد أن اطلعه على السيناريو ، ان تسعى الخارجية الامريكية لدى الخارجية الفرنسية كي تنذرها بخطر الانقلاب الوشيك .

لكن الأوان كان قد فات .

فقد انطلقت ، في نفس اليوم ، وهو يوم 13 مايو ، مظاهرات أوربية بعنوان الحيلولة دون مجيء فيميلان المرشح لرئاسة الحكومة والذي سبقته اشاعات بأنه يريد التفاوض ، من جهة ، وللدرد على التحدي الوحدوي الذي مثلته طنجة من جهة ثانية ، ولاستغلال الاعلان عن اعدام ثلاثة من الجنود الفرنسيين بعد محاكمتهم من طرف محكمة عسكرية تابعة لجيش التحرير الوطني .

كانت افواج المتظاهرين تشق بسهولة حواجز الجيش الذي تظاهر فقط بصددهم فانفتحت ابواب الولاية العامة امامهم ، وما هي الا لحظات حتى تطايرت بعض المحفوظات من نوافذ أعلى سلطة فرنسية بالجزائر . ومع الساعات الأولى من فجر الغد ظهر الجنرال ماسو من شرفة المبنى وتلا آخر بلاغ « للجنة الانقاذ العمومي » : « اننا نعلم سكان مدينة الجزائر ان حكومة فليملان الخيانية قد تمت تركيتها بـ 280 صوتا بواسطة دعم الاصوات الشيوعية ... اننا نترجى الجنرال دي غول أن يقطع حبل السكوت من اجل تشكيل حكومة انقاذ عمومي التي هي وحدها القادرة على انقاذ الجزائر من الضياع ، وبالتالي تجنبنا ديان بيان فو ديبلوماسي » :

وكانت تلك مقدمة النتائج التي حققتها حملة تهييج الأوربيين بعنوان الحفاظ على الجزائر الفرنسية . وهي حملة تلخصها لوحة مصورة وزعت على السكان ، ونشرتها صحيفة « ليكودالجي » بتاريخ 26 أبريل 1958 تمثل خريطة الجزائر وقد ظهرت فوقها رسوم تمثل كنيستين وملاح مزار ديني ومنايع بترول وقد ظهر فوقها يد متوحشة ذات مخالب على هيئة انقضااض على محتوى الخريطة ، وقد كتب تحتها : « تلك هي المكاسب التي يراد انتزاعها منكم » .

رأس المال وراء « العودة » :

والواقع أن عودة الجنرال دي غول الى الحكم في اعقاب احداث 13 مايو 1958 لا تكفي في تفسيرها تلك المظاهرات ، أو تلك الاعدادات التي قام بها انصاره في الخفاء ، فقد كان هناك زيادة على ذلك كله ، عامل آخر كان أقل بروزا الا انه كان شديد الفاعلية ، وهو الدور الذي قام به ، من وراء الستار ، رأس المال الفرنسي ومؤسساته المختلفة .

ذلك ان تتبع البورصة المالية فيما بين ديسمبر 1957 وافريل 1958 يظهر انها تراجعت بنسبة 20% مما أدى الى بث موجة من الهلع بين الصغار والمتوسطين من اصحاب الاسهم الذين كان يبلغ عددهم مليونين وخمسمائة ألف . كما سجل تقويم البورصة في 31 مارس خسارة بلغت 540 مليار فرنك ، وتراجعا بنحو 14% قياسا لما كانت عليه شهرين قبل ذلك .

وقد ذكرت صحيفة لافي فرانس (*la vie Française*) « الحياة الفرنسية » الناطقة باسم رأس المال ، في شهر اكتوبر 1957 النتيجة السياسية التي استخلصتها من تحليل الوضع الاقتصادي عندما كتبت آنذاك تقول بأن « دي غول هو وحده القادر على اعادة سلطة الدولة » ونفس الصحيفة كتبت يوم 8 مايو 1958 عنوانا ضخما يعلن « نخبة الاقتصاد الفرنسي تندد بأزمة المؤسسات » وهذا ما جعل بعض المحللين يؤكدون بأن رأس المال وممثليه لعبوا دورا معتبرا في تهيئة ظروف العودة الديغولية .

وقد كان الوسط الرأسمالي يتنازع تياران عشية تلك العودة : واحد يمكن تسميته بتيار الرأسماليين العاديين ، والآخر هو تيار ممثلي الاحتكارات الكبرى . وقد سجل بعض الذين غنوا بهذه الظاهرة ان جهاز الدولة الفرنسية لم يعد يكتفي بالسهر على سيادة النظام وتحقيق التوازن بين التيارين ، بل اصبح يتخذ اجراءات خارج قوانين السوق ، ويقوم بتحويلات تفيد منها الاحتكارات .

ان هذه الظاهرة التي جددت آنذاك كانت مرتبطة بالمرحلة الجديدة التي بدأت تدخلها فرنسا مع الشروع في تنفيذ معاهدة روما المتعلقة بالسوق الاوربية المشتركة . لان ذلك يعنى قرب موعد انفتاح الحدود الفرنسية في وجه السلع الاجنبية ورأس المال الأجنبي ، كما يعنى اضطراب رأس المال الفرنسي لان يبحث عن اسواق جديدة ، وعن مواد أولية وعن أيدي عاملة رخيصة . أي انه كانت هناك بداية مسار لتدويل رأس المال والارباح أوربيا في ظل منافسة

لا ترحم . ولكي يتمكن رأس المال الفرنسي من مواجهة هذه المنافسة في ظروف أحسن ، كان يحتاج الى تدعيم قواعده الداخلية الى غزو السوق الخارجية بدعم من الدولة يكون متعدد الأوجه . وقد عبر رئيس ارباب الاعمال الفرنسيين آنذاك عن قلق ممثلي رأس المال الفرنسي من عدم اهتمام السلطات العامة وعدم تقديرها لما يفرضه الوضع الدولي الاقتصادي من صرامة وانضباط . وهكذا عرفت الليبرالية الاقتصادية دفعا جديدا بعنوان ضرورة « سلوك سياسة الحقيقة التي تعني ترك القوانين الطبيعية تلعب دورها لفائدة رقي قائم على شجاعة بلدنا وحيويته » كما كتبت آنذاك .

وهكذا دعم أولو الحل والعقد في الاقتصاد الفرنسي مطلب عودة الجنرال دي غول الذي خدم فعلا سياستهم بعد ذلك .

شبح استقلال الجزائر وانفراط « المجموعة الفرنسية »

قد يقال وما علاقة ذلك كله بمؤتمر طنجة ؟

والجواب ان ذلك كله له اكثر من علاقة .

فليس من محض الصدفة ان ينعقد في « ايكس انبروفانس » خلال الاسبوع الذي تلا 13 مايو ، ملتقى للحقوقيين ومسيري شركات فرنسية واجنبية ، كان موضوعه هو مناقشة المعادلة التالية : « كيف يمكن ان نضمن على المستوى الدولي الحقوق والاستثمارات المنجمية والبتروولية الضخمة التي يستعد العالم الغربي للقيام بها في البلدان المتخلفة وخاصة في افريقيا والشرق الاوسط ضد اخطار النهب المقبل التي تهدد بعرقلة مجهود ضروري للبلدان ذات الاقتصاد الضعيف مثلما هو ضروري للبلدان ذات الهيكل الاقتصادية القوية » .

وواضح من موضوع الملتقى ان ممثلي الرأسمالية الفرنسية والغربية كانوا يريدون بحث وسائل مواجهة الآثار الاقتصادية للمد التحريري في افريقيا

والشرق الأوسط ، كما تدل على ذلك وصف التأميمات المحتملة من طرف الوطنيين بأنها « نهب » . ولاشك ان ممثلي رأس المال أولئك كانوا قد استخلصوا بعض الدروس من كيفية مواجهة بريطانيا وفرنسا ورد فعلهما على تأميم القناة في 1956 .

ورغم ان الجزائر لم تذكر نصا في ذلك الملتقى فقد ملح لها من خلال تعرض عدد المشاركين الفرنسيين للمستقبل « الغامض » الذي يتصل « بمدى سرعة تطور العلاقات بين فرنسا وممتلكاتها فيما وراء البحار » . وقد حرص الملتقى على بحث احتمالات تطور تلك العلاقات بناء على ان قيام مجموعات ذات حكم ذاتي ، داخل « الاتحاد الفرنسي » تكون محكومة بالقانون الداخلي الفرنسي ، في حين أن قيام كونفدرالية بين عدة دول مستقلة تكون محكومة بالقانون الدولي .

ونظرا الى ان الجزائر بحجمها وامكانياتها الاقتصادية تمثل ورقة هامة بين يدي رأس المال الفرنسي ، يستفيد منها ويسيطر بها على مقدرات عدد من البلدان جنوب الصحراء ، فقد كان احتمال استغلال الجزائر ضمن مغرب عربي - موحد ، يبدو خطرا يجب ابعاده بكل الوسائل . ومن هنا يمكن القول بأن مؤتمر طنجة بدا للرأسماليين الفرنسيين نقطة انطلاق لتطور يجب كبحه في الحال ان اريد للرأسمالية الفرنسية ان تتجاوز بنجاح الازمة التي تهددها . اذ ان آفاق السوق الاوربية المشتركة اذا تضافت - في حالة انتصار الثورة الجزائرية - مع التحولات التي تحدثها هذه في افريقيا والتحت مع تيار التحرر في المشرق ، تشكل خطرا ماحقا على رأس المال الفرنسي وادوات الاستعمار الحديث التي يريد من خلالها ضمان استمرار مصالحه . (لا يجوز ان ننسى المساهمة الفرنسية في بترول العراق الذي لم يكن آنذاك قد عرف ثورة 14 تموز 1958) .

وهذا بالضبط هو ما جعل بعض المراقبين يعتبرون ان مؤتمر طنجة كان من بين العوامل التي ساعدت على ردود فعل فرنسية ساهمت في المساعدة على عودة الجنرال دي غول .

والواقع ان مؤتمر طنجة كان جديرا بأن يولد تلك المخاوف للاعتبارات التالية :

1 - انه كان رد فعل ملائم على التحدي الاستعماري ومنهجية المتطرفين الاوربيين الذين اصبحوا يهددون استقلال تونس والمغرب ولما يمر عليه العامان .
2 - انه كشف عن مدى الامكانيات التي يمكن تعبئتها بتحقيق حد ادنى من التشاور بين البلدان الثلاث .

3 - انه يمثل تعميقا نوعيا للثورة على الهياكل التي خلفها الاستعمار : فقد كانت باريس تعتبر ان شمال افريقيا محتكر لها لا يجوز ان يخرج عن رقابتها فكيف اذا قرر ممثلو تونس والمغرب ان يتعهدوا مع الجزائر بعدم البت انفراديا في كل ما يتصل بالعلاقات الخارجية والدفاع الى ان تتم اقامة المؤسسات الفديرالية . وهذا يعني ان باريس اصبحت تواجه هناك ثلاثة اصوات مجتمعة ، وان جبهة التحرير اصبحت طرفا في التفاوض له كلمته في كل ما يتعلق بالشأن المغربي ، وهذا وحده يعتبر في نظر باريس اخلاقا بقاعدة اساسية من قواعد التعامل بين فرنسا ومستعمراتها السابقتين .

4 - ان مؤتمر طنجة لم يكتف بوضع تعميمات مبدئية ، بل جنح الى اتخاذ قرارات عملية سواء فيما يتعلق بترتيب الأولويات ، أو فيما يتصل بأدوات تنفيذ المقررات .

فاذا اضعفنا الى ذلك الحماس الذي فجره المؤتمر لدى شعوب المغرب العربي بصورة لم يسبق لها مثيل فهمنا الدرع الاستعماري الفرنسي من قيام تعبئة شعبية تمدها حرب الجزائر بالفعالية والقوة والصمود .

وفعلا فقد كانت باريس تخشى من ان يتحول المغرب العربي في ضوء مقررات طنجة ، الى مارد جبار يحطم آخر ما تبقى من قلاع الاستعمار في افريقيا وتقدم نموذجا جديدا لمواجهة التحدي الاستعماري في افريقيا ، يخرج عن اطار الاستقلال الشكلي ويحطم الوسائل التي تسمح لمستعمر الأمم ان ينفرد بكل بلد على حده ، ويواصل تحت شعار تعاون يوصف بأنه تعاون النذل للند ، ممارسة الاستغلال والسيطرة في شكل جديد .

من اجل هذا لسنا نستبعد المقولة التي تقول بأن رد الفعل الاستعماري ممثلا في احداث 13 مايو 1958 وما تلاها ، اذا كان نتيجة تناقضات فرنسية فجرتها أساسا حرب الجزائر ، فان مؤتمر طنجة - المرتبط هو الآخر بحرب الجزائر - بما وضعه من مشاريع العمل الوحدوي المشترك ، يكون قد ساعد على التعجيل بانضاج الظروف التي أدت الى سقوط الجمهورية الرابعة وعودة الجنرال دي غول الى الحكم .

وهكذا أدت حرب التحرير الجزائرية بكل ما أحدثته من تطورات في المنطقة منذ 1954 حتى انعقاد مؤتمر طنجة ، الى ردود فعل فرنسية سمحت بتحقيق التلاقي بين أهم الفعاليات والتيارات الفرنسية وراء الجنرال دي غول من أجل تحقيق عدد من المطالب ابرزها :

- تسليم الحكم لشخصية قوية تضع حدا لتعدد قنوات الاتصال الخارجي وما يترتب عليه من تذبذب في اتخاذ القرار ومن غياب الحسم .

- صياغة سياسية رأسمالية جديدة تضمن صيانة مصالح فرنسا في الجزائر وفي المغرب العربي وافريقيا عبر الجزائر . أليس الجنرال دي غول هو الذي كتب منذ 1944 يقول : « الأمة الفرنسية هي وحدها التي تملك الحق في ان تقوم ، عندما يحين الأوان ، بادخال تغييرات على الهياكل الامبراطورية ، تلك التغييرات التي تقررهما هي في ظل سيادتها المطلقة » .

ومهما يكن من شيء ، فإن تسلسل الواقع قد جعل من مؤتمر طنجة ومقرراته حدثا من الاحداث الكبرى التي هزت المنطقة في نهاية الخمسينات . وهذا هو ما يفسر في نظرنا ، كون الجنرال دي غول قد جعل ضمن الأولويات الفرنسية ضرب مؤتمر طنجة والحيلولة دون ان يتواصل تنفيذ مقرراته أو اقامة ادوات تنفيذها أو وضع المؤسسات الفديرالية ، كما ستيين ذلك فيما بعد .



— 2 —

ما كاد اعضاء الوفود لمؤتمر طنجة يتجهون من اعمالهم حتى انتقلوا الى الدار البيضاء ، حيث حضروا استعراضا للعمال المغاربة بمناسبة عيد العمال ، ثم توجهوا الى تونس حيث قدموا للرئيس بورقيبة نسخة من مقرارات طنجة . وتحولوا بعد ذلك الى ليبيا حيث سلموا نسخة من المقرارات الى الملك ادريس السنوسي .

كان كل شيء يبدو كما لو ان القرارات قد اخذت طريقها الى التنفيذ ، ومهما كانت بواعث الذين أعدوا لهذا المؤتمر وتحمسوا له ، فإن نتائجه ، بما أحدثته من اصداء وردود فعل مغربا وعالميا ، قد بدت متجاوزة الاهداف المحدودة التي يكون قد فكر فيها هذا الطرف أو ذاك .

وقد غمرت موجة التفاؤل مواطني المغرب العربي نتيجة تلك الاصداء التي أحدثتها طنجة . ولاشك ان عددا غير قليل من مناضلي الجبهة قد غمرهم التفاؤل هم أيضا : فالمقرارات التي اتخذت تجعل من حق جبهة التحرير الوطني ان تعتبر نفسها قد نجحت في تحقيق عدد من اهداف الحرب التي اعلنتها سواء في بيان أول نوفمبر 1954 أو في برنامج الصومام في أوت 1956 ، وخاصة منها تلك التي تنص على عزلة فرنسا وعلى تحقيق وحدة المغرب العربي ،

وعلى اضعاف الاقتصاد الفرنسي والجيش الاستعماري بصورة تجعل مستحيلا كل انتصار فرنسي بقوة السلاح .

وليس من المستبعد ان يكون جو طنجة اللطيف ، في ذلك الربيع المشمس غير بعيد عن ملتقى البحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي ، قد ساعد على اشاعة التفاؤل . لكن ليس من المستبعد أيضا ان تكون مظاهر الحياة اليومية في تلك المدينة التي كانت ما تزال بصمات السوق الحرة ومخلفاتها ظاهرة عليها ، قد دفعت البعض الى الشك في امكانية تحقيق مقررات تتطلب نبذ الحياة السهلة التي تغرى بها عادات الاستهلاك الغربي ، والتي جعلها أوضاع البلدين المستقلين في متناول يد المسؤولين الجدد .

صحيح أن مؤتمر طنجة كان من الممكن أن يكون منطلقا لفعل مغربي ذي استراتيجية مستقلة تتحرك خارج الاطار الفرنسي ورد الفعل المحدود عليه ، وخارج قواعد اللعبة التي وضعتها باريس لتكييف تحركات المسؤولين في المنطقة ومحاولة أسرها في اطار معين لا تخرج عنه .

لكن تحقيق هذه المهمة الجبارة كان يستلزم الخروج عن المسالك المطروقة وكان يستلزم التصدي - مهما كانت التضحيات ومهما بلغت شدة الاغراءات - للمشروع الاستعماري الحديث والمشروع الامبريالي الذي تجددت قوته مع مجيء الجنرال دي غول الى الحكم . فكيف اذا اخذنا في الاعتبار طبيعة الاتجاه الى السهولة لدى عدد من المسؤولين والحكام الذين يخشون من انطلاق المارد الشعبي من قمقمه ، ويرتبون الاوضاع حسب المنطق الخاص للحكم لا حسب المصلحة العامة للشعوب .

ضرب طنجة على رأس الاولويات الديغولية :

وفعلا فان مقررات طنجة لم تلبث ان اصطدمت بعدد من العراقيل أدت الى تفكيك جبهة طنجة في مواجهة الاستراتيجية الديغولية .

ذلك ان رجل 18 جوان ، بعد ان تسلم الحكم تحت شعار استرجاع هبة الدولة والقضاء على مراكز القوى ، ادرك طبيعة المخاطر التي تهدده في حالة تنفيذ مقررات وحدة المغرب العربي .

ومن هنا نجد ان الجنرال دي غول ، على الرغم من الاولوية التي اعطاها لتغيير هياكل ومؤسسات الدولة وصياغة دستور جديد ، قد وضع منذ الايام الاولى لاستلامه الحكم خطة متعددة الواجهة لتطويق آثار طنجة ووقف ما قد يترتب عليها من خطوات تنفيذية ، مما يدل على انه قد جعل ضرب طنجة هدفا يأتي ضمن الاولويات التي يحرص على تحقيقها بأسرع ما يمكن .

ويمكن تبين الخطة الديغولية من خلال تحليل تعامل الرئيس الفرنسي الجديد مع المشكل الجزائري من جهة ، ومع الحكومتين التونسية والمغربية من جهة أخرى .

1 - فهو أولا قد جعل الادماج هي السياسة الرسمية المعتمدة في الجزائر وبذلك يكون قد قصد الى تحقيق ثلاثة اهداف في آن واحد ، يعتبر كل منها ضروريا لتمكينه من ربح الوقت وتوسيع هوامش المناورة لديه :

أ - يكون بذلك قد مهد الطريق لكسب الرأي العام الفرنسي بمختلف اتجاهاته لان فكرة « الجزائر الفرنسية » كانت رغم سنوات الكفاح المسلح ما تزال تستهوي الرأي العام الفرنسي ، بوصفها جزءا من التراث الفكري الذي انغرس في حس الجمهور الفرنسي ، بصرف النظر عن موقعه من خريطة الاحزاب ، يمينيا كان الموقع أم يساريا .

ب - يكون في الوقت نفسه قد كسب القيادات العسكرية في الجزائر ، ومهد الطريق لاستمالة المتمردين أو المتحفظين عليه من الشخصيات المدنية والعسكرية ، أو تحييدها في أسوأ الاحوال .

ج - يكون قد وضع حدا لأمل تونس والمغرب في امكانية استقلال الجزائر على الأمد القريب ، وخلق لدى مسؤولي البلدين نوعا من اليأس يساعد

على خدمة الجزء الثاني والثالث من خطته كما سنرى ، وبذلك يكون أيضا قد رد على طنجة التي تعني ادماج الجزائر في مغرب عربي موحد .

2 - ان اعلان الادماج - أي ادماج الجزائر في فرنسا - كسياسة رسمية يعني في الحقيقة التهديد بتوسيع رقعة الحرب الى كل من تونس والمغرب اذا اصرت حكومة كل منهما على الاستمرار في التضامن مع الجزائر المكافحة ، وفي تطبيق مقررات طنجة .

ولا يخفى أن تهديد باريس بتوسيع رقعة الحرب ، في ظل الوحدة الفرنسية التي تحققت وراء الجزائر ديغول وفي ظل التعاطف الغربي معه ، غير التهديد الذي كان زمن الجمهورية الرابعة ذات الحكم الضعيف .

ونظرا الى ان خطورة هذا التهديد قد تدفع تونس والمغرب ، في حالة عدم تبين أي حل ، الى تجذير موقفهما بمزيد من التضامن مع الجزائر ، فقد بادر الجنرال ديغول الى تطمينهما باعلانه احترام استقلال تونس والمغرب . وبذلك يكون قد أوجد لدى مسؤولي البلدين نوعا من الطمأنينة قد يعتبرونها مكسبا يحرصون على التمسك به .

على ان الجنرال ديغول ، في هذا الجزء من خطته ، ليس فقط قد حرص على الحيلولة دون ان يتواصل خط طنجة الى مداه الكامل بتجسيم فكرة مغرب عربي على مراحل ، بل انه سعى لمنع أي تفاهم بين المغرب وتونس يكون على حسابه ولذلك وجه الى كل من قيادتي البلدين رسالة تختلف مضمونها ولهجة عن الأخرى . فقد كانت لهجة إحدى الرسالتين توحى بوجود رغبة لديه في التقارب والتفاهم ، وكانت الأخرى تنم عن التعالي ، دون ان تصل الى حد الاستفزاز . وكان واضحا ، من تحليل لهجة الرسالتين ان الهدف من ذلك هو القضاء على التقارب الذي يمكن ان يحدث بين تونس والمغرب حول التواجد العسكري الفرنسي في كلا البلدين ، مما قد يؤدي الى تكوين جبهة واحدة حول المطالبة بالجلاء في صيغة تساعد على تجذير الموقف مغربيا .

3 - بعد الاعلان عن سياسة الشدة والحرب والعصا في الجزائر . اعلن ديغول عن سياسة الاغراء مستعملا جزرة البترول . فقد اصطدمت فرنسا بصعوبة كبيرة فيما يتعلق بنقل بترول ايجلي من منبعه في الصحراء الجزائرية الى شاطئ البحر ، لأن مد انبوب من ايجلي الى حد موانيء الشرق الجزائري ، يعني تعريضه للعطب من طرف جيش التحرير الذي كان يسيطر على عدة مناطق يفترض ان يمر بها الانبوب قبل ان يصل الى احد موانيء الشرق الجزائري .

لذلك فكرت باريس في مده من ايجلي الى الشاطئ الليبي . وقد اتصلت الحكومة الليبية آنذاك بجهة التحرير الجزائرية تطلب موافقتها مقابل مشاركتها في الايراد المترتب على مرور الانبوب بالأراضي الليبية . لكن جبهة التحرير رفضت ، فما كان من الحكومة الليبية الا أن ترفض العرض الفرنسي .

آنذاك وجد الجنرال ديغول الفرصة مناسبة لتقديم عرض تمرير الأنبوب المذكور عبر الأراضي التونسية . وبذلك يمهد لاصابة عصفرين بحجر واحد : الأول هو اقامة الدليل على امكانية استثمار بترول الصحراء في الحال ، وهو ما يغذي فكرة فعالية الحرب ، بفضل ما تحققه من مردود اقتصادي بأقل التكاليف . الثاني هو خلق عنصر خلاف وربما تصادم بين جبهة التحرير الجزائرية والحكومة التونسية ، ولا يخفى ما في تحقيق هذين الهدفين من انتصار سياسي ومعنوي تستغله باريس ليس فقط على الساحة المغربية ، ولكن أيضا على المستوى العالمي ، وهو ما يكسبها أوراقا جديدة في معركة كسب الرأي العام الغربي والعالمي .

من توحيد المغرب العربي الى توحيد السيطرة الاستعمارية ..

ان تحليل عناصر هذه الخطة يكشف طبيعة الاستراتيجية التي وضعها ديغول في مواجهة الوضع الجديد الذي حدث نتيجة طنجة ومقرراتها . فبدل

أن تكون الجزائر هي محرك مشروع الوحدة المغربية والمستفيدة الأولى منه نظرا لارتباط مشروع استقلالها بمشروع الوحدة ، تصبح فرنسا هي محور سياسة مغرب - فرنسية ، وهي المستفيدة الأولى منها ، اذ تصبح هي الماسكة بخطوط هذه السياسة ، توجهها كما تريد وتربط عن طريقها ، مجموع المغرب العربي بفرنسا عبر جزائر فرنسية .

وهكذا نجد انفسنا عمليا في مواجهة صيغة جديدة لمشروع « المغرب العربي الفرنسي » القديم ، ديغولي الاخراج .

ان مثل هذا الكلام ليس محاولة نظيرية محتملة تبالغ في استنطاق الوقائع وتبني عليها ما قد لا يكون مقصودا من رجل 18 جوان ومهندس الجمهورية الخامسة . ويكفي ، كي نتأكد من تطابق هذا التحليل مع الواقع الديغولي ، التذكير بندوة صحافية كان عقدها اندري مالرو الكاتب المعروف ، في 25 جوان 1958 ، بعد أن أصبح وزير اعلام ديغول . فقد تحدث مؤلف « الأمل » عن الجزائر باعتبارها قاعدة عظمة فرنسا ، والمحرك الذي يضمن تقدمها كقوة عظمى ، ويخدم رسالتها في العالم » ، ثم حدد مكان المغرب وتونس في المنطقة ، حسب التصور الديغولي اذ قال ما يلي :

« من المحتمل ان ميلاد جزائر جديدة ، مهما كانت طبيعة علاقاتها مع فرنسا سوف يساعد على اقامة رابطة فدرالية بين فرنسا وتونس والمغرب » .

ثم اضاف مالرو ، وكأنه توقع تساؤلا متشككا ، بأن هذه الرابطة الفدرالية تعتمد على اسهام تونس والمغرب في استغلال الصحراء الجزائرية ، جنبا لجنب مع فرنسا .

وبهذا الطرح يكون ديغول قد قلب رأسا على عقب مسار الوحدة المغربية . فبدل قيام مغرب عربي موحد ، حسب مخطط طنجة ، يعتمد على الاستثمار المشترك لمجموع ثرواته ، يتم تكريس الواقع الاستعماري في الجزائر ، وتعاد

صياغة علاقة فرنسا بمستعمراتها السابقتين ، بصورة تساعد على تثبيت مخلفات الاستعمار فيهما ، وتضمن استمرار الهيمنة الفرنسية عليهما ضمن هياكل نظام فلزالي فرنسي تونس - مغربي ، يتم وضعها بعد ذلك حسب التصور الديغولي .

وفي نفس الوقت تكون باريس ، بهذا الطرح قد قلبت رأسا على عقب الوضع الدولي لكل من الثورة الجزائرية وفرنسا ، فبعد أن كان النظام الفرنسي يعاني من عزلة دولية خانقة ، تصبح جبهة التحرير ، هي المعزولة مغربيا . وواضح ان الاستراتيجية الديغولية كانت تعتمد في مسعاها لتحقيق هذا الهدف الصعب ، على البترول الجزائري .

فقد صرح سوستيل في نفس الفترة ، ان التكاليف التي يتسبب فيها تحقيق الادمج ، سوف يغطيها البترول . وكذلك يصبح البترول هو الذي يغطي تكاليف العلاقة الفدرالية التي كان المشروع الديغولي يريد اقامتها بين فرنسا من جهة وتونس والمغرب من جهة اخرى . قد يقال : لكن كيف يمكن التفكير في مثل هذا المشروع ودفع المغرب العربي لتغيير اتجاهه بمائة وثمانين درجة ؟

والجواب ان السياسة الديغولية كانت ماكيافيلية الى درجة كبيرة : فقد بادر ديغول عقب استلامه الحكم الى جدولة جلاء القوات الفرنسية عن تونس - ما عدا قاعدة بنزرت . وبذلك يكون قد ظهر في مظهر من قدم تنازلا معتبرا لتونس ، ويكون قد قام بأولى خطواته لتحديد تونس وعزل الثورة الجزائرية . على ان تكون الخطوات القادمة هي ايجاد صيغة عملية لاشراك تونس في استغلال الصحراء ، تمهيدا لاقامة علاقات تجعل فرنسا اكثر تمكنا وتصرفا في مصير الشمال الافريقي .

عود على بدء :

كان مسار الاحداث ، حتى مجيء ديغول الى الحكم ، قد دفع تونس والمغرب الى مزيد من التضامن مع الجزائر بفعل تضافر عدة عوامل ابرزها هي :

- أ - استمرار حرب الجزائر واتساع رقعتها وتكريس جبهة التحرير دوليا .
 ب - فشل الجهود التوفيقية بين الجبهة وباريس .
 ج - عزلة فرنسا دوليا وما ترتب عنها من بدايات التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة .

لكن مجيء ديغول الى الحكم ادخل على الوضع عناصر تغيير يمكن أن نذكر منها على الأخص : نجاحه في تعبئة معظم القوى السياسية الداخلية وراءه ، وتحطيم العزلة الدولية لفرنسا .

وهذا ما يفسر - اضافة الى ما سبق ذكره عن خطوط الاستراتيجية الديغولية في المغرب العربي - تفاقم الاختلاف بين استراتيجية جبهة التحرير واستراتيجية جارتها منذ ذلك التاريخ بدل ان تسير الاستراتيجيتان في اتجاه التقارب .

ذلك أن جبهة التحرير الوطني اذ شعرت ان تحطيم طنجة أصبح هو أولوية الاولويات للسياسة الفرنسية ، طرحت من جديد مبدأ العودة الى تعميم الكفاح المسلح وتجذير الوقف . فقد كتبت « المجاهد » بتاريخ 13 جوان 1958 مقالا بعنوان « امتحان المغرب العربي » جاء فيه : « ان المغرب العربي في حالة حرب ، ولكي تتوفر في هذه الحرب شروط الانتصار يجب ان نخوضها ونتحملها جميعا في آن واحد من قابس الى اغادير » .

وقد كانت هذه الدعوة الى التجذير نتيجة طبيعية لاستقراء منطوق الاحداث آنذاك : فقد أصبح من الواضح ، ان استراتيجية ديغول الهجومية على جميع الجبهات تتطلب من الجبهة أن تتخلى عن استراتيجية « سالبة » - ان صح التعبير - وتعني بها الاكتفاء بتوفير الشروط اللازمة للصمود في المعركة العسكرية . بدل التخطيط لسياسة جريئة تتمثل في محاولة التأثير على قواعد اللعبة الدبلوماسية ولو بنوع من المغامرة تخرج عن المسالك التي طرقتها حتى ذلك الوقت .

ان العودة الى طرح مبدأ تعميم المعركة المسلحة على مستوى المغرب العربي كانت تقوم من جهة على محاولة فك العزلة التي كانت المعادلة الديغولية تهدد بها جبهة التحرير ، وتقوم من جهة أخرى على الايمان بأن الرهان على ورقة الشعوب يصبح ممكنا في حالة تحديد سياسة واضحة وجريئة .

لكن الوضع الذي كان سائدا ، وبعض العادات التي كرسست في مجال التعامل والعلاقة بين الجبهة وحكومتها تونس والمغرب ، كانت تجعل من الصعب التخلص منها دفعة واحدة . ولهذا سلكت جبهة التحرير طريقا وسطا يتمثل في محاولة اقناع تونس والمغرب بمزايا توحيد المعركة سياسيا ان لم يمكن توحيدها عسكريا . ومن هنا أُلح المسؤولون في جبهة التحرير على ان مكاسب البلدين سوف تكون في المستقبل أهم - في حالة القبول بخط سياسي خارجي موحد - من تلك « الفضلات » التي يعرضها ديغول على حكومتي البلدين مقابل تخليها عن التضامن المطلق مع الجزائر لان كيفية اشراك البلدين في ثروات الصحراء حسبما تقتضيه الطريقة الديغولية ، لن يضمن لها الا مكانا ثانويا في مؤسسات تكون مقاعدها الاساسية ومقاليدها الامور فيها بيد فرنسا والاختكارات الامبريالية .

ومن هنا عرضت جبهة التحرير على حكومتي البلدين ، في اعقاب مؤتمر طنجة وبعد شروع ديغول في تنفيذ سياسته ، عوض القبول بالمشروع الديغولي فيما يتعلق بثروات الصحراء ان يكون المغرب العربي كله ، اي الجزائر بعد ان تستقل ، وتونس والمغرب ، هو الذي يعرض على فرنسا التعاون من اجل استثمار ثروات الصحراء ، بشرط ان لا يتعارض ذلك مع المصالح المشتركة للبلدان الثلاث .

وذلك يعني أن الجبهة كانت تسعى الى قلب الادوار بالنسبة لكيفية استعمال ورقة الصحراء في الصراع الدائر بالمنطقة .

فخاخ مؤتمر تونس :

والواقع انه مهما كانت عروض الجنرال ديغول مغرية ، وخاصة بعد قبوله جلاء القوات الفرنسية عن تونس (ما عدا قاعدة بنزرت) ومهما كانت لهجة ديغول معتدلة ومتحبة الى ملك المغرب ، فان نظامي البلدين كانا يشعران بالحرج ان هما غيرا موقفهما وخرجا عن خط طنجة التي لم يكن قد مر شهران على مقرراتها .

ومن هنا وقع الاتجاه ، بعد اتصالات تمت في سويسرا بين ممثلين لجبهة التحرير وممثلين عن تونس والمغرب الى عقد ندوة في تونس بين البلدان الثلاث بعنوان بحث تنفيذ مقررات طنجة .

لكن الجديد في هذه الندوة هو انها اعدت لتنعقد على مستوى الهيآت التنفيذية ، أي على مستوى حكومتي تونس والمغرب ولجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية .

وقد انعقدت بالفعل هذه الندوة في تونس من 17 الى 20 جوان 1958 . وقد كان انعقادها على هذا المستوى مغريا من جهة ، ويشتمل على فخاخ من جهة أخرى .

فهذا المستوى التنفيذي يغري لانه يوحي بأن ممثلي البلدان الثلاث قرروا الدخول في مرحلة تنفيذ مقررات طنجة . واسهام مسؤولين جزائريين اعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ يعني ان نظامي تونس والمغرب يعتبران هذه الهيئة بمثابة حكومة جزائرية ، وان لم يكن قد أعلن بعد عن حكومة مؤقتة للجزائر . اما الفخاخ فهي تتمثل في ان نقل النقاش من الاطار الحزبي الى الاطار الحكومي يعني تضيق اطار النقاش ، كما يعني مزيدا من التحكم في التوجيه والتأثير من طرف الحكومتين .

يضاف الى ذلك ان المستوى الحكومي يعني ان الوفد الحكومي المغربي لم يكن في استطاعته أن يعين ممثلي حزب الاستقلال في الامانة الدائمة للمغرب

العربي - وهو احد الامور التي كانت مطلوبة من لقاء تونس - نظرا لاختلاف طبيعة النظام المغربي الذي كان قائما على تعايش عدة حركات وقوى سياسية .

ثم ان المستوى الحكومي ، زيادة على ذلك كله ، يعتبر محاولة ذكية لخلق جو يساعد على تدجين المناضلين الاكثر تطرفا وجعلهم اكثر « تفهما » لواقع وضرورات الحكم في البلدين المستقلين .

صحيح ان الامور قد صورت آنذاك للقواعد الحزبية في البلدان الثلاث على أساس ان الاجتماع على مستوى الهيآت الحكومية وبحضور جبهة التحرير الوطني هو « انتصار » كبير . خصوصا وقد كانت الصحافة الفرنسية اعلنت قبل انعقاد المؤتمر ، انه سوف يكون ثنائيا ، بين تونس والمغرب فقط ، ودون حضور ممثلي الجبهة .

والواقع ان ذلك المستوى كان يعني ، في نظر بعض الذين خططوا له ، استلابا لمقررات طنجة من الاطار الحزبي غير « المأمون العواقب » ، الى اطار حكومي « مضمون » النتائج .

وفعلا فقد سجل مؤتمر تونس بدايات تصدع الخطة التي صيغها مؤتمر طنجة كما سنرى ذلك فيما بعد .

وبذلك قد يصبح مؤتمر طنجة ومقرراته مجرد جملة اعتراضية بين عهدين عهد ما قبل طنجة الذي يتميز ، فيما بين نوفمبر 1957 ومارس 1958 ، بخيبة أمل حكومتي تونس والمغرب في ايجاد تسوية سلمية لحرب الجزائر تقوم على اقتناع الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر ، وعهد ما بعد طنجة الذي فتحته استراتيجية ديغول الهجومية والميكافيلية ، باستغلالها لنقاط الضعف في الشمال الافريقي .

هل كان مؤتمر طنجة مجرد جملة اعتراضية بين عهدين ؟

ان هذا السؤال الذي توحى به خاتمة المبحث السابق ينطرح بفعل الاحداث التي عرفتھا المنطقة بعد مجيء الجنرال ديغول الى الحكم ، والتي أثرت بصورة مباشرة على مسيرة الوحدة في المغرب العربي مع نهاية الخمسينات .

فمؤتمر طنجة كان موضوعا خلاصة لتطور ونضوج حدثا بالمغرب وتونس بحرب الجزائر من جهة وبالمتطلبات الفرنسية من جهة أخرى ، اذ ان هذه كانت ما تزال متشابكة العلاقة مع المحميتين الفرنسيتين السابقتين . ومن هنا كان كل ضعف يصيب الجمهورية الرابعة تظهر آثاره تونسيا ومغربيا في مزيد من الجراة على التوجه نحو التخلص من بقايا ومخلفات الاستعمار التي كانت ظاهرة في كلا الميدانين العسكري والاقتصادي ، والتي كانت أقل ظهورا في الميدان الاداري .

من هنا لم يكن بد من أن يؤدي تغير النظام الفرنسي الى التأثير على مجرى الأمور في تونس والمغرب ، بصورة أو بأخرى .

وقد شعرت جبهة التحرير الوطني بالانعكاسات المحتملة للوضع الفرنسي الجديد فاتجهت كما رأينا الى التفكير في وضع استراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار نوعي المعطيات الجديدة ، أي تلك التي تتصل بمقررات طنجة من جهة ، وتلك التي ترتبط بسقوط الجمهورية الرابعة وقيام الخامسة محلها ، لأنه لم يكن يخفى ان هذا النوع الثاني من المعطيات كان سيدفع بأكثر من طرف من اطراف المغرب العربي الى التفكير في تأويل مقررات طنجة وتفسيرها حسبما يراه هو .

توظيف الجلاء في تصعيد الحرب :

ونظرا الى ان السياسة الجزائرية التي اعلنها ديغول قد تبنت الادمج واختارت طريق تصعيد الحرب بكل ما تجره من ويلات ، فلم يعد واردا في نظر الجبهة أي تفكير في الانفتاح على ديغول مهما كانت المبررات .

من هنا اتجهت جبهة التحرير الى التفكير في تعميم المعركة على مستوى المغرب العربي الذي يصبح مطالبا والحالة هذه بتعبئة شاملة ضد مشروع الادمج . في حين ان التناسب العكسي بين النظام الفرنسي وانعكاساته مغربيا وتونسيا من شأنه أن يدفع نظامي البلدين الى انتهاج سياسة أقل ما يقال فيها انها سياسة حذرة ، أي التخلي عن لهجه طنجة ، أو على الأقل التخفيف منها . وهذا يعني انه قد قام ، موضوعيا ، ظرف جديد مساعد للسياسة الديغولية في مسعاها لتفكيك جبهة الوحدة المغربية .

ذلك ان الدعم الذي تفرضه مقررات طنجة على كل من تونس والمغرب لفائدة الكفاح المسلح في الجزائر كان يبدو طبيعيا وغير ذي خطر في أواخر عهد الجمهورية الرابعة ، ومن هنا قبلت تونس والمغرب بهذا الخط في حدود معقولة ، طالما انه لا يعرض للخطر سيادتهما ولا طبيعة نظامهما .

لكن 13 ماي جعل مسؤولي البلدين المجاورين للجزائر يترددون في الاستمرار بذلك الخط ، لأن مواجهة باريس ، في اطار مقررات طنجة وبالمفهوم الذي اتجهت اليه جبهة التحرير الوطني ، يعني الدخول في صراع مع فرنسا موحدة الصف ، ومدعومة من طرف الغرب بصورة لم تكن معهودة خلال الستين السابقتين ، فضلا عن مظاهر الكسب الدولي ، اذ دلت بعض المؤشرات على ان ديغول كان بصدد الخروج عن العزلة التي كانت عرفتھا بلاده بسبب حرب الجزائر . وزاد في ذلك التردد التونسي والمغربي ان الميكافيلية الديغولية التي رأينا بعض مناوراتها الذكية ، برهنت على ان لديها

أكثر من ورقة في جعبتها ، استعملت بعضها في تونس ، كما رأينا واستعملت بعضها الآخر بالمغرب .

فقد استعمل البيرال ديغول ، في أول رسالة وجهها الى ملك المغرب ، لهجة ودية كما أشرنا لذلك قبلا ثم استغل مطلب الجلاء الذي كان مطلبا وطنيا في المغرب استغلالا ذكيا : فقد ابرمت الحكومة الفرنسية مع المغرب اتفاقيات من اجل تحقيق جلاء جزئي للقوات الفرنسية . وبذلك تحقق جلاء هذه عن بعض مناطق المغرب ، مما أعطى مبررا للصحافة هناك أن تتحدث عن انتصار كبير تحقق ومطلب وطني انجز .

والحقيقة ان القيادة الفرنسية استغلت معرفتها بالميدان لتجعل الجلاء الجزئي مجرد تظاهرة ترضي الشعور الوطني بالمغرب ، دون ان تتخلى عن هدفها الأساسي المتمثل في استعمال قواعدها وقواتها في التراب المغربي ضد جيش التحرير الجزائري وذلك عن طريق اعادة تجميع القوى التي سحبت من مناطق أخرى ، في نقاط استراتيجية تضمن استعمالها بصورة أكثر فعالية وأقل استعراضية .

وبذلك تكون السياسة الديغولية قد نجحت جزئيا في تنويم وتهدئة مخاوف الوطنيين في تونس والمغرب أو عدد معتبر منهم على الأقل .

تونس ضد طنجة :

وفي هذا الاطار يمكن فهم بعض العوامل الاساسية التي أدت الى الانحراف عن خط طنجة في مؤتمر تونس . فقد زرعت السياسة الفرنسية عددا من الالغام في المنطقة بتوقيت مناسب ، تهدف الى عزل جبهة التحرير الوطني مغربا ، وبالتالي تكون قد هيأت لنجاح مؤتمر مناهض لطنجة روحا وتوجهات .

وفعلا فما لبثت تلك الالغام ان انفجرت في مؤتمر تونس من خلال الاختلاف الذي بدا واضحا في تاويل مقررات طنجة ، وهذا على الرغم من الاخراج الاعلامي لذلك المؤتمر .

فقد كان جدول اعمال المؤتمر يشتمل على النقاط التالية :

1 - تطبيق مقررات طنجة :

- أ - مساعدة الجزائر .
- ب - جلاء قوات الاحتلال
- ج - اداة سياسة الجنرال ديغول
- د - الموقف المشترك في الأمم المتحدة
- هـ - الحكومة الجزائرية .

2 - دراسة اقامة الهيآت التي تنص عليها مؤتمر طنجة .

- أ - الامانة الدائمة .
- ب - المجلس الاستشاري .

واذا كانت صحافة المغرب العربي في ذلك العهد قد تحدثت عن مؤتمر تونس بصيغة يفهم منها ان خط طنجة مستمر ، فقد كانت الحقيقة خلاف ذلك ، صحيح أن الموقف الرسمي المعلن قد دفع الصحافة الى أن تكتب بأن النقاش حول دعم الجزائر مثلا قد برهن على « الاهتمام الذي اظهره البلدان الشقيقان » لهذه النقطة . لكن الواقع ان النقاش قد أظهر أمرين على الأقل : الأول التهرب من اتخاذ موقف واضح بشأن هذه المساعدة وحجمها والالتزام برقم معين لدعم المجهود الحربي . الثاني : محاولة جر النقاش حول هذه النقطة الى المساعدة الانسانية التي ينبغي أن تبذل الى اللاجئين الجزائريين الذين هم - حسب رأي البعض - يعيشون في مناطق الحدود الآهلة بسكان يعانون هم أيضا من الفقر والفاقة .

وحتى فيما يتعلق بسياسة الجنرال ديغول الجزائرية ، فقد حاول بعضهم التهرب من التأكيد على استقلال الجزائر بعنوان « ضرورة » النظر الى البعيد » وان الوضع يفرض التزام الغموض وعدم التدقيق انتظارا للظرف المناسب .

وقد ساعد على هذا التوجه الصدى الذي أحدثته الظاهرة الديغولية في المجال العالمي : فأمريكا لم تخف أنها تعبت من دعم الاستقرار الذي طبع حياة الجمهورية الرابعة ، ومن هنا كان دعمها للاستقرار الذي بشر به العهد الديغولي رغم أن هذا الأخير لم يكن يخفي أفكاره بشأن استقلالية القرار الفرنسي عن أمريكا . وهذا الخط الاستقلالي في السياسة الديغولية هو الذي جعل موسكو نفسها تنظر الى الظاهرة الديغولية نظرة ايجابية .

ومن هنا وجد بعض ممثلي تونس والمغرب في كل ذلك حجة للمناداة في ذلك المؤتمر بضرورة ترك هامش مناورة للجنرال ديغول . بل ان هناك من كان يرى ادخال فقرة في البيان النهائي للمؤتمر تتحدث عن موقف حكومتي تونس والمغرب وحدهما دون جبهة التحرير الوطني .

في ظل هذا التوجه كانت صحافة الثورة الجزائرية محرجة بين ان تقدم الحقيقة ، مع ما يترتب على ذلك من اصطدام بالحكومة المضيفة على الأخص وهو اصطدام يضع حدا لظاهرة الاتفاق والانسجام الذي كان سائدا ، وبين ان تخفي الحقيقة عن المناضلين مع ما قد يتسبب فيه من مغالطة تجعل القواعد النضالية ، عندما تكشف الحقيقة ، شديدة في المطالبة بالحساب . ولهذا سلكت طريقا وسطا : ففي الوقت الذي قدمت فيه المقررات وصورت جو مؤتمر تونس بصورة مهذبة تحاول ان توحى بالاطمئنان ، حرصت على ان تلفت نظر المناضلين الى طبيعة المخاطر التي جدت . فقد كتبت صحيفة المجاهد في نفس العدد الذي تحدث فيه عن مؤتمر تونس مقالا بعنوان « المغرب العربي في الامتحان » (وهو محاولة لرسم سياسة مغرب - عربية على ضوء التوجيهات الديغولية) ومقالا آخر بعنوان « اخطار تحديق بالمغرب العربي » (وهو عبارة عن تحليل لمعالم السياسة الديغولية واهدافها) . مما يدل على ان جبهة التحرير ، كانت تسلك سياسة تهدئة مع حكومتي البلدين المجاورين ، وتحرض في نفس الوقت على تنبيه قواعدها النضالية الى طبيعة واخطار الوضعية الجديدة .

قنبلة ايجلي :

ذلك هو ما يفسر كون هامش المناورة اصبح واسعا امام الجنرال ديغول ، حتى في الساحة المغربية ، بالقدر الذي انحسر فيه ميدان المناورة امام جبهة التحرير الوطني ، خصوصا بعدما ان ابرمت الاتفاقية بين تونس وفرنسا على مد انبوب ايجلي البترولي عبر الأراضي التونسية . وهذا على الرغم من ان الجبهة كانت رفعت مذكرة بشأن ذلك المشروع الى الحكومة التونسية في يناير 1958 ، أي قبل سقوط الجمهورية الرابعة بنحو أربعة أشهر .

وقد كان التوقيع التونسي على الاتفاقية المذكورة ، ايدانا بتحول جديد في العلاقات بين النظام التونسي والثورة الجزائرية ، يتمثل في انتهاء عهد الوفاق وبداية ازمة كبيرة لم يعد معها ممكنا الاستمرار في سياسة وسط تحفظ التوازن بين حقيقة ما تريده الجبهة والواقع الذي يسمح به حدود الاستعداد التونسي .

ولقد بادرت صحيفة الثورة الجزائرية ، اثر التوقيع ، على نشر النص الكامل للمذكرة التي رفعتها لجنة التنسيق والتنفيذ الى الحكومة التونسية . ومعنى ذلك ان الخلاف بين الطرفين قد نزل الى الشارع ولم يعد قاصرا على الكواليس . وقد شرحت الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذه المذكرة التبعات الخطيرة التي تترتب على توقيع تلك الاتفاقية ، مركزة خاصة على النقاط التالية :

1 - ان التوقيع على مثل هذه الاتفاقية يعني الاعتراف بحق فرنسا بالتصرف في ثروات الجزائر .

2 - ان موافقة الحكومة التونسية على ذلك يعتبر خرقا فادحا لاتفاقات طنجة .

3 - الشعب الجزائري لا يقبل ان يستعمل البترول لتغذية الحرب المفروضة عليه . ان مقابل استثمار هذا البترول هو آلافت الضحايا الجزائريين ، الذين يعطي عنهم ضحايا ساقية سيدي يوسف صورة مبهمة .

4 - ان بناء هذا الانبوب يفقد الشعب الجزائري ثمار معركة الصحراء الاستراتيجية .

5 - ان مشروع الانبوب هذا من شأنه أن يحقق تعبئة الاحتكارات ورؤوس الأموال الأجنبية وراء فرنسا ، في نفس الوقت الذي يمنح فيه الحكومة الفرنسية تبرير استمرار الحرب أمام الرأي العام الفرنسي .

6 - ان اقامة الدليل على امكانية استغلال بترول ايجلي في الحال ، من خلال مد هذا الأنبوب ، يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الأمر الذي يخدم السياسة الاستعمارية في الجزائر بما يقدم لها من دعم يطيل في أمد الحرب .

7 - ان حرب الجزائر اشرفت على نهاية سنتها الرابعة . وللتعجيل بنهاية الحرب لابد ان يظهر المغرب العربي في مظهر كتلة متضامنة لا تصدع فيها .

وقد عمدت بعض الصحف التونسية ، من قبل ان تنشر هذه المذكرة ، الى تبرير الاتفاقية اعتمادا على الحجة « الاقتصادية » .

فقد كتبت صحيفة « افريكا اكسيون » مقالا خلاصته ان الأمر يتعلق بالخبز اليومي للشعب التونسي بما يحققه من زيادة في دخل تونس ويوفره من عمل للأسرة التونسية . كما ذكرت الصحافة التونسية ان أية زيادة في القدرة الاقتصادية التونسية تعتبر كسبا لمجموع الشمال الافريقي بما فيه الجزائر ، علما بأن الهدف الأساسي لوحدة الشمال الافريقي هو تأمين الخبز اليومي لكل واحد من سكان المغرب العربي .

وتجدر الإشارة هنا الى ان حجة الخبز هذه هي أبعد الحجج عن اقناع جبهة التحرير الوطني ، ليس فقط لانها كانت تخوض أساسا حرب كرامة ، ولكن أيضا لأن مثل هذه الحجة تصدم نفسية الجزائري العادي آنذاك فضلا عن حامل السلاح . فقد كان وصف « خبز يست » (أي طالب الخبز) من أشنع الأوصاف التي يمكن ان تطلق على المواطن ومن أشد الشتائم التي يراد بها تحقير الانسان الذي تغلب لديه قيمة الخبز على قيم النضال والكرامة .

ومن هنا لم تكن الصحافة التونسية موفقة في اختيارها لهذه الحجة ازاء الرأي العام الجزائري ، وان كان لا يستبعد أن تكون بذلك قد استهوت بعض صانعي القرار في المغرب . فنحن نجد الحجة الاقتصادية قد استعملها أحد مسؤولي حزب الاستقلال لتبرير استمرار القواعد العسكرية الفرنسية في المغرب نظرا لما توفره من مناصب عمل للمغاربة . ونظرا للارباح التي يحققها التجار الذين يتعاملون معها ، ونفس الحجة الاقتصادية استعملها نفس المسؤول في حزب الاستقلال عندما أيد فكرة توطين عدد من المعمرين الفرنسيين في المغرب وتمليكهم أراضي يشترونها حتى « تستفيد الخزينة المغربية » بالمداخيل التي يحققها بيع تلك الأراضي .

ولذلك بادرت صحيفة « المجاهد » الى الرد على هذا المسعى بمقال افتتاحي كان عنوانه في الطبعة الفرنسية هو « ما وراء الخبز اليومي » وفي الطبعة العربية هو « الخبز المسموم » وقد ركزت الصحيفة في ردها ذلك على النقاط التالية :

- ان الحجة الاقتصادية التي تحظى بالتقدير في المطلق تصبح تفاهات دعقيمة عندما توضع في اطار مشروع الشمال الافريقي .

- ان المغرب العربي يعيش وضعية ثورية اذ يخوض مع الجزائر المجاهدة معركة وجود وحرية .

- ان الحجة الاقتصادية في الظروف الراهنة يمكن ان يستعملها رجل اعمال لكن لا يمكن ان يرددها رجال مسؤولون عن حياة وكرامة الملايين من البشر .

- ان الهدف الذي يريد المغرب العربي تحقيقه من خلال كفاحه التاريخي ضد الاستعمار هو الحرية التي تأتي قبل الخبز .

ثم أوردت الصحيفة عددا من الأمثلة تدل على أولوية المعركة من أجل الحرية فعمدت الى التذكير بموقف الرئيس بورقيبة في اعقاب العدوان على

أزمة سياسية وشرح نفسي ؟

هكذا فجر الاتفاق الفرنسي - التونسي جدلا حادا ما لبث ان تحول الى أزمة كبيرة بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني . وقد عبرت إحدى الصحف اليومية الفرنسية عن مفهومها لحدث التوقيع على اتفاقية ايجلي قائلة : « ان هذا الحدث الصغير ذات الطابع الاقتصادي في الظاهر ، له أهمية سياسية بعيدة المدى ، فهو يعني أن تونس تفضل ، لتحقيق تميمتها ، ان تعتمد على التعاون مع فرنسا بدلا من توحيدها وهي لموارد المغرب العربي » .

والواقع ان الشرخ الذي أحدثه الاتفاق التونسي - الفرنسي في بناء التضامن العربي كانت دلالاته تتجاوز بكثير موضوع الأنبوب ، ليتصل بخدمة أهداف الاستراتيجية الديغولية . وهي استراتيجية مهد لها ديغول بعدد من الاجراءات والتدابير وألوان من الاعلام الذكي .

ويمكن أن نتبين المراحل التي قطعها ديغول من أجل ضمان نجاح خطته في ضرب التضامن المغربي مع الثورة الجزائرية فيما يلي :

أولا : تأكيد اقتطاع الصحراء الجزائرية وفصلها عن بقية القطر الجزائري .
تيسيرا المهمة اقناع تونس والمغرب بفائدة البقاء ضمن المجموعة الفرنسية .

ثانيا : محاولة جر تونس والمغرب ، مقابل بعض الفوائد الصحراوية ، الى الاعتراف بالسيادة الفرنسية على الصحراء .

ثالثا : تسجيل أهمية البترول الجزائري ليس فقط بالنسبة لفرنسا ولكن بالنسبة لمجموع أوروبا . وبذلك تضمن السياسة الديغولية انجرار أوروبا الغربية كلها وراء الموقف الفرنسي الذي يعتبر الصحراء فرنسية .

وبذلك يكون الجنرال ديغول قد أعطى دفعة جديدة ونفسا جديدا للحرب يجعله في مأمن من خطر الاستنزاف الذي كان المسؤولون في المغرب وتونس يعلقون عليه اميلا كبيرا في دفع باريس الى التفاوض ، أواخر أيام الجمهورية

الساقية عندما اعتبر ان أولوية الأولويات هو تحرير مجموع الشمال الافريقي . كما ضربت المثل بقرار عبد الناصر اغلاق قناة السويس اثناء العدوان الثلاثي على مصر ، وكذلك ما قام به الوطنيون في سوريا وفي لبنان ضد أنابيب البترول العابرة للأراضي السورية واللبنانية تضامنا مع مصر . « مقيم الدليل بذلك على ان سلامة بلد شقيق أهم من عائدات الشركات البترولية » كما استشهدت المجاهد ، بما حدث في الشمال الافريقي نفسه ، اثناء احداث 13 ماي 1958 . عندما توقفت وسائل النقل البحري بين الجزائر وفرنسا ، فطلبت السلطات الفرنسية بالجزائر من المغرب أن يتولى تكرير بترول حاسي مسعود في معمل القنيطرة ، فرفضت الحكومة المغربية ذلك نزولا عند رأي جبهة التحرير الوطني . كما ذكرت بموقف ليبيا عندما رفضت العرض الفرنسي بشأن انبوب ايجلي . وقد ختمت صحيفة المجاهد في طبعته العربية هذا المقال مشيرة بأن ثروة الصحراء الجزائرية ليست ملكا للجزائر وحدها بل ملك للمغرب العربي ، ثم اضافت : « ولكن هذه الثروة لا يجوز ان تترك فرنسا هي التي تتصدق بها على بعضنا وتقتل بها بعضنا الآخر ... » ان الدماء التي دفعها شعبنا في المغرب العربي بسخاء لم يبذلها في سبيل « الخبز اليومي » الملطخ بالدماء والمذلة والجرائم الاستعمارية ، وانما بذلها من أجل أهداف أجل وأعظم » . أما الطبعة الفرنسية فقد ختمت المقال نفسه قائلة :

« ان كفاح شعوب الشمال الافريقي ما زال بعيدا عن منتهاه : انه يتطلب ، كي يتواصل حتى النصر وعيا حادا بضرورة التضامن العربي ، وانتباها مشدودا حتى يتفطن لأحاييل وفخاخ العدو ، وفكرا متبصرا ومنفتحا قادرا على ان يفرق ، زمن الخيارات الهامة ، بين المصالح العاجلة والزائلة وبين المصالح الدائمة والعليا للمغرب العربي التي يجب أن تقود دوما عملنا والتي لا يمكن أن تكون محل مساومة » .

الرابعة . وهذا ما يفسر كون الجنرال ديغول أصبح يعتقد بأن الوقت يخدم لفائدته ، وإن اعلانه التصميم على مواصلة الحرب مهما كانت التكاليف ، سوف يدفع المسؤولين التونسيين والمغاربة الى اليأس من انتصار جبهة التحرير الوطني ، وذلك من شأنه أن يجعلهم أكثر « تفهما » للمشاريع الديغولية وأحسن استجابة لفخاخها .

تلك هي الخطوات التي كان اعتمادها ديغول لاستمالة تونس والمغرب ، وضرب التضامن التي أرست طنجة أسسه .

وليس من المستبعد أن يكون الجنرال ديغول قد فكر في أن يدفع تونس والمغرب ، خلال مرحلة لاحقة الى الضغط على الجزائر حتى تقبل باستقلال مبتورة منه الصحراء أو حكم محلي مشوه ومحدود ومقتصر على بعض مناطق الشمال ، كما تظهر ذلك خطته اللاحقة التي اعلنها بعد ذلك في 1959 .

وبذلك يكون ديغول بنفس الوقت قد لعب على وتر حساس وعرف كيف يستغله الى أقصى حد ، وهو وتر المذهب البورقيبي . فليس من المستبعد أن يكون ديغول قد فكر في استغلال المذهب البورقيبي للضغط على الجزائريين حتى يقبلوا بسيادة محدودة على بعض مناطق الشمال ، بعنوان سياسة المراحل ، أو سياسة خذ وطالب ، التي أصبحت تحمل اسم المذهب البورقيبي ، والتي تكون قد أثبتت فعاليتها في تونس .

ولسنا نشك في أن رجلا مثل الجنرال ديغول ، كان يدرك حق الادراك بأن المذهب البورقيبي - كما ألمحنا الى ذلك سابقا - لا يمكن تطبيقه على الجزائر . لكن ذلك لا يمنعه من استغلال الحساسية البورقيبية لايجاد شرح نفسي بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني ، من شأنه أن يعمق الشرخ الذي أحدثته الاتفاقية حول الأنوب .

في حين ان سياسة المراحل هنا لم تكن ممكنة ، لأن القبول بها في نطاق المشروع الديغولي ، يعني القبول باقتطاع الصحراء من الجزائر ، وكذلك القبول

باقتطاع بعض مناطق الشمال من السيادة الجزائرية ، وإذا كان اقتطاع الصحراء يتم بعنوان انها « أرض خلاء من السكان » فبعض مناطق الشمال تقتطع بعنوان كثافة السكان الاوربيين الذين لا يجوز أن يكونوا « تحت رحمة المسلمين » .

والواقع ان طبيعة المشكل الجزائري تختلف عن طبيعة المشكل التونسي : فهذا الأخير كان قابلا للحل على طريقة المراحل ، لأن المراحل هنا لم تكن تتعلق بتجزئة الأرض ولا بتجزئة السيادة ولكن بجدولة الاستقلال والتدرج من الاستقلال الداخلي الى الاستقلال التام .

اما المشكل الجزائري فقد كانت المراحل فيه تعني القبول بتجزئة الأرض والسيادة ، وقد كان امام الجزائريين آنذاك مثل حي يدفعهم الى رفض سياسة المراحل بهذا المفهوم وهو مثل فيتنام : فقبول هوشي مينه باستقلال وحكم الشمال دون الجنوب قد كلف الشعب الفيتنامي استمرار الحرب ، بعد سقوط ديان بيان فو في ماي 1954 ، وتدخل امريكا بكامل ثقلها في الحرب الى حين سقطت سايجون بعد ذلك بنحو عشرين سنة .

من هنا يمكن القول بأن خبث السياسة الديغولية قد ساعد على تحويل سوء التفاهم الطبيعي بين الجبهة والحكومة التونسية فيما يتصل بالموقف من البورقيبيز من مجرد علاقات مشوبة بالحدر الى ازمة حادة ، فإذا كان الأمر يقف بالامس عند حدود عجز هذا من أن يفهم بواعث ذلك بشأن المراحل ، ورفض ذلك لأن يتكيف حسبما يرغب فيه هذا ، فان الأمر أصبح أشد خطورة في ضوء السياسة الديغولية وانعكاساتها المغرب - عربية وتأويلاتها لبعض التصورات والمفاهيم المعتمدة هنا وهناك ، اذ ان النظام التونسي أصبح متخوفا من مطلب تعميم المعركة في الشمال الافريقي أن يؤدي الى تحالفات جهوية وخارجية لا يرضاها التوجه التونسي ، ولا تتلاءم مع طبيعة وتوجهات القوى التي يقوم عليها ذلك النظام ، ولا مع اختياراته في مجال السياسة الخارجية .

كما أصبحت جبهة التحرير الوطني ترى في تصرفات النظام التونسي انحرافا عن خط طنجة ، وابتعدا عن مثل التضامن ، ونوعا من الطعن في الخلف قد يكون مجرد مقدمة لما هو أدهى .

ويزداد الأمر تعقيدا بفعل أمرين : الأول هو الغيرة الشوفينية على المكاسب التي تحققت في ظل الاستقلال ، والتي من شأنها أن تحجب عن الرؤية طبيعة وألوان الأخطار التي تترتب على سياسة التقارب مع فرنسا على حساب التضامن مع الشعب الجزائري . والثاني هو اختلاف طبيعة المنبت الاجتماعي للمسؤولين والقياديين هنا وهناك ، فإذا كان هذا الاختلاف يتجه الى الاختفاء في ظروف الانسجام والتفاهم ، فانه يزداد حدة وظهورا في فترات التأزم .

*

* *

ومهما يكن من شيء فقد كان مؤتمر تونس من جهة ، والازمة التي فجرها التوقيع على اتفاقية الأبواب من جهة أخرى ، بداية عهد جديد أنهى مقررات طنجة مؤقتا على الأقل ، وحدث وضعية متأزمة في المنطقة ، جعلت جبهة التحرير الجزائرية تبحث عن كفاءات الرد والصمود ، حتى لا تخلف موعد الجزائر مع التاريخ .

وقد تمثل رد الفعل ذاك في ثلاثة ميادين : الميدان الاعلامي ، والميدان السياسي والدبلوماسي ، والميدان العسكري .

فبالنسبة للميدان الاعلامي نجد أن صحافة الجبهة أصبحت تؤكد وتبرز في سياستها الخارجية مواقف تعرف ان من شأنها أن تغيط معظم الأطراف التي تتعامل معها في المنطقة .

فقد اشتمل العدد رقم 27 من صحيفة المجاهد - زيادة عما سبق ذكره من مذكرة لجنة التنسيق والتنفيذ الى الحكومة التونسية ومن الافتتاحية التي

تعرضت للرد على حجة « الخبزة » - اشتمل على مقال بعنوان « الثورة العربية » وهو عبارة عن استعراض لمراحل التحرر العربي مع التركيز على الأحداث الحاسمة ، مثل ثورة 23 يوليو ، وتأميم القناة الى ثورة 14 تموز التي اطاحت بالنظام الملكي في العراق ويخصص هذا المقال جزءا منه للحديث عن الامبريالية الامريكية أورده تحت عنوان فرعي هو « الاستعمار الامريكي الحديث » واثّر ذلك أورد العدد المذكور من المجاهد في طبعته الفرنسية ، مقالا بعنوان « حقائق أولية بشأن المشكل الاستعماري » وهو عبارة عن تحليل لطبيعة الغرب الاستعمارية ونقد شديد لخداع « الهوميانيزم » الذي يستعمله الغرب لتغطية ألوان الاستغلال الذي يمارسه بعناوين مختلفة .

اما الطبعة العربية فقد علقت على ثورة 14 تموز 1958 بمقال عنوانه : « الزحف العربي المقدس » .

ان ابراز مثل هذا الخط الاعلامي ، في مثل تلك الظروف كان مقصودا ، وسواء كان قصد جبهة التحرير هو التلويح ببعض « البدائل » عن مشروع وحدة المغرب العربي ، أو التهديد بتجذير الخط السياسي الخارجي والبحث عن حلفاء جدد أو غير ذلك من المقاصد الممكنة ، فالذي لا شك فيه أن مثل هذه اللهجة لا يمكن أن تروق لبعض الاوساط الحاكمة في تونس والمغرب ، فالحساسية التونسية من مصر الناصرية معروفة وخاصة بعد ايوائها لصالح بن يوسف . وحساسية بعض الأوساط المغربية من الناصرية معروفة كذلك ، وقد عبر عنها أحد المقربين من القصر الملكي عندما قال انه يعتبر « الجامعة العربية أداة في يد الناصرية التي جعلت منها مقصلة للملكيات » .

إذا كان ذلك هو بعض مظاهر الرد الاعلامي ، فإذا كان رد الجبهة السياسي - الدبلوماسي وعلى الصعيد العسكري .

وقد كان المشرق العربي ، في صيف 1958 يعيش هو الآخر صيفا حارا : فقد فجرت ثورة العراق الأمل لدى كثيرين أن تنضم بغداد ، بعد انسلاخها من الحلف الذي يحمل اسمها ، الى الجمهورية العربية المتحدة . وقد خشي الغرب أن يؤدي ذلك الى اعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة لغير فائدته ، فسارع بانزال القوات الامريكية في لبنان والقوات البريطانية في الأردن .

فليس من المستبعد ، والحالة تلك ، ان تنتعش آمال بعض المتعاطفين في تونس مع حركة القومية العربية ومع الاتجاه الرومانسي العروبي الذي كانت تعبر عنه ادبيات حزب البعث . فلا يجوز أن ننسى أن بعض الذين درسوا من الشباب التونسي في المشرق قد أخذوا باللهجة العاطفية التي كان يستعملها ميشيل عفلق ، حتى ان بعضا منهم قد سمي ابنه ميشيل (رغم غرابة هذا الاسم على مجتمع مسلم سني) . أما اسم « جمال » أو « أكرم » فقد حملة اكثر من واحد من مواليد تلك الفترة .

وعلى الرغم من ان تيار القومية العربية لم يكن قد تبلور في تنظيم حزبي قوى فقد كان يدغدغ مشاعر عدد من مثقفي العربية الذين انبهروا بالمشرق وثقافته بعد ان كان أفقهم الثقافي يقف عند حدود جامع الزيتونة . وزاد في ذلك الانبهار - بالنسبة للبعض - ان الاتجاه العلماني في حزب البعث قدم لهم جديدا كانوا يتصورون انه مقصور على مدارس الغرب وحدها . فكان أن أوجد الاتجاه البعثي لدى هؤلاء نوعا من التنفيس والتعويض عن شعور الحرمان الذي أوجده تصور شائع كان يقدم مثقفي العربية في صورة المتخلفين فكريا ، مما أدى أحيانا الى معاملتهم وكأنهم مثقفون من الدرجة الثانية .

ان تفاعل ذلك كله مع بقايا اليوسفية من جهة ، ومع وجود قوات لجيش التحرير في الحدود التونسية - الجزائرية من جهة أخرى ، يوشك أن يشكل خطرا على طبيعة الحكم خصوصا اذا التجمّع بشكل أو بآخر مع التيار الناصري .

-3-

كان جوا ساخنا حقا هو جو صيف 1958 في المغرب العربي ، كان هو الوقت الذي شرع فيه سكان العاصمة التونسية يعدون الترتيبات لتأمين « الخلاعة » في أحسن ظروف ممكنة . وهي كلمة أبعد ما تكون عن المدلول الذي يوحي به اللفظ في العربية الفصحى ، اذ هي تعني في الدارجة التونسية الذهاب الى البحر ، وقضاء فترة الصيف على الشاطئ حيث تخفف رطوبته من وقع حر الصيف . ونتيجة لذلك تتحول أفواج غفيرة من سكان المدينة كل مساء الى محلات اقامتهم الصيفية ، سواء عبر الحافلات والباصات ، أو عبر القطار الكهربائي الذي يؤدي الى المرسى ، أو عبر السكة الحديدية التي تربط حمام الانف بالمحطة الرئيسية . اما الذين يستعملون السيارات الخاصة فقد كانوا آنذاك يمثلون قلة محظوظة بالقياس الى جماهير المصطافين .

في هذا الجو الحار ، أدى الجدل حول ايجلي الى تسخين الجو السياسي في تونس : فالازمة المفتوحة بين جبهة التحرير والحكومة التونسية قد أنعشت آمال بعض الذين لم يكونوا مرتاحين للاتجاه الذي أخذه النظام في مجال العلاقات الخارجية . فقد وجد التركيز على القومية العربية من طرف صحافة الثورة الجزائرية ، آذانا صاغية لدى أولئك الذين لم يكونوا راضين على ابتعاد تونس عن المشرق العربي .

ذلك بعض ما قد يكون خطر على منظرى النظام في تونس ، خصوصا وقد دل الرقم القياسي لتوزيع « المجاهد » حول مسألة ايجلي والصدى الذي لقيه في عدة أوساط تونسية على مدى استعداد بعض قطاعات الرأي العام في تونس لتقبل وجهة النظر الجزائرية ، رغم ما عرف من دقة تنظيم الحزب الدستوري ، وقدرته على التأطير ، وتحكمه في التوجيه ، وتغلغله في الريف .

حساسية عابرة أم أزمة دائمة :

في هذا الجو لم يكن من المستبعد أن يتصور النظام التونسي بأن وجود اعلام جزائري مستقل ، يشغل فوق الأرض التونسية ويخاطب رأيها العام ، يشكل عنصر تشويش وقلقلة وتثوير لا يمكن السماح به .

ذلك انه كانت هناك بعض مؤشرات توحى بأن الخط الذي عبر عنه العدد 27 من المجاهد ، قد يكون مجرد بداية . فقد كانت هيئة تحرير المجاهد ، بعد صدور العدد المذكور ، منهمكة في تحضير العدد الموالي بما يؤكد نفس الخط ويزيده تعميقا . وقد يكون شجعها على ذلك الصدى الواسع الذي لقيته لهجته في نقد اتفاقية ايجلي والصيغة التي تحدث بها عن القومية العربية وعن الامبريالية الامريكية وعن طبيعة الغرب الاستعمارية .

ولا يستبعد أن تكون السلطات التونسية قد أخذت علما بنحتوى ومضمون العدد الموالي من المجاهد ، من المشرفين على المطبعة التي كانت تصنف وتسحب المجاهد في طبعته العربية والفرنسية ، وهي مطبعة « لابريس » التي كان يملكها السيد « صماجا » اليهودي المقيم في باريس ، ويشرف على قسمها الفني يهودي آخر خبير في تقييم احجام المقالات ، وهو الذي يتولى توزيعها على المصنفين .

ومهما يكن من شيء ، فقد قررت السلطات التونسية ان تحجز عدد المجاهد الموالي ، بينما كان تحت الطبع وقبل أن ينزل الى السوق ، فداهم

البوليس مطبعة لابريس المطلة على شارع الحبيب بورقيبة في نقطة تقاطعه مع شارع باريس غير بعيد عن شارع ديغول ، وأخذ معه مواد العدد الجاهز للسحب .

ان هذا الحدث يتضمن دلالات لا تتصل كلها بالجدل الذي ثار حول أنبوب ايجلي . اذ انه يطرح عددا من الأسئلة : هل كان يعني تصميم النظام التونسي على وضع حد لعهد من التعايش السلمي مع الثورة الجزائرية وأدبياتها ، أم هو مجرد انذار لجهة التحرير حتى تتوقف عن كل ما من شأنه أن يكون ، عبر صحافتها ، مصدر تهيج سياسي يسير في غير الاتجاه الذي يريده النظام ؟ هل كان ذلك الحدث - حيز المجاهد - مجرد مظهر يعكس حساسية النظام من تيار القومية العربية ، مثلا في التجربة الناصرية كان أو في الدعوة البعثية ، أم كان يعني اصرار النظام على تأكيد وحدانية التوجيه وعدم السماح بالتعددية الا أن تكون شكلية ؟

مهما يكن الجواب عن هذه التساؤلات فالذي لاشك فيه ان النظام التونسي كان قد فتح عمليا جبهة جديدة في صراع المفاهيم تنضاف الى جبهته التقليدية في مصارعة بقايا جامع الزيتونة كما تدل على ذلك المعركة مع شبوخ الدين بشأن صوم رمضان بعنوان رفع الانتاج واعتبار هذا الأخير جهادا أكبر يحل الافطار .

ذلك ان النظام لم يكن يسمح بالمزايدة عليه يمينا أو يسارا : فهو كما كان صارما في مواجهة التيار الديني ، سيكون أيضا صارما في مواجهة التيار البعثي رغم علمانيته ، لأنه يوشك أن يجذب اليه جزءا من الشباب المتأثر بالمدرسة الغربية شباب يصبح والحالة هذه موضوعا تختمر فيه جرائم انقلابية .

ومعنى هذا ان اجراء الحجز كان يتضمن في الواقع خطابين مختلفين : خطاب يتوجه الى جبهة التحرير الوطني من أجل رسم الخط الذي لا يمكن تجاوزه ، وخطاب يتوجه الى تيارات سيامية داخل تونس ، لتأكيد وحدانية التوجيه ، كما يدل على ذلك الموقف من تجربة صحفية يومية تونسية أوقفت عن الصدور ولم يسمح لها بالعودة الى الظهور الا بعد ان التزمت بالخط الرسمي .

ومهما تكن دواعي حجب « المجاهد » ، فقد ترك ذلك شرخا كبيرا في العلاقات بين جبهة التحرير الوطني والنظام التونسي . ويمكن التأكد من ذلك من تسجيل تاريخ صدور العدد الموالي الذي يحمل رقم 28 ، فهو يحمل تاريخ 28 أغسطس 1958 ، بينما كان عدد ايجلي يحمل تاريخ 22 جويلية ، علما بأن المجاهد كان يصدر مرة كل أسبوعين بانتظام منذ أن تقرر نقله الى تونس في خريف 1957 .

وقد أصر المجاهد على متابعة الخط الذي أغاظ بعض حلفاء الجبهة في المنطقة : فقد صدرت ثلاثة مقالات على الأقل في العدد 28 من الطبعة العربية في نفس الاتجاه : المقال الأول يحمل عنوان « ثورة العرب على المفاهيم المغلوطة » . والثاني بعنوان « القومية العربية تنتصر على الغرب » ، والثالث هو « استعمار امريكا كما يفصح التاريخ » .

البحث عن نفس جديد :

لكن تأزم العلاقة مع تونس لم يكن المشكل الوحيد التي عانت منه الجبهة في المنطقة آنذاك : فالعلاقة مع النظام المغربي لم تكن بأحسن منها ، فقد ظهرت في تلك الفترة آثار اجراءات كانت اتخذتها الحكومة المغربية في ربيع 1958 ، مثل قرار انشاء « لجنة الحدود » من طرف وزارة الخارجية المغربية في 21 مارس 1958 . فقد أعلنت الصحافة المغربية في اغسطس 1958 عن مفاوضات مغربية - فرنسية بشأن الحدود ، وكتبت معلقة على ذلك بأن « الملف المغربي المعد للجنة الحدود جاهز ، وسوف يكون هو النقطة الثانية التي تناقشها الحكومة المغربية خلال الاتصال الفرنسي - المغربي القادم » .

وقد سبق لجبهة التحرير أن لمست الانعكاسات السلبية للموقف المغربي من مسألة الحدود ، من خلال بعض الممارسات التي اصطدم بها جنود جيش التحرير ، أو اللاجئون الجزائريون ، أو قوافل السلاح .

وهكذا وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها بين أمرين : الأول هو ظاهر التصريحات الرسمية العلنية التي تؤكد التضامن مع الجزائر ، والثاني هو واقع التصرفات والممارسات سواء ضد أجهزة الاعلام ، أو شبكات الاتصال أو قوافل السلاح أو أفواج اللاجئين . ان تزامن التصريحات المطمئنة مع الممارسات المخالفة يجعل الجبهة مضطرة الى احد أمرين : إما أن تسير ظاهر التصريحات المعلنة مع ما قد يجره ذلك من نتائج سلبية على مجرى الكفاح المسلح ، وإما أن تعلن الحقيقة فتدخل في صدام علني مع حكومتي تونس والمغرب . وكلا الأمرين غير مرغوب فيه .

ويزداد الوضع خطورة اذا أخذنا بعين الاعتبار أن آلة الحرب الديغولية قد ضاعفت من وسائل القمع والتدمير والتمشيط بصورة لم تعرفها الجزائر من قبل . فالجنرال سالان قد طالب فور تسلمه الصلاحيات العسكرية والمدنية في الجزائر ، بما لا يقل عن مائتي ألف جندي اضافي .

في هذا الجو وجدت جبهة التحرير ان سياسة التجذير والصدام خطيرة لأنها سوف تأخذ حتما في نظر الجيران طابع تدخل في الشؤون الداخلية . ثم ان تعميم المعركة من أجل اجبار كل المغرب العربي على مصادمة فرنسا تحت شعار طنجة سوف يعتبر محاولة لضرب النهج البورقيبي في تونس ، وطعنا لشرعية القصر في المغرب .

ولا يخفى أن ذلك كله من شأنه أن يعزز مخاوف بعض عناصر النظامين من ثورة بدأ بعضهم يخشى تطورها نحو الماركسية ، وذلك يعني اعطاء حجج اضافية للذين كانوا ينادون بتضييق الخناق على أنشطة الجبهة في البلدين . ولذلك اختارت الجبهة طريق المهادنة والواقعية ، وسعت الى طمأنة النظامين بالعمل على أن تكون مصالحها ومكائنها بعيدا عن الأنظار بقدر الامكان ، وطلبت من كوادرها ومناضليها أن يعملوا بتكتم شديد حتى لا يشعر

هذا النظام أو ذاك أن هيئات الجبهة وشيكانها أصبحت تشكل دولة داخل الدولة .

لكن هذا الاجراء الوقائي ، على أهميته لم يكن كافيا بالنظر الى الواقع الجزائري ، خصوصا وان استمرار الحرب قد جعل الطلبات على الانخراط تتزايد بشكل ملحوظ ، داخل الجزائر وخارجها ، وخاصة من طرف المهاجرين بفرنسا . فاذا أضيف الى ذلك كون مؤتمر طنجة قد فجر آمالا واسعة ، زادت في شحذ استعداد الجماهير الجزائرية ، ادركنا مدى استعجال الجماهير لأن تلمس ثمار الكفاح .

من هنا كانت جبهة التحرير مدعوة لأن تقدم شيئا آخر غير الوعود والتصريحات من شأنه أن يشبع النهم الى الحركة ، ويضع حدا للانتظار والتوقع ويساعد على تصريف الطاقات الجاهزة نحو اعمال ايجابية .



تشكيل الحكومة المؤقتة : قرار جزائري مستقل أم يخضع لفيتو مزدوج :

في هذا الظرف اكتسب التفكير في انشاء حكومة مؤقتة تكون في نفس الوقت اعلانا لميلاد الجمهورية الجزائرية ، طابعا جديدا كل الجودة . ذلك أن التفكير في انشاء حكومة مؤقتة لم يكن جديدا . فقد انطرحت الفكرة منذ 1957 ، وقد كان جرى الحديث عن اعلانها في حياة المرحوم مصطفى بن بلعيد . وقد كان هناك من يحدد تشكيل الحكومة في تلك الفترة ، بينما كان هناك من يعارض في تشكيلها خوفا من خطر البيروقراطية وظهور اجهزة تثقل عليها الحركة وتبتعد عن القواعد ، نظرا الى ان الحكومة تحتاج الى مقر ثابت مما يستلزم وجود معظم مصالحها في الخارج؛ اما في صيف 1958 فقد كان تشكيل الحكومة المؤقتة يعني ايجاد مخرج لعدد من المشاكل التي كانت تواجه جبهة التحرير نتيجة لما كنا قد عرضناه .

وقد قامت قيادة الجبهة باجراء استشارات واسعة مع الاطارات والهيئات المختلفة من أجل بحث الموضوع من كل جوانبه واستجلاء الايجابيات والسلبيات . وقد وقع الاتجاه في أول الأمر الى الاعلان عن الحكومة المؤقتة يوم 5 جويلية ، على أساس انه في مثل ذلك اليوم من عام 1830 سقطت الدولة الجزائرية اثر نجاح الانزال الفرنسي في شاطيء سيدي فرج . وانطلاقا

جبهة اعضاء الوفدين الاخرين في مؤتمر تونس ان ينتظروا
رجولية القادم .

١- التبليغ نقاشا واسعا في اتجاه الجبران ، فقد كان مؤتمر
لاسبوع الثالث من شهر جوان 1958 مناسبة لاشعار ممثلي تونس
والمغرب بـ الاعلان عن الحكومة الجزائرية ، وقد تسبب هذا الاشعار في
ظهور خلاف في وجهات النظر حول تأويل الاستشارة والمقصود منها : فبينما
كانت تتجه جبهة التحرير الى اعتبار ان الاستشارة التي نص عليها مؤتمر طنجة ،
قد حصلت خلال الاشعار ، كان الآخرون يرون أن الاستشارة لا تعني التبليغ
المسبق فقط ، ولكن أيضا المناقشة المشتركة لعدد من المسائل مثل التوقيت
وملاءمته سياسيا ، ومثل اختيار المقرر ، ومثل نتائج الاستطلاعات لرأي بعض
الحكومات ، بل كان هناك من الاشقاء من كان يرى - بالاضافة لذلك كله -
بحث تشكيل الحكومة ، أي اعضاءها ، نظرا للاهمية التي يعطيها الأجانب
لدور الأفراد .

ويبدو ان النقاش في مؤتمر تونس لم يتوصل الى أية نتيجة وان جبهة
التحرير تمسكت بتأويلها لمفهوم الاستشارة واحتفظت بحقها في الاعلان عن
الحكومة عندما ترى ضرورة ذلك .

فقد كان تشكيل الحكومة في نظر جبهة التحرير عبارة عن نتيجة طبيعية
للتطور الذي حدث ، في نفس الوقت الذي يشكل فيه انطلاقة مميزة لمرحلة
جديدة . فقيام حكومة ، ولو في المنفى ، من شأنه أن يضفي طابع شرعية
قانونية على الثورة ، ويجعل رجالها يبدون في صورة مسؤولين شرعيين بعد ان
كان الرأي العام الخارجي يعتبرهم « خارجين عن القانون » أو « متمردين » .

كما كانت الجبهة تعلق الأمل على اعلان الحكومة أن يؤدي الى تجديد
الحماس الشعبي ، وتدعيم ثقة الجماهير ومزيد من الشحذ للطاقات النضالية ،
بما يحدثه من مفعول نفسي يتمثل في شعور النخوة والاعتزاز بانبعث دولته
التي افتقدتها منذ ما يزيد على القرن .

يضاف الى ذلك ان الاعتراف بهذه الحكومة ، مهما كان عدد المعترفين
بها محدودا ، سوف يضيفي على الجبهة وصف « طرف النزاع » الذي لا مناص
من التفاوض معه لانهاء الحرب كما يؤهلها لأن تحتل مكانا أليق في المؤتمرات
الدولية ولجان الأمم المتحدة .

وقد كانت الجبهة قد تأكدت من مساندة عدد من الدول العربية والاسلامية
والاسيوية أبدت استعدادها للاعتراف بالحكومة الجزائرية فور اعلانها .
ولا يخفى ما في ذلك من مكسب للجزائر المكافحة يساعد على فك العزلة التي
كان الجنرال دي غول يريد فرضها على الثورة الجزائرية . لأن رد الفعل
الفرنسي ضد المعترفين مهما كان شكله ، يساعد على تدويل القضية الجزائرية
وفرض الجبهة طرف نزاع . فاذا كانت باريس قد سككت ، فذلك يكون
عاملا مساعدا لتشجيع آخرين على الاعتراف بالحكومة الجزائرية ، واذا
كانت باريس قد ردت الفعل باتخاذ موقف معين ضد من اعترف ، فان ذلك
يؤدي الى احداث تأزم ما في علاقات فرنسا الخارجية يحد من المكسب الدولي
الذي كان يبدو ان الجنرال ديغول قد تحصل عليه .

لكن الأشكال الذي كان يواجهه الجبهة يتمثل في اعتراف أو عدم اعتراف
تونس والمغرب بها فور الاعلان . لأن موقع هذين البلدين من جهة ، وتشابك
علاقتهما مع فرنسا من جهة أخرى ، يجعل اعتراضهما ذات وزن خاص ،
وقد دلت مباحثات مؤتمر تونس انه يوجد ضمن حكومتي البلدين من لا ينظر

بارتياح الى تشكيل الحكومة الجزائرية ، ومن يريد اخضاع اعلانها لفيتو البلدين .

فقد كان لكل من تونس والمغرب منطقته الخاص في التعامل مع هذا الموضوع ، واذا كان ذلك أمرا طبيعيا فانه لا يمنع من طرح معضلة على جبهة التحرير التي تجد علاقتها مع البلدين والحالة هذه محكومة بحسابات كل منهما لتطور علاقاتها مع فرنسا . فقد دلت الأحداث على أن فترات تأزيم علاقة تونس والمغرب مع فرنسا يقابلها تقارب وتحسن في علاقاتهما مع الجبهة . وهذا يعني أن مرور علاقة البلدين بفترة تحسن مع فرنسا سوف يجعل اعترافهما بالحكومة المؤقتة موضوع استفهام لأن اعترافهما ذاك قد يعرض علاقاتهما مع باريس للقطيعة . واذا كانت هذه القطيعة تخدم مصلحة الجبهة وتسير باتجاه طنجة في نظر عدد من الجزائريين ، فإن من المسؤولين في تونس والمغرب من كان يرى ان الوضع الذي نجم بعد 13 ماي فرنسا ودوليا لم يكن يسمح لهما بالاقدام على مثل هذه المخاطرة ، ومن هنا كان الاتجاه العام هو الحرص على تجنب أسباب الاصطدام مع الحكومة الديغولية .

ولهذا كانت الجبهة في الوقت الذي تريد فيه الاحتفاظ بحقها في اعلان الحكومة دون اخضاعه لفيتو البلدين ، وبحقها في تحديد الوقت الملائم لذلك ، كانت في الوقت نفسه تحرص على عدم مضاعفة الأزمة التي طرأت على العلاقات مع تونس والرباط ، وتسعى الى تطمينهما .

ويبدو ان الجبهة قد راهنت على طبيعة الوضع الدولي للمغرب الذي كان آنذاك يغازل قوى الحياد الايجابي . فقد كان النظام المغربي يحاول كسب الانصار لاطروحتة بشأن « مغربية » موريطانيا . يضاف الى ذلك ان وجود جناح راديكالي في الحركة الوطنية المغربية التي لم تكن قد انقسمت آنذاك علانية ، كان يشكل عامل ضغط قد يدفع الحكومة المغربية الى الاعتراف

بالحكومة الجزائرية . ولاشك ان اعتراف الرباط من شأنه أن يجعل اعتراف تونس أمرا حتميا في حالة ترددها .

دلالة التوقيت :

وهكذا تم الاعلان عن الحكومة المؤقتة يوم 19 سبتمبر 1958 بصفة رسمية في كل من القاهرة وتونس والرباط على الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت الجزائر . وبدأ شوط جديد في العلاقات بين بلدان المغرب العربي . فما ان أعلن النبا حتى راحت وكالات الأنباء العالمية تترصد أخبار الدول التي تعترف بحكومة الجمهورية الوليدة . وكان الوقت يلعب دورا هاما ، أي ان حساب الوقت كان يتناول الدقائق والساعات ، في ذلك اليوم الأول لاعلان الحكومة .

وقد صدر بهذه المناسبة عدد خاص من المجاهد في أربع صفحات فقط يضم بيان الاعلان الذي أصدرته لجنة التنسيق والتنفيذ مستندة الى الصلاحيات التي حولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمقتضى لائحة صدرت بتاريخ 27 أوت 1957 . كما اشتمل هذا العدد الخاص على ذكر الحكومات الست التي اعترفت بالحكومة المؤقتة منذ اليوم الأول وهي على التوالي :

- الجمهورية العربية المتحدة ، على الساعة الواحدة وخمس دقائق .
- باكستان على الساعة الواحدة وسبع دقائق .
- المملكة الليبية على الساعة الواحدة وتسع دقائق .
- الجمهورية العراقية على الساعة الواحدة وعشر دقائق .
- تونس على الساعة التاسعة والنصف مساء .

ونظرا لأهمية اعتراف تونس ، فقد أفردت المجاهد ، في طبعتها الفرنسية ذكر هذا الاعتراف بعنوان جريص في الصفحة الأولى . اما الطبعة العربية فقد ذكرت في الصفحة الأولى بأحرف عادية البلدان الست التي اعترفت بالحكومة

انتقال الصراع إلى افريقيا :

ما كاد الجنرال ديغول ينتهي من وضع قنابل موقوتة من شأنها أن تخول دون توحيد المغرب العربي في ظل المعركة ضد الاستعمار والاستعمار الحديث ، حتى توجه الى البلدان الافريقية التي تخضع للاستعمار الفرنسي ، كي يجهض بها احتمالات الثورة التي انضجتها حرب التحرير الجزائرية . وهكذا كان مشروع الاستفتاء في افريقيا الذي كان عمليا تعبئة سياسية للفتات الافريقية المؤهلة للحكم وتسخيرها لها ضد الجزائر المكافحة .

وأمام انفجار أزمة حادة بين جبهة التحرير الجزائرية ونظامي تونس والمغرب ، عمدت الجبهة الى نقل الحرب لفرنسا ، وأعلنت عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

وقد أدرك الجنرال ديغول أهمية القارة الافريقية فيما يتصل بالجزائر ، فأراد توظيفها عن طريق اغراء جيران الجزائر بثروات هذه وامكانياتها الطاقوية ، عبر مشروع طاقتي اقتصادي ضخم يهدف الى ربط أوروبا الغربية وافريقيا السوداء وتحويلها الى جبهة واحدة ضد الجزائر .

لكن صمود الشعب الجزائري يجعل بانضاج فكرة الاستقلال في افريقيا ، وهكذا ينقلب السحر على الساحر ، وتشهد الساحة الافريقية مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين الثورة الجزائرية والاستعمار ، عالجته جبهة التحرير الوطني بمهارة جنبتها الوقوع في فخاخ اصطدام عنيف مع نظامي تونس والمغرب كان من شأنه أن يثير جماهير البلدين ضدها .

وما لبثت البلدان الافريقية التي استقلت ، ولو سوريا ، لتسير مهمة الجمهورية الخامسة في تشديد القبضة على الجزائر ، ان اصبحت تشكل جبهة ضغط سياسي وديبلوماسية لفائدة انتهاء حرب الجزائر . وهكذا خسر الجنرال ديغول معركته السياسية الدبلوماسية ضد الجزائر في افريقيا ، بعد أن خسر معركته العسكرية داخل الجزائر .

المؤقتة ، لكن لم ترتبها حسب مواعيد الاعتراف ، اذ جعلت تونس في أعلى القائمة

وما دمنا بصدد الكلام عن الوقت والتوقيت فان هناك سؤالاً يطرح نفسه وهو : لماذا تأخر اعلان الحكومة من جويلية الى شهر سبتمبر ؟ ألم يكن 5 جويلية هو أنسب تاريخ للاعلان حتى تكون الجزائر قد صفت حسابها مع هذا الرقم من التاريخ وحتى يكون المدلول النفسي أقوى وأشد على الجماهير في الجزائر ؟ .

ان تفسير هذا التأخير قد نجده في الجو الذي كان قائما على حدود الجزائر الشرقية والغربية نتيجة الهجمة الديغولية الدبلوماسية الاقتصادية في اتجاه المغرب وتونس ، وهي هجمة أدت كما رأينا الى انحسار العلاقة بين الجزائر وجاراتها .

لكن هذا قد يصلح لتفسير تأخير الاعلان عن الموعد الذي وقع التفكير فيه أولا وهو 5 جويلية ، لكنه لا يفسر التوقيت الجديد .

يبدو أن التوقيت الجديد ، وهو 19 سبتمبر ، تفسره عوامل متصلة بالهجمة الديغولية في اتجاه الجزائر وفي اتجاه افريقيا ، وهي هجمة كان مقدرا لها ان تبلغ الذروة في 28 سبتمبر مع الاستفتاء الذي هندس الجنرال ديغول معادلته في اتجاه المستعمرات الفرنسية بالقارة الافريقية ، وقد كان هدف ذلك الاستفتاء بشقيه هو تضيق الخناق على جبهة التحرير وعزلها افريقيا . أي ان النظام الديغولي كان قد قرر باستفتاء 28 سبتمبر ان يفتح جبهة جديدة لمعركته الضارية مع الثورة الجزائرية تمتد الى كامل افريقيا الغربية والاستوائية التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي .

فماذا كان مصير تلك المعركة وماذا كانت انعكاساتها على المغرب العربي ؟

في مثل هذا الشهر من كل سنة ، سبتمبر ، يقل اندفاع الناس نحو الشواطئ ويتضاءل عدد رواد البحر ، وتنبخر احلام الباحثين عن المغامرة ويتوقف لغو الصيف . ولم يشذ هذا الشهر من عام 1958 عن القاعدة العامة . بل ان أمواج المظاهرات الصاخبة والهيجان الأرعن والاستعراضات العنصرية بالجزائر قد انحسرت هي الأخرى ، بعد ملها العارم في افريل وماي .

استغل الجنرال ديغول هذا الانحسار فراح يرتب أوضاع بيته ويعيد توزيع الأوراق حتى يشدد قبضته على زمام الشؤون الفرنسية ، لأنه يعلم ان ذلك هو طريقه للتحكم في توجيه الأحداث مغربا وافريقيا ، وتلك هي وسيلته لتحقيق مكاسب جديدة توظف تعزيز الموقف الدولي لفرنسا الذي اهتز كما هو معروف بسبب حرب الجزائر .

ولم يخف عن الجنرال ديغول ان احد الميادين الاساسية المرشحة لأن تصبح ميدان معركة ضارية بينه وبين الثورة الجزائرية ، بعد المغرب العربي هو القارة الافريقية . فهو أولا قد سبق له ان ادرك في خضم الحرب العالمية الثانية مدى تأثير المستعمرات الافريقية على مجرى الأحداث في « الوطن الأم » ومن هنا اقترن اسمه بافريقيا ، سواء في شطرها الشمالي عبر نشاط المقاومة التي كان يقودها ضد النازية والتي كانت الجزائر من أنشط ميادينها ، أو في افريقيا

جنوب الصحراء ، عبر بيان « برازافيل » الذي كان أساس سمعته الليبرالية في بعض الاوساط والذي خدع به كثيرين من أصحاب « النوايا الطيبة » . وهو ثانيا قد لمس ولاشك بعض الاصداء والانعكاسات التي احدثتها الثورة الجزائرية في افريقيا ، تكما يدل على ذلك الرحلة التي نظمها الى اقطار افريقيا الفرنسية في السنة الثالثة للحرب قبل ان يخطر على بال كثيرين امكانية عودته الى الحكم . وبعد ان استلم زمام السلطة من جديد أحس بحكم تجربته وبعد نظره ، بطبيعة الخطر الذي يتهده في افريقيا ان هي تركت خارج خطة فرنسية شاملة ، لان ذلك سوف يجعل قوى التجديد فيها تتطور تدريجيا حتى تلتحم مع الثورة الجزائرية . خصوصا وقد كانت هناك مؤشرات عديدة تنبيء بذلك مثل الاتصالات بين الثورة الجزائرية وبعض الحركات السياسية في افريقيا السوداء ، منذ 1957 ، ومثل الثورة المسلحة التي تحركت في الكامرون .

ومن هنا جعل افريقيا مجال اهتمامه الاساسي بعد المغرب العربي ، حتى يدعم مكاسبه في شمال افريقيا ويكمل حصار الثورة الجزائرية جنوبا . وفي هذه الحالة لا يبقى للجزائر من سند الا المشرق العربي وبعض بلدان العالم الثالث وخاصة الاسلامية منها ، وهو سند لم تكن له في نظر الجنرال ديغول فعالية الاقطار المغربية المجاورة أو الاقطار الافريقية جنوب الصحراء الجزائرية . ورغم ذلك فلا يستبعد أن يكون الجنرال ديغول قد فكر في استمالة وكسب بعض العواصم العربية ذات النفوذ مثل القاهرة ، فذلك هو ما يشعر به تفكيره في السيد كوف دي مورفيل الذي كان يشغل منصب سفير لفرنسا في المانيا الغربية كي يتولى تنفيذ سياسته الخارجية . فقد أبلغ هذا الاخير بقرار تعيينه بينما كان يلعب الغولف . ويدل رد فعله عندما أبلغ القرار على هدوء أعصاب تنفع لمن يحتل مثل هذا المنصب ؛ فقد قال عندما بلغ الخبر : *la partie est perdue* . ثم استمر في اللعب . لكن ليس امتلاك الاعصاب هو الخصلة الوحيدة التي يكون قد فكر فيها ديغول عندما عينه على رأس ديبلوماسية . فلا شك انه راعي

فيه أيضا خبرته بشؤون المغرب العربي والعلاقات التي نماها بالقاهرة ، فقد كان من بين الديغوليين الذين لعبوا دورا في توحيد المقاومة وراء ديغول خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث أصبح مسؤول المالية في « لجنة التحرير الوطني » التي كانت اتخذت من الجزائر مقرا لها بعض الوقت . كما انه اشتغل سفيرا في القاهرة فيما بين 1950 و 1954 ، أي خلال فترة مميزة من تاريخ مصر المعاصر.

على ان الساعة الآن هي لافريقيا . ومن هنا خطط لمعركة جديدة ضد الجزائر تكون المستعمرات الافريقية هي ميدانها الأساسي . ومن هنا حرص على أن تكون سياسته الافريقية مثل الجزائرية ، من مشمولاته مباشرة ولا تتبع دوائر الخارجية الفرنسية . وسوف يظل ذلك هو الشأن الى ان تستقل الجزائر وحتى بعد ان استقلت هذه .

على هذا الأساس نظم رحلة الى الاقطار الافريقية ، بعد ان اعلن في 6 اغسطس عن موعد استفتاء يتم في 28 سبتمبر وتجري عملياته في كل من فرنسا والجزائر والمستعمرات الافريقية . وكان المفروض ان تكون الاجابة في هذا الاستفتاء ب « لا » أو « نعم » . لكن مدلول الاجابة لم يكن واحدا . فقد كانت لا ونعم تعني في فرنسا تأييد أو رفض الدستور الفرنسي الجديد الذي يكون هو شهادة ميلاد الجمهورية الخامسة ، وكان مدلول الجواب في الجزائر يعني قبول أو رفض الادماج والفرنسة ، اما في الاقطار الافريقية فقد كانت نعم تعني اختيار البقاء تحت ظل الهيمنة الفرنسية التي تختفي والحالة هذه وراء حكم محلي طبع يقبل بقواعد اللعبة داخل « المجموعة الفرنسية » ، امالا فكانت تعني اختيار الاستقلال ، مع التهديد بالحرمان من مزايا « التعاون » والمساعدات الفرنسية « السخية » .

وهكذا طار الجنرال ديغول ، فيما بين 20 و 28 اغسطس الى القارة السمراء منتقلا بين مدغشقر وبرا زافيل في الكونغو الفرنسي ، وكوناكري في غينيا ، وايدجان في ساحل العاج وداكار في السنغال .

ويبدو ان الجنرال ديغول ، بغرضه ذلك الخيار على الاقطار الافريقية بين الاستقلال أو تشارك في ظل « الاسرة الفرنسية » كان يهدف في جملة ما يهدف اليه الى تحقيق أمرين : الأول هو تجريد كلمة ومفهوم الاستقلال من الواقع السحري الذي تمثله وتتضمنه . والثاني هو ايها الافارقة انه طالما كانوا مخيرين فلا ضير عليهم ان يرفضوا الاستقلال . وبذلك يحقق ديغول في نفس الوقت هدفا رئيسيا يدعم موقفه في الصراع ضد الثورة الجزائرية ، وهو الظهور في مظهر المتحرر الذي يتفهم مطالب الشعوب في الحرية والاستقلال ، وهو مظهر يساعده على تمرير فظائع الحرب لدى الرأي العام الدولي ، خصوصا وان الجزائريين يكونون خلال الاستفتاء قد « صوتوا » بما يقارب المائة في المائة لفائدة الفرنسية والدستور الجديد ... فاستمرار الحرب والحالة هذه لا يمكن أن يكون الا نتيجة تعنت « المتمردين » و « الخارجين عن القانون » .

وقد كانت طريقة تنظيم الاستفتاء وصيغته والضجة التي أثارت حوله في فرنسا وفي الجزائر وفي افريقيا تدل على ان الجنرال ديغول كان يعتبر نفسه في سباق مع الزمن ، وانه قد أعد كل شيء لكي يكسب المعركة النهائية ضد جبهة التحرير الوطني .

لأن استفتاء 22 سبتمبر 1958 لم يكن - ضمن الخطة الديغولية - نهاية معركة ، اريد لها أن تكون « سياسية » ، بل مجرد نهاية تتلوها معارك انتخابية أخرى على الصعيد المحلي والصعيد الجهوي وعلى مستوى التمثيل الوطني الفرنسي . وكان الجنرال ديغول يعلق أملا كبيرا على تلك الانتخابات ان يترشح لها من الجزائريين ممثلون « الاتجاهات عديدة » ، كما أكدت ذلك التعليمات التي اصدرها الى الجنرال سالان الذي عينه حاكما عاما على الجزائر .

وكان الحاح الجنرال ديغول على اتاحة المجال حتى يشارك في الانتخابات القادمة من يمثلون كل الاتجاهات لعبة ماهرة لاستمالة بعض العناصر الوطنية كما سنرى .

من هنا كانت جبهة التحرير مطالبة بأن تعمل شيئا ما قبل موعد الاستفتاء في 28 سبتمبر ، شيء آخر غير الاعلان عن الحكومة المؤقتة . ذلك ان الجبهة اذا كانت قد حسمت مسألة كونها هي الممثل الشرعي الوحيد داخل الجزائر ، ولدى كل العواصم العربية والاسلامية ، فان فرنسا ذاتها نظرا لحجم الهجرة الجزائرية بها ، ما تزال بها مشاكل تتصل بمعركة التمثيل هذه . وهي مشاكل لم تتردد الأجهزة الفرنسية قبل ديغول وبعد مجيئه ، في استغلالها بهدف تحجيم دور الجبهة . وقد ظلت الأجهزة الفرنسية تلعب على ورقة وجود « تيارات أخرى » غير تيار الجبهة ، على أمل تجديد تجربة ايكس لبيان المغربية ، في الجزائر ، عندما يحين أوان التفاوض . خصوصا وأنه كان يوجد ضمن اليسار الفرنسي ، من يقول بنظرية تعددية التمثيل ، مما يعطي لعمل الأجهزة فتوى سياسية يسارية قد تجعلها مقبولة .

لهذا كانت جبهة التحرير مدعوة لرد فعل عملي يتناول في آن واحد ، الجبهة الداخلية ، وميدان المغرب العربي ، والمجال الافريقي . أي انها كانت مطالبة بأن تعمل على عدة أصعدة حتى تستطيع تجنب الضربات التي يعدها الجنرال ديغول على أكثر من واجهة : فعليها طبعاً مواصلة المجهود الحربي داخل الجزائر واحكام توجيه الهجرة بفرنسا ، وعليها في الان نفسه احداث هزة توقف الرأي العام الفرنسي على حقيقة الحرب التي لم تشكل في نظر الفرنسي العادي الا حبرا جامدا في صحيفة أو نبأ عابرا في اذاعة ، لا يشعر بوطأته الا اقارب الذين يموتون في الميدان ، وعليها في نهاية الأمر ان تواجه الآلة الجهنمية الجديدة التي عبأها الجنرال ديغول في افريقيا .

ليس من المستبعد ان تكون هذه الواجهات مجتمعة هي التي دفعت جبهة التحرير الى التفكير في عمل ملفت للنظر ، قبل الاعلان عن الحكومة المؤقتة ، عمل من شأنه أن يجعل الجبهة تبدو في نظر اصدقائها واعدائها على السواء

بصورة طرف النزاع القوي القادر على المبادرة وعلى التحرك خارج الدوائر التي يحددها الطرف الآخر .

ومهما تكن البواعث الحقيقية فقد استيقظ العالم صباح 25 أوت 1958 على انباء مذهلة تصدرت الصحف في كل مكان خلاصتها أن جبهة التحرير قررت أن تنقل الحرب الى فرنسا .

وفعلا فقد اجتاحت هذه منذ الساعة الثانية فجر 25 أوت سلسلة من العمليات الفدائية أكدت حضور الجبهة وكشفت عن قدراتها داخل « حرم الوطن الأم » . فعلى الساعة الثانية هوجم مستودع محافظة الشرطة في باريس ، بالدائرة الثالثة عشرة ، وبعد ذلك بساعة من الزمان هوجم مستودع في فانسان ، وعلى الساعة الثالثة والنصف هوجمت مستودعات البنزين في فيترى وجنيفيلي ، وفي الجنوب هوجمت مستودعات البنزين في تولوز وبور لا نوفيل بين كاكاسون وناريون ، وفي موربيان من ضواحي مرسيليا ، حيث كانت السنة اللهب تشهد من بعيد ، اذ ارتفعت ما لا يقل عن مائة متر .

ولا شك أن جبهة التحرير لم تكن تقصد شن حرب حقيقية على امتداد التراب الفرنسي : فليس في استطاعة جالية محدودة العدد أن تحارب شعبا يقارب الخمسين مليون نسمة في عقر داره ، لكنها كانت تقصد الى تحقيق عدد من الأغراض ، عبر عن بعضها المنشور الذي وزعته اتحادية فرنسا لجبهة التحرير التي تولت تنظيم تلك العمليات ، فقد جاء على الأخص ما يلي :

« ان الحكام الفرنسيين بالحرب التي يشنونها في الجزائر والقمع الذي يمارسونه في فرنسا ، لم يتركوا للجزائريين وسيلة أخرى غير العمل المباشر لاقامة الدليل على قناعتهم الوطنية . ان العمل الذي قمنا به في ليلة ما بين 24 - 25 اغسطس فوق التراب الفرنسي لا يمثل محاولة ارهابية لا جدوى منها ، أو عمل يأس وقنوط ، بل انه يستلجيب لهدف معين وهو حرمان

الجيش الفرنسي من الوقود الذي يسمح لآلياته بأن توزع الموت في ديارنا . كما ان هذا العمل يبرهن على مدى تصميمنا على الحيلولة دون ان يستعمل البترول المستخرج من أرضنا ويستغل من طرف أعداء شعبنا » .

وقد علقت نفس اتحادية جبهة التحرير بفرنسا على احداث تلك الليلة في النشرة الاعلامية التي اصدرتها خلال شهر اكتوبر مركزة على النقاط التالية :

1 - عمليات 25 اغسطس كانت تنبئها هز الالمبالاة التي كان يتميز بها الشعب الفرنسي وأخرجته من تعوده الهاديء بالمشكل الجزائري .

2 - أقيم الدليل على ان حرب الجزائر تستطيع - عندما يقرر ذلك الجزائريون - ان تصل الى قلب باريس . وبذلك عبرت الجرثومة التي تنخر فرنسا ومعها الحلف الاطلسي البحر الابيض المتوسط .

3 - أدرك الشعب الجزائري ان خطوة هامة قطعتها الحرب بفضل تضحيات الهجرة الجزائرية بفرنسا . كما ان جنود جيش التحرير الذين حيوا بطولات الفدائيين لمسوا نتائج عملياتهم في نفس الوقت : فالمائتا ألف جندي (200,000) الذين طالب الجنرال سالان بهم كي يعزوا الفرق العسكرية الفرنسية بالجزائر قد ظلوا في فرنسا بفعل هذه الوضعية الجديدة التي أحدثتها عملية 25 أغسطس .

4 - في المشرق العربي ، حيث أشتأثرت الثورة العراقية بالاهتمام ، خبت العناية بالجزائر بعض الشيء ، ولكن الصحف في القاهرة ودمشق وبغداد بعد 25 اغسطس ، اعطت مكانة الصدارة لعمليات الفدائيين الجزائريين بفرنسا . وتهاطل الصحفيون ، من جميع أرجاء العالم ، على مصلحة اعلام جبهة التحرير الوطني .

5 - في تونس قدر المسؤولون اعتدال الجزائريين وجديتهم ، فهم رغم قدرتهم على اضرام النار في موريان كلها (حيث خزانات البنزين) فضلوا ان يلفتوا

بكل أخوة نظر المسؤولين التونسيين الى العواقب الوخيمة للاتفاقيات المبرمة مع فرنسا حول نقل بترول ايجلي .

من هنا يتبين الربط بين المعركة السياسية والدبلوماسية الدائرة رحاها في المغرب العربي ، وبين قرار نقل الحرب الى فرنسا وبين تلك التي سوف تشهدها افريقيا كلها في مقبل الشهور والسنوات .

تلك بعض الوقائع وبعض الاضواء التي تساعد على فهم توقيت اعلان الحكومة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 ، في اعقاب احداث 25 اغسطس . فالجبهة قد تكون شعرت ان أي تأجيل في الاعلان عن الحكومة يضعف موقفها في مواجهة المشروع الديغولي داخليا وخارجيا . اذ ان اعلان الحكومة ، بوصفه يعلن في نفس الوقت عودة السيادة والدولة الجزائرية يكون في وقت واحد قد ضرب اثنين من دعاوي الاستعمار على الاقل :

- فهو أولا يعني ضرب الاطروحة الفرنسية ، التي تبناها ديغول (هذا اذا افترضنا انه لم يكن مقتنعا بها قبلا) كما تدل على ذلك تصريحاته الرسمية ، والتي تقوم على انكار ان يكون هناك وجود سابق للدولة الجزائرية وعلى انكار أي تاريخية للجزائر .

- ثم ان الاعلان عن الحكومة يكون ردا عمليا على دعوة ودعوى الادمج . من شأنه أن ينسف من الاساس محاولات العمل السيكولوجي الديغولي ، لأن تشكيل الحكومة وعودة الدولة يعني دفع الجزائريين الى التخلي عن التعامل مع هيئات ومؤسسات الدولة الفرنسية ، طالما اصبحت الدولة الجزائرية مجسمة في كيان رسمي يستمد شرعيته من شرعية الكفاح المسلح الذي بلغ آنذاك سنته الرابعة .

وهكذا يكون توقيت اعلان الحكومة في اعقاب 25 أوت وقبل استفتاء 28 سبتمبر ، جزءاً من المعركة التي صعد الجنرال ديغول ضراوتها على جميع الجبهات ، والتي كان الاستفتاء الديغولي ولحدا من حلقاتها الأساسية ، كما

يؤكد ذلك المدلول الثلاثي الذي اعطاه للتصويت بـ « لا » أو « نعم » في كل من فرنسا والجزائر وأفريقيا .

فقد كانت الخطة الديغولية عبارة عن خطوط متعددة الاطراف ، متشابك الخطوط ، لخلق الثورة الجزائرية في كل ميدان ويتواجه فيه طرفا النزاع ، عسكرية كانت أم سياسية وديبلوماسية أم اعلامية .

في هذا الاطار اعطى الجيش الفرنسي أهمية قصوى للاستفتاء ، فنزل بكل ثقله في الميدان وعمم تعليمات صارمة بضرورة ربح هذه المعركة . وتمثل عناصر الانتصار ، بنظر الجيش الفرنسي في تحقيق ثلاثة أهداف :

- 1 - ضمان المشاركة في التصويت على أوسع نطاق ممكن .
 - 2 - ضمان أغلبية ساحقة أو اجماع لفائدة « نعم » التي تعني ، في الجزائر الادماج والتعلق بالجزائر الفرنسية .
 - 3 - تقلص عمليات جيش التحرير ، كنتيجة طبيعية لتحقيق الهدفين السابقين .
- ذلك ان الجيش الفرنسي في حرصه على ربح المعركة من جهة ، وفي اعطائه أهمية خاصة للعمل السيكولوجي من جهة أخرى ، قد وقع اسير لعبته ، وضحية تصوره هو للمعركة السيكولوجية . ومن هنا كانت تلك المهازل المأساوية التي أسموها « ادماج الارواح » عبر مسرحيات « التآخي » بين الأوربيين والجزائريين .

ان الجيش الفرنسي ، مثل كل جيش احتلال ، لم يكن يهمه ان يعرف حقيقة مشاعر الجزائريين ، ومن ثم كان يسير من تناقض الى آخر ، ويعدد انتصاراته عبر بلاغات مدوية ، مصدقا اكدوبته ، غير آبه بتضارب الوقائع مع التصوير الفرنسي . ان عملية استفتاء 28 سبتمبر قد نظمت تحت شعار « الديمقراطية » ودون أن نحاول فلسفة الديمقراطية التي يحاول الاستعمار تلقينها للشعوب المضطهدة في مثل هذه المناسبات ، يكفي ان نسوق بعض الوقائع الجافة التي تغني عن كل تعليق .

ففي ولاية تيزي وزو التي ركز الاعلام الفرنسي على انها أصبحت « هادئة » ، لاحظ الجيش الفرنسي في احدى القرى ان 120 امرأة لم يتقدمن الى مكاتب التصويت كما كان قد صدر اليهن الأمر قبلا (لأن من عناصر التجديد في عمليات التصويت هذه هو اشراك المرأة الجزائرية في الاستفتاء من أجل تحطيم احدى قلاع المقاومة التقليدية ضد الاستعمار ، واقامة الدليل على أن « الديمقراطية » الفرنسية لا تتميز فيها بين الذكر والأنثى) فما كان من القائد المحلي الفرنسي الا أن أخرجهن من بيوتهن وأضرم بها النار التي أتت على ما فيها من تموين وملابس وأثاث ، وعندما أبدت بعضهن سخطا أطلق عليهن النار فسقطت ثمانية قتيلات وتسعة جريحات .

وفي مكان آخر من نفس الولاية اجبرت مائتا امرأة رفضن المشاركة في التصويت ، رغم الوعيد ، على تعبيد الطرق تحت حراسة البنادق الفرنسية . وفي العاصمة ، صدق عامل ترامواي ، حكاية الديمقراطية ، فكان يدعو الى المشاركة والتصويت بـ « لا » ، فما كان الا أن اخذ من منزله يوم 30 سبتمبر ، ثم تلقت المصلحة البلدية التي هو تابع لها ، ابلاغا من الجيش الفرنسي انه مات فجر 30 سبتمبر على الساعة الثالثة وخمس دقائق . ومثل هذه العمليات كانت لها نظائر في مناطق متعددة من التراب الجزائري المترامي الأطراف .

لكن اذا كان الجيش الفرنسي قد موه نتيجة الانتخابات وحقق رقما قياسيا للمشاركة سواء بالتهديد أو التزوير ، فماذا يمكن أن يقوله بشأن استمرار القتال .

هنا عمد الجيش أيضا الى استعمال حيل الحرب السيكولوجية ، فأعلن قائده الأعلى ، الجنرال سالان ، ان قيادة جيش التحرير الجزائري قد أعدت خطة لهجوم شاسع شامل ، حتى يستطيع أن يقول بعد ذلك أن خطة الهجوم تلك قد فشلت ، وان الجيش الفرنسي قد حقق ثالث أهدافه في معركة الاستفتاء .

في حين ان استقراء صحافة ذلك العهد يكشف عن ان معدل العمليات الحربية قبل الاستفتاء ، ظل هو نفسه بعد ذلك ، أي نحو خمسين عملية كل يوم ، في مختلف انحاء الجزائر ، ولعل التجديد الوحيد الذي شهدته الجزائر في هذه الفترة على صعيد العمليات الحربية هو الجبهة الجديدة التي فتحتها جيش التحرير في الهوغار ، عندما هاجم عناصر من الطوارق تابعة لجيش التحرير مراكز فرنسية في منطقة « جانيت » وكذلك مطارها العسكري في أقصى الجنوب ، ولا يخفى ما لفتح هذه الجبهة من دلالة تتصل بالرد على الاطروحة الفرنسية حول فصل الصحراء عن الجزائر من جهة ، وحول تعبئة افريقيا ضد الجزائر من جهة ثانية باستعمال سراب الثروات الصحراوية .

وقد دلت الأحداث على ان هذه الجبهة كان لها تأثيرها الذي سوف نلمسه بعد حين .

وخلاصة القول ، فيما يتعلق بمدلول الاستفتاء في الجزائر ، ان الاعلان عن الحكومة الجزائرية قد ساعد على اعطاء مزيد من التماسك للجبهة الداخلية ، وعلى احباط الهجمة الديغولية في هذا المجال .

* * *

امامعركة الاستفتاء التي خاضها ديغول على الجبهة الداخلية الفرنسية ، فقد حقق فيها انتصارا لا يمكن التشكيك فيه . فقد كان الملاحظون والمعلقون يتصورون ان نجاح ديغول سوف يكون بنسبة تتراوح بين 65 و 70 في المائة من الاصوات . لكن النتيجة كانت أعلى بكثير اذ بلغت 80 بالمائة .

فالنجاح الديغولي كان ساحقا على حساب اليسار الفرنسي . فعلى الرغم من معارضة رجال مثل منديس فرانس ومعارضة أجزاب مثل الحزب الشيوعي الفرنسي فقد بلغ فرق الأصوات بين نعم ولا مالا يقل عجب ثلاثة عشر مليون (سبعة عشر مليون وستمائة ألف صوت نعم ، وأربع ملايين وستمائة ألف صوت لا) .

والواقع أن هذا الانتصار لم يكن ليبلغ هذه النسبة لولا التمويل الاعلامي الديغولي الذي ساعدت عليه مواقف بعض الاشتراكيين الذين اعتبروا - مثل غاستون ديفير - ان التصويت بـ « نعم » في فرنسا يعني التصويت لفائدة انتهاء الحرب في الجزائر . وهذا يعني أن مدلول « نعم » لم يكن دائما واحدا عند الذين وضعوا بطاقته . فهناك من قصدوا بذلك أن يقولوا « نعم لانتهاء الحرب في الجزائر » وهناك من قصدوا بالبطاقة نفسها أن يقول « نعم لاستمرار الحرب من أجل أن تبقى الجزائر فرنسية » .

وهذا الغموض هو الذي مكن الجنرال ديغول من ربح معركة الدستور الجديد بفرنسا ، ذلك الدستور الذي خوله ، كرئيس جمهورية مقبل ، صلاحيات لم تكن مخولة لرئيس جمهورية في ظل الجمهورية الرابعة .

لكن اذا كان الجنرال ديغول قد ربح معركة الاستفتاء في فرنسا واستطاع ممثلوه أن يزوروا النتائج في الجزائر ، فماذا كانت نتيجة المعركة في افريقيا التي أصبحت هي الميدان الجديد للصراع بين الثورة الجزائرية والسياسة الديغولية ، وهو صراع كان المغرب العربي أحد مداراته الأساسية ؟



التي يمثلها الجنرال ديغول بفعل الصلاحيات التي يخولها له الدستور الجديد وخاصة الصلاحيات الاستثنائية التي تنص عليها المادة 17 من الدستور المذكور .
ان تتبع واستقراء منطق الأحداث يكشفان عن أن خط تطور الصراع الفرنسي - الجزائري وانتقاله الى القارة الافريقية كان نتيجة عدة عوامل يمكن حصرها فيما يلي :

أولا : ان طبيعة التشابك في العلاقات الافريقية والمغربية - العربية بفعل التبعية الماضية والمستمرة لباريس تجعل من الصعب حسم الصراع بين الجزائر وباريس داخل حدود المغرب العربي فقط .

ثانيا : مجيء ديغول الى الحكم وقيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ادخلا تغييرا معتبرا على معطيات الصراع مغربيا ، اذ مهما تكن « المكاسب » التي حققتها الهجمة الديغولية في اتجاه تونس والمغرب فلم يكن من الممكن دفع التناقض الذي أرادت السياسة الديغولية تفجيره بين الجزائر وجارتها الى مداه الأقصى ، وذلك لأسباب لا تخفي على أحد .

ثالثا : التأثير الذي أحدثته الثورة الجزائرية جنوب الصحراء والصدى الذي كان لها هناك شعبيا فرضا على الجنرال ديغول معركة افريقية ، حتى يتجنب خطرين قاتلين : أولهما مضاعفة فرص تدويل القضية الجزائرية ، بصورة تعاكس المسعى الفرنسي الذي كان يرفض تدخل أي طرف خارجي ، والابقاء على المشكل في حدود القرار الفرنسي . ثانيهما هو استفحال عدوى الكفاح المسلح الذي يجعل باريس تواجه عدة جبهات مسلحة في افريقيا بعد ان نجحت في تجنب قيام جبهة مسلحة على مستوى المغرب العربي .

تلك هي أهم العوامل التي دفعت ديغول الى استكمال سياسته المغربية - العربية بسياسة افريقية تقوم على احتواء الاقطار الافريقية واجهاض طاقاتها النضالية الفتية ، بواسطة حكم ذاتي يضمن استمرار التحكم الفرنسي في مقدرات تلك الاقطار . كذلك تصور الجنرال ديغول دور افريقيا في حسم

-2-

كان شهر أيلول (سبتمبر) 1958 قد تميز باعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في اليوم التاسع عشر منه ، وبمعركة الاستفتاء في يوم 28 ، وهي المعركة التي أرادها ديغول حاسمة في مواجهته لـ « جبهة التحرير الجزائرية » على ثلاث جبهات رئيسية : داخل فرنسا ، وداخل الجزائر ، وفي القارة الافريقية .

وهكذا أصبحت افريقيا ميدان مواجهة حادة ، تشبه في بعض الوجوه تلك المواجهة الحادة بين الثورة الجزائرية والاستعمار الفرنسي في المغرب العربي خلال الفترة الممتدة من استقلال تونس والمغرب الى مؤتمر طنجة ، أي من ربيع 1956 الى ربيع 1958 .

على ان هذا الصراع أصبح يتميز ، بعد شهر أيلول (سبتمبر) 1958 ، بوضوح طرفي النزاع فيه أكثر مما كان عليه الأمر في الماضي ، وهما : الحكومة الجزائرية المؤقتة ، من جهة ، ومن جهة أخرى الجمهورية الفرنسية الخامسة

الموقف لصالحه لأنه يكون قد حقق تطويق الثورة الجزائرية جهويا وعزلها افريقيا ، وحرمتها من مجال اعلامي وسياسي له وزنه ، في الوقت نفسه الذي يضمن فيه صيانة « المكاسب » التي حققها في المغرب العربي بعد مؤتمر طنجة . ذلك ما يفسر ترابط الصراع الجزائري - الفرنسي مغربا مع الصراع بينهما افريقيا ، وهو نفسه الذي يساعد على اكتشاف بعض وجوه الشبه بين عناصر الصراعين .

الجبهة : من الدفاع الى الهجوم :

ان الملفت للنظر في تطورات هذا الصراع وفي انتقاله الى افريقيا هو أن الهدف الذي أرادت السياسة الديغولية تحقيقه من وراء ذلك ليس فقط لم يتحقق ، بل لقد مكن الثورة الجزائرية من احراز مكاسب سياسية معتبرة يأتي في مقدمتها ان الثورة الجزائرية ومطالبها أصبحت في قلب الأحداث الافريقية . فقد دشت الحكومة المؤقتة ميلادها بالاعلان عن موقفين من شأنهما أن يضابقا الدبلوماسية الديغولية ، الأول هو الاعلان عن استعدادها للتفاوض ، والثاني هو قرار اطلاق سراح بعض الأسرى الفرنسيين .

وتأتي أهمية الموقف الأول ، وهو الاستعداد للتفاوض ، من المدلول الذي استخلصه الملاحظون الأجانب للصيغة التي تم بها عرض التفاوض ذلك ، فقد لاحظ المراقبون ان تلك الصيغة سكنت عن اشتراط الاعتراف بمبدأ الاستقلال مسبقا ، طالما انها تحدثت عن الاستعداد لتحقيق « لقاء بين مندوبين عن الحكومة المؤقتة مع مندوبين للحكومة الفرنسية ، من أجل تحديد الشروط السياسية والعسكرية لوقف القتال » ، فقد فهم بعض الملاحظين الأجانب من ذلك أن الجبهة قد تنازلت عن شرط الاعتراف المسبق بالاستقلال ، الأمر الذي يجعل الطرف الجزائري يبدو في صورة المعتدل ، وليس في صورة التطرف والعناد التي الصقت بالجبهة قبلا نتيجة طرحها لذلك الشرط المسبق . والواقع ان هذا « التنازل » لم يكن الا ظاهريا فقط ، وان صيغة عرض الاستعداد

للتفاوض كانت صيغة ذكية لاجراج الجنرال ديغول واجباره على ان يكشف أوراقه . ثم ان قضية استقلال الجزائر في نهاية السنة الرابعة للحرب لم تعد مطروحة مثلما كان الأمر قبل ذلك على أن القبول بالتفاوض مع مندوبي الحكومة المؤقتة لتحديد الشروط العسكرية والسياسية لوقف القتال يعني الاعتراف ضمنا بالجمهورية الجزائرية التي تعبر عنها الحكومة المؤقتة ويمثلها مندوبوها على مائدة التفاوض .

اما الموقف الثاني فقد أعلن في صيغة أول مرسوم تصدره الحكومة المؤقتة ، وهو مرسوم صدر بتاريخ 3 تشرين الأول (اكتوبر) 1958 يشتمل على قرار العفو عن كل الموقوفين في محلات التأديب التابعة لجبهة التحرير ولجيش التحرير باستثناء الذين تطولهم تهمة الخيانة العظمى أو الذين حكم عليهم بسبب الخيانة العظمى .

ان هذين الموقفين يمثلان انثقال الدبلوماسية الجزائرية من مرحلة الدفاع الى اتخاذ مبادرات تساعد على توفير شروط النجاح لكسب المعركة في المجال الدولي ، بما فيه المجال الافريقي .

ذلك أن أهم أوراق الجنرال ديغول في هذه المعركة هي ورقة ظهوره - عبر الاستفتاء في البلدان الافريقية - في مظهر الرجل المتفهم لحق الشعوب في تقرير المصير . ومن هنا كان من البراعة اعلان الحكومة المؤقتة عن مواقف تجبر الجنرال - الرئيس على أن يكشف عن حقيقة نواياه ، وكان من الضروري التمهيد لكسب تضامن البلدان الافريقية مع الجزائر استكمالا وتعزيزا للتضامن العربي الاسلامي المتمثل في اعتراف عدد من البلدان العربية والاسلامية بالحكومة المؤقتة وهذا بالضبط هو الذي أعطى للمعركة الافريقية وزنا خاصا رشحها لأن تكون من أشد المعارك ضراوة واكثرها عدد جبهات .

ذلك ان الاعلان عن الحكومة المؤقتة واعتراف عدد من البلدان بها برهن على أن جبهة التحرير لم تكن في حالة احتضار كما كانت تدعى الاطروحة

الفرنسية ، وان امكانية فرض السلام خارج التفاوض مع الجبهة أمر غير ممكن .

وهذا ما دفع الدبلوماسية الفرنسية الى أن تتحرك في عدة اتجاهات للحد من اتساع دائرة المعترفين بالحكومة المؤقتة ، علما بأن اعتراف دول المغرب العربي بهذه الحكومة يعتبر هزيمة للدبلوماسية الديغولية ، وان كان الجنرال ديغول قد حاول التهوين من ذلك اذ اعتبره نوعا من التسليم بالأمر الواقع الذي لا يجوز أن يتكرر خارج الدائرة العربية والاسلامية . ولذلك نشط مبعوثو الجمهورية الخامسة لدى عدد من الدول الغربية والشرقية في الدفاع عن نظرية خلاصتها ان هذه الحكومة ، « لا تملك أية قاعدة اقليمية » وانها « لم تحصل على موافقة الجزائريين » وانها « لا تملك أهلية للقيام بالواجبات والالتزامات الدولية » وأنه لا يمكن والحالة هذه أن تحظى باعتراف قانوني .

وقد تجاوبت معظم العواصم الغربية مع هذا الطرح ولم تبد أي اعتراض عليه بصفة رسمية ، لكن بعض العواصم الغربية لم تكن تتجاوب في الواقع مع هذا المنطلق أو تسلم به تسليما مطلقا . فاذا كانت ضرورة التضامن الاطلسي والغربي تحتم عليها مجاراة الدبلوماسية الفرنسية ، فانها كانت في الوقت نفسه تقرأ حسابا للمستقبل . يدل على ذلك الاتصالات التي لم تنقطع بين ممثلي الجبهة والدوائر السياسية في بعض العواصم الغربية مثل بون وروما ولندن والسويد . بل ان واشنطن نفسها قد بادرت ، اثر حملة المبعوثين الفرنسيين بارسال السيد دوغلاس . س . ديللون ، كاتب الدولة للشؤون الاقتصادية الى تونس ليشرح للحكومة التونسية أن امريكا ليس لها موقف جامد وان المستقبل مفتوح .

ولا شك أن أصدقاء بعض هذه المواقف الغربية قد تسربت الى الافارقة ، مما يزيد في تعقيد معطيات الصراع الافريقي أمام الدبلوماسية الفرنسية والسياسة الديغولية .

بل ان الحكومة الجزائرية قد حرصت بعد اعلانها ، على أن تلفت نظر المجتمع الدولي ، ومن ضمنه البلدان الافريقية المستقلة والبلدان الافريقية المرشحة للاستقلال وكذلك نظر الرأي العام الافريقي الى حقيقة مدلول عملية تمديد الاستفتاء الى الجزائر . فقد وجهت مذكرة الى همرشولد ، الأمين العام للأمم المتحدة ، تلفت فيه النظر الى « القرار الانفرادي والتحكيمي » الذي اتخذته الحكومة الفرنسية بشأن تمديد عمليات الاستفتاء حول الدستور الفرنسي الى الجزائر .

بفضل - أو رغم - طرح خيار الاستقلال على افريقيا الذي لا يمكن فهمه ، من داخل المنطق الديغولي ، الا في اطار نجاح الشبهة المتعلقة بالجزائر من المشروع ، والتي تستلزم تصفية جبهة التحرير سياسيا ان لم يمكن القضاء عليها عسكريا ، وبذلك يمكن للجزء الآخر من المشروع الديغولي ، وهو المتعلق بالمغرب العربي أن يتحقق هو أيضا عبر تأمين الهيمنة الفرنسية على تونس والمغرب وسد الطريق أمام الهيمنة الاميركية التي بدأت محاولات التسرب في أواخر عهد الجمهورية الرابعة .

في ضوء هذا الترابط بين الشعب والاجزاء الثلاثة للمشروع الديغولي ، أي الجزائري والمغرب - العربي والافريقي ، يمكن أن نفهم في آن واحد :

- جراءة الجنرال ديغول على التلفظ بكلمة الاستقلال في افريقيا .
- التعجيل بالانتخابات في الجزائر بصورة كانت في الواقع أكثر تطرفا من مشروع غي موليه الانتخابي 1956 .
- غياب رد الفعل الديغولي ضد تونس والمغرب بعد اعترافهما بالحكومة الجزائرية المؤقتة .

بالنسبة للجزء الجزائري من مثلث المشروع الديغولي يمكن تصور حقيقته على ضوء أمرين : تصريحات الجنرال ديغول في أول ندوة صحفية عقدها في 22 أكتوبر 1958) والتهينة للانتخابات التشريعية التي مددت هي الأخرى

في الجزائر ، والتوجيه الذي أعطاه لتنظيم هذه الانتخابات الجزائرية في الوقت نفسه .

فقد كان ممثلو الجنرال ديغول قد ألحوا خلال اتصالات سرية تمت مع مندوبين عن الجبهة بأن أي اتصال أو تفاوض لا يمكن إلا أن يتعلق ببحث المسائل العسكرية لوقف القتال . والفكرة نفسها ألح عليها الجنرال ديغول مع المهدي بن بركة ، رئيس الجمعية الاستشارية المغربية ، عندما تحدث معه عن مسيري الجبهة بلهجة عنيفة لأنهم « يعتقدون أن مجرد امتلاكهم للبنادق والرشاشات يعطيهم اتوماتيكيا الحق في أن يتفاوضوا » . وقد عبر ديغول بصفة علنية ورسمية في ندوته الصحفية المشار إليها أنفا عن رفضه القاطع لكل تفاوض عندما أجاب عن سؤال يتعلق بجبهة التحرير الوطني قائلا :

« ان المنظمة التي تتحدثون عنها قد فجرت المعركة ، وهي تواصلها منذ أربع سنوات ، وسوف أترك للمستقبل مهمة تحديد الغاية التي تكون قد خدمتها هذه المعركة . لكن مهما يكن من شيء فلا جدوى منها الآن » .

اما بالنسبة للمفاوضين الذين قد تعينهم الحكومة الجزائرية المؤقتة فما عليهم ، في نظر الجنرال ديغول ، « إلا أن يتوجهوا الى سفارة فرنسا في تونس أو الرباط ، فان هذه أو تلك تتولى تأمين نقلهم نحو الوطن الأم ، وهنا تضمن سلامتهم الكاملة ، وأضمن لهم حرية الرجوع » .

وقد بادرت القيادة العسكرية الفرنسية الى تسجيل مفهومها لهذا العرض الديغولي من خلال مناشير وزعتها تقول : « انضموا الى قوات النظام ، جبهة التحرير تكذب » . كما وزعت في الوقت نفسه منشورا يحمل عنوان « رخصة مرور » وقد كتب عليه بالعربية ما يلي : « الحامل لهذه الورقة رجع لقوات النظام وحياته راها مضمونة » . ويحمل هذا المنشور الأخير توقيع الجنرال سالان .

على ان هذا الوجه « العسكري » للمشروع الديغولي الذي يتمثل في استسلام مقنع ، أي في وقف القتال دون شرط سياسي ، أو في استسلام مكشوف ، يكمله وجه آخر « سياسي » للمشروع نفسه ، يتمثل في الانتخابات التي أراد تنظيمها منذ شهر نوفمبر 1958 والتي مهد لها بنشر رسالته الى الجنرال سالان التي يعرب فيها عن رغبته في أن « يري انتخابات حرة » بالجزائر والتي يطالب فيها بتشجيع ممثلي كل الاتجاهات على أن يرشحوا أنفسهم للانتخابات .

ولا شك ان الحرص على ترشيح من يمثلون كل الاتجاهات كان لعبة ماهرة لاستمالة بعض العناصر الوطنية في الداخل لأن مثل هذا الموقف من الجنرال ديغول من شأنه أن يثير سخط الاستعماريين المتطرفين الذين يريدون أن لا يترشح للانتخابات الا من يدافع عن « الادمج » و « الجزائر الفرنسية » . ومثل هذا السخط قد يدفع بعض الجزائريين الى الدخول في اللعبة ، على أساس انهم يترشحون ليعبروا عن وجهة نظر مغايرة للادمج .

ولا شك ان نجاح مثل هذه اللعبة ، واقبال « جزائريين معتدلين » على الدخول فيها ، كان سيخول للجنرال ديغول أن يدعي بأنه لا يمكن أن يتفاوض الا مع من « اختارهم وانتخبهم الشعب » ، ليضرب تمثيل جبهة التحرير الوطني ، ويضرب في الوقت نفسه خياراتها السياسية .

اذن فقد سعى مؤسس الجمهورية الخامسة الى تهيئة الظروف لقيام قوة سياسية ثالثة ، تكون هي عمده في الجزائر . وتترام مع مسعى تطويع جناحي المغرب العربي ، وكذلك مع مسعى اجهاض امكانيات التقدم والثورة في القارة الافريقية .

السحر ينقلب على الساحر :

لكن رياح التاريخ جرت في غير الاتجاه الذي أراده الجنرال ديغول . فقد ظهر أول الشبروخ ليس فقط في الجزء الجزائري من مشروعه المثلث ، ولكن أيضا في الجزء الافريقي منه .

ان طرح خيار الاستقلال في الأقطار الافريقية التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي ، اذا كان قد أدى إلى تجميد أو وقف أو اجهاض امكانيات العنف الثوري في افريقيا « الفرنسية » ، فانه قد جعل مطلب الاستقلال أشد الحاحا . ونتيجة لذلك صار المسؤولون الافارقة الذين كانوا يحكمون باسم القرار الفرنسي ، يشعرون ان استمرارهم في الحكم رهن بمسايرة مطلب الاستقلال . ومن هنا نشاهد ان عددا من المسؤولين المحليين الذين كان يعلق عليهم الجنرال ديغول أهمية كبيرة لتحقيق الجزء الافريقي من مشروعه ، يبادرون عقب استفتاء 28 سبتمبر ، الى اتخاذ مواقف تكشف عن تلك المسائرة . ويكفي للتأكد من ذلك استعراض بعض التصريحات التي تعبر عن تلك المواقف .

ففي موريتانيا ، حيث بلغت نسبة « نعم » 93 في المئة ، صرح مختار ولد دادا يوم أول اكتوبر 1958 قائلا : « أرى أنه على المجلس الاقليمي الحالي ان يقدم استقالته ، حتى تتمكن من انتخاب مجلس جديد في فبراير » 1959 يتولى تسلم استقالة مجلس الحكومة المحلية الحالي ، وسوف يختار المجلس الجديد والحكومة الجديدة وضع الدولة العضو في المجموعة الفرنسية ، ثم يضبطان الدستور المحلي الذي يقدم بعد ذلك لاستفتاء الشعب الموريتاني .

وفي الداھومي حيث بلغت نسبة « نعم » 98 بالمئة صرح السيد ابيني رئيس مجلس الحكومة المحلية قائلا : « غدا سنشهد ميلاد الدولة الداھومية بفضل الارادة الحرة للناخبين . ان هذه الدولة المتمتعة باستقلاليتها التامة تستطيع ان تعد في ظل السلام والصدقات المستعادة مع الشعوب الافريقية الأخرى وكذلك مع الوطن الأم ، صعود الداھومي الى مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يسمح لها بأن تصبح دولة مشاركة مستقلة » .

وفي السنغال ، حيث كانت نسبة نعم 97 بالمئة ، صرح السيد سنغور المعروف بولائه المطلق لباريس بأن « نعم تعني نعم لاستقلال افريقيا الموحدة » .

والموقف نفسه نجده في النيجر الذي سجل أعلى نسبة من « لا » بعد غينيا ، ونجد الاتجاه نفسه ، لدى ساحل العاج وغابون ومدغشقر .

وكان الجنرال ديغول شعر بإمكانية تطور الخيار الذي طرحه الى غير ما أراد ، فراح يستعمل في أسلوب جديد ، ورقة الثروات الصحراوية في اتجاهين : اتجاه البلدان الافريقية جنوب الصحراء ، واتجاه البلدان الأوروبية ، من أجل ترسيخ فكرة جعل افريقيا امتدادا لأوروبا . وقد ساعد على رواج هذه الفكرة في الغرب ، ظهور ديغول بعد انتصاره في معركة الاستفتاء فرنسيا ، في مظهر أفضل مسؤول فرنسي يضمن بقاء المغرب العربي وافريقيا في كنف الغرب ، وهو أمر له أهميته مع اكتشاف أهمية الثروات الافريقية من بترول وغاز وبوكسيت وحديد وفوسفات ومانغانيز ونحاس وأورانيوم .

وهكذا ظهر مشروع « أورافريغاز » الذي يهدف الى ربط أوروبا الغربية بافريقيا عبر الطاقة ، ويسعى الى تزويد دول السوق الأوروبية المشتركة (التي كانت ستا آنذاك) بالغاز الجزائري ، من أجل تأمين اشراك رؤوس الأموال الألمانية والبريطانية والايطالية والاميركية في استغلال ثروات الصحراء الجزائرية وباقي الثروات الافريقية في افريقيا الوسطى والغربية .

ولا يخفى ان مثل هذا الربط يخدم المشروع الديغولي ، عن طريق ظهور مجموعة أوروبية - افريقية ، تصون المصالح الفرنسية في الجزائر وافريقيا مثلما ظهر قبل ذلك بعامين مشروع المغرب العربي - الفرنسي لصيانة المصالح الفرنسية في الشمال الافريقي .

وكما حالت الثورة الجزائرية دون أن يتحقق المغرب العربي - الفرنسي على حسابها ، استطاعت أن تعرقل المشروع الديغولي في المجال الافريقي ، لأن كفاح الشعب الجزائري أصبح نموذجا ومثالا ، لا يمكن مواجهته افريقيا .

وهكذا نجد أن المجموعة الفرنسية - الافريقية التي أرادها المشروع الديغولي غطاء للواقع الاستعماري وتغطية لأهم مضامين الهياكل الاستعمارية القديمة ، أصبحت تهتز بفعل حرب الجزائر ، وبدل أن تكون تلك المجموعة وسيلة لخنق الثورة الجزائرية واكمال عزلتها افريقيا لتعزيز عزلتها مغربيا ، كانت حرب الجزائر هي التي عجلت بانضاج فكرة الاستقلال بافريقيا ، فأنقلب السحر الديغولي على الساحر ، وما هي الا فترة وجيزة حتى أصبحت الجزائر هي القاسم المشترك في مناهضة الاستعمار بين افريقيا « الفرنسية » وافريقيا « الانكليزية » .

وبذلك نجد أن نجاح الجنرال ديغول ، لبعض الوقت ، في عزل جبهة التحرير مغربيا ، اذا كان قد جنبه تعميم المعركة ضده على مستوى المغرب العربي ، فقد جعله في مواجهة معركة سياسية كبرى على مستوى القارة الافريقية . تسند مطلب الجزائر في الاستقلال .

ومن ذلك يمكن استخلاص بعض الدروس اللازمة لنجاح مشروع وحدة المغرب العربي ، وفي مقدمتها استحالة بناء هذه الوحدة - بقطع النظر عن مضمونها - مع تجاهل البعد الافريقي للمغرب العربي .



— 3 —

كان استقلال غينيا ، لأنها قالت لا ، أثناء استفتاء تقرير المصير في 28 سبتمبر 1958 أولى النتائج الملموسة التي تحققت في افريقيا ، نتيجة حرب الجزائر وثورتها الشعبية . وقد كانت هذه النتيجة بداية على طريق ذلك الزلزال الذي هز الامبراطورية الفرنسية في افريقيا تحت ضغط الكفاح الجزائري وما ترتب عليه من نتائج ، ولم يكن قبول فرنسا بذلك الاستقلال يعني ان الاستعمار الفرنسي قرر بمحض اختياره أن يتراجع وأن يتنازل أو يدمر نفسه ، ولكنه يعني ان الجنرال ديغول بدأ يتخبط في أحابيل الفخ الذي نصبه .

فالمجموعة الفرنسية التي أسفر عنها الاستفتاء كانت تشتمل على مجموعة متناقضات عكستها التسميات التي اطلقت على الجنسيات الافريقية المختلفة ، مثل « السنغاليون الفرنسيون » و « السودانيون الفرنسيون » و « الداوميون الفرنسيون » الخ ... لكن لم يكن هذا التناقض هو أبرز التناقضات ولا أخطرها ، فأبرز تلك التناقضات يتمثل في عجز المجموعة الفرنسية عن الاضطلاع بالدور الذي كان يريده منها الجنرال ديغول آنذاك . فهي لم تكن قادرة على اشباع تطلعات الشعوب الافريقية للاستقلال ، فكانت واقعة بين نارين :

- المطلب الديغولي الذي كان يريد أن يخهض الثورة في افريقيا وتطويق الجزائر .

- ومطامح الجماهير الافريقية في الحرية والاستقلال ، وهي مطامح لم يكن مسؤولوها قادرين على ترضيتها . بل ان المصالح السرية الفرنسية ، نسجت في ظل أجهزة المجموعة الجديدة ، العديد من شبكات التجسس والاستخبارات لتتبع بادرة أي تنظيم أو أي تيار يسعى لخدمة تلك المطامح الشعبية ، ولنسف أي مسعى في اتجاه الاستقلال الحقيقي والوحدة . ولا أدل على ذلك من أن الجنرال ديغول قد عارض آنئذ ، بشدة اتجاه السنغال والسودان الغربي للاتحاد ، وكذلك محاولة النيجر وفولتا العليا لتشكيل نوع من الاتحاد الفيدرالي .

تناقضات السياسة الديغولية تخدم جبهة التحرير :

ان مجموعة هذه المتناقضات قد مكنت الثورة الجزائرية من متنفس معتبر ، يتمثل في تهينة المناخ الافريقي للتجاوب مع اعلام جبهة التحرير الوطني الذي نشط ، خلال هذه الفترة ، في اتجاه البلدان الافريقية جنوب الصحراء . ولم يكن محض مصادفة أن يظهر في هذا الوقت بالذات ، كتيب يتناول موضوع الثورة الجزائرية وافريقيا ، كان له أوسع الصدى في القارة الافريقية .

وقد ساعد هذا المتنفس والتفاعل الافريقي مع الجبهة ، على دفع كل من تونس والمغرب الى أن تأخذوا بعين الاعتبار الواقع الافريقي الجزائري الجديد . وبذلك أصبحت الجبهة تملك ورقة ذات أهمية ساعدت هذه على تسير الأزمة مع جارتها ، وعلى انجاح سياسة التهدة التي سلكتها الثورة الجزائرية التي رفضت أن تنجر الى الفخاخ التي نصت هناك وهناك من أجل تحجيمها ، ومن أجل إثارة الجماهير في تونس والمغرب ضدها .

ويجب أن نعترف بأن السياسة الديغولية اذا كانت قد فشلت في تحقيق مشروع تحجيم الثورة الجزائرية ، فانها لم تفشل في تحقيق بعض أهدافها في المغرب العربي ، فهي نجحت في الحيلولة دون التحام كفاحات ونضالات الجماهير في جنوب المغرب وفي الصحراء الغربية وفي موريتانيا وفي الجزائر ، في نفس الوقت الذي حققت منه الحلف بين السياسة الفرنسية والسياسة الاسبانية

(للحفاظ على الصحراء الغربية في كنف الاستعمار الاسباني) وسياسة القصر التي لم تكن مرتاحة لنشاط جيش التحرير المغربي في الجنوب .

ومهما يكن من شيء فان تفاعل الأحداث في افريقيا جنوب الصحراء قد ساعد على نجاح الجبهة في تسير الأزمة التي نجمت بالمغرب العربي عقب عودة الجنرال ديغول الى الحكم .

لكن ذلك لم يمنع الدبلوماسية الديغولية من تسخير المجموعة الافريقية لخدمة اغراضها ، ليس فقط في الأقطار الافريقية جنوب الصحراء ، ولكن أيضا في الشمال الأفريقي . وقد ساعد على دفع السياسة الديغولية نحو هذا الاتجاه ان المجموعة الافريقية مرت في الواقع بمرحلتين : مرحلة أولى ، عقب استفتاء 1958 ، كانت تعتبر فيها نفسها « فرنسية » . ومرحلة ثانية ستعرض لها فيما بعد .

على ان فهم الأهداف والبواعث الحقيقية التي دفعت باريس الى تسخير المجموعة لتحقيق مكاسب فرنسية في المغرب العربي يتوقف على التذكير بكيفية مواجهة الجبهة لتسيير الأزمة مع تونس والمغرب .

فقد قام مسعى جبهة التحرير لتسيير الأزمة مع تونس والمغرب على ملاحظة واعتبار حقيقتين اثنتين :

- الحقيقة الأولى تتصل بواقع المتاعب التي من الطبيعي أن تخلقها حرب في ضخامة وأهمية حرب الجزائر لبلد مثل تونس المستقلة . ومن الصعب احصاء وتقييم هذه المشاكل فضلا عن تحديد المسؤولية فيها للاقائها على هذا الطرف أو ذاك . ذلك أننا اذا أردنا أن نلقي تبعة مشكلة ما على حساسية تونسية أو مغربية أو على تجاوزات جزائرية ، فإن طبيعة الحرب وحجمها وضخامة المصالح الاستعمارية التي هي مدار المعركة تجعل من الصعب حصر كل المسؤولية في هذا الطرف أو ذاك . على أنه يمكن تقديم نموذجين للمشاكل التي تنجم في حالة حرب كذلك .

النموذج الأول يتلخص في المساومة التي تعتمد عليها باريس للضغط على هذا الجناح أو ذاك من جناحي المغرب العربي ، مثل حرمان أحدهما أو كليهما من مساعدة مالية ما كانت مقررة في نطاق التعاون والتكافل الذي تضمنته اتفاقيات الاستقلال . فقد حدث مثلا أن توقفت مساعدة فرنسية لتونس ، عام 1957 مقدارها 14 مليار فرنك فرنسي (قديم) وقدمت تونس هذا الحرمان آنذاك على أساس انه تضحية تخدم الجزائر وثورتها ومطلبها في الاستقلال .

ويتلخص النموذج الثاني في المشاكل التي يطرحها تواجد جالية جزائرية معتبرة في جارتها الجزائر ، وهي جالية هاجر افرادها الى تونس والمغرب في فترات تاريخية مختلفة قبل 1954 وبعدها ، وبعضهم كان قد هاجر خلال القرن التاسع عشر .

فالثورة الجزائرية كانت في حاجة ولاشك الى تسهيلات ادارية يقدمها البلد المضيف لخدمة المجهود الحربي عبر توظيف الامكانيات المختلفة لتلك الجالية .

اما الحقيقة الثانية التي أخذتها الجبهة في الاعتبار كعنصر يجب التذكير به في مجال معالجة الأزمة مع تونس والمغرب ، فهي تتصل بالمزايا والمكاسب التي تحققت للبلدين بفضل الثورة الجزائرية . فمن الواضح أن ميزان القوى في كفتي الصراع بين فرنسا من جهة ، ومحميتيها السابقتين من جهة أخرى ، لم يكن ليكفي وحده في تفسير النتائج التي تحققت في مارس 1956 باعلان الاستقلال . فلاشك أن ضغط الجهاد الجزائري وخوف باريس من اشتعال جبهة قتال قد تشمل المغرب وتونس ، كل ذلك أجبر فرنسا على تقديم تنازلات لم تكن ممكنة لولا الحرب الجزائرية .

الى هذا الحد ، ليس هناك خلاف أو مثار خلاف ، فجبهة التحرير لا تأخذ على الحكومة التونسية أو المغربية كونها استفادت من حرب الجزائر لانتزاع تنازلات من الاستعمار الفرنسي أو تحقيق مكاسب . لكن المسألة تزداد تعقيدا عندما تتحول تلك المكاسب الى عرقلة للمجهود الحربي الجزائري فتوظف عمليا ضد الجزائر بقطع النظر عن المسببات والذرائع والمبررات التي تستعمل في حالات توتر العلاقات بين الجزائر وجارتها .

ذلك انه لوحظ ان احداث الدولتين كانت ماهرة في استغلال التناقضات التي ولدتها تلك الحرب . فكلما تأزم الوضع مع باريس اقتربت تلك من الجبهة ، وكلما بدت بوادر انفراج في العلاقات مع الحكومة الفرنسية توترت العلاقة مع الجبهة . ان مراعاة الحقيقتين السابقتين وما بينهما من هوامش ، هو الذي يفسر كيفية معالجة الجبهة لازمة العلاقات بينها وبين جارتها ، وهو الذي يفسر بعض التسويات التي توصلت اليها مع كل من حكومتها تونس والمغرب مقابل تنازلات كانت تهدف الى الحفاظ على الأهم .

ان نجاح سياسة التهدئة التي سلكتها جبهة التحرير الوطني في المغرب العربي سمح باستمرار مظاهر التضامن مع الجزائر المكافحة في حدود الممكن ، أي أن سياسة التهدئة تلك حالت دون أن تستعمل هذه الحكومة أو تلك ، المشاكل التي نجمت والتوتر الذي حدث ، في ايجاد وضعية تشدد الخناق على نشاط جبهة التحرير ، علما بأن كلا من تونس والمغرب - مثل ليبيا - كانت ميادين أساسية لاستمرار نشاط جبهة وجيش التحرير ، فإذا أضفنا الى ذلك استعداد الشعوب المجاورة للجزائر وتحمس جماهيرها لقضية استقلال الجزائر ، فهمنا جانباً آخر من المكاسب التي تحققت للجبهة من وراء سياسة التهدئة والوفاق مع الجيران .

ان تلك المكاسب التي ضمنتها الجبهة ، هي نفسها التي دفعت الجنرال ديغول الى تسخير « المجموعة الافريقية » خلال المرحلة الأولى من حياتها ضد الجزائر ، وذلك عن طريق محاولة اقناع تونس أولا بضرورة التراجع عن

التضامن مع الجزائر ، وضرورة اطلاق يد الجنرال ديغول من أجل اقرار الحل الذي يريده . ولا يخفى ان اقتناع تونس بهذا المسعى كان من الممكن أن يؤثر على جر المغرب الى الخط نفسه .

ومهما يكن من أمر ، فقد تم ، في هذا الاطار ، تدخل المجموعة الافريقية الفرنسية عبر الزيارة التي قام بها الى تونس السيد ماما دوديا في صيف 1959 . ولكي نفهم طبيعة هذا التدخل ونتصور حقيقة المسعى الذي يخدمه ، يكفي أن نورد ما قالته صحيفة « المجاهد » في عددها الصادر بتاريخ 3 آب (اغسطس) 1959 ، فقد كتبت معلقة على ذلك ، ما يلي :

« ان زيارة السيد ماما دوديا الى تونس بوصفه رئيس دولة غير مستقلة ، ولا يمارس الا سيادة داخلية شكلية ، لا يمكن أن تكون لها أهمية سياسية حقيقية ، انها زيارة لا يمكن الا أن تخضع لاهتمامات الدعاية الفرنسية » .

ثم تحدث « المجاهد » عن موضوع الزيارة ومضمونها فتقول :
« لقد حاول السيد ماما دوديا أن يقنع الرأي العام التونسي ، ومن خلال تونس ، الرأي العام المغربي . فقد ألح على كون السنغال قد أصبح دولة دون أن تسيل قطرة دم واحدة ، لقد أراد أن يقيم الدليل كيف ان انتهاج سياسة « عاقلة » و « حكيمة » ، قائمة على تصور واقعي للتقدم الوطني ، يمكن أن يجعل فرنسا متفهمة ومساعدة ، فرنسا المتحررة التي لا تريد الا توظيف تحررها لفائدة الشعوب ...

ان السيد ماما دوديا نسي أن يذكر لنا ماذا كانت عواقب حرب الجزائر وكفاح الكامرون وتطور الحركة المناهضة للامبريالية في العالم عن مصير بلده . لقد سكبت عن ذكر الأسباب الحقيقية التي دفعت الاستعمار الفرنسي الى ارخاء قبضته في افريقيا السوداء ...

والواقع ان الدماء الجزائرية والدماء الكامرونية لم تذهب هدرًا . بفضل هذه الدماء المبذولة بسخاء تعرف القارة الافريقية الآن تطورها نحو التحرر ، وبفضلها وصل السيد ديا للمكان الذي يحتله اليوم .

وبعد أن تتعرض « المجاهد » للموقف الذي دافع عن استعمال الجنود السنغاليين في الجزائر ، اذ اعتبر السيد ماما دوديا ان « المجموعة مفهوم يشمل الجيش أيضا » وقال « اننا مطالبون بأن نخضع لقواعد اللعبة فذلك هو الخيار السياسي » ، تقول المجاهد :

« ان السيد ماما دوديا ليس منطقيا مع نفسه ، عندما يطلب من المغرب العربي الانضمام الى المجموعة ، انه اذ يتبنى الحرب الاستعمارية التي تستمر في الجزائر منذ خمس سنوات غير مؤهل لأن يتحدث عن المجموعة الفرنسية - المغربية .

اذن فقد حاول الجنرال ديغول ، من خلال ايفاده لتلك الشخصية السنغالية أن يقنع تونس بأن تنضم الى المجموعة الافريقية الفرنسية (أو الفرنسية الافريقية) كخطوة أولى يتلوها انضمام المغرب للمجموعة نفسها . وبذلك يتم - حسب المخطط الديغولي - اجهاض الثورة الجزائرية بواسطة تطويقها بمجموعة مغربية - فرنسية - افريقية طيبة .

ذلك أن الحلم الكبير الذي كان يطمح رجل 18 جوان الى تحقيقه في هذه المرحلة من تاريخ فرنسا ، يتركب من شقين يكمل أحدهما الآخر في نظره : الأول هو الانتصار على الثورة الجزائرية بسحقها عسكريا أو سياسيا ، والثاني هو منح بلدان المجموعة الافريقية حكما ذاتيا ، أو استقلالا شكليا في أحسن الحالات ، وبذلك يكون قد ختم حياته السياسية بانجاز عظيم يظهر بمظهر بطل عسكري من جهة نتيجة انتصاره على الثورة الجزائرية ، وبمظهر بطل التحرر الافريقي من جهة أخرى ، نظرا لكونه أعطى للبلدان الافريقية خيار الاستقلال .

المفهوم الديغولي لتقرير المصير في الجزائر :
ان هذه الحقيقة تتأكد من خلال التفتت العسكرية الضخمة التي عمدت اليها القيادة الفرنسية تنفيذا لتعليمات الجنرال ديغول والتي بلغت الذروة انطلاقا

من الخطة العسكرية التي عرفت بخطة الجنرال شال الذي كان هو مهندس برنامج القضاء عسكريا على جيش التحرير الوطني .

وتتمثل هذه الخطة اجمالا في سلسلة من العمليات العسكرية ، تختص كل عملية منها بمنطقة معينة وتحمل كل عملية اسما معيناً ، مثل عملية « جوميل » في بلاد القبائل وعملية « ايتانسيل » في الحضنة ، وعملية « بيربريسوز » (أو الأحجار الكريمة) في شمال قسنطينة ، وتقوم كل عملية من تلك العمليات على تعبئة كل القوى العسكرية الفرنسية في منطقة محددة ، تحاصرها من جميع الجهات ، ثم تقوم بغارات جوية وعمليات انزال ، حتى يتم القضاء على مراكز جيش التحرير الوطني ووحداته ، من خلال تمشيط محكم لا يترك وراءه أثرا لموقع ثورة .

ولم يكن ليخفي على الجنرال ديغول ان نجاح هذه الخطة العسكرية لن يؤدي النتائج السياسية المطلوبة ، ان هو لم يكمل ذلك بخطة سياسية تعمل في اتجاهين : اتجاه داخل الجزائر من أجل تأمين الحد الأدنى من الشروط اللازمة للتأثير على الرأي العام الجزائري ودفعه الى التخلي عن جبهة التحرير الوطني ، واتجاه يعمل على المستوى الخارجي من أجل ضمان دعم دولي للسياسة الديغولية .

وهكذا نجد ان خطة شال العسكرية التي جرى الشروع في تنفيذها عبر عملية « جوميل » في يوليو 1959 بمنطقة القبائل ، وعبر عملية « ايتانسيل » في منطقة الحضنة التي تربط بين الأوراس ومنطقة القبائل ، قد اكملها الجنرال ديغول بخطة سياسية أعلنها في 16 سبتمبر 1959 ، تحت عنوان تقرير المصير ، الذي قدمه الاعلام الفرنسي في صورة مشروع مفتوح يدل على وجود « استعداد جدي » للتفاوض لدى الجنرال ديغول .

فالواقع ان المشروع المذكور كان يعني بصريح النص الديغولي فرض الخيار بين أمرين : اما بقاء الجزائر فرنسية او تقسيمها ، فالجنرال ديغول يقول بالحرف الواحد :

« باسم فرنسا والجمهورية ، ونظرا للسلطة التي يخولني اياها الدستور ، التزم فيما اذا ابقاني الله حيا وانصت الشعب لي ، بأن أطلب من الجزائريين في محافظاتهم الأثني عشرة ماذا يريدون أن يكونوا في النهاية ، من جهة ، ومن جهة أخرى أطلب من الفرنسيين أن يصادقوا على هذا الاختيار » .

فالتنصيب على المحافظات الأثني عشرة ، يعني بصريح العبارة استبعاد الصحراء من الاستفتاء (فالجزائر كانت آنذاك مقسمة الى 15 محافظة من بينها اثنتان تشملان المناطق الصحراوية) وعلى هذا الأساس تصبح المناطق التي كان ينوي الجنرال اقتطاعها في الجزائر لتظل فرنسية في حالة تصويت الجزائريين ، بوصفهم افراداً ضد الادماج ثلاثة أصناف :

- الصحراء التي تظل فرنسية لأن الاستفتاء لا يشملها .

- الموانئ من أجل « ضمان شحن البترول في جميع الحالات » .

- المناطق الآهلة بالأوروبيين الذين سوف يختارون ان يبقوا فرنسيين ما دام السؤال سوف يطرح على سكان الجزائر كلهم « كأفراد » .

أما الاحتمال الثالث الذي يشير اليه المشروع الديغولي ، وهو « الحكم الذاتي للجزائريين بالاتحاد مع فرنسا » فهو ينص على أن تبقى ميادين الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية تابعة لسلطة باريس المركزية .

هذا بالنسبة للمضمون .

اما من حيث الاجراء فيقول الجنرال ديغول :

« اما تاريخ التصويت فسوف أحده عندما يحين الأوان ، وهو على اكثر تقدير أربع سنوات بعد العودة الحقيقية للسلام » .

ان القصد من التذكير بمضمون « تقرير المصير » حسب المشروع الديغولي هو الكشف عن أحد أهداف الخطة السياسية التي تكمل خطة الجنرال شال العسكرية ، وعن امتدادات هذه الخطة وتلك جزائريا ودوليا ، فقد كان الجنرال ديغول يراهن على « غلاف » تقرير المصير وما سوف يثيره من آمال

في السلم لدى الجماهير الجزائرية ، لكي يحدث لديها صدمة نفسية تدفعها الى التخلي عن التعبئة حول الجبهة ، وكان في الوقت نفسه يراهن على عرضه أن يكسبه تأييد الرأي العام الدولي وبذلك يستطيع أن ينهي الحرب كما يريد هو وحسب الشروط التي يضعها هو .

لكن فشل الخطة العسكرية في القضاء على جيش التحرير من جهة ، وفشل مناورة تقرير المصير من جهة أخرى قد أحبط وجهي المشروع الفرنسي .

ونتيجة لهذا الفشل المزدوج فكر الجنرال ديغول مرة أخرى في استعمال المجموعة الافريقية الفرنسية لتحقيق ما عجز عن تحقيقه عبر الحرب وعبر دبلوماسية تقرير المصير حسب المفهوم السابق .

ذلك ان الجنرال ديغول وجد بأن استمرار الحرب ، رغم كل ما سبق ، يعني ان التعبئة حول جبهة وجيش التحرير سوف تستمر ، وان الأمل في القضاء العسكري والسياسي عليهما سوف يتضاءل ، ومن هنا كانت حاجته الشديدة الى « هدنة » دون ان تسبقها تحديد أية شروط سياسية وعسكرية لوقف القتال . وبعد أن لاحظ أن الجبهة ترفض أية هدنة وأي وقف للقتال دون سابق مفاوضات ، سعى الى تسخير المجموعة في طورها الجديد لتحقيق ما يريده . فقد عرفت هذه المجموعة فيما بين صيف 1959 وصيف 1960 تطورا تمثل في اعلان الاستقلال لبعض بلدانها مثل « مالي » (السودان الغربي سابقا) ، وقد كان اعتراف فرنسا باستقلال مالي يمثل ثغرة في بناية المجموعة تؤكد انه من المستحيل مقاومة تيار الاستقلال ، لكن الجنرال ديغول المعروف بعناده الشديد يحاول أن يظهر من خلال اعترافه بذلك بالاستقلال ، في مظهر من أراد هذه النتيجة ، وليس في مظهر من فرضت عليه فرضا ، لأنه كان يحرص على عدم تشتيت قواته ، وعلى الاحتفاظ بها مجتمعة حتى يتفرغ لمواجهة حرب الجزائر .

من هنا يمكن فهم المسعى الديغولي للتلاؤم مع تيار الاستقلال في البلدان الافريقية جنوب الصحراء الجزائرية من جهة ، ولتوظيف مواقفه الافريقية للمناورة ضد الثورة الجزائرية في الوقت نفسه ، فلن يعدم ، بين المسؤولين الافارقة في من يتصور بشيء من الايحاء الديغولي الذكي ، ان باستطاعته أن يلعب دورا تاريخيا كوسيط بين الجنرال ديغول والثورة الجزائرية .

وتتمثل الوساطة التي يريدها الجنرال ديغول ممن رشحهم لهذه الخدمة ، في اقناع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بضرورة « هدنة » غير مشروطة ، على أساس انها سوف تمكن الجنرال ديغول من التخلص من متطرفيه والمناهضين للسلم في الجزائر لأنه ليس في امكان الرئيس الفرنسي أن يتفاوض والجزائريين مع استمرار الحرب .

والواقع ان الجنرال ديغول كان يلح على الهدنة غير المشروطة ، أي التي لا يسبقها تحديد أية شروط عسكرية وسياسية ، من أجل احداث صدمة نفسية تخدم مشروعه ، وهذا هو بالضبط ما دفع الجبهة الى ان ترفض المشروع لأنها تعرف بحكم التجربة والممارسة ان مثل تلك الهدنة ، اذ تخلق أملا في السلم ولو كاذبا ، من شأنها أن تجعل عزيمة القتال تفتت وارادة الكفاح ترتخي ، والمجهود الحربي الذي يغذيه التوتر النضالي ، يتوقف وفي هذه الحالة تصبح الهدنة التي تتم في غياب اتفاق مسبق على شروطها السياسية ، نوعا من الاستسلام المقنع .

الا أن الأفارقة الذين أزيد تسخيرهم لخدمة الهدف الديغولي لم يكونوا ليكتشفوا بمفردهم طبيعة الخطة الفرنسية ، ان انعدام تجربة نضالية مسلحة لديهم تجعلهم يقعون فريسة سهلة في فخاخ المناورة الديغولية ، فيصدقون الزعم بأن الهدنة تسمح للجنرال ديغول بأن يتغلب على المتطرفين من أعوانه ، في حين انها تسمح لهؤلاء بأن يضربوا جهود السلام .

هكذا أراد مؤسس الجمهورية الخامسة تسخير المجموعة الافريقية في طورها الجديد لتحقيق هدنة ، فتوجه الى تونس في نوفمبر 1960 وفد من

المجموعة الافريقية يضم على الأخص حماني ديوري رئيس جمهورية النيجر ، وماما دوديا رئيس مجلس جمهورية السنغال لاقناع الجزائريين بضرورة الهدنة .

متغيرات تنسف الوساطة الافريقية :

لكن الأحداث التي تعاقبت ، مع بداية الستينات ، في القارة الافريقية والتي كان للثورة الجزائرية دور حاسم في انضاج الكثير منها ، دعمت موقف جبهة التحرير الوطني في رفض أية هدنة قبل التفاوض ، وفي رفض أي وقف للقتال قبل تحديد شروطه السياسية والعسكرية .

فقد دعم استقلال مالي موكب البلدان الافريقية التي تدعم كفاح الشعب الجزائري دعما صريحا ، كما ان غانا اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، واصبحت هاتان الدولتان ، مع كل من المغرب والجمهورية العربية المتحدة والجزائر ، تشكل مجموعة الدار البيضاء الافريقية التي لعبت الدور المعروف في تجذير المعركة على الصعيد الافريقي ، والتي كان لها بعض التأثير في احباط الاطروحة الفرنسية حول الصحراء . وهو دور قد عززته تلك التعبئة الجماهيرية الضخمة التي عمدت اليها جبهة التحرير الوطني حول جزائرية الصحراء . وقد جسمت كتلة « الدار البيضاء » الافريقية تلك الحقيقة وهي التي تتعلق بمدى الارتباط والتفاعل بين القارة الافريقية والمغرب العربي .

وتجدر الإشارة الى استقلال عدد من البلدان الافريقية في هذه الفترة ، والى بروز حق الجزائر في الاستقلال بصورة جعلت بعض رجال « المجموعة الافريقية الفرنسية » مثل مختار ولد دادة - يطالبون فرنسا بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

كما شهدت هذه الفترة اعتراف الاتحاد السوفياتي بجبهة التحرير الوطني ، وكذلك تقديم المانيا الشرقية للتسهيلات التي كانت تحتاجها الجبهة - بعد أن كانت قد خلقت لها مصاعب . وقد سجل المراقبون آنذاك أن جبهة التحرير الجزائرية قد تحصلت على تلك التسهيلات من المانيا الشرقية دون أن تقدم

الجبهة مقابلا أو تنازلات تتعلق بالحزب الشيوعي الجزائري ، وقد ساعد هذا الموقف وتلك النتيجة على تعزيز مكانة وسمعة الجزائر ، ليس فقط لدى حلفائها واصدقائها ، وخاصة في يوغسلافيا والصين الشعبية ، ولكن أيضا في مجموع العالم .

وفي هذا الاطار تجدر الإشارة أيضا الى التحرك الخفي الذي كان قد قام به الرئيس كينيدي خلال هذه الفترة ، بصورة تعزز الاتجاه نحو التفاوض مع جبهة التحرير مما جعل الرأي العام العالمي يقتنع بأن الطبخة الديغولية لتقرير المصير قد تجاوزتها الأحداث .

وهكذا انتهت مرحلة كاملة من الصراع بين الثورة الجزائرية والاستعمار الفرنسي ، بنجاح الجزائر في انتزاع استقلالها . وهي مرحلة مليئة بالعبر كما رأينا ، بالنسبة للمغرب العربي وافريقيا ولاشك ان هذه المرحلة من الصراع كانت لها ايجابياتها الواضحة ، كما كانت لها بعض السلبات التي ما لبثت انه ظهرت بعد الاستقلال ، واثرت على مسيرة الوحدة في المغرب العربي .

ان الخريطة السياسية لهذه المنطقة العربية من افريقيا التي بدأت ترسم لخام 1962 قد شكلت واقعا جديدا لن يلبث أن يدخل في صراعات لم تكن كل خيوطها بأيدي أبناء المنطقة .

وهذا هو ما يفسر بعض مظاهر التعثر التي بدأت منذ ذلك الوقت وتواصلت عبر منحنيات تصعد حيناً وتنزل حيناً آخر والتي عرقلت مسيرة الوحدة بين بلدان شمال افريقيا ، ورغم ان هذه المنطقة هي اكثر المناطق العربية تأهيلا للوحدة ، بفعل ما يتوفر لدى شعوبها من شروط التقارب والتفاهم والانسجام .

استقلال الجزائر بين منطق التاريخ ومنطق الذات الديغولية :

هل يعد الجنرال دي غول هو بطل استقلال الجزائر ؟
سؤال يخطر على البال عندما نسمع بعض التعاليق التي تكتب أو تقال من حين
لآخر بشأن رجل 18 جوان ، لأن أحد الأوهام التي شاعت تتمثل في تقديم
الجنرال دي غول في صورة الرجل المتحرر المتفهم لمطالب الشعوب في الحرية
والاستقلال .

وقد رأينا فيما سبق زيف هذه الصورة ، لكن الذي جعلها تستمر رغم
ذلك عوامل عديدة أبرزها : أولا : كون الرجل عبقرية سياسية خارقة للعادة .
ثانيا : كونه قد كتب مذكرات حاول فيها أن يجعل استقلال الجزائر كما
لو كان نتيجة خطط لها وتحكم في توجيه متناقضات السياسة الفرنسية والدولية
ليحققها . ثالثا : عدم وجود كتابات كافية من داخل الجزائر وثورتها تكتشف
الحقيقة بعيدا عن منطق الذات أي الذوات .

وهنا يصطدم الباحث بأحد مشاكل الكتابة التاريخية ، وهو المشكل الذي يتصل بمحاولة توجيه التاريخ ، أي محاولة توظيف الوقائع التاريخية من أجل الوصول إلى نتيجة معينة تقدم في شكل حقيقة تاريخية ثابتة جاءت نتيجة البحث في حين أنها تكون أحيانا قد تقررت مسبقا واتخذت دليلا لاستطاق الأحداث على ضوء ذلك الموقف المسبق .

وهذا ما يجعل النقاش التاريخي يتناول أحيانا وجود أو عدم وجود « النية » التي يقول المساهمون في صنع الأحداث أنها « سبقت عندهم الفعل » ، لأن النية ، عند من يصنع الحدث السياسي ، لا تعلن دائما ، وهي قد تكون على عكس ما يعلن كما قد تكون مطابقة له . وهذا ما يفسر الاختلاف الذي يشأ بين المعتنين بالتاريخ في الدلالة التي تعطى لهذا الحدث أو ذلك الموقف .

ويزداد الاختلاف تعقيدا عندما يعتمد المساهم في صنع الحدث إلى كتابة مذكرات لاحقة بعد مرور عدة سنوات على الأحداث ، ومحاولة اعطاءها مدلولات معينة يقول أنها كانت مقصودة منه قبل حدوثها المادي . لأن مرور الزمن يكشف عن جوانب ودلالات قد لا تكون ظهرت في الآبان ، أي في حمى الأحداث . وفي هذه الحالة يكون الاغراء شديدا ، أمام كثيرين . لكي يسبوا لأنفسهم نوايا ومقاصد قد لا تكون واكبت الحدث أو سبقتة .

نقول هذا الكلام في مجال محاولتنا الخروج بخلاصة لما سبق عرضه ، لأن الكتابة عن المغرب العربي ، وعن حرب التحرير الجزائرية بصورة خاصة لم تشد عن هذه القاعدة .

فهناك مذكرات كتبها بعض الذين ساهموا في هذه الحرب ، بصورة أو بأخرى ، من هذا الموقع أو ذاك ، يحاول أصحابها أن ينسبوا لأنفسهم نوايا ومقاصد قد تكون تشكلت لديهم بعض قضي وقت كاف لانضاج بعض الدلالات التاريخية وبلورتها . وهذا ما يجعل بعضهم يقع في اغراء تقديم

-1-

عندما شرعت في كتابة سلسلة المقالات عن « المغرب العربي » لم أكن أتصور أن يكون لها ذلك الوقع الذي بلغتني أصداؤه ، سواء في أثينا أو في الجزائر . وقد كان المنطلق في الكتابة عن هذا الموضوع هو تعريف قراء المشرق العربي ببعض الخلفيات التاريخية لفكرة المغرب العربي ، ومراحل تطور هذه الفكرة في ضوء التطورات التي أحدثتها حرب التحرير الجزائرية منذ منتصف الخمسينات إلى بداية الستينات .

لكنني اكتشفت من خلال بعض التعاليق وردود الفعل التي سمعتها بالجزائر أن عددا معتبرا من القراء الجزائريين كانوا أيضا يتابعون الموضوع بلهفة تدل على الفراغ الموجود في هذا الميدان ، كما تدل في نفس الوقت عن تقصير الكتاب ، من أبناء المغرب العربي بصورة خاصة ، في تناول هذه الحقبة من التاريخ التي تبدو - على قربها - مجهولة من كثيرين .

ذلك أن التاريخ ليس هو تعاقب الأحداث والسرد المادي لتسلسلها الميكانيكي بقدر ما هو مسعى لفهم المنطق الذي يحرك تلك الأحداث ويربط بعضها ببعض عبر حركة لا تظهر دائما في أبنائها للمتأمل .

تصوره البعدي واللاحق للحدث ، على انه كان مقصودا منه وانه هو الذي خطط له بما اتخذ من قرارات ومواقف ، فضلا عن أن تكون النتيجة اللاحقة قد تحققت ضد قصده أو فرضت عليه فرضا من طرف آخرين يقولون انهم هم الذين خططوا لتلك النتيجة .

وليس من المستبعد ، في مثل هذه الحالات ، أن يتوهم كاتب الوقائع أو المذكرات صحة ما يدعيه ويزعمه . لأنه كثيرا ما يحدث أن يتصور انه قد خطط فعلا لتلك النتيجة . بفعل نوع من استصحاب الحال وسجبه على الماضي في التصور .

ان خطورة مثل هذا التحريف - الذي لا يكون دائما متعمدا كما أشرنا لاحتمال ذلك - تظهر على الأخص في تشكيل وجهة نظر ورأي الجيل الجديد الذي لم يعرف الحدث الا جملا في كتاب أو مشهدا في فيلم أو رواية على لسان أب أو أم أو قريب .

وهي خطورة تتعقد بفعل السهولة التي يغمر بها النسيان وقائع لم يمر عليها زمن طويل . وقد أتبع لي أن ألحظ بعض نتائج هذا الوضع خلال مناسبات عديدة اذكر منها على الأخص اثنتين : ترجع احدهما الى عام 1966 .

كنت بصدد مشاهدة فيلم « ربح الأوراس » للمرة الثانية ، وكان من بين مشاهدة الفيلم طائرة هليكوبتر فرنسية تطلق النار على جزائريين . فما راعني الا صوت شاب (أظنه كان طالبا) يقول لزميله في الصف الخلفي ما معناه : رأيت كيف يبالغ اخواننا ، ما أظن ان فرنسا كانت ترتكب مثل هذه الأعمال الوحشية » .

اما المناسبة الثانية فترجع لعام 1973 . كنت مع مجموعة صحفيين اجانب أوريين - غير فرنسيين - طلبوا مني رأيي في الجنرال ديغول « ودوره في تحقيق استقلال الجزائر » . فأجبتهم بما اعرف وقدمت لهم خلاصة عن محاولاته العسكرية والسياسية لتصفية جيش التحرير واجهاض الثورة وتطويقها

مغربيا وافريقيا الخ ... وعندما انتهيت من عرضي تكلم مرافق جزائري كان حاضرا وقال ما معناه :

« اسمح لي أن أخالفك الرأي ، فلولا الجنرال ديغول لكانت الجزائر الآن فرنسية » . علما بأن المرافق المذكور كان شابا حاملا لشهادة جامعية .

الجنرال دي غول : هل فكر فعلا في استقلال الجزائر وخطط له : ليس في نيتي أن اتناول هنا الأسباب التي تفسر مثل هذه الظواهر ، ولكن أردت مناقشة بعض ما قيل وكتب عن هذا الموضوع نتيجة تأثير الاعلام الفرنسي وكتابات الجنرال ديغول نفسه .

فالجنرال ديغول في الجزء من مذكراته الذي يحمل عنوان « يوميات الأمل : التجديد » يعرض تفسيره لسياسته الجزائرية حسب الآتي ، عندما يقول في معرض الحديث عن مشروعه المتعلق بالمجموعة الافريقية في 1958 ما يلي :

« ... على ان ارتقاءهم (أي الأفارقة) الى مرتبة الاستقلال بمساعدة فرنسا لا يمكن الا أن يحدث تأثيرات عميقة على الوضعية الجزائرية . ان الشعور بأن ذلك يؤشر لتطور عام يمكن أن يكون مرضيا ويدفع الازدهان الى التفكير . لاشك ان قسما كبيرا من المعمرين وبعض العسكريين في الميدان ، وكذلك الناس الذين يشجعون - في فرنسا - مطالبهم المجحفة ، يزدادون اندفاعا لتحطيم قوة الاشياء . لكن هناك تساؤلا عند المسلمين هو : ما تبدله فرنسا للسود الا تبدله لنا . ونفس الفكرة تنتشر لدى الضمير الشعبي ببلدنا . اما أنا وقد لاحظت في ممتلكاتنا السابقة طبيعة الحقائق السيكولوجية والسياسية وما قد تسفر عنه من تمردات اذا رفضنا التسليم بها هو عادل وحتمي ، وعلى العكس من ذلك الآفاق الرائعة للتعاون المخطط التي تنفتح أمامنا ، فاني

أشعر بالاطمئنان للمفهوم الذي لدي للمشكل الجزائري ولحلله . ومهما يكن من شيء ، فإنه يجب علي من وراء ذلك كله أن أتوصل الى تخليص فرنسا من الأعباء والخسائر التي تتفاقم مع مرور الزمن ، بينما أصبحت الاختيارات التي كانت تستمدّها قبلا ، مجرد مظاهر فارغة . لكن ياله من طريق طويل لتحقيق ذلك كله . فعلي أن أقطعه خطوة خطوة » . (ص 74) .

ان الجنرال ديغول بهذا التفسير الذاتي والبعدي للتاريخ يريد أن يظهر في مظهر من كان يعرف ما يريد ، انه يكاد يقول لنا بصريح العبارة انه هو الذي رتب تلك التناقضات حتى تفعل فعلها من أجل افراز النتيجة التي أرادها ، والتي تحققت .

في حين ان التناقض بين الجنرال ديغول وبين الجناح الاستعماري المتطرف لم يكن بسبب الخلاف بينهما حول جوهر المسألة الاستعمارية ، ولكن كان خلافا في درجة الذكاء وبعد النظر وما يترتب عن ذلك من اختلاف في المسعى والتناول والمعالجة . الجنرال ديغول كان يريد القضاء على الثورة الجزائرية دون المساس بسمعة فرنسا ، بل ومع تعزيز هذه السمعة ومع الظهور بمظهر المتحرر .

وهذا يعني ان الحل الذي كان يحلم به الجنرال ديغول ، كان يختلف في آن واحد عن حل اليمين الاستعماري المتطرف ، وعن حل جبهة التحرير الوطني المدعومة من طرف الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري .

ومثل هذه الوضعية هي التي أصبغت على مواقفه خلال حرب التحرير ذلك الغموض الذي استغل فيما بعد لتقديمه من طرف البعض في صورة « بطل استقلال الجزائر » لأن مناهضته لليمين الاستعماري المتطرف غفرت له - في نظر اليسار - مقاومته للتيار المطالب بالاستقلال ، وجعلت بعض عناصر اليسار ينسبون اليه أفكارا لا يؤكدّها أي دليل مادي .

والواقع ان الجنرال ديغول كان براغماتيا ، كان أمامه هدف واضح يسعى الى تحقيقه بكل وسيلة ، وهو ان يخلص فرنسا من الحرب ويعيد لها الاعتبار الذي فقدته من جراء الحروب الاستعمارية وانعكاساتها السياسية وما

جرته من تبعية لامريكا ومن ركود اقتصادي . وهو في مسعاه لتحقيق هذا الهدف لم تكن لديه خطة جاهزة متكاملة ، فكان يسير في خضم أمواج الحرب وتقلبات الوضع السياسي ، حسبما تسمح به المناسبة ، لكنه كان في نفس الوقت يحاول أن يظهر في مظهر من يتحكم في الأحداث وأن لا يبدو في صورة من تقهره الظروف حتى لا يفقد الرصيد الذي يسمح له بمواصلة الطريق .

منطق الأحداث :

ان الكتاب الذي يضم هذه المذكرات نشر عام 1970 . ومعنى ذلك ان الجنرال ديغول كان لديه وقت كاف ، بضع سنوات ، بعد استقلال الجزائر ، لكتابة ما كتبه وليس من المستبعد ، أن يكون صادقا ، بينه وبين نفسه ، فيما كتبه حين كتبه . لأن مضي زمن معين على تلك الأحداث ، قد يجعلها تبدو في نظره ، كما لو كانت مندرجة في مخطط ارادة هو ، خصوصا اذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة النظرة المتعالية لديه وطبيعة تكوينه التي تجعله يرفض أن يعترف بأنه كان مقهورا على أمره ، فيما اضطر اليه من أحداث .

لكن دعنا من التأويلات وإيراد الاحتمالات ، ولنحاول استنطاق وقائع التاريخ .

صحيح انه ليس في استطاعتنا ان نلم ، في موضوع أو موضوعين ، بأهم الوقائع التي تعتمد في استخراج حقيقة السياسة الديغولية ، لذلك سوف نقتصر على التذكير بأحداث ووقائع وتصريحات ومواقف تساعد على استكناه الحقيقة حول ما نحن صددده ، أي الاجابة بدقة وعمق وتاريخية عن سؤال : هل كان الجنرال ديغول فعلا قد وضع في حسابه ، ومنذ عام 1958 ، استقلال الجزائر ومخطط لذلك تدريجيا كما يفهم من مذكراته ؟

ان الجنرال ديغول في هذا الجزء من مذكراته الذي صدر عام 1970 يعتمد في الفصل الذي خصصه للكلام عن « المؤسسات » (ص 16) الى التذكير بسياسته التي بدأها فيما يتعلق بالمستعمرات « منذ 1944 في برازا فيل » عندما

يؤكد بأن كان يرى ممكناً « إقامة مجموعة كبيرة قائمة على المشاركة الحرة وعلى التعاقد » ، « مجموعة تكون مدعوة لاستخلاف الامبراطورية الفرنسية . ان مجاراة الجنرال ديغول فيما يقوله بهذا الصدد تقضي بنا الى التسليم بأنه لو استمر في الحكم بعد 1946 ، ولولا « نظام الأحزاب » - حسب تعبيره - الذي طبع الجمهورية الرابعة ، لما عرفت فرنسا تلك السلسلة من المتاعب والحروب ، سواء في الهند الصينية أو في الشمال الأفريقي .

والواقع اننا - عندما نتابع الأحداث والمواقف الديغولية - نجد فعلاً ان هناك استمرارية في مواقف الجنرال من 1944 الى 1959 ، ونجد أن هناك تصوراً منسجماً للمشكل الاستعماري ، لكنه تصور قائم على استمرارية النظام الكولونيالي ، باشكال جديدة صحيح ، وليس تصوراً قائماً على ازالته أو التسليم بضرورة زواله .

فندوة برازافيل التي يستشهد فيها الجنرال - والتي وقعت في يناير 1944 - ليست الا عبارة عن تصريح غامض ، أوضح شيء فيه هو الاصرار على انفراد فرنسا باتخاذ القرار الذي تريده في الوقت الذي تريده . وهو تصريح يؤكد الخطأ الذي ألقاه الجنرال ديغول في مدينة بابو عام 1946 والذي تحدث فيه عن مصير المستعمرات الفرنسية بصورة تشبه شديداً الصورة التي وضعها للمجموعة الافريقية عام 1958 .

والواقع ان الجنرال ديغول الذي اشتهر بالتححر منذ ندوة برازافيل قد اكتسب هذه الشهرة من مقاومته للنازية ومن مسعاه لتعبئة كل المستعمرات الفرنسية في حركة المقاومة ضد نظام فيشي وضد جيش الاحتلال الألماني . واذا نحن أردنا أن نرسم صورة لديغول ذلك العهد فانا نجد انها تتمثل في ثلاثة ملامح :

1 - اعطاء الأولوية لتحرير فرنسا من الاحتلال الألماني والاعتماد على المستعمرات وامكانياتها البشرية والستراتيجية لدعم المقاومة الفرنسية وتمكينها من العمق الاستراتيجي اللازم . ومساهمة المستعمرات الفرنسية - على اختلافها - من افريقيا الغربية الى افريقيا الاستوائية الى الشمال الافريقي الى سوريا ولبنان الى مدغشقر وجزر الانتيل - مساهمة تلك المستعمرات في نظره ليس فقط واجبا عليها ولكنه شرف يكافأ صاحبه بمنحة صفة « المواطنة الفرنسية » . واذا كانت ظروف بعض تلك المستعمرات الواقعة تحت الانتداب الفرنسي - مثل لبنان وسوريا - تقتضي استقلالها فان الجنرال ديغول قد صمم على البقاء بها بعنوان الضرورة العسكرية .

2 - يعتبر ديغول انه هو الذي يشخص « فرنسا الخالدة » فاذا حدثت مشاكل سياسية في بعض المستعمرات ، مثل خلع المنصف باي في تونس لموقفه الوطني والقاء القبض على عدد من الوطنيين التونسيين فان المسألة في نظر ديغول آنذاك لا تعدو أن تكون عبارة عن « سوء تفاهم » سرعان ما يزيله قائد المقاومة الفرنسية عندما يلتقي في تونس بالأمين باي « ويلقى الترحاب في شوارع تونس » بصورة اقتنع معها بأنه قد أنهى المشكل وان « ولاء التونسيين لفرنسا لا غبار عليه » كما جاء في الجزء الثاني من كتابه « مذكرات الحرب » (ص 124) .

واذا كان المغرب يتحرك وطنياً ويتعاطف فيه سلطانه محمد الخامس مع الحركة الوطنية ، فيكفي أن يزوره ديغول وأن يظهر له كما هو أي « رئيس فرنسا سيدة لكن مستعدة لتبذل الكثير لفائدة المتمسكين بها » - حسب تعبير الجنرال نفسه لكي يزول مشكل المغرب بقلعة قادر .

3 - بهذا المفهوم وبهذا التصور ينظر ديغول الى مشاكل المستعمرات في خضم الحرب العالمية الثانية ، فهو لا يعتبر مساهمتها في الحرب ضد النازية ديناً يكافأ بفتح مجال التحرير والاستقلال أمامها ، بل يعتبر أن مساهمتها تلك

تؤدي الى « الربط بين الأم والممتلكات الفرنسية برباط نهائي لا ينقسم »
(ص 557) .

اذن فنحن أبعد ما نكون عن صورة ديغول المتفهم لمطالب الحرية والاستقلال في المستعمرات .

دي غول خطاب قسنطينة الأول :

واذا كان ذلك هو ديغول ومفهومه للوضع في المستعمرات على اختلافها فما هو مفهومه بالنسبة للجزائر ؟

هنا نجد ان اسمه قد اقترن بمدينة وبمشروع ، أما المدينة فهي قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري التي ألقى بها خطابا بتاريخ 22 ديسمبر 1943 ، عندما كان رئيسا للجنة التحرير التي تقود حركة المقاومة ، وقد جاء في هذا الخطاب ما يلي :

« ان لجنة التحرير قد قررت أن تمنح في الحال لعشرات الآلاف من المسلمين الفرنسيين في الجزائر حقوقهم الكاملة كمواطنين دون أن تتأثر ممارسة هذه الحقوق منعا أو تحديدا بالاعتراضات القائمة على قانون الأحوال الشخصية . وفي نفس الوقت سنزيد في نسبة المسلمين الفرنسيين بمختلف المجالس التي تعنى بالشؤون المحلية » .

وتجدر الإشارة الى أن الزيادة في نسبة الجزائريين بالمجالس المحلية التي يتحدث عنها الجنرال ديغول كانت تتمثل في منحهم نسبة الخمسين (2/5) مقابل ثلاثة أخماس للآوربيين .

وقد علق الجنرال ديغول نفسه في مذكراته على ذلك الاجراء المعلن في خطابه هذا قائلا : « صحيح ان هذا الاصلاح يثير انتقادات خفية سواء من ناحية المعمرين أو من بعض الكتل الاسلامية لكن الكثير من العرب والقبائل يشعرون بنوع من هزة الأمل والاعتراف بالجميل ازاء فرنسا التي لم تنتظر نهاية متاعبها (أي الحرب) لتقرر تحسين ظروفهم وتمتين ربط مصيرهم بمصيرها » .

وقد بلور المشروع - الذي اقترن باسمه أيضا - ما أعلنه في خطاب قسنطينة الاول ، في صيغة قانون اشتهر بقانون 7 مارس 1944 . وهو يتلخص في منح فئات معينة من الجزائريين مثل قدماء الضباط ومثل حملة شهادة البروفي فما أعلى ، ومثل الموظفين القدماء والموظفين الخ .. حق التصويت في القسم الانتخابي الاوربي . والجزائريون الذين كان يشملهم هذا الاجراء في ذلك الوقت يتراوح عددهم بين 50 و 60 ألف ، في حين أن عدد « الفرنسيين غير المسلمين » المسجلين في القسم الانتخابي الاوربي كان يبلغ 450 ألفا .

وتجدر الإشارة ان « الحقوق » التي يتحدث عنها الجنرال ديغول في خطاب قسنطينة الأول والتي بلورها قانون 7 مارس 1944 لا تشمل الا حق الانتخاب فقط وبصورة فردية وهذا ما حمل آنذاك الشيخ البشير الابراهيمي ، رئيس جمعية العلماء ، على ادانة هذا المشروع واعتباره خطوة نحو الادمج الذي يرفضه الشعب الجزائري المسلم رفضا باتا . كما ان مصالي الحاج ، زعيم حزب الشعب ، رفض المشروع لنفس السبب معتبرا ان تطور الجزائريين لا يمكن أن يتحقق الا في ظل دولة جزائرية ومواطنة جزائرية .

بينما رحب بالمشروع ممثلو الحزب الشيوعي الجزائري آنذاك واعتبره خطوة الى الأمام .

فأين نحن من النظرة التحررية للمشكل الكولونيالي التي يقال ان الجنرال ديغول كان يؤمن بها منذ ندوة برازافيل ؟ .

على ان هذه الاصلاحات التي اقتصرت على المجال الانتخابي والتي شملت عددا محدودا جدا كما رأينا من الجزائريين ، لم تكن هي كل شيء ، فالذي يذكره سكان المستعمرات للنظام الذي كان يرأسه الجنرال ديغول ، هو عمليات القمع التي وجهت بها مطالب التحريض .

فقد سقط في الجزائر يوم 8 ماي 1945 الأيام الموالية ، ما لا يقل عن خمس وأربعون ألف ضحية تحت رصاص القوات الفرنسية ، واستعملت

الطائرات في ضرب القرى وتقتيل الابرياء وتخريب المنازل ، وعرف سكان مدغشقر ، بعد ذلك ، عام 1947 عمليات مماثلة قدر ضحاياها بنحو سبعين ألفا .

فشعوب البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي قد فهمت في غمرة تلك المآسي ماذا تعني مقولة الجنرال ديغول عن « الربط النهائي لمصيرها بمصير فرنسا » انه ربط يعني استمرار الخضوع وتأييد السيطرة .

قد يقال لكن لماذا يحاسب الجنرال ديغول على وقائع ترجع الى الاربعينات؟ الا يكون قد غير رأيه ، خلال اعتزاله الحكم في كولمبي ، ومراقبته المتأنية للتطورات التي حدثت بالمستعمرات والتي استقلت خلالها تونس والمغرب قبل عودته الى الحكم في 1958 ؟

ان الاجابة على هذا السؤال سيكون هو موضوع المبحث القادم ، الذي سوف يشكل مع المبحث الحالي الجواب عن دعوى كون الجنرال ديغول هو بطل استقلال الجزائر .



-2-

دار الزمن دورته بعد انقضاء خمسة عشر عاما على خطاب قسنطينة الأول (كانون الاول / ديسمبر 1943) ، وعاد الجنرال ديغول الى الحكم ليختار مدينة قسنطينة ويلقي فيها خطابا لم يقل شهرة عن الأول ، وان اختلفت ظروف كل منهما ، فقد كان خطاب قسنطينة الأول ، في خضم الحرب العالمية الثانية ، بعد مرور أربع سنوات على اندلاعها ، وكان المقصود منه ، في التصور الديغولي للمشاكل الجزائري انذاك ، هو تسكين الفورة الوطنية التي تعززت بالتطور الذي حدث في صفوف جزء من النخبة الجزائرية التي كانت تؤمن بالفرنسة فأصبحت تؤمن بالشخصية الجزائرية المتميزة ومقوماتها الخاصة . وهكذا حدث نوع من الاجماع الوطني حول حد أدنى من المطالب الوطنية رفعت الى السلطات الحاكمة بالجزائر في شباط (فبراير) 1943 ، وما لبثت أن ظهرت حركة جماهيرية واسعة ضمت أهم الحركات والأحزاب الوطنية تحت عنوان « أحباب البيان والحرية » .

وعلى الرغم من تعود السلطات الاستعمارية على قمع كل بادرة تحرك وطني فانها لزمت الحذر انذاك لانها لم تكن سيّدة الموقف : فنزول الحلفاء في مدينة الجزائر ، والحاجة الى الكتل البشرية التي تقدم طعاما المدافع ونيران المحور ، فقد اضطرت السلطات الفرنسية الى التناحي عن تلك الحركة التي تطورت بسرعة حتى بلغ عدد المنخرطين فيها نحواً من خمسمئة ألف شخص .

أما خطاب قسنطينة الثاني فقد تم في خضم حرب التحرير الجزائرية ، بعد مضي أربع سنوات على اندلاع ثورة نوفمبر . وكان الجنرال ديغول في هذه المرة يواجه قوتين أساسيتين : قوة اليمين الاستعماري المتطرف التي تعتبر ان الجنرال مدين لها بالعودة الى الحكم ، وقوة « جبهة التحرير الوطني » التي وضعت امامها الاستقلال هدفا ، لا تصرفها عنه أية حسابات سياسية فرنسية .

وكانت عناصر اليمين الاستعماري تنتظر بفارغ الصبر هذا الخطاب الذي كان أول مناسبة يظهر فيها الجنرال - الرئيس بعد نجاح استفتاء 28 ايلول (سبتمبر) 1958 . وكان اليمين الاستعماري ينتظر من الجنرال أن يؤكد سياسة الادماج على أساس ان التصويت ب « أغلبية ساحقة » في الجزائر على الدستور الفرنسي ب « نعم » يعبر عن « تعلق الجزائريين بفرنسا » كما كان يقال . وكان الجنرال ديغول يعرف انه ليس بإمكانه ارضاء كلا الطرفين ولا حتى أحدهما ، فكان ان توجه الى قسنطينة ليلقي بها خطابه في 3 اكتوبر 1958 على أساس ان فيها أعلى نسبة من السكان المسلمين بالنسبة للأوروبيين ، بالمقارنة مع المدن الكبرى الأخرى في الجزائر .

تلك هي الظروف التي ألقى بها خطاب قسنطينة الثاني ، فإذا كان مضمونه؟ عمد الجنرال ديغول في هذا الخطاب الى الاعلان عن مشروع اقتصادي هو عبارة عن خطة خمسية اشتهرت هي أيضا باسم مشروع قسنطينة ، وقد حدد الهدف الاجتماعي - الاقتصادي لتلك الخطة عندما قال انها تهدف الى « .. ادخال تغيير عميق على هذا البلد الحيوي والشجاع ، والصعب والمتألم في الوقت نفسه » .

أما الاطار السياسي المحلي الذي تدرج فيه تلك الخطة ، فقد قال عنه في الخطاب نفسه :

« في ظرف شهرين تنتخب الجزائر ممثلها حسب الشروط نفسها التي تتم بها الانتخابات في الوطن الأم ، لكن يجب على الأقل أن يكون الثلثان من

ممثلي الجزائر مواطنين مسلمين . ان مستقبل الجزائر سوف يبني ، لأن تلك هي طبيعة الأشياء ، على قاعدة مزدوجة : شخصيتها وتضامنها الوثيق مع الوطن الأم » .

أما الهدف النهائي لكل هذا المسعى والذي يبلور التبعات السياسية التي تستلزمها هذه المعالجة ، فالجنرال ديغول يتساءل عنه ليقدم اجابة هي عبارة عن « لا ، جواب » ، فهو يقول :

« ... ما هي التبعات السياسية لهذا التطور ؟ انه يبدو لي من غير المجدي أن نحدد مسبقا بالكلمات ما سوف تشكله المحاولة نفسها شيئا فشيئا » .

ان هذا السكوت المتعمد عن الغاية السياسية للمشروع ، تؤكد ما اسلفنا ذكره ، فهو لا يريد أن يغضب العناصر الفرنسية المعتدلة بذكر كلمة « الادماج » ، ويريد ان يكسب الجيش بالتركيز على الاهداف السياسية للمشروع التي تستلزم القضاء على جبهة التحرير كقوة سياسية ، ان شئنا للحرب على واجهتين ضد الجبهة وضد المعمرين المتطرفين يستعمل ، كوسيلة نفسية للاتصار في هذه الحرب ، الغموض سلاحا لتنويم اليقظة ، وتسكين المخاوف وكسب المترددين .

ويتضح من ذلك كله ان غائية المشروع الاقتصادي والسياسي المعلن في خطاب قسنطينة ، هي تكوين فئات جزائرية تستفيد من الحرب بصورة مختلفة ويعتمد عليها في ايجاد قوة سياسية تنافس جبهة التحرير الجزائري وتستخدم ضدها ، هذه النية تبرزها وتؤكدها التعليمات التي أصدرها بعد ذلك بتاريخ 14 اكتوبر 1958 بشأن الانتخابات التي كان يجري الاعداد لها والتي جاء فيها على الأخص :

« ان المصلحة العليا للبلد تحتم أن تتم الاستشارة في ظروف من الحرية والجدية المطلقة ، وان تظهر قوائم انتخابية تمثل كل الاتجاهات - أقول كل

الاتجاهات - يجب أن يكون في استطاعة كل الآراء أن تعبر عن رأيها ، وان تساهم في الحملة الانتخابية مهما كانت برامجها ، بما فيها التي تتعلق بنظام الجزائر أو مصيرها السياطي . ولا يستبعد من ذلك الا العناصر التي تساهم في العمل الارهابي ، وتقع تبعا لذلك تحت طائلة التتبع الجنائي ... » .

ثم تفصح التعليمات الديغولية في قسمها الأخير عن المقصد السياسي النهائي عندما تقول :

« ان الهدف المراد تحقيقه يتمثل في السعي الى ان تبرز بكل حرية ، نخبة سياسية جزائرية » .

فالتحرر الذي يمكن استخلاصه من هذا العرض هو تحرر بالقياس الى اليمين المتطرف ، وليس بالقياس الى مطلب الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال ، بل انه هنا صريح في استبعاد الأغلبية الساحقة من الجزائريين عن طريق استبعاد من يمثلونهم بحجة انهم « عناصر تعمل في الحقل الارهابي » .

خطوات في طريق الادماج :

لقد قام المسعى الديغولي على تجاهل مطلب التحرر ، وعلى تحطيم القوة السياسية لجبهة التحرير واداتها العسكرية الضاربة جيش التحرير .

على ان التذكير ببعض مشاريع القوانين التي تقدمت بها حكومة الجنرال الى البرلمان الفرنسي في عام 1959 ، يؤكد استمرارية النظرة الاستعمارية عند الجنرال ديغول من خطاب قسنطينة الأول الى الخطاب الثاني ، ويفصح عن قناعاته التي تطمح الى ربط الجزائر بالمصير الفرنسي .

فقد تقدمت حكومته في النصف الأول من عام 1959 الى مجلس النواب بثلاثة مشاريع تدرج كلها في خطة ادماج الجزائر بفرنسا ماليا واقتصاديا ، اذ ينص المشروع الأول على الغاء الاستقلال المالي للجزائر ، ودمج ميزانيتها في الميزانية الفرنسية ، وينص المشروع الثاني على توحيد الشارات النقدية بين

الجزائر وفرنسا ، بينما ينص المشروع الثالث على الغاء الرقابة الجمركية على السلع والأشخاص في حالة التنقل بين فرنسا والجزائر والعكس .

ولكي نعرف طبيعة هذه المشاريع ، يكفي التذكير بأن الاستعمار الفرنسي ظل منذ القرن التاسع عشر يعتبر الجزائر أرضا غير فرنسية ، على الأقل فيما يتعلق بالاقتصاد والجمارك والمالية . فقد كانت مالية الجزائر ونقدها وجماركها مسيرة بمجموعة من القوانين تختلف عن تلك التي تدير النظام المالي والجمركي والنقدي الفرنسي . صحيح ان هذه المؤسسات كانت بأيدي فرنسين وليس بأيدي جزائريين ، لكن الذي يستحق التسجيل هنا هو ان الجزائر كانت مزودة ، فيما يتعلق بالميزانية والنقد والجمارك ، بهياكل دولة ، وهذا الاستقلال المالي يرجع الى عام 1900 وكان محكوما بمجموعة قوانين مثل قانون 19 ديسمبر 1900 ، وقد تعزز بعد ذلك بقانون آخر هو مرسوم 15 سبتمبر 1945 ، وكذلك بمواد من قانون 20 سبتمبر 1947 ، وهي المادة 17 والمواد التي تليها . وكذلك الأمر فيما يتعلق بالنقد ، اذ كانت نقود الجزائر تختلف شارات ووزن عن نقود فرنسا ، كما ان نقل البضائع والأشخاص كان يخضع لنظام خاص .

صحيح قد يقال ان هذا الاجراء الديغولي كان موجها ضد سيطرة المعمرين الأوروبيين في الجزائر ، لأنهم هم الذين كانوا يستفيدون من هذا الاستقلال المالي ، وهذا أمر وارد ، خصوصا ان الجنرال ديغول كان له حساب مع المعمرين الأوروبيين في الجزائر نظرا لانحيازهم ، خلال الحرب العالمية الثانية ، لنظام فيشي ، وعدم تكيفهم مع سلطة المقاومة الفرنسية التي كان يقودها الجنرال ديغول ، بعد ان استقر ممثلوه في مدينة الجزائر .

لكن ذلك لا يمثل الا مظهرا واحدا من المظاهر الكثيرة التي تترتب على مشروع الدمج المالي والاقتصادي والجمركي ، الذي يعني على الأخص تأكيد خطة الفرنسية ، وتجاهل المطامح الأساسية للشعب الجزائري المكافح .

واذا انتقلنا من المجال الداخلي إلى المجال المغربي الأوسع ، نجد ان المقارنة بين الفترتين اللتين احتك خلالهما الجنرال ديغول بالجزائر والمغرب العربي وأفريقيا ، على مدى خمسة عشر عاما تكشف هي الأخرى عن استمرارية عجيبة . فالعقلية الاستعمارية ظلت ترفض كل مشروع وحدة بين أقطار المغرب العربي اذا لم تجمعها تحت الجزمة الفرنسية .

فبعد الانزال الأميركي في شمال أفريقيا توجه الاميرال دارلان في 11 ديسمبر 1942 بنداء الى « مسلمي شمال أفريقيا ومسلمي أفريقيا الغربية الفرنسية » كي يضموا جهودهم الى جهود مسلمي مصر وليبيا « ويقفوا في وجه » اهداف المحور الذي يريد استعباد مئات الآلاف من الاهالي « لأن ماضي فرنسا « يضمن بانها لن تتخلى عن واجباتها » وهكذا يمكن « بحول الله أن تنتصر فرنسا والاسلام موحدين » .

لكل أبرز الكوادر السياسية الجزائرية ردت على هذا الخطاب بالمسعى الذي بلوره البيان وملحقه والذي ينص على ضرورة أن تكون الجزائر « أمة ذات سيادة » ولا يتحدث عن أي اتحاد فيديرالي الا مع تونس والمغرب .

وهذا بالضبط ما رفضه مندوب المقاومة الفرنسية في الجزائر - أي مندوب الجنرال ديغول عمليا - عندما ادلى بتصريح لصحيفة « تام » T.A.M. وهي الأحرف الأولى بالفرنسية من تونس - الجزائر - المغرب ، جاء فيها « ان الشمال الافريقي يجب أن يتخلص من الأنجذاب نحو الشرق ، وان يدور في فلك فرنسا ، لأن المحييتين الفرنسييتين (تونس والمغرب) لا يمكن أن تدخلا الا في اتحاد للاراضي الفرنسية » .

وعلى الرغم من التغيرات الهيكلية التي طرأت على المنطقة خلال خمسة عشر عاما ، بما فيها استقلال تونس والمغرب ، فقد حاول الجنرال ديغول أن يبنّي مغربا عربيا - فرنسيا تكون فيه لباريس الكلمة العليا .

واذا كان ديغول معذورا - في 1958 - بأنه لم يكن مطلق الحرية نظرا لليمين القوي من جهة ، وللجيش الفرنسي من جهة أخرى الذي كان يعارض فكرة الاستقلال ، فماذا كان عذره في الحرب العالمية الثانية ، عندما تحطمت قوة المعمرين بفعل تعاونها مع نظام فيشي ، وعندما كان اطار التحالف الغربي يدعى انه انسب اطار لخدمة تيار الحرية تحت مظلة « الميثاق الأطلسي » ؟

ان الحقيقة التي تقفز للعيان هي ان الجنرال ديغول قد وضع كل آماله في خططه التي ضبطها كي ينتصر على جبهة التحرير سياسيا وعسكريا ، علما بأن انتصاره المخطط على اليمين المتطرف كان في حسابه أحد عناصر الانتصار السياسي على الجبهة .

لكن فشل برنامج « شال » العسكري قد فاجأه ، ومن هنا نظم رحلة ، فيما بين 3 و 5 اذار (مارس) 1960 الى أهم المراكز العسكرية والنقاط الساخنة في الجزائر . وان استعراض بعض أقوال الجنرال ديغول في هذه الرحلة يكشف الى حد كبير عن حقيقة نواياه في هذه الفترة .

فهو يقول في زيارته لمركز « حجر مفروش » في الشمال القسنطيني ما يلي : « لن يحدث ديان بيان فو في الجزائر ، لن ينجح التمرد في طردنا من هنا » . ليضيف : « اننا لا نستطيع أن نعمل أي شيء اذا نحن لم نحقق انتصارا ساحقا في الميدان ... ان ما يسمى الاستقلال ليس الا البؤس والتشرد والكارثة » . ويقول في مركز « رجاس » في شمال قسنطينة دائما ، لا يجوز أن ترحل فرنسا من الجزائر ، ان من حقها أن تبقى .. وستبقى » .

اما الحل السياسي المقبل فيقول عنه في المركز نفسه « ... بعد الانتهاء من العمليات العسكرية ، سوف يمر زمن طويل قبل ان نشرع في التشاور ، وسوف يمتد ذلك على مدى سنوات » .

اما في « بوغاري » فهو يقول : « ... يكون الجزائريون هم الذين يتخذون القرار ، وأنا اعتقد انهم سوف يقررون لجزائر جزائرية مرتبطة بفرنسا » .

ويقول في مركز آخر من المرحلة نفسها : « ان نظام السيطرة المباشرة القائم على الاحتلال لن يعود من جديد ، اما الاستقلال فهو يبدو لي رؤية تجريدية ، رؤية متعصبة عمياء » .

اذن فقد ظل الجنرال ديغول حتى السنة الثالثة من عودته للحكم ، يؤمن بالخيار العسكري ، وقد كانت بعض العبارات المبهمة التي يطلقها من حين لآخر ، مثل « الجزائر جزائرية » ، تهدف الى تنويم الراي العام الجزائري وتخدير الطاقات النضالية ، وقد ظل الى ما بعد ذلك يراهن على الانتصار العسكري ، بناء على انه اذا تحقق فمن الذي يجروء على اجبار فرنسا على ان تترك الجزائر .

كسب اميركا وتحجيد الاتحاد السوفياتي :

على ان السياسة الديغولية لم تقتصر في خططها المواجهة لتحطيم جبهة التحرير وسحق جيش التحرير على الجانب العسكري والسياسي الداخلي والاقتصادي ، بل ضببط خطة سياسية خارجية متعددة الأوجه من أجل تأمين دعم أوربي واسع ، على أساس ان مهمة فرنسا في الجزائر تدرج في نطاق رسالة « العالم الحر » ضد « عالم الاستبداد » .

فالسيد ديولوفري ، الذي كان قد عين مندوبا عاما في الجزائر ، والذي أوكلت اليه مهمة انجاح مشروع قسنطينة الاقتصادي وما يترتب عليه من نتائج سياسية ، لم يتردد في أن يصرح في ربيع 1959 ، اثناء استقباله لوفد من رؤساء عدد من البلديات الأوروبية الغربية قائلا :

« ان المعركة الدائرة في الجزائر لا تختلف عن المعركة الدائرة في برلين » . ان هذا التصريح الذي قيل في اطار المسعى لجلب رؤوس أموال غربية الى الجزائر ، يكشف عن الربط بين الجوانب الاقتصادية والعسكرية لحرب الجزائر ومحاولة ربط ذلك كله ايدولوجيا بمعركة العسكر الغربي الاطلسي .

فقد كانت الخطة الديغولية في المجال الخارجي تراهن على مثل هذا التحليل حتى تضمن دعم مجموعة الكتلة الغربية لباريس في حرب الجزائر .

وهنا تجدر الاشارة الى المهارة الديغولية في توظيف ما عرف عنه من سعي لفك تبعية فرنسا لاميركا ، واستغلال ذلك خارجيا لتحجيد المعسكر السوفياتي فيما يتعلق بالجزائر ، ففي الوقت الذي كانت تسعى فيه السياسة الديغولية لضمان الدعم الاطلسي الغربي لها في حرب الجزائر وتعزز وحداتها المقاتلة التي قاربت عام 1959 ثمانمئة ألف جندي كانت في الوقت نفسه توظف ميلها للاستقلال عن اميركا من أجل كسب تأييد سوفياتي أملا في أن تعطي موسكو الاولوية لامكانية ايجاد شرح في الحلف الأطلسي بين فرنسا واميركا ، على واجب التضامن مع الثورة الجزائرية ، وبذلك تكون باريس قد أصابت عصفورين بحجر واحد : تأييد الولايات المتحدة ، رغم التناقضات الداخلية الاطلسية ، وتحجيد الاتحاد السوفياتي بفضل التناقضات نفسها .

في هذا الاطار يمكن القول بأن بوادر الانفراج الدولي في تلك الفترة كانت تبدو من المنظور الديغولي ، كما لو كانت تخدم السياسة الاستعمارية الجديدة أكثر مما تخدم الثورة الجزائرية وحركات التحرير بصورة عامة . وبذلك تكون السياسة الديغولية قد احكمت حلقاتها ضد الثورة الجزائرية . ويكون المجهود العسكري الضخم ضد جيش التحرير قد تعزز بعمل دبلوماسي وسياسي ذكي ، مغربا وافريقيا ودوليا . ولم يبق أمام ديغول الا أن يضرب « ضربة معلم » ، تمثلت في مشروعه الذي أعلنه بتاريخ 16 ايلول (سبتمبر) 1959 ، والذي قدمه الاعلام الاستعماري كما لو كان نموذجا للتفتح والتفهم والاستعداد الجدي للتفاوض ، بل ان اثار هذا الاعلام ما تزال باقية حتى الان في بعض القطاعات السياسية والفكرية ، في العالم الثالث وفي غير العالم الثالث . فقد عرف هذا المشروع بأنه « مشروع تقرير المصير » ولم يأخذ الناس منه الا محتوى العنوان ، دون مضمون المشروع نفسه .

دور البعد الافريقي جزائريا وفرنسيا :

ونعتقد ان استعراض تلك المواقف والتصريحات ، وتلك المقارنة السريعة بين مواقف ديغول في عهدين مختلفين ، تكفي للاجابة بوضوح وحسم وموضوعية عن السؤال المتعلق بدور الجنرال ديغول في تحقيق استقلال الجزائر .

ان استقلال الجزائر لم يكن أبدا من صنع ديغول أو غيره ، ولكن صنعه صمود الشعب وراء قيادته المتمثلة في جبهة التحرير الوطني ، والشعارات التي رفعتها والخيارات التي طرحتها ، والتي كانت حصيلة نضال سياسي وديني وثقافي استمر سنوات طويلة .

وكل ما يمكن ان يقال في هذا المجال لفائدة الجنرال ديغول انه كان واقعيًا ، لأنه عندما تأكد من تمسك الشعب الجزائري بجبهة التحرير الوطني واصراره على انتزاع الاستقلال ، استخلص النتيجة من ذلك ، بعد ان استفد وسائل القوة والاكراه واستفرض أساليب المناورة والتضليل .

لقد حاول أن يستعمل افريقيا ضد الجزائر ، مثلما حاول ان يستعمل جناحي المغرب العربي ضدها ، حتى اذا فشل في ذلك سلم باستقلال الجزائر حتى يضمن المصالح الفرنسية في البلدان الافريقية جنوب الصحراء ، ادراكا منه لدور الثورة الجزائرية وصدائها في تلك الاصقاع .

وخلاصة القول ان الجنرال ديغول اذ اكتشف انعكاسات الحرب الجزائرية على المصالح الفرنسية في افريقيا وفي العالم العربي ، مغربه ومشرقه ، ساير حركة التاريخ مكرها ، سعيلا ان تكون علاقاته الحسنة مع الجزائر مفتاحا لاعادة الاعتبار لمكانة فرنسا ليس فقط في افريقيا ، ولكن في مجموع العالم الثالث .

ولعل اكتشاف الثورة الجزائرية للبعد الافريقي وانفتاح الآفاق الافريقية امامها جعلها - لبعض الوقت وتحت ضغط ظروف وبفعل تناقضات لا تملك

ان تحلها بمفردها - تفكر في القفز من وراء حدود المغرب العربي الى افريقيا والمشرق العربي .

لكن يبدو ان التجربة والنضج والتعقل هي الخصائص التي انتصرت في نهاية المطاف ودفعت القيادة الجزائرية الى التفكير الواقعي الذي ينظر الى المستقبل بارادة تغيير لا تتجاهل الواقع : فالحدود الموروثة عن الاستعمار لا يمكن تخطيها قبل تثبيتها ، ولا يمكن تجاوزها بتجاهلها ، ومحاولة تحقيق وحدة مع الجيران الابعدين بتجاهل الجيران الاقربين ، قد تتحول الى حلم بدون غد أو مغامرة غير مأمونة العواقب .

ذلك ان البناء السليم للوحدة لا يكون بإدارة أظهر للحقائق أو تجاهل المشاكل الأساسية ، انه يتطلب التسليم بان الوحدة عبء وعطاء وليست ضما والحقا وانها مسؤولية تفرض التخطيط الواعي في نطاق الزمن الحقيقي لا الوهمي . وانها تبني على ايمان الجماهير وتبادل المنافع . ولا تفرض بقرار فوقي تتحكم فيه أهواء الساعة .

لقد حاولنا فيما سبق من حلقات حول المغرب العربي أن نقدم خلفية تلاويخية تساعد على فهم تطورات ما تزال تؤثر الى الآن في سير الأحداث . قد يرى البعض اننا حاولنا ان نعرض وقائع التاريخ عرضا ورديا وان نحكم فيه وجهة نظر متحيزة ، واننا قد وقعنا في نوع من التفسير البعدي للتاريخ الذي أخذناه على الجنرال ديغول . ونحن لا ندعي الموضوعية العلمية المطلقة ، وان كنا ندعي محاولة الموضوعية ، مع الأخذ بعين الاعتبار اننا مطالبون أيضا باعادة الاعتبار لتاريخنا والتخلص من نظرة الاحتقار الأجنبي لتاريخنا ، وإلى بعث شعور الاحترام والاعتزاز لأمتنا في نظر القادّمين من أبناء جيلنا .

العلاقات الجزائرية - الفرنسية : خلفيات ومخلفات :

يتفق الملاحظون على أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا قد حققت قفزة نوعية في عهد الرئيسين الشاذلي بن جديد وفرانسوا ميتران .
ونظرا لكون تلك العلاقات محكومة في الماضي بخلفيات ومخلفات تمثل تركة ثقيلة ، فلا بد من التذكير بها توصلا الى فهم المفاتيح التي تتحكم في توجيه سياسات كل من الجزائر وفرنسا . خصوصا وأن كل علاقة ذات طابع دولي ولها مثل هذه الأهمية لا تخلو من نوايا وحسابات هيمنة عند بعض الأطراف ، ومن خطة غير معلنة للتحرر والانعتاق عند بعضها الآخر .

تبدو الزيارة الرسمية التي قام بها الوزير الفرنسي الأول ، السيد موروا ، الى الجزائر في اكتوبر الجاري كما لو كانت حدثا عاديا . خصوصا وقد سبقتها زيارة رسمية قام بها رئيس الجمهورية الفرنسية الحالي ، السيد فرانسوا ميتران الى الجزائر في نوفمبر 1981 . مع العلم بأن السيد فرانسوا ميتران نفسه كان قد زار الجزائر قبل ذلك ، بوصفه زعيم المعارضة .

واذا كان رئيس الجمهورية الجزائرية قد قام بزيارة عمل الى باريس في اثر زيارته الرسمية لبلجيكا ، فان زيارة الرئيس الجزائري السيد الشاذلي بن جديد الى باريس في الشهر القادم تكتسي طابعا خاصا لأنها أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس جزائري الى فرنسا منذ أن استقلت الجزائر .

وقد تبدو الآن هذه الزيارات ، المتبادلة بين باريس والجزائر ، في هذا الاتجاه أو ذاك أمرا عاديا في نظر كثيرين من شباب الجزائر اليوم . لكنها لم تكن كذلك قبل سنوات ، وخاصة في نظر الجيل الذي عاش حرب التحرير وعلى الأخص في نظر الذين كانوا في مواقع نضالية .

أذكر أن نقاشا حادا نجم ، أثناء الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي السابق ، السيد جيسكار ديستان الى الجزائر في 1975 عندما كلف مسؤول قسم في أحد أجهزة الاعلام ، صحافية جزائرية بتغطية زيارة الرئيس الفرنسي السابق الى مدينة قسنطينة . استنكرت الصحافية هذه المهمة بنوع من رد الفعل

التلقائي والحاد فقد كانت مناضلة وابنة شهيد .. تعجب مسؤولها - وكان هو الآخر مناضلا لكن أباه كان قد تحمل مسؤولية معينة في الادارة الفرنسية - وقال لها: وماذا في ذلك - إنها مهمة صحافية ؛ ولا يجوز أن نكون حقودين ، فقد انتهت الحرب منذ سنوات عديدة . فأجابته : قد لا نكون ننظر الى الأمور بمنظار واحد ، فأبى استشهد حتى لا يرى العلم الفرنسي على هذه الأرض ، وأبوك كان يتحزم به .

هذه الحادثة تدل على نوعية النظرة التي كانت توجد عند بعض الجزائريين للعلاقة مع فرنسا ، وفعلا فقد بدا آنذاك لكثيرين أمرا جديدا غريبا أن ترفع الاعلام الفرنسية في مطار الجزائر . اذ كانت المرة الأولى التي يظهر فيها العلم الفرنسي ، على تلك الصورة ، منذ 1962 .

ولا شك أنه كان يوجد ، بين الفرنسيين من جيل الحرب ، من لم يكن يهضم زيارة رئيس جزائري الى فرنسا . بل لم يجرؤ رئيس فرنسي - قبل ميتران - على أن يتحمل مسؤولية تنظيم استقبال رسمي لرئيس جزائري . فحتى المقابلة الوحيدة التي جمعت بين رئيس جزائري وبين الجنرال دي غول كانت خاطفة في مطار بعيدا عن المحافل ... وعندما جرى الحديث في وقت لاحق عن تنظيم مقابلة مماثلة بين الرئيس الفرنسي بومبيدو ، والرئيس بومدين ، رفض هذا الأخير أن يستقبل على استحياء بعيدا عن الانظار .

ذلك أنه لا توجد في التاريخ المعاصر علاقة بين بلدين كان أحدهما يستعمر الآخر ، محل إثارة وموضوع اهتمام مثل علاقة الجزائر بفرنسا .

هل لأن فرنسا استعمرت الجزائر طيلة قرن وثلث قرن ؟ لقد استعمرت فرنسا نفسها بلدانا أخرى ، وفي افريقيا بالذات ، مدة تجاوزت تلك المدة .

هل لأن استعمار فرنسا للجزائر ، سجل صداما عنيفا بين الاسلام و « البنت الكبرى للكنيسة » ؟ لقد حدث الصدام بين فرنسا المسيحية وبين الاسلام في افريقيا وفي غير افريقيا .

هل لأن الجزائر عرفت استعماراً استيطانياً لم تعرف المستعمرات الفرنسية في الشمال الأفريقي نظيراً له ، ولم تعرف البلدان العربية الإسلامية مثيلاً له ، باستثناء فلسطين ؟ .

ان ذلك وارد لكنه في نظرنا غير كاف .

اذن ؟

الحقيقة ان الاسباب عديدة قد يطول استعراضها فضلاً عن شرحها كلها ، وأهم هذه الاسباب أمران : الأول هو الخلفية التاريخية التي تحكمت في توجيه العلاقة بين البلدين ، وخاصة منذ نوفمبر 1954 ، والثاني أن هذه العلاقة ظلت محكومة بمنطق خاص يمكن تسميته « منطق تلاقي الاكفاء » ، ففرنسا كانت قد استرجعت في العهد الديغولي مكانتها الدولية ، بفعل عدد من الاسباب يأتي في مقدمتها أن الجنرال ديغول كان هو المسؤول الفرنسي الوحيد الذي استطاع - وقد هزم في حرب الجزائر - أن يخرج هزيمته في صورة انتصار . وقد ظلت فرنسا منذ ذلك الحين - وقد هادنت الجزائر - حريصة على أن تحتفظ بهذه المهادنة حتى لا تتعرض مواقعها في القارة الأفريقية لهزات بسبب الجزائر .

والجزائر أصبحت ، بفعل طبيعة ثورتها ، وحكم اختياراتها الداخلية وحجم امكانياتها ، وسداد سياستها الخارجية ، وطموح خططها الاقتصادية قوة يقرأ لها حسابها ، ودولة لها وزنها في العالم العربي والأفريقي والعالم الثالث وحركة عدم الانحياز ، ولها صوت مسموع في المنتدى الدولي ، ومكانة خاصة في وقائع الحوار بين الشمال والجنوب .

من هنا لا بد ، لفهم طبيعة هذه العلاقة ، والتمكن من متابعة أطوارها من التذكير بتلك الخلفية التاريخية من جهة ، وشرح منطق تلاقي الاكفاء من جهة أخرى .

ليس من الممكن شرح كل الخلفيات التاريخية للعلاقة بين الجزائر وفرنسا . ولكن يكفي التذكير بابرار أطوارها ، منذ السنوات الأخيرة لحرب التحرير حتى الآن ، حتى نتمكن ليس فقط من فهم خلفيات هذه العلاقة ، ولكن لكي ندرك أيضاً بعض الاسباب العميقة لوزن الجزائر الجهوي والدولي .

فقد واجهت الجزائر معارك سياسية ضارية ، الى جانب معركتها العسكرية ، وخاصة في العهد الديغولي . فقد حاول الجنرال ديغول ، بعد عودته للحكم في 1958 ، أن يتجاهل في مرحلة أولى ، جبهة التحرير الوطني بوصفها المفاوضات الكفاء والممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري غافلاً بذلك عن حقيقتين أساسيتين :

أ - ان الحركة - جبهة التحرير - التي فجرت ثورة نوفمبر 1954 وحققت تلك التعبئة الشعبية الضخمة ، وفتحت الطريق لمحو آثار الذل والمهانة ، لا يمكن تجاهلها ، خصوصاً بعد أن فرضت نفسها جزائرياً ودولياً .

ب - نسي الجنرال ديغول ، أن الاستعمار الفرنسي كان قضى خلال قرن وثلث قرن ، وبفعل استعمار استيطاني ومباشر ، على كل ما يمكن أن يكون له شبهة تمثيل جزائري بالمقاييس الغربية . فلا وجود لبأي أي سلطان يمكن اعتباره ممثلاً للشرعية . ولا وجود لا قطاع أهلي محلي ضخم له زبائنه واتباع ومريدون يشكلون قوة سياسية محدودة . ولا وجود لما يسمى « بالبيوت الكبيرة » التي تشكل طبقة معينة منسجمة المصالح ، ومنفصلة عن الجماهير ولها من النفوذ الاقتصادي والاجتماعي ما يرشحها للتفاوض باسم الجزائريين . وإذا كانت هناك بقايا عناصر يمكن أن تشكل قوة ثالثة يعتمد عليها الاستعمار الفرنسي ، فقد تكلفت جبهة التحرير وجيش التحرير ، بالقضاء على أسسها منذ سنوات الحرب الأولى ، أي منذ 20 أوت 1955 والسنوات التي أعقبها .

وهذا ما جعل الاستعمار الفرنسي ، بقيادة الجنرال ديغول يسعى لايجاد قوة سياسية بالجزائر يعتمد عليها لكي يخلق شبهة حوار وشبهة تفاوض تسفر

عن استقلال صوري يكون أضمن وسيلة لخدمة الاستعمار الفرنسي الحديث الذي يكون قد ضمن مصالحه ووفر على نفسه تكاليف استمرار الحرب .

لقد كانت كل المبادرات الفرنسية المتعلقة بحرب الجزائر ، سواء في عهد الجمهورية الرابعة ، أو بعد ما تسلم الجنرال ديغول مقاليد الحكم . عبارة عن ألوان من المونولوج الفرنسي الداخلي ، الخالي من أي عنصر حوار جدي .

ذلك هو ما يفسر توجه الجنرال ديغول الى خلق قوة ثالثة : فمادام ليس هناك « باوداي » ولا داي ولا سلطان فليقع التحكم الى « الانتخابات » التي قد تسمح ببروز عناصر جديدة يقع التفاوض معها . ومعروف أن ابراز تمثيل جزائري بواسطة انتخابات يتحكم فيها فرنسيون كان أحد الخطوط الثابتة في السياسة الفرنسية منذ عهد الجمهورية الرابعة .

ولسنا نشك في أن الجنرال ديغول كان قد راهن على هذا الخط ، لأنه كان يتصور أن بعض الاجراءات الادارية التي اتخذت في عهد الوالي العام سوستيل ، ثم في عهد الوزير - المقيم لأكوست ، بهدف « ترقية » بعض الجزائريين من أجل كسبهم وفصلهم عن الثورة - كان يتصور ان تلك الاجراءات قد أتت بعض ثمراتها ، وأنه يمكن والحالة هذه أن تعتمد نتائج تلك السياسة في تشكيل القوة الثالثة المطلوبة .

على هذا الاساس راح الجنرال ديغول يبحث عن جمع بعض تلك العناصر في لقاءات شكلية تنعت بأنها سياسية بفضل انتخابات تفصل حسب المقاس ، تكون مهمتها أول الأمر هي مناقشة التدابير ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي ، وشيئا فشيئا تدعم هذه اللقاءات السياسية المحلية حتى تكون - عندما يحين الأوان - هي المفاوض الجزائري الكفاء « أو على الأقل طرفا أساسيا من أطراف الحوار حول « مائدة مستديرة » . وهذا هو ما يفسر سلسلة « الانتخابات » التي تلاحقت في العهد الديغولي بصورة خاصة ، بدءا بالانتخابات التشريعية في 30 نوفمبر 1958 التي أسفرت عن 48 « نائبا » ،

الى انتخابات مجلس الشيوخ في 31 ماي 1959 التي أسفرت عن انتخابات 22 عضوا « فرنسيا مسلما » ، حسب الاصطلاح الذي كان يستعمل آنذاك من طرف الاستعماريين .

ويبدو أن الجنرال ديغول قد شعر آنذاك بعدم فعالية تلك الانتخابات أزاء الرأي العام العالمي ، فأوعز الى أحد وزرائه بأن يبرز ذلك ، واختار لهذا الدور الكاتب الفرنسي الشائع الصيت ، أندري مالرو ، حتى يكون « التبرير » أكثر وقعا في أوساط اليسار العالمي المعروف بتأييده للثورة الجزائرية ، فقد طرح مالرو الفكرة في ربيع 1960 في مدينة « بيونس ايرس » قائلا :

« ان مشكلتنا تتلخص في أن نعلم الانتخابات لشعب غير متعود على ذلك . وسنكرر هذه الانتخابات حتى يتعود على التعبير عن مطلبه بكل وضوح » .

ويتضح المقصود الديغولي من تلك الانتخابات ، عندما نقرأ التعليمات التي وجهها المندوب الفرنسي العام الى مسؤولي الولايات والدوائر الادارية والى ضباط الشؤون الأهلية في أبريل 1960 والتي جاء فيها ما نصه :

« يتعين على السلطات المدنية ، كلما أمكن ذلك أن تعمل على بروز مرشحين وأن تسعى لوجود تيارات مختلفة » .

لكن كل تلك المحاولات لم تسفر عن أية نتيجة ملموسة في الاتجاه الذي أراده التخطيط الديغولي ، فتعيين كل أولئك « النواب » لم ينجح في فرض أي وجود سياسي لهم على الساحة الجزائرية . الا أن ذلك لم يمنع الرئيس الفرنسي - المعروف بعناده الشديد - من الاستمرار في التثبيت بفكرة ابراز « القوة الثالثة » التي كان يريد بها بكل ثمن ، فقد سعى في النصف الثاني من عام 1960 الى تشكيل أربع لجان جزائرية في باريس يتشكل ثلثا أعضائها من « النواب المنتخبين » والثلث الاخير يتولى تعيينه رئيس الحكومة الفرنسية باستشارة المندوب الفرنسي العام على الجزائر . وكان الغرض من ذلك كله هو اقامة

الدليل على أن الجنرال ديغول ، باستطاعته أن يبني « الجزائر الجزائرية » ، التي أعلن عنها آنذاك ، دون جبهة التحرير الوطني بل وضد جبهة التحرير الوطني .

مع ظهور فكرة « الجزائر الجزائرية » صعد الجنرال ديغول معركته ضد جبهة التحرير بشأن القوة الثالثة ، بطرحه مسألة التفاوض في لبوس جديد ، دون تغيير في جوهر فكرته القديمة التي كانت ترفض مناقشة الجبهة فيما عدا الشروط « الفنية » لوقف القتال .

فقد أدلى بتصريح الى الاذاعة والتلفزة الفرنسية بتاريخ 4 نوفمبر 1960 تطرق فيه الى مشروع استفتاء تقرير المصير وضرورة اجراءه تحت رعاية « ملاحظين تدعوهم فرنسا من جميع أنحاء العالم » ، وينكر في نفس التصريح على جبهة التحرير تمثيلها للشعب الجزائري . ولهذا يلح على ضرورة وقف القتال دون أي اتفاق سياسي ، وبعد ذلك يتم اجراء الاستفتاء . ويقول في هذا الصدد ما يلي :

« لكي تكون جدية الانتخاب ملحوظة على نطاق واسع ، دعوت مسبقا مخبري العالم أجمع كي يشهدوا هذه العملية . لكن قادة التمرد (أي قيادة جبهة التحرير) الذين يوجدون منذ ست سنوات خارج الجزائر - وفيما اذا سمعنا كلامهم سيظلون بالخارج لمدة طويلة - يعتبرون أنفسهم حكومة الجمهورية الجزائرية . ان الجمهورية الجزائرية ستوجد في يوم من الأيام لكنها لم توجد بعد . واعتمادا على هذه الصفة التحكيمية يدعون أنهم لن يصدروا الأوامر بوقف القتال (1) الا فيما اذا تولوا هم وحدهم تحديد شروط الاستفتاء المقبل كما لو كانوا قد عينوا مسبقا وعينتهم أنا ليكونوا هم حكام الجزائر . على أنهم يتشددون في اشتراط أن ألزم بسحب الجيش الى الوطن الأم .. »

(1) القتل وليس القتال .

وينبغي أن نتمعن هنا في كلمة لا يمكن أن تكون قد قيلت بصورة اعتباطية أو على وجه الخطأ : وهي وصف الجنرال ديغول لعمليات جيش التحرير بأنها « قتل » وليست حربا أو قتالا . (لو كان الجنرال ديغول يتحدث بالعربية لتمكن تصور أن سقوط الالف من « قتال » أدى كلمة « القتل » . لكن مثل هذا اللبس أو الخطأ غير وارد في اللغة الفرنسية ، نظرا لاختلاف الكلمتين بالفرنسية وعدم اشتقاقهما من مصدر واحد) .

وقد بلور هذا التصريح الطريق الذي يريده الرئيس الفرنسي لكي يفتح المجال للاستعمار الحديث ، بواسطة ازاحة الجبهة من مشروع التفاوض والمساهمة في وضع ملامح المستقبل فهو يلح في التصريح الذي أشرنا اليه على أن جبهة التحرير لا تمثل الشعب الجزائري . وهو يريد أن يقتصر التفاوض مع ممثلي الجبهة على الشروط الفنية أي العسكرية لوقف القتال ، دون بحث القضايا السياسية التي من أجلها أنشبت المعركة المسلحة .

على أن الممارسات الديغولية في الميدان كانت تجسم الخط الذي عبر عنه في تصريحه ، بصورة وهمية ، فزيادة عن القوى العسكرية التي عبأها والتي لم يسبق لها نظير ، بهدف سحق الثورة ، وفي الوقت الذي كان يصور فيه قيادة جبهة التحرير في صورة من يرفض السلام ، كان يستمر في عمليات اعدام الفدائيين الجزائريين . فبعد اللقاء الذي تم في « مولان » بين ممثلين أساسيين عن الجبهة (هما المرحومان ، أحمد بومنجل ومحمد بن يحي) خلال شهر جوان 1960 ، تم تنفيذ حكم الاعدام في ثمانية فدائيين جزائريين . وذلك يعني أن الرئيس الفرنسي كان يرفض أن يعترف بصفة « المحارب » للفدائيين الجزائريين . في حين أنه هو نفسه كان يستنكر مثل هذا الموقف على الألمان خلال الحرب العالمية الثانية .

فعندما أعلن النازيون أن الذين يقعون بين أيديهم من عناصر المقاومة الفرنسية لا يعتبرون أسرى حرب ، وأنهم سيعدمون ، بادر الجنرال بنشر بيان عن طريق الاذاعة ينص فيه على أن عناصر المقاومة الفرنسية يعتبرون جنودا نظاميين وأنه سوف يضطر الى معاملة الجنود الألمان بالمثل ان أصر النازيون على موقفهم في اعتبار جنود المقاومة جنودا غير نظاميين (مذكرات دي غول . ج 1 . ص 258 ، الطبعة الفرنسية) .

ان مثل هذه الممارسات - اعدام الفدائيين - بأمر رجل استنكر نفس الشيء عندما كان يقاوم الذين يحتلون بلده ، تكشف عن طبيعة وطابع الخطة الديغولية في تهيئة طبخة التفاوض : فالاعدامات كانت ترمي الى ايجاد جو من الارهاب الرادع ، يزيد في فعاليته حديث الجنرال من السلم وتقرير المصير . فليس من المستبعد أن تكون خلفية هذه الاعدامات قائمة على تقدير أن الحديث عن السلم والتفاوض والجزائر الجزائرية بل وحتى ذكر « الجمهورية الجزائرية » التي « ستوجد في يوم من الايام » سوف يشيع جوا من التفاؤل في أوساط الجماهير الجزائرية ، يعلق عليه الرئيس الفرنسي الأمل في أن يؤدي الى ارتخاء عزيمة النضال وبرود جو التعبئة ، وانصراف الناس الى التفكير في ترتيب أمورهم لما بعد الحرب ، وفي هذه الحالة ، قد يتساءل الجزائريون : لماذا المغامرة بالتعرض للموت والاستمرار في تنفيذ تعليمات جبهة التحرير الوطني .

ان هذا التأويل تؤكد المبادرة التي عمدت اليها الحكومة الفرنسية في منتصف 1961 والتي عرفت باسم « الهدنة من جانب واحد » . فقد سارعت باريس الى اعلان هدنة عسكرية بمفردها ، من غير اتفاق مع الجبهة . وكان واضحا من تلك المحاولة أنها كانت تهدف الى ايجاد « مناخ سلم » يضع حدا للتوتر النضالي وينهي ارادة القتال . ويساعد على تحجيم قوة جبهة التحرير

الوطني من جهة ، وتسيير عملية بروز عناصر القوة الثالثة التي لا تجرؤ على الظهور في حالة استمرار التعبئة النضالية ، من جهة أخرى . ولم يكن من محض الصدفة أن يعمد الطرف الفرنسي الى توقيت هذه الهدنة الانفرادية يوم بدء مفاوضات ايفيان الأولى .

ولاشك أن اعلان تلك الهدنة كانت لها ، زيادة على ما ذكر ، خلفية أخرى تتمثل في السعي الى اظهار الجنرال ديغول في مظهر من لا يتراجع عن قراره : فقد كان موقفه معروفا من عدم الشروع في التفاوض الا بعد وقف المعارك ، وهو الموقف الذي لخصه في عبارته الشهيرة « السكين في المدخل » . فما دامت جبهة التحرير ترفض وقف القتال دون مفاوضات سياسية ، وما دام الجنرال ديغول يصصر على عدم التفاوض مع استمرار المعارك ، فليكن اعلان باريس للهدنة من طرف واحد .

وكان الجنرال ديغول يريد من ذلك تحقيق ما سبق ذكره من أهداف ، لأنه كان قد خطط لفشل الشوط الأول من المفاوضات ، كما تدل على ذلك التعليمات التي كان قد أعطاها للوفد الفرنسي والتي كانت تنص في جملة ما تنص على : - أ - اعتبار أن الصحراء ليست جزائرية . - ب - اعطاء نظام خاص للمدن التي توجد بها نسبة معتبرة من الأوروبيين . - ج - اعطاء الأوروبيين الجنسية المزدوجة .

وقد رفض الطرف الجزائري كل تقسيم للأرض ، وكل تجزئة للوطن وكل حد من السيادة بعنوان أو بآخر . فالسيادة الجزائرية على الصحراء ، تعززت بالدم وانصهرت في محن الحرب ضد الاستعمار ، فلا يمكن أن تكون موضوع نقاش . كما أن وحدة الجزائر لا يمكن النيل منها باعطاء نظام خاص لبعض المدن ، ولا يمكن المس بالوحدة الشعبية عن طريق اعطاء الأوروبيين امتيازات مجحفة مع الاعتراف لهم بالجنسية الجزائرية .

اذن فقد كانت السياسة الديغولية ماهرة في المزاوجة بين التفاوض واجباطه ، وبين اظهار نية السلم والاستمرار في الحرب . ذلك أن الهدنة من جانب واحد ، التي أعلن عنها يوم بدء المرحلة الاولى من مفاوضات ايفيان ، كانت محدودة بمناطق معينة ، ولم تكن تشمل كامل الجزائر . كما نصت التعليمات الفرنسية المتعلقة بهذه الهدنة على أن قوات الجيش الفرنسي مطالبة بأن تمنع العدو (أي جيش التحرير) من تحسين عتاده وتسليحه .

ولم تكد تنقضي ثلاثة أشهر على اعلان هذه الهدنة الانفرادية حتى اعترفت الحكومة الفرنسية بفشلها . فقد أعلن مدير الاعلام والشؤون السياسية في المندوبية الفرنسية العامة يوم 11 أغسطس خلال ندوة صحفية عقدها بمدينة الجزائر ، أن الحكومة الفرنسية قررت « اعطاء حرية عمل أكبر للقائد الأعلى للقوات الفرنسية بالجزائر » . ثم أضاف :

« منذ ثلاثة أشهر لم تستعمل هذه التسهيلات (أي الهدنة) في تهدئة الاوضاع . ان اصرار التمرد على رفض استعمال نفس اللغة يحدث وضعية يجب أن نواجهها » .

ذلك ان جبهة التحرير لم تقع في فخ الهدنة الانفرادية ، فقد استمرت فرق جيش التحرير في عملياتها الحربية ، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لاجباط الخطة النفسية - السياسية الموجهة ضد القوة الضاربة للثورة الجزائرية . وهذا بالضبط ما أعاظ القيادة العسكرية الفرنسية بالجزائر التي كان ممثلها حاضرا في ندوة 11 أغسطس الصحفية ، وهو الكومندان بورج . فهو لم يستطع أن يكتفم انفعاله أمام فشل الخطة الفرنسية اذ قال معقبا على تصريح مدير الاعلام والشؤون السياسية ما يلي :

« سنقوم بعمليات تخريب بكل صرامة ، لاننا مصممون على تصفية التمرد » .

-2-

وأخيرا اقتنع الجنرال ديغول بأنه لامناص من التفاوض مع جبهة التحرير الوطني ، حسب الشروط التي حددتها هذه ، لا حسب الشروط التي اشترطها هو : أي ان يبحث المتفاوضون الشروط العسكرية والسياسية لوقف القتال ، على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال .

وعلى الرغم من مماطلات « الساعة الأخيرة » التي تمثلت خاصة في محاولة اعطاء الصحراء نظاما خاصا ، فان الجنرال ديغول الذي كان يتابع عن كثب تلك المفاوضات قد أعطى تعليماته ، يوم 19 فبراير 1962 الى الوفد الفرنسي بصورة يفهم منها بوضوح انه تخلى نهائيا عن مطلب اعطاء الصحراء في مفاوضات وقف القتال نظاما خاصا ، يجعلها عمليا خارج السيادة الكاملة لجزائر الغد .

وقد برر موقفه أمام مفاوضيه في تلك التعليمات الشفاهية التي جاء فيها حسب أحد المفاوضين الفرنسيين ما يلي :

« ان المهم هو الوصول الى اتفاق يتضمن وقف القتال ثم تقرير المصير ، طالما ان هذا الاتفاق لا يتسبب في ادخال تغييرات مفاجئة على الوضع الراهن ، فيما يتعلق بالمصالح المادية والسياسية للاروبيين ، وفيما يتصل بالحضور

العسكري الفرنسي بالجزائر وبالشروط العملية التي يتم بها استغلال البترول والغاز في الميدان ، وأخيرا فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والفنية والثقافية بين الجزائر والوطن الأم . تلك هي النتيجة التي يجب تحقيقها اليوم » .

اذن فقد كانت الأعمدة الثلاثة للاتفاق الذي كان يريده الجنرال ديغول قبل شهر واحد من التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار تتلخص في أربع نقاط رئيسية :

1 - الحضور الأوروبي المكثف عن طريق تأمين المصالح المادية والسياسية للاروبيين .

2 - الحضور العسكري الفرنسي .

3 - الاستمرار في استغلال البترول والغاز .

4 - استمرار العلاقات الاقتصادية والثقافية القائمة .

ولا يخفى أن تأمين هذه الشروط يعني ايجاد الاطار الملائم لبروز قوة سياسية ثالثة بالجزائر ، تتحالف مع القوة السياسية التي تبرز وسط الاروبيين الذين يبقون بالجزائر ، والذين تمنحهم تلك الشروط غطاء كافيا ليصبحوا قوة فاعلة في الجزائر المستقلة ، بعد أن ظلوا - طيلة العهد الاستعماري - هم القوة الفاعلة الأساسية .

وقد كان الجنرال ديغول يعتمد في انجاح هذه الخطة ، عبر اتفاقيات محددة ، على أمرين أساسيين ، يرتبط أولهما بالوضع السياسي ، ويرتبط ثانيهما بالواقع الاقتصادي والثقافي .

ركائز الاستعمار الحديث في التصور الديغولي :

بالنسبة للأمر الأول ، وهو الوضع السياسي ، نجده يتميز عشية الاستقلال

بثلاث ظواهر :

أولا : المنعرج الذي أخذته المعركة بعد ظهور منظمة الجيش السري (O.A.S)

التي أصبحت ثلاثية الأطراف بعد أن كانت ثنائية فقط ، أي جبهة التحرير من جهة ومنظمة الجيش السري الارهابية من جهة ثانية ، والمخابرات الديغولية من جهة ثالثة ، أو الوحدات التي اشتهرت باسم « الباربوز » . فعلى الرغم من أن ظهور المنظمة الارهابية الفرنسية يعتبر نتيجة طبيعية من نتائج السياسة الفرنسية في معالجتها للقضية الجزائرية ، فإن دخول الجهاز الديغولي بصفة رسمية في المعركة ضدها من شأنه أن يخلق تعاطفا جزائريا مع السياسة الديغولية ، وبذلك توجد قاعدة قد تسمح بتهيئة الجو النفسي اللازم لاستمالة قات واسعة من الجزائريين الى صف السياسة الديغولية .

ثانيا : الثراء السريع الذي تسمح به ظروف الحرب عادة ، انتج فئة من الاثرياء ظهرت في ظل الحرب وهذه الفئة سواء كي تصون مصالحها أو بدافع وطني حقيقي كانت تتعاون مع جبهة التحرير أو على الاقل تدفع « الاشتراكات » ، وهذا من شأنه أن يضفي عليها هالة وطنية ، تمكنها من أن تجد لها مكانا ممتازا في جزائر تستقل في اطار اتفاقيات يحكمها منطق استعماري حديث .

ثالثا : القصور الذي تميزت به جبهة التحرير الوطني من ناحية التنظيم والتكوين الايديولوجي ، فمطلب الاستقلال جرف معه تيارات عديدة ، وعلى الرغم من الانقلابات والتحولات الكبيرة التي أدخلتها حرب التحرير على المجتمع الجزائري فانها لم تحوّل في الآبان في نظرية تكون سلاحا فكريا ونظريا يسمح بمواجهة مشاكل ما بعد الحرب ، بل ان الذي حدث بفعل هذه التحولات هو أن الجماهير الشعبية في القاعدة كانت غالبا أقرب الى الشعور بها من بعض الكوادر وبعض المسيرين ، وقد أدى هذا الى وجود هوة بين بعض الهيآت القيادية وبين الضمير الجماعي الجديد الذي عجزت ظروف حرب التحرير والطابع الخاص الذي اتخذته هذه الحرب والذي يجعلها تختلف عما عرفته بلاد أخرى من القارة الافريقية تحررت من الاستعمار .

وقد ضاعف في خطورة هذه المسألة الخلط بين جبهة التحرير كتنظيم سياسي ينبغي أن يكون مسلحا بايديولوجية ، وبين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي كان المفروض فيها أن تضع أسس دولة ، وكون الحكومة المؤقتة أصبحت عمليا هي القيادة العليا لجبهة التحرير ، أدى الى اضعاف مفهومي الدولة والحزب في أن واحد كما يؤكد ذلك برنامج طرابلس .

أما بالنسبة للواقع الاقتصادي والثقافي فهو يتمثل في الظواهر الآتية :

1 - مشروع قسنطينة الذي كان الجنرال ديغول قد أعلنه يوم 3 أكتوبر 1958 في خطابه بمدينة قسنطينة . وعلى الرغم من أن هذا المشروع وضع ديغول تصوره وخطوطه العريضة خلال الأشهر الأولى لاستلامه الحكم في عنفوان الحرب ، فقد كان يمثل أحد الركائز الأساسية التي يمكن أن تستمر مهما تغيرت الظروف السياسية . فقد أريد لهذا المشروع أن يكون برنامجا اقتصاديا يمتد على خمس سنوات ، من بداية 1959 الى 1964 .

وقد اعتبرت السياسة الديغولية أن هذا المشروع الاقتصادي يمثل أحد الأوراق الرئيسية التي تنفعها في الصراع الذي تخوضه ضد جبهة التحرير . ذلك ان مشروع قسنطينة كان هدفه الرئيسي ، عند وضعه ، هو تحقيق ادماج الاقتصاد الجزائري الناشيء عبر هذا المشروع ، في الاقتصاد الفرنسي .

وعن طريق هذا الدمج الاقتصادي يمكن حل بعض المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها « الأهالي » ، أي انه يمكن ترقية فئات من الجزائريين وتمكينهم من مستوى معاشي أرفع ، يكون في الوقت نفسه تبريرا للسيطرة الفرنسية وبداية لاضفاء الشرعية عليها في نظر بعض الجزائريين الذين سوف يستفيدون من هذا الوضع .

ولا شك أن هذه الغائية الاجتماعية - السياسية ، التي تكمن في مشروع قسنطينة منذ اعلانه في 1958 ، ومنذ الشروع في تنفيذه خلال 1959 ، يمكن استغلالها في تغذية وتدعيم القوة الثالثة التي سعى الجنرال ديغول الى ابرازها

قبل الاستقلال ، وهيا الشروط لكي تتشكل حتى بعد الاستقلال في ظل استعمار فرنسي حديث .

أن هذا الاستنتاج يتأكد من تحليل مشروع قسنطينة نفسه ، من جهة ، ومن تعليمات الجنرال ديغول نفسه الى وفده المفاوض من جهة أخرى . فمشروع قسنطينة يشتمل على الخصائص الآتية :

أ - انه يحافظ على الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا . ومعنى هذا أن الصناعات المراد انشاؤها بالجزائر ضمن هذا المشروع ، لن تحظى بأية حماية .

ب - صناعات المواد الاستهلاكية المراد انشاؤها ضمن المشروع لن يوجه انتاجها الى السوق الفرنسية ، ولكن لسد حاجات الجزائريين الذين يتوفر لهم العمل في اطار نفس المشروع . اما المواد الاستهلاكية « الفاخرة » فسوف تظل تفد من فرنسا الى الجزائر .

ج - الاستثمارات المبرمجة في المشروع في قطاع مواد البناء ، ليست موجهة هي الأخرى للسوق الفرنسية ولا تهدف حتى الى مزاحمتها : لأن مواد هذا القطاع تهدف فقط الى تيسير انجاز بعض مشاريع السكن التي تمولها الدولة الفرنسية والمعدة لسد حاجيات « الأهالي » في هذا القطاع .

وباختصار فقد كان مشروع قسنطينة يندرج عمليا في عملية اعادة تنظيم وهيكله للاقتصاد الفرنسي الذي تعتبر الجزائر تابعة له .

د - ينص مشروع قسنطينة على تطوير قطاع المحروقات ، لأنه يريد ، عبر ذلك ، تأمين استقلال فرنسا ومنطقة الفرنك عن الشركات البترولية الكبرى المتعددة الجنسيات .

2 - تمثل شبكة المدارس الفرنسية ، وطبيعة التنظيم الإداري الفرنسي بالجزائر قاعدة معتبرة لضمان حد أدنى من التقبل للوضع المراد اقامته في ظل اتفاقيات الاستقلال .

الاروبية دعامة أساسية لتأمين نجاح الاستعمار الحديث .
بالجزائر ، بفضل ما سوف يعطي لها من ضمانات ، سوف
الهيكل الثقافية والادارية الفرنسية القديمة .

استمرار تلك الهياكل ، زيادة عن الدعم الذي تؤمنه
للحضور الفرنسي ، سوف يفرز عناصر جديدة تنسجم مع أنماط القوة
السياسية الثالثة التي لم يتخل عنها الجنرال ديغول أبدا .

اتفاقيات ايفيان مشروع عملي لتفجير جبهة التحرير أو حل وسط ثوري ؟
ذلك هو ما يفسر التحول الذي طرأ على الموقف التفاوضي الديغولي عشية
الاستقلال . ولاشك أن الجنرال ديغول ، اذا كان قد اعتبر نفسه فاشلا في
خلق القوة الثالثة ، فقد سعى عن طريق التفاوض مع الجبهة أولا ، وعن طريق
ضبط اتفاقيات معها تساعد على اقامة استعمار فرنسي حديث بالجزائر ثانيا ،
الى توفير الشروط المساعدة على خلق قوة ثالثة ، داخل صفوف الجبهة نفسها ،
قوة ثالثة يكون مآلها - في التصور الديغولي - أحد أمرين : اما تغيير البنية
الاجتماعية والفكرية للجبهة وتحويلها هي نفسها ومن الداخل الى قوة ثالثة ،
واما ان تنفصل هذه القوة الثالثة عن الجبهة ان تغلبت داخل هذه القوى على
العناصر الثورية ، وبالتالي تصبح القوة الثالثة ، بعد انفصالها عن الجبهة هي
الاداة الجزائرية للاستعمار الحديث التي تسمح بتمويه الصراع ضد هذا
الاستعمار وضد أدواته الأروبية المتمثلة في الجالية الاروبية بالجزائر .

وهكذا كانت اتفاقيات ايفيان عمليا هي الاداة النظرية التي صنعها
الاستعمار الحديث كي يضمن بها مصالحه . وان قبول الثورة الجزائرية بهذه
الاتفاقيات وتوقيعها في 18 مارس (آذار) 1962 يعتبر « حلا وسطا » ،
ثوريا ، ما دام الاستعمار قد اعترى بالسيادة الجزائرية الكاملة على مجموع
التراب الجزائري . اما الاستعمار الفرنسي الحديث في التصور الديغولي فانه اذا

كان يعرف ذلك فانه كان يعرف أيضا انه يمكن - باستغلال ظروف وعوامل
معينة - تحويل هذا الموقف التكتيكي الى تراجع ايدولوجي عن أهداف الثورة
التي تحدت في خضم المعركة ، وبخصوص هذه النقطة بالذات يمكن
تحديد عناصر هذا التحول المأمول من طرف الاستعمار ، عبر الاتفاقية
المذكورة في الأسس التالية :

أ - الضمانات التي منحها اتفاقيات ايفيان للأقلية الأروبية : فهذه الضمانات
تسمح لها بالاستقرار كأقلية محظوظة لها امتيازات خاصة ، فقد جاء في البيان
العام لاتفاقيات ايفيان ما يلي :

« ستكون لهم (أي لأروبيي الجزائر) مساهمة عادلة وحقيقية في الشؤون
العامة ، وفي المجالس ستكون مساهمتهم بنسبة أهميتهم الحقيقية . كما
ستضمن لهم مساهمة عادلة في مختلف فروع الوظيفة العمومية .
على أن مساهمتهم في الحياة البلدية لمدينتي الجزائر وهران ستكون
موضوع اجراءات خاصة وستحترم حقوقهم في الملكية . ولن يتعرضوا لأي
اجراء نزع ملكية دون منح تعويض عادل يتم تحديده مسبقا .

كما انهم سيمنحون الضمانات المتلائمة مع خصائصهم الثقافية واللغوية
والدينية ، ويحتفظون بقانونهم فيما يتعلق بالاحوال الشخصية ، قانونهم الذي
سوف يحترم ويطبق من طرف محاكم جزائرية تشتمل على قضاة لهم نفس
قانون الاحوال الشخصية وسوف يستعملون اللغة الفرنسية في المجالس وفي
علاقاتهم مع السلطات العمومية . وسوف تساهم جمعية صيانة في حماية
الحقوق المضمونة لهم » .

ان هذه الضمانات التي اعطيت للأقلية الأروبية - في حالة بقائها بالجزائر -
تجعل منها بالفعل طابورا خامسا للاستعمار الحديث ، وتكون مبررا لتدخله
الدائم في شؤون الجزائر المستقلة بعنوان فرض احترام الاتفاقيات . ولاشك انه

وبهذه الصورة يكون الاستعمار الفرنسي الحديث قد ضمن أداة عسكرية جزائرية تضمن مصالحه ، وتساعد على توجيه الاستقلال في الاتجاه الذي سار فيه استقلال جهات أخرى في إفريقيا .

د - القواعد العسكرية الفرنسية : تنص اتفاقيات إيفيان على احتفاظ الحكومة الفرنسية بقاعدة مرسى الكبير (في شكل تأجير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد) وكذلك بقاعدة ذرية في الجنوب ، وبعدد من المطارات العسكرية . وإذا كانت الاتفاقيات تنص على جلاء القوات العسكرية الفرنسية ، فإنها كانت تنص أيضا على بقاء ثمانين ألف جندي فرنسي لا يتم جلاؤهم الا خلال مرحلة ثانية تمتد على عامين .

ومن الواضح ان وجود هذه القواعد العسكرية الفرنسية تؤكد المخطط الاستعماري الحديث ، فهي تشكل عرقلة مؤكدة تحد من حرية تحرك الدولة الجزائرية الناشئة ، وفي نفس الوقت الذي تمثل فيه تهديدا مستمرا للسيادة الجزائرية .

وهذه القواعد ، زيادة على ذلك كله تمثل قاعدة مادية ومعنوية تعزز تطور « القوة المحلية » في اتجاه التحالف مع فرنسا ، كما أن الامتيازات المعطاة للاروبيين والاجراءات المتعلقة بالاقتصاد والمالية تشكل قاعدة مادية ومعنوية كافية لأن تعزز عناصر القوة الثالثة وتتطور في اتجاه خدمة مصالح الاستعمار الحديث بشكل شبه علني .

هـ - العلاقات الاقتصادية والمالية : تنص اتفاقيات إيفيان ، فيما يتعلق بهذه النقطة على أن الجزائر تكون ضمن منطقة الفرنك ، وإذا كانت اتفاقيات إيفيان تعترف بحق الجزائر في أن يكون لها نقد خاص بها ، فإنها تنص أيضا على حرية انتقال وتحويل الأموال بين الجزائر وفرنسا .

كان في عزم الحكومة الفرنسية تشجيع بقاء هذه الأقلية في الجزائر بكل ثمن . ويتضح من استعراض تلك الضمانات المعطاة لهم ان الاستعمار الفرنسي كان قد أوجد القاعدة التي تخول له الأخذ بمخائق الجزائر المستقلة . فوجودهم في جميع فروع الوظيف العمومي وفي المجالس المنتخبة بنسبة أهميتهم العددية ، يعني - اذا نحن أخذنا في الاعتبار كفاءاتهم التقنية - أنهم كانوا سيمارسون صلاحيات تتجاوز بكثير أهميتهم العددية ، كما يعني في نفس الوقت أنهم سيكونون دائما عينا مسيري الاستعمار الحديث في باريس يطلعونهم على كل شيء في الابان . وهذا زيادة عن « الاجراءات الخاصة » التي كانت ستوضع لمدينتي الجزائر ووهران بوصفهما اكثر المدن الجزائرية عدد أروبيين .

ب - الهيئة التنفيذية المؤقتة : تعتبر هذه الهيئة بمثابة حكومة مؤقتة تتولى تسيير شؤون الجزائر خلال المرحلة الانتقالية ، أي تلك التي تفصل بين وقف القتال - الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من منتصف نهار يوم 19 مارس (اذار) 1962 - وبين اجراء الاستفتاء وما سوف يترتب عليه من نتائج . وقد كان تشكل هذه الهيئة المؤقتة بمثابة حل وسط بين تحويل السلطات الى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وبين استمرار ممارسة السلطات الفرنسية لجميع الصلاحيات ، وكان مقدرا لهذه الهيئة التنفيذية في الحسابات الديغولية ان تكون هي الوعاء الذي تظهر ضمنه « القوة الثالثة » المرجوة ، خصوصا وان الضمانات المعطاة للاروبيين وما قد تولده من نتائج وخاصة في المجال الاقتصادي والثقافي ، ستكون هي المحيط الأمثل لتطور هذه القوة ونموها .

ج - القوة المحلية : ونفس « الحل الوسط » وقع الاتفاق عليه بشأن القوة العسكرية التي تتولى الاشراف على الأمن خلال المرحلة الانتقالية ، وهي ما عرف حسب اصطلاح اتفاقيات إيفيان باسم « القوة المحلية » . وهي عبارة عن جيش حقيقي يتشكل من جزائريين يحولون مباشرة من الجيش الفرنسي .

وقد خصصت فقرة ، في القسم المتعلق بـ « التعاون » للعلاقات الثقافية تهدف الى تعزيز « العلاقات الاقتصادية والمالية » . ولاشك أن وضع كلمة « القيود » بدل « العلاقات » كان يعتبر أوضح وأوضح في التعبير عن حقيقة المقصود .

وقد خصصت في هذا القسم أيضا فقرة تتعلق بالمساعدة المالية التي تلتزم فرنسا بدفعها للجزائر لمدة ثلاث سنوات (وهي نفس المدة التي يتمتع خلالها الأوروبيون بالجنسية المزدوجة) .

وهذا يدل على ان الاستعمار الفرنسي الحديث قد قرر أن يدفع من الثمن ما يلزم لتكوين فئة جزائرية تخدم مصالحه ، عن طريق استمالتها بالاغراءات المالية ، وعن طريق استغلال المطامح الشخصية وجميع العناصر التي تعودت على الربح السهل بفعل الحرب .

وفي هذا الاطار يكون من السهل أيضا استمالة من يسمون « عناصر معتدلة » من الوطنيين الجزائريين الذين ساندوا وعملوا من أجل الاستقلال دون تردد ، لكنهم يتخوفون من كل تجديد ثوري يعطي للاستقلال مضمونا اقتصاديا واجتماعيا يتلاءم مع طبيعة التحولات التي أحدثتها حرب التحرير ، ومع فداحة التضحيات التي قدمها الشعب .

وتجدر الإشارة هنا الى الاموال التي قذفت بها الادارة الاستعمارية الفرنسية في الفترة الانتقالية ، أي بعد وقف القتال ، بعنوان « تعويضات » عن الخسائر التي لحقت بمدنيين جزائريين خلال الحرب . فمثل هذه التعويضات لم يكن ليستفيد منها الا فئات معينة هي المحتكة بالادارة الفرنسية . فمن أين للفلاح الذي يعيش في داخل الريف ، والذي لا يعرف القراءة والكتابة ، أن يسمع بهذه التعويضات أو يعرف اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول عليها . وكانت هذه التعويضات ترمي في جملة ما ترمي اليه الى « محو الآثار المعنوية »

للحرب التي قد تستغل بعد الاستقلال في صهر حركة ثورية جذرية توجد ضد مصالح الاستعمار الحديث ، في نفس الوقت الذي تساعد فيه على تعزيز صف « القوة الثالثة » بما تخلفه من مطامح مالية لدى عناصر قد تكون بقيت - حتى ذلك الحين - بمنجاة من تلوث الربح السريع . واذا كان عنوان « التعويضات » قد سمح بتدفق ملايين الفرنكات قبل أن يتبين اتجاه الأمور ، فكيف يكون الأمر عندما تبرز عناصر القوة الثالثة ويتضح تحالفها مع الاستعمار الفرنسي الحديث .

ولا يخفى أن مثل هذا التوجه كان سيعزز بفعل غياب رد فعل ملائم ، وبفعل استمرار الهياكل الثقافية والادارية القديمة التي كانت سوف تتحكم في توجيه وصهر حتى بعض العناصر النضالية .

ذلك أن الانسان ، عندما يترك لنفسه ، يتشكل حسب المحيط : فمن المتوقع ان يتحول عدد من المناضلين الى « موظفين » مقطوعي الصلة بالشعب ، يكسبون تدريجيا نفسية التعالي ، ويفقدون مع ذلك حس التفاعل مع قضايا الجماهير والثورة ، وفي هذه الحالة يميل كثيرون الى اعتبار هذا الوضع الرخي مكافأة على ما قدموه من نضال ، ويترتب على ذلك اعتبار آخر لا يقل خطورة عن الاول وهو الاعتقاد بأن مرحلة النضال قد انتهت .

عوامل فشل المشروع الاستعماري الحديث :

ان كل ما سبق ذكره يؤكد وجود عدة عوامل موضوعية ، عشية الاستقلال من شأنها أن تساعد على استقرار نظام مرتبط مع الاستعمار الفرنسي الحديث ويجهض الثورة .

لكن الاستعمار الفرنسي فيما خطط لم يقرأ حساب عاملين اثنين حالا دون نجاح مخططه :

الأول : وهو تطرف الارهابيين الأوروبيين ورفض أوروبيي الجزائر التسليم باستقلال الجزائر ، فقد أدى الى عمليات ارهابية فظيعة طبعت الفترة

الفاصلة ما بين وقف القتال وبين الاستفتاء بطابع دموي رهيب ، يعتبر من أشد الفصول التي عرفتها الجزائر وحشية ودموية . وقد كانت تلك العمليات الجنونية للارهاب الاروبي قد دفعت الاروبيين ، عندما اكتشفوا الحقيقة ، الى الهجرة الجماعية عن الجزائر وبذلك أصبح الجزء الاساسي في اتفاقيات ايفيان الذي يعتمد على وجود جالية أروبية كبيرة ، ويستغل ذلك لتقييد حركة الثورة - أصبح هذا الجزء غير ذي موضوع .

الثاني : هو وجود قوة جزائرية منسجمة ومنظمة ، وهي جيش التحرير الوطني ، فقد كان هذا الجيش ، رغم الظروف الصعبة التي اجتازها ، يشكل القوة الاساسية للثورة ، كما يتمتع بانضباط على مستوى عال .

ومن بين القصص التي تروي عن انضباط وحدات الجيش والفدائيين وتنفيذهم الدقيق للتعليمات ، ما يروي من أن استعماريا معروفا ، بمدينة قسنطينة قرر أن يخرج من منزله يوم وقف القتال ، أي يوم 19 مارس (آذار) 1962 في الساعة الحادية عشرة صباحا أي قبل موعد وقف اطلاق النار بساعة واحدة فقط . فحذرته زوجته قائلة ما معناه : لم تحن بعد الساعة المحددة لوقف النار ، فأجابها لقد تقرر السلم ولا خوف علي اليوم ، وخرج وما هي الا دقائق حتى سقط صريع رصاص أحد الفدائيين !

وقد استغل جيش التحرير الوطني ما كان يتمتع به من سمعة فدعا عناصر « القوة المحلية » الى الالتحاق به ، وقد كانت عناصر هذا الجيش الذي أعد ليكون هو الاداة الضاربة للقوة الثالثة سعيدة بأن تتاح لها فرصة الالتحاق بجيش التحرير واكتساب صفة الانتماء اليه ولو في الساعة الأخيرة ، فانضموا أفرادا وجماعات .

وبذلك سقطت دعامة أخرى من الدعائم التي كان أعدها الاستعمار الفرنسي لتكون قوة جزائرية ثالثة تخدم الاستعمار الحديث .

ومعنى هذا أن كل الاستراتيجية التي كان قد ضبطها الجنرال ديغول ، كانت حجر الزاوية فيها وجود أوروبيي الجزائر وبقاؤهم بعد الاستقلال من جهة ، ووجود قوة عسكرية غير قوة جيش التحرير الوطني من جهة أخرى ، ومن حول أوروبيي الجزائر كان المفروض أن تتطور مفاهيم تناهض أي اتجاه اشتراكي بعنوان صيانة « الحق المطلق » في « الملكية الفردية » - الذي تنص عليه اتفاقيات ايفيان - والذي لا يجوز النيل منه الا مقابل « تعويضات عادلة يحدد مبلغها مسبقا » ، مما يفرغ كل اجراء تأميم من أي محتوى ثوري ، كما يؤدي ذلك الى مضاعفة تبعية الجزائر لفرنسا ماليا واقتصاديا . وكان من المفروض أيضا ان تتطور في فلك أوروبيي الجزائر ، فئة جزائرية مرتبطة مع مصالح الاستعمار الحديث .

لكن تلك الهجرة الجماعية للاروبيين وفرت على الثورة الجزائرية معركة شاقة كان عليها ان تخوضها من اجل الحيلولة دون ان يتطور القبول التكتيكي باتفاقيات ايفيان الى استراتيجية قاتلة للثورة .

وقد كان الاستعمار الفرنسي الحديث بقيادة الجنرال ديغول أذكى من أن يتصور فعالية قواعد عسكرية فرنسية بالجزائر ، لا يوجد لها أي امتداد سياسي واقتصادي ، أي لا يوجد ما يدعمها داخل الجزائر في شكل قوة سياسية ظاهرة أو خفية ، فاستراتيجية كل استعمار حديث لا تقوم على القواعد العسكرية وحدها ، بل تتطلب وجود قوة سياسية وفئات « أهلية » تسند لها وتضمن لها غطاء محليا .

ومن هنا اتجه الجنرال ديغول الى وضع الجزائر في قائمة « خسائر » الاستعمار الفرنسي ، وقبل - عندما طرحت الجزائر مبدأ تقديم مواعيد الجلاء - بالجلاء عن الجزائر وتحقيق الجلاء نهائيا عن مرسى الكبير في 1966 ، أملا أن يضيف عليه ذلك صورة جدابة يستغلها في خدمة المصالح الاقتصادية الفرنسية لدى عدد من بلدان العالم الثالث .

وهكذا انهارت دعائم الاستعمار الحديث ، الواحدة بعد الأخرى ، لأنها كانت مترابطة : انهيار الوجود الأوروبي والقوة المحلية ، وانهيار معها الأمل في قيام قوة ثالثة ، وانهيار معها القواعد العسكرية ، وتحطمت آمال الجنرال ديغول في اقامة قاعدة صلبة ، داخل الجزائر ، للاستعمار الفرنسي الحديث ليسيطر منها هذا الأخير ، على مجموع افريقيا .

وبذلك دخلت العلاقات بين الجزائر وفرنسا مرحلة جديدة ، لم تخل من شحنات عاطفية حادة ، خففت منها وجود مصالح ، هنا وهناك تربط بين البلدين ، وتفرض عليهما حدا أدنى من الواقعية .

فما هي أبرز القضايا التي تحكمت في توجيه تلك العلاقات بعد تحقيق الاستقلال ؟

-3-

دخلت العلاقات الجزائرية - الفرنسية ، بعد الاستقلال مرحلة جديدة كان من الحتمي أن تتحكم في توجيهها تلك الظروف التي تحدثنا عنها سابقا ، وهي ظروف كما رأينا تولدت عن منطلق أحداث تجاوزت ارادات الافراد والمسيرين لانها مرتبطة بمدار صراع يكاد يكون فريدا في نوعه .

ويمكن أن نقسم هذه المراحل الى أقسام :

- مرحلة المباشرة للاستقلال والاتفاقات التي أبرمت خلالها (1963 - 1964)

- مرحلة الاتفاق حول المحروقات (1965 - 1969) .

- مرحلة الصراع حول البترول وتأميم المحروقات (1970 - 1978)

- المرحلة الجديدة التي ابتدأت مع عهد الرئيس بن جديد في الجزائر ومجيء الاشتراكيين الى الحكم بفرنسا ومضمون التعاون الجاري .

مشكل الهجرة :

كانت سنوات الاستقلال الأولى هي التي كان من المفروض أن تشهد تطبيق اتفاقيات ايفيان . وعلى الرغم من الهجرة الجماعية للاروبيين التي نسفت عددا من الاهداف غير المعلنة لتلك الاتفاقيات ، فقد تميزت المرحلة بالتوقيع على عدد من الاتفاقات والبتروكولات كانت معظمها تحديدا عمليا لكيفيات تطبيق اتفاقيات ايفيان فهي والحالة هذه ذات طابع فني ، فلا داعي



لأن تعرض لها . لكن هناك اتفاقات أخرى أبرمت خلال عامي 1963 و 1964 .
يمكن القول عنها بأنها ادخلت بعض التعديل على اتفاقيات ايفيان وان لم تكن
مناقضة لها .

فقد جرت مفاوضات في الربع الأخير من عام 1963 انتهت في 30
نوفمبر بالاتفاق على أن تضمن الجزائر لفرنسا 65 / من حجم الاستيرادات
للمواد . وقد تحصلت فرنسا على ضمانات خاصة فيما يتعلق بشراء الجزائر
للصلب والالومنيوم ومشتقات الحليب والحبوب ومواد أخرى من فرنسا .

وقد واصلت الجزائر تصدير منتوجاتها الى فرنسا في هذه الفترة كما كان
الامر في العهد الاستعماري أي دون حواجز جمركية ، باستثناء الخمر . فقد
أبرم في جانفي (يناير) 1964 اتفاق ينص على تخفيض كميات الخمر
الجزائرية المصدرة لفرنسا فقد نص ذلك الاتفاق على تخفيض متدرج يقدر
بنصف مليون هيكتولتر كل سنة ، مع العلم بأن الخمر كان تمثل 26 % من
نسبة الصادرات الجزائرية إلى فرنسا ، أي انها تأتي في المرتبة الثانية بعد البترول .
أما مشكل الهجرة فلم يقع التعرض له في السنة الأولى بعد الاستقلال ، على
اعتبار ان تلك الفترة لم تطرح مشكل المهاجرين ، اذ كان عدد العائدين الى
الجزائر يفوق عدد الذين يهاجرون الى فرنسا . اما بعد ذلك فقد كانت الهجرة
موضوع مفاوضات بين الطرف الجزائري والطرف الفرنسي انتهت باتفاق أبرم
بتاريخ 10 أفريل 1964 . ويلخص هذا الاتفاق في اعتماد مبدأ ينص على
ان عدد المهاجرين الجزائريين لفرنسا يتحدد حسب اليد العاملة الجزائرية
المتوفرة من جهة ، وحسب امكانيات سوق العمل الفرنسي من جهة أخرى ،
وقد اعتبر الطرف الفرنسي ان عدد اثني عشر ألف مهاجر هو أقصى ما يمكن
أن تتحملة السوق الفرنسية سنويا . كما نص الاتفاق المذكور على أن تحديد
عدد المهاجرين على الاساس السابق الذكر يتم كل ثلاثة أشهر . كما ينص

هذا الاتفاق على اجتياز طالبي الهجرة لمراقبة صحية تتم في كل من مدن
الجزائر ووهران وعنابة وقسنطينة ، وهي رقابة يمارسها اطباء فرنسيون يشتغلون
في اطار « التعاون » ويوضعون مباشرة تحت تصرف وزير الشؤون الاجتماعية
الجزائري .

لكن النقطة التي طبقت تطبيقا كاملا من هذا الاتفاق هي فقط تلك التي
تتعلق بالرقابة الصحية : أما باقي الاتفاق فقد كان غموضه يحول دون تطبيقه
بصفة ترضي الطرفين .

في هذا الاطار طرح الطرف الفرنسي مشكل ما يمكن تسميته بـ « المهاجرين
بعنوان السياحة » ، والمقصود بذلك هم المهاجرون الذين لا يمرون بديوان اليد
العاملة في الجزائر ، ويزعمون أنهم « سواح » ، سواء عند مغادرتهم الجزائر أو
عند وصولهم لفرنسا . حتى اذا وصلوا هناك ، استقروا وراحوا يبحثون عن
العمل .

وقد واجهت الحكومة الفرنسية هذا الوضع باجراءات انفرادية في مبدأ
الأمر . فكانت سلطات الحدود الفرنسية تمنع من دخول التراب الفرنسي من
تشبه فيه من « السواح » . وقد تسببت هذه الاجراءات في مفاوضات فرنسية -
جزائرية جديدة انتهت بالتوقيع ، في 27 ديسمبر 1968 على اتفاقية تتعلق
بـ « تنقل وتشغيل واقامة الجزائريين وعائلاتهم بفرنسا » كما جاء في عنوان
الاتفاقية التي تحدد عدد المهاجرين سنويا بخمس وثلاثين ألف شخص لمدة
ثلاث سنوات .

لكن الجديد في هذه الاتفاقية لا يتصل بالعدد فقط ولكنه يتصل أيضا
بشروط العمل والاقامة : فقد اتفق الطرفان على أن المهاجر بعد الفحص الطبي
في الجزائر والتأكد بأنه ظل يبحث عن عمل دون جدوى ، يملك ، بعد وصوله
لفرنسا مدة تسعة أشهر لبحث عن عمل . وفيما اذا وجد عملا خلال هذه
المدة يمنح شهادة الاقامة .

(وتجدر الإشارة الى أن المهاجرين من جنسيات أخرى يملكون أجل ثلاثة أشهر للبحث عن العمل) . اما شهادة اقامة أفراد الاسرة ، فهي لا تمنح حسب هذه الاتفاقية الا بعد الحصول على شهادة سكن وبعد فحص طبي . ويتعهد الطرف الفرنسي في هذه الاتفاقية ببذل « مجهود خاص بوسائل مضاعفة لفائدة العمال الجزائريين من أجل تطوير تعليم الكبار والتكوين المهني ورفع مستوى التأهيل لديهم وكذلك ترقيةهم في الشغل من جهة ، ومن جهة أخرى ببذل جهد من أجل التحسين المستمر لظروف العيش والسكن لهؤلاء العمال » . ونظرا الى أن هذا الاتفاق يمتد على ثلاث سنوات ، فقد تم التوقيع على اتفاق انتقالي في نهاية 1971 يمدد الاتفاق السابق لمدة سنتين ، أي 1972 و 1973 ، ومع تخفيض عدد المسموح لهم بالهجرة الى خمس وعشرين ألف سنويا .

وتجدر الإشارة الى أن هذا الاتفاق الانتقالي قد وقع في خضم الازمة البترولية التي انفجرت بين الجزائر وفرنسا ، على عهد الرئيس الفرنسي السابق ، بومبيدو ، والتي سوف نتعرض لها فيما بعد . وبعد انتهاء مدة العامين هذه ، أعلنت الجزائر في أوت 1973 عن قرار انفرادي يقضي بوقف الهجرة الجزائرية الى فرنسا .

وفي عام 1980 ، قررت فرنسا على عهد الرئيس السابق ، جيسكار ديستان أن تشجع المهاجرين على العودة بحوافز مالية تساوي أربعة أضعاف الراتب الشهري . لكن هذا القرار لم تكن له نتائج عملية حقيقية اذ لم يستجب له الا عدد ضئيل لم يتجاوز الألفين خلال ثلاث سنوات .

وقد اتخذت السلطات الفرنسية عددا من الاجراءات في عهد الرئيس السابق ، تتصل بالمهاجرين زادت في توتر العلاقات بين البلدين .

ومهما يكن من شيء فمن الصعب التعرض لجميع مراحل الهجرة الجزائرية بفرنسا منذ الاستقلال الى الآن ، فضلا عن استعراض أسبابها وتاريخها .

لكن الذي يمكن تسجيله اجمالا ، هو أن موضوع الهجرة ظل يمثل أحد الانشغالات الأساسية للحكم في الجزائر ، نظرا لحجمه وطابعه الانساني والاجتماعي المعقد ، كما كان يمثل باستمرار أحد عناصر وعوامل « الضغط » ، في المنظور الفرنسي ، تستعمله كورقة في مقابل شيء ما .

ولهذا كان المشكل ينطرح بحدة تحت تأثير عاملين : كلما تأزمت العلاقات بين البلدين من جهة ، وكلما احدث الوضع الاجتماعي بفرنسا توترا بين القوى الفرنسية المتصارعة على الحكم مما يدفع بعضها الى اثاره مشكل الهجرة لتبرير موقف أو المزايدة على موقف .

فقد انطرح بحدة مرة أولى عندما طلبت الجزائر مراجعة اتفاقية وأسعار البترول في نهاية الستينات . وقد أدى الطرح خلال تلك الازمة الى اعلان الجزائر عن وقف الهجرة .

ثم انطرح مرة ثانية في عهد جيسكار ديستان ، عندما اصطدمت سياسة الجزائر مع السياسة الفرنسية في منطقة المغرب العربي وفي افريقيا . وزاد في تعقيد هذا الطرح الاخير انه تزامن مع بدايات أزمة اقتصادية عالمية ظلت تتفاقم باستمرار . وهذا ما أدى الى مطالبة الطرف الفرنسي بعودة المهاجرين الى بلدانهم مقابل حوافز مادية معينة .

وفي هذا الاطار تجدر الإشارة الى أن الطرح الجزائري نفسه الى الهجرة قد مر بعدة مراحل هو الآخر :

المرحلة الاولى تمثلها النظرة الى الهجرة بوصفها ضرورة من جهة ، ومن جهة أخرى باعتبارها مضمونة بموجب اتفاقيات ايفيان . وعلى أساس هذه

النظرة كانت الجهات الجزائرية المختصة بمعالجة هذا الموضوع تعتبر أنه لا بد من تأمين هجرة خمسين ألف في السنة الى فرنسا ، وعلى نفس الاساس رفضت نفس الجهات في تلك المرحلة القبول بشرط حصول المهاجر على بطاقة اقامة أو رخصة اقامة ، نظرا الى أن اتفاقيات ايفيان تنص على « حرية التنقل للأشخاص » بين الجزائر وفرنسا .

أما المرحلة الثانية فيمثلها قرار وقف الهجرة في 1973 ، باعتبار أنه الاقتصاد الجزائري أصبح في وضع يمكن له معه أن يمتص فائض الايدي الجزائرية العاملة ، وأنه لا حاجة والحالة هذه الى الهجرة لحل مشكل البطالة .

لكن هذه النظرة اذا كانت تحل مشكل « المرشحين » الى الهجرة فانها لا تحل مشكل المهاجرين الذين استقروا بعد بفرنسا ، والذين أصبحوا يتعرضون لمضايقات ادارية واجراآت قانونية وتصرفات عنصرية تجعل كثيرين منهم يفضلون العودة الى بلدهم لو توفر لهم حد أدنى من الشروط .

هنا تبدأ المرحلة الثالثة التي يحوصلها مطلب تأمين العودة واعادة ترتيب أوضاع المهاجرين داخل الاقتصاد الجزائري الذي قد يكون في استطاعته الآن أن يستوعبهم ، وعلى أساس هذه النظرة نظمت عدة ملتقيات جزائرية حول تأمين العودة وبحث شروط اعادة ترتيب أوضاع المهاجرين داخل الجزائر .

ويمكن القول ان مشكل الهجرة قد دخل الآن مرحلة جديدة منذ 1979 ، أي في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد . وقد بدأت ملامح هذه المرحلة تتضح من خلال الطرح الجزائري الجديد لمشكل الهجرة ، وهو طرح يريد أن يتجنب تسييس هذا المشكل .

وإذا كان الرئيس الفرنسي السابق لم يظهر عليه الاستعداد للتجاوب مع هذا الطرح ، فيبدو أن الرئيس فرانسوا ميتران وجد بعض التجاوب معه ، خصوصا وقد جذبه الاسلوب الهاديء الذي عرف به الرئيس الشاذلي في معالجة أعقد المشاكل .

ويتلخص الطرح الجزائري الجديد في الاتجاهات الآتية :

أولا : مشكلة الهجرة ظهرت في ظروف تاريخية معينة ، ليست الجزائر هي المسؤولة عنها ، فالاستعمار هو المسؤول تاريخيا عن بدايات هذه الظاهرة التي نمت وتطورت في عهده ، ثم استمرت بسبب وضع التخلف الذي ظهرت به الجزائر المستقلة ، بسبب نفس الاستعمار .

ثانيا : رفض تسييس المشكلة ، وبالتالي رفض أن تكون الهجرة موضوع مقايضة لموقف سياسي أو مقابل تجاري . انها مشكلة قائمة بذاتها يجب أن تعالج بوصفها مشكلا انسانيا بالدرجة الاولى . فالمهاجرون ليسوا بضاعة تجلب عند الحاجة اليها ، ثم تلفظ عند الاستغناء عنها . انها مجموعة من الناس ذات لحم ودم لها مطالبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يجب السعي لتأمينها ولو في أدنى الحدود . وهذا يعني أن الطرف الفرنسي لا يمكن أن يتنصل من مسؤوليته كلية في هذا الموضوع .

ثالثا : ان تحميل الطرف الفرنسي لنصيبه من المسؤولية لا يعني ان الجزائر تريد أن تتنصل من حل هذا المشكل ، كلا فهي على العكس من ذلك تحتضنه خصوصا وانها تعتبر أن وضعها السياسي والاقتصادي أصبح مستقرا بصورة تسمح لها بمواجهة هذا الموضوع بمواجهة هادئة . فقد مضى ذلك الوقت الذي كان فيه كثيرون يعتبرون أن التلويح بـ « العودة » يمثل تهديدا سياسيا يصعب على الجزائر أن تواجهه . فالنظرة السائدة في الجزائر اليوم ، أن مسألة العودة ليست أبدا مشكلة سياسية ، بل هي مشكلة فنية تتطلب اجراآت وآجالا وبرمجة ، مثلما يتطلبه أي انتقال للسكان من مكان لآخر . فإذا كان تنظيم قافلة سفر لعدد كبير يتطلب اعدادا وتنظيما وتوفيرا لحد أدنى من الامكانيات وهيآت الاستقبال ، فكيف عندما يتعلق الامر بانتقال مآت الآلاف من الناس ، من مكان قضوا فيه سنوات طويلة ، الى مكان اخر يستقرون فيه الى الأبد .

فالنظرة الجزائرية الجديدة تتمثل في نزع الطابع السياسي عن هذا المشكل وتخليصه من الجو العاطفي المشحون بالتوتر ، وجعله مشكلا عاديا .

وكونه عاديا لا يعني كونه سهلا ، انه واحدة من نتائج الاستعمار والتخلف التي تواجهها الجزائر في أشكال وصور متعددة . واذا كانت الجزائر مهممة بالموضوع فلا يعني أنها مهمومة منه ، خصوصا وأن الوضعية الاقتصادية للجزائر أصبحت قادرة على استيعاب الهجرة في اطار خطة مدروسة ومبرمجة ، تحاول حل مشكل جماعي دون أن يكون ذلك على حساب الفرد . أي أن تأمين العودة وترتيب وضع الهجرة بعد العودة الى الجزائر لا يجوز أن يتم في اطار القهر والجبر : فعملية العودة ، عملية مختارة ، مثل الهجرة ، لا يمكن فرضها على أحد اذا لم يكن راغبا فيها .

ان مزية هذا الطرح هو أنه يعيد المشكلة الى حدودها الطبيعية عن أهواء الطرح العاطفي أو تقلبات الطرح السياسي . فالمهاجرون لا يجوز أن يشعروا بأنهم « رهائن » وبالتالي أن يكونوا موضوع مساومة أو مقايضة .

ان تأكيد الجزائر لمسؤوليتها في معالجة الموضوع وحله مستقبلا ، لا يعني أن المهاجر ، كمواطن ، لا يملك حق قرار في العودة الى بلده أو الاستقرار في أرض الهجرة . يجب أن يعرف انه يتحمل هو الآخر قسطه من المسؤولية في العودة أو البقاء .

البترو ، بين المتناقضات الفرنسية ومتطلبات التنمية الجزائرية :

اذا كانت الهجرة تمثل أحد المشاكل الكبرى التي وجهت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال ما يقرب من عشرين سنة ، فان المشكلة الكبرى التي وجهت العلاقات بين البلدين تتمثل في المحروقات (وان كان البترول قد ظل خلال العشر سنوات الاولى هو أساس وجوه المشكل) .

وتأتي أهمية هذا المشكل من عدة عوامل ، من حيث الحجم أولا ، فقد كان البترول الجزائري يمثل عام 1962 ما لا يقل عن 34% من الواردات

الفرنسية ، ليصبح 32% عام 1968 و 26% عام 1972 . والملاحظ أن هذا الانخفاض النسبي يحجب في الواقع زيادة معتبرة اذا تضاعف حجم البترول الجزائري مرتين في الحقيقة خلال عشر سنوات ، ذلك ان مجموع الاستيراد الفرنسي من البترول كان ، خلال نفس المدة ، قد تضاعف ثلاث مرات .

واذا نظرنا الى كميات البترول الجزائري الموجهة الى فرنسا منسوبة الى الانتاج البترولي الجزائرية نجد نفس الأهمية : فقد كان يصدر منه 61 / الى فرنسا عام 1962 ، وما لا يقل عن 55 / في 1970 أي بزيادة حقيقية معتبرة .

أما الأهمية الأخرى التي يكتسبها البترول ضمن العلاقات الفرنسية - الجزائرية فهي تتمثل في أن البترول ظل طيلة عشر سنوات هو حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين . فالاتفاق البترولي الذي أبرم بين الجزائر وفرنسا بتاريخ جويلية 1965 يربط بين استغلال المحروقات الجزائرية والبحث عن البترول وبين التعاون الفرنسي ومساعدته المالية لتحقيق مشاريع تنمية صناعية بالجزائر . وقد نص الاتفاق المذكور على أن مدة العمل به هي خمسة عشر عاما ، لكن يمكن مراجعته بعد خمس سنوات .

وتتلخص الأهمية الثالثة لقطاع البترول ومدى وزنه في العلاقات الجزائرية الفرنسية ، في أن هذا القطاع كان قد تحكم الى حد كبير في توجيه تلك العلاقات بعد الاستقلال في ظل نوع من الانسجام وتبادل المصالح لمدة ثماني أو تسع سنوات ، ليصبح بعد ذلك عامل توتر وصدام استمر ، وان بدرجات متفاوتة ، لمدة عشر سنوات تقريبا ، ليعود من جديد الى دوره كمعدل للعلاقات يدفع بها في اتجاه حد أدنى من الانسجام ، منذ عام 1981 ، وهو اتجاه تأكد خلال عام 1982 بوضوح ، ليلعب الدور مع الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الجزائري الى فرنسا هذا الاسبوع .

وأول سؤال يتبادر الى الذهن من خلال استعراض جوانب أهمية البترول في توجيه العلاقات بين البلدين هو السؤال التالي : لماذا كانت المحروقات خلال

العشرية الأولى عامل انسجام ، لتصبح عامل صدام خلال العشرية الثانية ، ثم تلعب من جديد دورا معتبرا في تحسين العلاقات ؟

الجواب الاجمالي هو : ان السبب يكمن في متناقضات السياسة البترولية . اما الجواب بالتفصيل فهو يستلزم بعض الشرح .

لكي نفهم طبيعة هذا الدور وتغيراته ، لابد أن نستعرض ولو بإيجاز شديد ، طبيعة المسعى كل من الطرفين .

بالنسبة لطبيعة المسعى الجزائري نجده محكوما بالاعتبارات الآتية :

أولا : الحرص على تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، ومن بين الوسائل الأساسية اللازمة لتحقيق هذا الهدف ، هو استرجاع الثروات الوطنية . ان هذا المبدأ كان مسجلا ضمن البرنامج السياسي للثورة الجزائرية منذ ما قبل الاستقلال .

في هذا الاطار يمكن أن نعتبر قبول الجزائر باتفاقيات ايفيان التي كانت اطارا عاما للعلاقات بما فيها ميدان المحروقات ، نوعا من التراجع التكتيكي . ونفس الملاحظة يمكن أن تنسحب على اتفاق جويلية 1965 .

ثانيا : تخليص قطاع المحروقات من الهيمنة الفرنسية .

ثالثا : تعبئة الموارد البترولية والغازية لتصنيع الجزائر .

ولا يخفى أن الاهداف التي تتحكم في توجيه المسعى الجزائري تستلزم مواقف سياسية وتنظيمية لا يمكن الا أن تصطدم بالمواقف الفرنسية . وعلى أساس هذه الاعتبارات أعلنت الجزائر في فبراير 1971 عن قرار تأميم البترول بنسبة 51% وتأميم الغاز ووسائل نقل المحروقات بنسبة مائة بالمائة ، خصوصا وقد رأت ان مستوى التأهيل الذي بلغته الاطارات الجزائرية بصورة عامة يجعل في استطاعة هؤلاء أن يقوموا بتأطير العمليات المترتبة على تأميم قطاع المحروقات .

أما الاعتبارات التي تتحكم في توجيه الموقف الفرنسي ، خلال المراحل التي سبقت مجيء الرئيس فرانسوا ميتران الى الحكم ، فيمكن تلخيصها فيما يلي :

1 - تنطلق النظرة الفرنسية الى قطاع المحروقات بوصفه أداة يحقق استقلال فرنسا الطاقوي عن الشركات الاميركية الكبرى .

2 - وضع اليد على البترول والغاز الجزائري يمكن أن يكون وسيلة فعالة للاحتفاظ بحد أدنى من النفوذ في الجزائر ، ومنها في كامل المنطقة الافريقية .

3 - استغلال المحروقات الجزائرية على أساس اتفاقيات ايفيان أو اتفاقيات جويلية 1965 يضمن المساعدة في تحقيق الرفاهية الفرنسية .

ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن العقلية التي تتحكم في المسعى الفرنسي عقلية مزدوجة : فهي من جهة عقلية هيمنة امبريالية تحاول الاحتفاظ بعدد من المكاسب كانت مؤمنة - وان بصورة أخرى - خلال العهد الاستعماري ، وهي من جهة أخرى عقلية مستهلك يريد أن يفيد عن مواد أولية ينتجها غيره ، في انتظار أن يوفق لمصدر جديد من مصادر الطاقة ، شمس أو ذرة ، يتواصل البحث عنه دون انقطاع .

فالمسعى الفرنسي اذن يقوم على تحقيق امداداته من الطاقة ، وبالتالي تحقيق أمنه الاقتصادي ، من جهة ، ومن جهة أخرى على تحصيل الطاقة بأقل تكلفة ممكنة . وعلى هذا الأساس كانت شركات التنقيب والاستثمار الفرنسية بحقول البترول تريد أن تستخرج أقصى ما يمكن من الارباح باستخراج واستغلال اكبر كميات ممكنة من البترول ، غير آبهة بالمصير الذي ينتظر الجزائر عندما تصير هذه المواد الى النفاذ .

ويمثل هذا المسعى تكون فرنسا قد حققت هدفا آخر من أهداف سياستها الخارجية ضمن المعسكر الغربي ، فليس من المستبعد أن تكون قد اعتبرت تمركزها في حقول الجزائر البترولية نوعا من الرد على التمرکز الاميركي في

تونس ، وعلى الاخص في المغرب . وفي نفس الوقت تكون سياسة فرنسا الجزائرية قد تضمنت للخبرة الفرنسية ولرؤوس الاموال الفرنسية أسواقا هامة في افريقيا التي تهب عليها الرياح المناهضة للامبريالية ، وحتى في العالم العربي المتمسك بقوميته . لكن هدف السياسة الاقتصادية الخارجية هذا اذا كان يفسر بعض جوانب الاتفاق الذي أبرم مع الجزائر في 1965 فانه لا يفسر الاصطدام الذي حدث معها في السبعينات .

ويمكن القول في هذا المجال أن اصطدام السبعينات يتزامن تقريبا - وخاصة منذ عهد الرئيس الفرنسي السابق - مع سياسة فرنسية منكفئة على الماضي . وتريد الحفاظ على مواقعها في الخارج دون تحليل دقيق لتطورات المستقبل ، أي انه لم تعد لها آنذاك نظرة مستقبلية جريئة ومحددة .

لكن صدام السبعينات لم يمنع من أن يحقق التعاون الجزائري - الفرنسي دفعا جديدا منذ العام الماضي بصفة خاصة ، فقد بلغ الحجم الاجمالي للتبادل بين البلدين عام 1982 ما لا يقل عن أربعين مليار فرنك فرنسي ، أي بزيادة 60 / بالنسبة لعام 1981 .

كما أن رئيس الجمهورية الجزائرية وقع بتاريخ 7 أوت 1982 على مرسوم التصديق على بروتوكول التعاون الاقتصادي الذي أمضاه كل من وزير الخارجية الجزائرية ووزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 21 جوان 1982 في الجزائر .

فماذا يعني هذا التحول الذي عرفته العلاقات بين البلدين ، وما هو مضمونه وما هي أهدافه .

-4-

لا خلاف على أن المدى الذي أخذه التعاون بين الجزائر وفرنسا منذ عامين (في نوفمبر 1981 زيارة الرئيس ميثران الى الجزائر وفي نوفمبر 1983 زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد لفرنسا) سوف يظل مرتبطا باسم الرئيسين ابن جديد وميثران .

فاذا نحن أخذنا عام 1978 ، أي عشية تسلم الرئيس الشاذلي بن جديد لمسؤولية رئاسة الجمهورية ، كنقطة انطلاق لتقييم مدى التقدم الذي تحقق بين البلدين ، فاننا نجد ان العجز الجزائري في ميزان المدفوعات مع فرنسا قد بلغ خلال ثلاث سنوات ، أي فيما بين 1978 و 1981 أكثر من 14 مليار دينار جزائري .

وبعد الاتفاق الذي أبرم بين فرنسا والجزائر في فبراير 1982 حول سعر الغاز وحجم الكميات المستوردة منه ، تغير الوضع (فقد بلغ حجم المستوردات من الغاز 5,9 مليون طن في 1982 مقابل 4,06 مليون طن في عام 1981) . بل ان الاحصائيات تبرز أن الصادرات الجزائرية الى فرنسا في قطاع المحروقات تمثل 32% من الصادرات الجزائرية عام 1982 ، في هذا القطاع ، أي أن فرنسا أصبحت هي الزبون الاول للجزائر .
فما هو تفسير هذه الاندفاع التي عرفتها العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1981 ؟

تونس ، وعلى الاخص في المغرب . وفي نفس الوقت تكون سياسة فرنسا الجزائرية قد تضمنت للخبرة الفرنسية ولرؤوس الاموال الفرنسية أسواقا هامة في افريقيا التي تهب عليها الرياح المناهضة للامبريالية ، وحتى في العالم العربي المتمسك بقوميته . لكن هدف السياسة الاقتصادية الخارجية هذا اذا كان يفسر بعض جوانب الاتفاق الذي أبرم مع الجزائر في 1965 فانه لا يفسر الاصطدام الذي حدث معها في السبعينات .

ويمكن القول في هذا المجال أن اصطدام السبعينات يتزامن تقريبا - وخاصة منذ عهد الرئيس الفرنسي السابق - مع سياسة فرنسية منكفئة على الماضي . وتريد الحفاظ على مواقعها في الخارج دون تحليل دقيق لتطورات المستقبل ، أي انه لم تعد لها آنذاك نظرة مستقبلية جريئة ومحددة .

لكن صدام السبعينات لم يمنع من أن يحقق التعاون الجزائري - الفرنسي دفعا جديدا منذ العام الماضي بصفة خاصة ، فقد بلغ الحجم الاجمالي للتبادل بين البلدين عام 1982 ما لا يقل عن أربعين مليار فرنك فرنسي ، أي بزيادة 60 / بالنسبة لعام 1981 .

كما أن رئيس الجمهورية الجزائرية وقع بتاريخ 7 أوت 1982 على مرسوم التصديق على بروتوكول التعاون الاقتصادي الذي أمضاه كل من وزير الخارجية الجزائرية ووزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 21 جوان 1982 في الجزائر .

فماذا يعني هذا التحول الذي عرفته العلاقات بين البلدين ، وما هو مضونه وما هي أهدافه .

-4-

لا خلاف على أن المدى الذي أخذه التعاون بين الجزائر وفرنسا منذ عامين (في نوفمبر 1981 زيارة الرئيس ميثران الى الجزائر وفي نوفمبر 1983 زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد لفرنسا) سوف يظل مرتبطا باسم الرئيسين ابن جديد وميثران .

فاذا نحن أخذنا عام 1978 ، أي عشية تسلم الرئيس الشاذلي بن جديد لمسؤولية رئاسة الجمهورية ، كنقطة انطلاق لتقييم مدى التقدم الذي تحقق بين البلدين ، فاننا نجد ان العجز الجزائري في ميزان المدفوعات مع فرنسا قد بلغ خلال ثلاث سنوات ، أي فيما بين 1978 و 1981 اكثر من 14 مليار دينار جزائري .

وبعد الاتفاق الذي أبرم بين فرنسا والجزائر في فبراير 1982 حول سعر الغاز وحجم الكميات المستوردة منه ، تغير الوضع (فقد بلغ حجم المستوردات من الغاز 5,9 مليون طن في 1982 مقابل 4,06 مليون طن في عام 1981) . بل ان الاحصائيات تبرز أن الصادرات الجزائرية الى فرنسا في قطاع المحروقات تمثل 32% من الصادرات الجزائرية عام 1982 ، في هذا القطاع ، أي أن فرنسا أصبحت هي الزبون الاول للجزائر .

فما هو تفسير هذه الاندفاع التي عرفتها العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1981 ؟

تونس ، وعلى الاخص في المغرب . وفي نفس الوقت تكون سياسة فرنسا الجزائرية قد تضمنت للخبرة الفرنسية ولرؤوس الاموال الفرنسية أسواقا هامة في افريقيا التي تهب عليها الرياح المناهضة للامبريالية ، وحتى في العالم العربي المتمسك بقوميته . لكن هدف السياسة الاقتصادية الخارجية هذا اذا كان يفسر بعض جوانب الاتفاق الذي أبرم مع الجزائر في 1965 فانه لا يفسر الاصطدام الذي حدث معها في السبعينات .

ويمكن القول في هذا المجال أن اصطدام السبعينات يتزامن تقريبا - وخاصة منذ عهد الرئيس الفرنسي السابق - مع سياسة فرنسية منكفئة على الماضي . وتريد الحفاظ على مواقعها في الخارج دون تحليل دقيق لتطورات المستقبل ، أي انه لم تعد لها آنذاك نظرة مستقبلية جريئة ومحددة .

لكن صدام السبعينات لم يمنع من أن يحقق التعاون الجزائري - الفرنسي دفعا جديدا منذ العام الماضي بصفة خاصة ، فقد بلغ الحجم الاجمالي للتبادل بين البلدين عام 1982 ما لا يقل عن أربعين مليار فرنك فرنسي ، أي بزيادة 60 / بالنسبة لعام 1981 .

كما أن رئيس الجمهورية الجزائرية وقع بتاريخ 7 أوت 1982 على مرسوم التصديق على بروتوكول التعاون الاقتصادي الذي أمضاه كل من وزير الخارجية الجزائرية ووزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 21 جوان 1982 في الجزائر .

فماذا يعني هذا التحول الذي عرفته العلاقات بين البلدين ، وما هو مضمونه وما هي أهدافه .

-4-

لا خلاف على أن المدى الذي أخذه التعاون بين الجزائر وفرنسا منذ عامين (في نوفمبر 1981 زيارة الرئيس ميتران الى الجزائر وفي نوفمبر 1983 زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد لفرنسا) سوف يظل مرتبطا باسم الرئيسين ابن جديد وميتران .

فاذا نحن أخذنا عام 1978 ، أي عشية تسلم الرئيس الشاذلي بن جديد لمسؤولية رئاسة الجمهورية ، كنقطة انطلاق لتقييم مدى التقدم الذي تحقق بين البلدين ، فاننا نجد ان العجز الجزائري في ميزان المدفوعات مع فرنسا قد بلغ خلال ثلاث سنوات ، أي فيما بين 1978 و 1981 اكثر من 14 مليار دينار جزائري .

وبعد الاتفاق الذي أبرم بين فرنسا والجزائر في فبراير 1982 حول سعر الغاز وحجم الكميات المستوردة منه ، تغير الوضع (فقد بلغ حجم المستوردات من الغاز 5,9 مليون طن في 1982 مقابل 4,06 مليون طن في عام 1981) . بل ان الاحصائيات تبرز أن الصادرات الجزائرية الى فرنسا في قطاع المحروقات تمثل 32% من الصادرات الجزائرية عام 1982 ، في هذا القطاع ، أي أن فرنسا أصبحت هي الزبون الاول للجزائر . فما هو تفسير هذه الاندفاع التي عرفتها العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1981 ؟

الاطار الجديد للتعاون :

قبل أن نجيب عن هذا السؤال بالتفصيل ، يحسن التذكير بالاطار الجديد للتعاون الفرنسي - الجزائري الذي رسم ملامحه الرئيسان في لقاء نوفمبر 1981 أثناء الزيارة الرسمية للرئيس الفرنسي الى الجزائر ، وأثناء لقاءين آخرين أحدهما في الجزائر في بداية رحلة الرئيس ميتران الافريقية ، والآخر في باريس اثر الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الجزائري الى بلجيكا ، وقد تحددت ملامح التعاون تلك في صيف 1982 من خلال « بروتوكول التعاون الاقتصادي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية » ، الذي وقعه ، د. أحمد طالب الابراهيمي وزير الخارجية الجزائرية ، والسيد كلود شيسون وزير العلاقات الخارجية الفرنسية .

وقد وضع هذا البروتوكول المبادئ العامة لهذا التعاون والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1 - يقام بين البلدين في ظل احترام التعهدات الدولية لكل منهما ، تعاون يكيف وينظم حسب مخططات التنمية في البلدين من أجل اقامة علاقات اقتصادية منسجمة يستفيد منها الطرفان .

2 - ينظم التعاون بين البلدين على المدى المتوسط والبعيد ، ويهدف الى تحقيق مشاريع وبرامج شاملة تستفيد من المتابعة التكنولوجية المهنية والتجارية وفي مجال التسيير مع ضمانات تمويل وتحويل فنيات كفيلة بأن تضمن لها نهاية طيبة .

3 - اذا لزم الحال تضبط اتفاقات قطاعية أو خاصة تحدد برامج التعاون وشروط وسبل انجازها .

4 - تسهر الحكومتان ، على أن تشركا في الانشطة المشتركة الأدوات الصناعية الفنية والجامعية وأدوات البحوث ، من أجل :

أ - القيام بأنشطة من شأنها أن تضمن تحولا فعليا للتقنيات .

ب - تطوير قدرات الدراسة والانجاز والرقابة .

ج - تأمين تكوين مؤهل بواسطة مشاريع جديدة للتكوين التكنولوجي والتطبيق المهني .

د - انجاز مشاريع بحث وتنمية تهدف الى تكييف المنتجات الصناعية مع التطور المقبل للحاجيات والفنيات ، وتمكن الاعوان الجزائريين من التحكم في التقنيات التي يقع عليها الاختيار .

5 - ضبط تعاون ثقافي وفني بين البلدين في اتجاه :

أ - المساهمة في رفع قيمة امكانية الانتاج الجزائرية الموجودة وفي التنوع التدريجي للنسيج الصناعي .

ب - تيسير ادخال المنتجات الصناعية الجزائرية في المبادلات الدولية وخاصة في السوق المشتركة .

تلك هي المبادئ العامة التي تحدد الاطار الجديد للتعاون الجزائري - الفرنسي .

وقد أبرمت بعد ذلك اتفاقيات قطاعية ثلاث : تتعلق أولاها بميدان السكن والبناء ومواد البناء ، في 30 جوان 1982 ، وتتعلق الثانية بميدان النقل ، في 6 نوفمبر 1982 ، اما الثالثة فهي تتصل بقطاع الفلاحة والصناعات الغذائية والغابات ، في 11 جانفي 1983 .

تحسن ظرفي أم تحول جوهري :

ان المبادئ المعلنة لهذا التعاون ، والانطلاقة التي تحققت في عدة ميادين ، هل تكشف عن انسجام تام في النوايا والمواقف ؟

ان قصة أي اتفاق كان ، يعكس عادة توازن قوى من جهة ، وضغوطا ظرفية من جهة ثانية ، ونظرية أو نظريات تقوم على مبادئ تجريدية لكنها

تهدف الى تحقيق أهداف عملية في الأمد الطويل أو المتوسط وربما حتى القصير ، من جهة ثالثة .

وهذا يعني أن أى اتفاق بين طرفين أو أكثر يخفي وراء البنود المعلنة ، نوايا قد تكون متطابقة وقد تكون بينها بعض الاختلاف - وفي هذه الحالة ينطرح سؤال هل يتطور اختلاف النوايا الى تصادم في الواقع ، أم الى وفاق تمليه الواقعية ؟

ان محاولة تقديم بعض الاجابات عن حقيقة النوايا هي التي تشكل في مجموعها الجوانب عن السؤال الذي طرحناه آنفا حول ماهية تفسير هذه الاندفاع في العلاقات بين البلدين .

والسؤال الاساسي الذي يواجهنا في هذه الحالة يتفرع في الواقع الى فرعين : الأول يتعلق بطبيعة الضغوط الظرفية التي دفعت هذا الطرف أو ذاك أو كليهما الى مثل ذلك الاتفاق ، والثاني يتصل بحقيقة النوايا التي تتجاوز الملبسات الظرفية الى المدى المتوسط أو البعيد ، ومدى قدرة صانعي القرار في المستوى الأدنى على الانسجام مع النوايا التي تكون في القمة .

واذا كانت الاجابة عن الملبسات الظرفية أمرا سهلا نسبيا ، فان محاولة الالمام بالنوايا اكثر صعوبة ، صحيح انه يمكن استخلاص بعض النوايا من بعض التصريحات أو بعض المواقف أو حتى من انعدام المواقف في بعض الاحيان ، لكن كيف يمكن استكناها بصورة تسمح باستنتاج لا يعتمد على رمال متحركة ؟

ذلك ان الذي يهمنا في مثل هذه الصحيفة التي يفترض فيها أن لا تكتفي باعطاء المعلومات ، هو أن نعرف حقيقة مسار الاحداث ، والفلسفة التي توجه مراكز القرار هنا وهناك ، والهدف البعيد الذي يرمي اليه هذا الطرف أو ذاك ، حتى تكون قراءة الوقائع قراءة تنفذ الى ما وراء السطح ولا تقف عند المظاهر .

ان بعض الملاحظين الغربيين ، وفي فرنسا على الخصوص ، يعتبرون أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا تخضع لتقلبات دورية ، ويستدلون على ذلك بالمستوى العالي لتلك العلاقات في عهد ديغول وبداية عهد بومبيدو ، ثم تأزمها في عهد بومبيدو ، ثم عودتها الى التحسن في عهده وفي بداية عهد ديستان ، ثم تدهورها الى أدنى الدرجات بعد ذلك الى نهاية عهد ديستان تقريبا ، ثم مرورها الآن بأعلى المستويات .

والواقع أن تحليل هذه العلاقات ، انطلاقا من هذا التصور « الدوري » ، يمكن اعتماده اذا نحن نظرنا لهذه العلاقات من زاوية واحدة هي الزاوية الفرنسية ، اما اذا أخذنا في الاعتبار الزاوية الجزائرية فان الأمر يصبح مختلفا .

المفاتيح الفرنسية :

ان محاولة فهم مسار العلاقات الجزائرية - الفرنسية في عهد الرئيس ابن جديد وميتيران ، تتطلب منا أولا البحث عن « مفاتيح » لفهم طبيعة المواقف التي تحرك موقف هذا الطرف أو ذاك .

بالنسبة للطرف الفرنسي ، يمكن ان نحصل العوامل التي دفعت فرنسا الى القبول بتوجيه جديد للتعاون مع الجزائر فيما يلي :

أولا : جاء الرئيس ميتران الى الحكم محمولا بانتصار اليسار لأول مرة في تاريخ الجمهورية الخامسة . ومعروف ان الجمهورية الخامسة ومؤسساتها كانت من صنع الجنرال ديغول . ومعروف أيضا ان الجنرال ديغول تسلم الحكم بفعل حركة 13 ماي 1958 ، في ظرف كانت فيه سمعة فرنسا متدنية ، بسبب حرب الجزائر من جهة ، وبفعل تبعية شبه عمياء لاميركا من جهة ثانية ، وبفعل تخلف الاقتصاد الفرنسي من جهة ثالثة . وقد حاول ديغول أن يضع حدا لكل ذلك ، فطبع تاريخ بلاده مرتين : مرة أولى في بداية حياته السياسية عام 1940 وثانية في شيخوخته خلال الستينات ،

ولا يستبعد أن يكون الرئيس ميثران قد فكر في الأسلوب الذي يدخل به الى التاريخ ويطبع به عهده ، حتى يكون قد حقق نجاحا مزدوجا : نجاحا شخصيا يجعله ندا لدى غول ، ونجاحا سياسيا يجعل اليسار قد حقق شيئا آخر غير تسيير الأزمة الرأسمالية المطلوب منه أن يواجهها .

ثانيا : في هذا الاطار لا يستبعد أن يكون الرئيس الفرنسي قد استخلص بعض العبر من قراءة التاريخ الديغولي في ظل الجمهورية الخامسة . ولاشك أن سياسيا ماهرا ، وكاتبا لامعا ، ومفكرا مثله لم تكن لتخفي عليه بعض الاساليب التي استعملها ديغول للخروج بنفسه وببلده من النفق ، فقد قبل باستقلال الجزائر راغما ، ليكسب الجزائر ومن ورائها افريقيا والعالم الثالث . نظرا للوزن الذي كانت تكتسبه الجزائر .

واذا كان استقلال الجزائر ، قد مر عليه تسعة عشر عاما عندما تسلم ميثران الحكم ، فإن هذا الاخير لم يكن ليخفي عليه وزن الجزائر اليوم في العالم الثالث وفي افريقيا على الأخص . فلا يكاد يمر يوم دون أن يزور الجزائر مبعوث رأسي من أحد عواصم العالم الثالث ، ولا يكاد يمر شهر ، وأحيانا أسبوع ، دون أن يزورها رئيس دولة أو رئيس حكومة افريقية فضلا عن وزير . كما لم يكن ليخفي على الرئيس ميثران ، تلك الشبكة من العلاقات الاقتصادية التي أحكم اتصالاتها الرئيس ابن جديد عندما قام برحلته الافريقية في عام 1981 ، والتي تعززت بزيارات قام بها الوزير الأول ووزير الخارجية وعدد من الوفود الحزبية والوزارية . ولم يكن ليخفي على رجل مثل ميثران أن يعرف بأن الديبلوماسية الهادئة التي انتهجها الرئيس بن جديد لا تعني عدم الفعالية ، وان انعدام الضجيج الإعلامي لا يعني الجمود .

ثالثا : لاشك ان الرئيس الفرنسي ، الذي درس جيدا مشاكل الاقتصاد الفرنسي منذ ان كان يناقش الوزير الفرنسي السابق ريمون بار الذي يعتبره بعض المسؤولين الفرنسيين السابقين « اقتصادي فرنسا الأول » ، ولا يستبعد أن يكون

قد استخلص من تلك الدراسة بعض ألوان الخلل في ميكانيزم الاقتصاد العالمي الذي وضع أسسه الغرب ، ولا يستبعد أن يكون قد تبين من خلال تلك الدراسة بعض الانعكاسات السلبية لذلك النظام العالمي على الاقتصاد الفرنسي . ونظرا لوزن الجزائر داخل العالم الثالث ، ولتزعمرها المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد ، فقد يكون الرئيس ميثران قد تبين بعض الفوائد التي تنجر لبلده من التعاون مع بلد مثل الجزائر في هذا الاطار . ويرجح هذا الاحتمال أن الرئيس الفرنسي اختار من كل قارة بلدا له أكثر من دلالة رمزية زيادة عن وزنه الدولي ليناقش مع كل منها التصور الجديد للعلاقات الدولية : المكسيك في أميركا اللاتينية ، الجزائر في افريقيا ، والهند في آسيا . وبذلك يكون قد فتح الحوار مع العالم الثالث عبر بوابات ثلاثة هامة . ولا يستبعد والحالة هذه أن يكون قد نزل عند بعض المطالب الجزائرية ، وخاصة ما يتعلق منها بسعر الغاز لكي يبرهن شيء آخر غير الكلام عن حسن استعداده لهذا الطرح الجديد . وبذلك يكون قد حقق هدفا مزدوجا : هدف مستقبلي يتصل بإمكانية فتح آفاق جديدة للاقتصاد الفرنسي يخرج به ، ولو على المدى المتوسط أو البعيد ، من مخاطر الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ، ومن جهة أخرى يكون قد صفى حسابه مع عقدة قد تكون ترسبت من موقفه القديم مع الجزائر ، عندما كان وزير داخلية في حكومة مانديس فرانس ، وصرح في نوفمبر 1954 قائلا : « ما معناه في مجال الرد على اعلان الثورة الجزائرية : « الجواب الوحيد هو الحرب » .

مفاتيح لفهم الموقف الجزائري :

لكن اذا افترضنا ان تلك هي العوامل الرئيسية التي دفعت رئيس الجمهورية الفرنسية الحالي الى أن يتخذ هذا الاتجاه في العلاقة مع العالم الثالث بصفة عامة ومع الجزائر بصفة خاصة ، سواء لخصوصيتها أو « ثرائها » كما تقول الصحافة الفرنسية ، أو لكونها « مفتاح افريقيا » ففما هي العوامل التي يمكن أن تكون وراء الجزائر في هذا التقارب ؟

بالنسبة للجزائر هناك مجموعة عوامل يمكن اجمالها فيما يلي :

أ - ان القيادة السياسية الجزائرية ، كما سجل كل الملاحظين ، تريد ان تكون واقعية ، دون أن تتخلى عن المبادئ الأساسية التي تحكمتم في التوجيه العام لسياستها الاقتصادية وعلاقاتها الخارجية . وتظهر هذه الواقعية في البعد الجديد الذي أدخلته على المسعى الاقتصادي الجزائري ، داخليا وخارجيا . وهو بعد له انعكاسات عديدة يطول استعراضها ، لذلك سوف نقصر هنا على ما يفهم موضوعنا ، ويتصل بادخال عنصرين على العلاقات الاقتصادية مع الخارج : عنصر الاخلاقية ، وعنصر الزمان .

عنصر الاخلاقية يتمثل في اعطاء مفهوم ملموس لأخلاقية الدولة ، ليس في الداخل فقط ، ولكن في المجال الخارجي أيضا . ما معنى ذلك ؟ معناه أن الصفقات التي تبرم والاتفاقات التي تعقد بين بلد مثل الجزائر وبلد رأسمالي مثل فرنسا ، خاصة اذا تعلق الأمر بمشاريع كبرى - فان النتيجة تكون أحد أمرين على الصعيد التجاري الصرف : اما ان ينجح المشروع - الذي تتولاه غالبا شركات قطاع خاص فرنسية مثلا ، وفي هذه الحالة تستفيد الشركات المعنية طبعاً ، ويستفيد نظامها أي النظام الفرنسي في هذه الحالة ممثلاً في حكومته التي ساهمت في تحديد اطار التعاون الذي سمح بتحقيق هذا المشروع لكن اذا فشل المشروع ، فان الحكومة عادة تنفض يدها من الموضوع ، وتقول : لا علاقة مالية ولا ضمان اقتصادي عندي ، فهذه شركة قطاع خاص ونظامنا لا يسمح بتدخل الحكومة في شؤون القطاع الخاص . أي أن الشركة تصبح مسؤولة مسؤولية كاملة دون الحكومة التي تصبح لا مسؤولية لها على الاطلاق . هنا يبدو الخلل الذي تسبب فيه حرص الجزائر على تمديد بعد الاخلاقية الدولية الى هذا الميدان ، لأن هذه الاخلاقية تقتضي أن تتحمل الحكومة مسؤولية الفشل ، طالما انها قد ساهمت في اعداد الاطار التي تحركت فيه شركات القطاع الخاص ، وطالما تستفيد هي من حالات النجاح .

وهذا ما جعل الحكومة الجزائرية الآن تشترط على أي طرف تتعاون معه ضماناً حكومياً لاية شركة أو شركات تعمل في الجزائر .

صحيح أن هذا الطرح قد فاجأ الاطراف الغربية المتعاونة مع الجزائر ومن هنا كان لابد من البحث عن صيغ ملائمة لتأمين التمويل من جهة ، والضمان الحكومي من جهة أخرى .

ب - والقيادة الجزائرية اذ تطرح هذا الشرط ، فلأنها استخلصت بعض الدروس والعبر من تجربتها الماضية ، فقد تعرضت الجزائر لخسائر باهظة في ميدان الانجازات الصناعية ، ووجدت نفسها بدون سلاح أمام فداحة الخسائر . ومن هنا فهي تتعلق بالشرط السابق ، خصوصاً وأن الأزمة الاقتصادية العالمية لم تستثن أي بلد متخلفاً كان أو متقدماً . ومن هنا يلح الرئيس ابن جديدي في كل مناسبة على ضرورة الحد من اللجوء الى الخارج نظراً الى أن الجزائر مطالبة بتدعيم امكانيات صناعية معتبرة ، بموارد محدودة ، فينبغي والحالة هذه أن تتخذ أقصى ما يمكن من ألوان الحيلة لتجنب التدين المفرط الذي يعاني منه عدد من بلدان العالم الثالث بكل ما يترتب عليه من نتائج .

ج - تولي القيادة السياسية الجديدة أهمية متزايدة لتكوين الرجال بناء على أن الانسان سيظل ، في جميع الحالات ، هو مفتاح التنمية ، ولهذا كان قطاع التكوين من بين القطاعات التي حظيت بأولوية قصوى في المخطط الخماسي الحالي (1980 - 1984) فقد خصصت لقطاع التربية والتكوين خلال هذا المخطط 65 مليار دينار جزائري ، لكن من المعروف أن جهاز التكوين الجزائري لم يتوصل بعد الى انتاج ما يلزم من اطرار ومهارات في جميع مستويات التأهيل ، وهي عديدة ومتنوعة .

ولهذا يلح الطرف الجزائري في اطار تعاونه مع فرنسا على ضرورة اعطاء هذا الميدان ما يستحقه من اهتمام . خصوصاً وقد لاحظت الجزائر أن الاتجاه الذي يطبع ممارسات الشركات الغربية هو الطابع التجاري الصرف . بل لقد

حدث غير ما مرة أن المتعاون الأجنبي لا يفي أحيانا حتى بالشروط التجارية التي ينص عليها التعاقد .

د - تولي الجزائر الآن أهمية عملية للتحويل التكنولوجي ، وتريد أن تخلصه في آن واحد من الغموض الذي طبعه حتى الآن ، ومن بعض الصيغ الخطائية التي تنفع في الاستعراضات الكلامية ولا تعطي مردودا عمليا في الميدان . فالوقوف الجزائري الحالي يتلخص في أن البلد النامي الذي يشتري وسائل الانتاج يكون من حقه أن يطالب ليس فقط بالمساعدة الفنية التي تطلبها تسيير المشروع ، ولكن أيضا بأن تيسر له سبل التحكم في التقنيات التي أدخلت على محيطه الاقتصادي . بل ان الجزائر ترى ان هذا التحكم يجب أن يبلغ درجة تسمح لها باعادة انتاج أو تحويل جزء من التجهيزات المكتسبة ، والمساهمة جنبا لجنب مع الطرف الآخر في التطور التكنولوجي والاستفادة منه .

هـ - انطلاقا من نفس المبدأ تحرص الجزائر الآن على تجنب التسرع في الدراسات وهو تسرع يتسبب في نتائج سلبية عند انجاز المشروع . ولهذا تلح الجزائر الآن أكثر من أي وقت مضى على انضاج المشاريع في طور الدراسة ، وهذا ما يستلزم بذل مزيد من العناية بوظائف البحث والتحكم في الدراسات الهندسية وفي رقابة الاعمال بعد أن تمر الى مرحلة الانجاز .

و- يريد الطرف الجزائري أن يعطي من جديد للزراعة وسائل تطورها بصورة تجعل في امكانها ان تسد عددا من الاحتياجات الغذائية الكبيرة ، وذلك بتطوير جميع ميادين الفلاحة .

ز - وأخيرا تلح الجزائر على مفهوم للتعاون يندرج في الأمد الطويل ، من جهة ، ويربط تطوره واستمراره باقامة الطرف المتعاون الدليل على جديته وكفاءته وقدرته على توفير الضمان . أي أن عدم توفر هذه الشروط من شأنه أن يحول دون كسب مشاريع جديدة . وهنا يتبين البعد الجديد الذي أدخلته القيادة الجزائرية على التعاون والذي يتعلق بالزمان . أي أن مجموع التعاون

يندرج في المدى البعيد ولا يتوقف على العمليات الظرفية أو الصفقات التجارية التقليدية .

تلك هي أهم العوامل الرئيسية التي تتحكم في توجيه الطرح الجزائري للتعاون مع فرنسا ، وهي نفسها التي تفسر ضخامة الميادين التي يشملها هذا التعاون والمدى الذي أخذه منذ عامين .

ولاشك أن الزيارة التي قام بها الرئيس ابن جديد الى فرنسا فيما بين 7 و 10 نوفمبر الجاري تمثل لحظة مميزة من لحظات هذا التعاون .

السؤال :

لكن الآمال التي تفتحها هذه الزيارة لدى أوساط رجال الأعمال الفرنسيين قد تصاب بخيبة أن هم لم يأخذوا المسعى الجزائري الجديد بمأخذ الجد .

ذلك أن العوامل التي تفسر قبول فرنسا بالطرح الجديد للتعاون مع الجزائر ، تتصل بتصور رئاسة الجمهورية الفرنسية الحالية أساسا . فهل يستطيع الأعوان الاقتصاديون الفرنسيون أن يتجاوبوا مع هذه السياسة وأن يحققوا ما ينتظره الطرف الجزائري منهم ؟

ليس في امكاننا أن نجيب عن هذا السؤال الآن ، وكل ما يمكن أن نقوله بهذا الصدد أنه من المستبعد أن يكون الاعوان الفرنسيون الذين يباشرون تطبيق أوجه التعاون قد أدركوا كل أبعاد ومستلزمات الطرح الجزائري ، أن كثيرين منهم ، مأخذون الآن بالصفقات التي تبرم ، ويقرون حسابا للارباح التي يحققونها في الحال أو في المدى القريب ، وقد لا يهتمون بتهيئة الشروط المطلوبة من الطرف الجزائري في مجالات التكوين والتحويل التكنولوجي على الاخص . ذلك ان الطرف الأجنبي عادة يخشى من تطور القدرات الانتاجية في بلد مثل الجزائر ، خوف أن يصبح في أمد قريب قادرا على ان يتكفل بانتاج

ينافسه أو على الأقل يغلق في وجهه سوقا معتبرة . كما ان حرص الشركة الاجنبية على أن تقفز بأسرع ما يمكن الى مرحلة الانجاز يدفعها عادة الى اختصار فترة الدراسة والانضاج للمشروع .

والواقع ان العقلية التجارية البحتة ما زالت شديدة التمكن من عديد من الاعوان الاقتصاديين الفرنسيين . وهناك تيارات في اليمين الفرنسي المعارض تريد ان تلعب هذه الورقة للتقليل من فرص تعاون من نوع جديد يقوم على تبادل المنافع في الأمد المتوسط والبعيد ولا يكتفي بالنظرة القصيرة . وهناك أكثر من علامة تسجل هذا الواقع الذي يمكن تبنيه من خلال متابعة بعض ما يكتب وما يقال في الاوساط الفرنسية المختلفة . ان هناك كثيرين من يعتبرون الجزائر مجرد سوق تشتري بضاعة ومنتجات وتجهيزات وخبرة . كثيرون هم الذين لم يفهموا بعد خطوط السياسة الجزائرية الجديدة للتعاون مع دول الشمال .

ان العقبة الاساسية التي تعترض مثل هذا التعاون لاتأتي من فوق ، فالرئيسان ابن جديد وميتران متفقان على معظم المسائل ، لكن العقبة قد تظهر عند التطبيق نتيجة ما يمكن أن يحدث من عدم قدرة الاعوان الاقتصاديين الفرنسيين على فهم اللغة الجديدة للجزائر ، فهل تستطيع حكمة الرئيس الجزائري ، وبعد نظر الرئيس الفرنسي أن يتغلبا على هذه العقبة ؟ هذا هو السؤال .

-3-

ملاح تحول
وخصائص أسلوب

كانت الجزائر عشية عام 1979 حبلى بالاضطرابات بسبب عدد من العوامل أبرزها : الغياب المفاجيء للرئيس بومدين ، وعدم عراقية المؤسسات الدستورية ، وتربص قوى أجنبية . وزاد الأمر تعقيدا أن مسيرة التنمية الصناعية كانت قد أفرزت عددا من المشاكل الاجتماعية الحادة تجتمعت قبل موت الرئيس الراحل في انتظار الفرصة المواتية كي تنفجر .

لكن الأسلوب الذي واجه به الرئيس الشاذلي بن جديد تلك الوضعية وتوفره على حسن الاستراتيجية جعله يرفض الانجرار إلى المواقع التي يرسمها من كانوا يبيتون للنظام شرا ، مثلما رفض مناقشة أهم القضايا في دوائر مغلقة كهنتوية الطابع ، فاستعمل هياكل الحزب والإدارة لمناقشة أعقد المشاكل ودرس أهم الملفات .

وبذلك أرسى قواعد تطبيع أدت إلى التخلص التدريجي من الألغام الموقوتة ، وعززت الشرعية الدستورية دون أن تحل بالاستمرارية الثورية .

تلك كلها أسئلة تستحق الطرح وتتطلب الاجابة ، والاجابة عن هذه الاسئلة تعني في الوقت نفسه تحديد ملامح هذا العهد .

جزائر نهاية السبعينات :

والواقع ان الاجابة عن هذه الاسئلة تتطلب التذكير بالموضع في الجزائر عشية استلام الرئيس بن جديد لمهام المسؤولية الأولى ، فهاذا كانت جزائر نهاية السبعينات ؟ وما هي أبرز التحديات التي كانت تواجه الجزائر غداة رحيل الرئيس بومدين ؟

-1-

ان الاجابة عن كل هذه الاسئلة بصورة تفصيلية مدققة قد يؤدي الى الخروج عن صلب الموضوع ، ولذلك سوف نكتفي ، في استعراض التحديات التي كانت تواجه الجزائر في شتاء 1978 - 1979 ، باعطاء لمحة عنها كما تراها بعض القوى الخارجية التي كانت تستعد للاستفادة من ذلك الوضع . وهذا ما يستلزم الرجوع الى بعض ما كتب آنذاك في الصحافة الغربية والفرنسية بصورة خاصة .

فقد كان السؤال الذي يتردد آنذاك يدور حول الارث الذي تركه الرئيس الراحل ، وخاصة في المجال الصناعي . وقد حوصل دانيال جانكا في صحيفة لوموند ذلك التساؤل عندما كتب يقول : « سوف يقول المستقبل ما اذا كان الرئيس الراحل قد دفع أم لا بلاده في اتجاه مغامرة تفوق امكانياتها المادية والبشرية » (لوموند 3 يناير 1979)^٥

وقد أسهبت الصحافة الفرنسية آنذاك في تقديم صور وريبورتاجات مختلفة عن الوضع في الجزائر ، ويمكن تلخيص تلك الكتابات فيما يلي :

- بالنسبة للصنيع تذكر صحيفة لوموند مثلاً أن التصنيع قد حقق خطوات معتبرة ، وأن بعض المنتجات الصناعية الجزائرية بدأت تظهر في السوق . ثم تصنيف بأن عدداً من المصانع لم تكن تتحرك إلا بنسبة تتراوح بين 10 و 30٪ من

بدأت الجزائر ، منذ عدة أسابيع تعيش حسب وتيرة المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني . ففي يون 19 ديسمبر تبدأ أشغال هذا المؤتمر الذي ينتظره الجميع في الجزائر بفارغ صبر . فالمؤتمر هو الذي يتولى تعيين القيادة السياسية الجديدة ، وهو الذي ينتخب الامين العام للحزب الذي يكون في نفس الوقت هو المرشح لرئاسة الجمهورية . ومؤتمر الحزب هو الذي يحدد التوجيهات الاساسية للسنوات الخمس المقبلة في جميع الميادين . وهي توجيهات يستخلصها ولاشك من دراسة مسيرة السنوات الخمس الماضية . ولهذا فان الجزائر تعيش منذ بداية الموسم السياسي لحظات التقييم واعداد الحصائل في كل الميادين .

وكما هو الشأن عشية مناسبة في مثل هذه الالهمية تكثر التعاليق والتكهنات ، ألا تستعد الجزائر لان تدخل في عهد جديد بعد خمس سنوات من حكم دستوري شرعي ؟ وهذا في نفس الوقت الذي تسمع فيه ، هنا وهناك ملاحظات لاتخلو من تقييم السنوات الخمس الماضية . وهي ملاحظات يغلب عليها طابع التجييز لما أنجز غلبة تقارب الاجماع . فما هي خصائص عهد الرئيس الشاذلي ابن جديد ؟ ما هو أسلوبه ؟ ما هي الاضافات التي أدخلها عهده ؟ ما هي كبريات المشاكل التي اعترضته ؟ كيف واجهها ؟

طاقاتها ، وأن سعر الكلفة مرتفع جدا ، وأن التبعة للخارج كانت عالية : فالتعاونون الاميركان واليابانيون والكاناديون والالمان الغربيون والسوفييات والفرنسيون يعدون بالآلاف . لأن الجزائر اختارت أحيانا صناعات ذات تكنولوجيا عالية يصعب على الجزائريين أن يتحكموا فيها .

وتحدث صحيفة لوفيجارو الصادرة بتاريخ 2 يناير 1979 ، عن الشركات الاحتكارية الجزائرية وتطورها بصفة عملاقة خالية من أي تناسب ، اذ تضخمت وامتدت صلاحياتها ، سواء بحكم القانون أو بحكم الأمر الواقع ، الى ميادين عديدة ومتشعبة ، وتستشهد لوفيجارو على ذلك بالمواد التي يشملها احتكار السوناكوم (أي الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية) والتي كان يبلغ عددها نحو نصف مليون مادة تمتد من « البولون » الصغير الى الآليات الضخمة .

وبالنسبة للميدان الزراعي تذكر الصحافة الفرنسية أن الجزائر كانت تستورد عشية 1979 نحو من ثلثي احتياجاتها من الحبوب ، وتلاحظ بأن المحاصيل الزراعية الجزائرية ، كما هو الشأن في كل البلدان المتوسطة تتوقف على التقلبات المناخية ، فقد أنتجت الجزائر مثلا 30 مليون قنطارا من القمح في 1976 ، و 13 مليون في 1977 بينما انتجت عام 1978 نحو من 17 مليون قنطارا .

كما تلاحظ أن الانتاج الجزائري للحوم قد تدهور وأن الجزائر أصبحت تستورد ثلث احتياجاتها الغذائية ، وتخصص لهذا الاستيراد ما بين 15 و 20% من موارد البترول والغاز . وتستخلص الصحافة المذكورة أن تدهور الوضع الزراعي يرجع الى أن الزراعة كانت ضحية الاختيار الذي جعلها في أسفل السلم من اهتمامات التخطيط . ونفس الشيء تلاحظه الصحافة الفرنسية بالنسبة لقطاع الري الذي لم يحظ بتخصيص وزارة تعني به الا عام 1977 ، وتضيف أن قطاع الري لم يخصص له من القروض الا 4% في المخطط الرباعي الاول و 10% من المخطط الرباعي الثاني ، كما تلاحظ أن التخطيط لاقامة الصناعات لم يأخذ دائما

في الاعتبار مواقع الفلاحة ، فقد حدث أن اقيمت مصانع في مناطق زراعية خصبة .

- واذا كانت الصحافة الفرنسية قد سجلت آنذاك النتائج التي ولدها مجهود التصنيع والتي تتمثل في ارتفاع المستوى المعاشي ، فان اطار الحياة لم يتحسن بصفة عامة . ذلك ان ميدان البناء لم يحظ بالاولوية في مخططات التنمية . يضاف الى ذلك النمو الديمغرافي المتعاظم ، اذ كانت نسبة النمو الديمغرافي - وهي 3,2% - من أعلى النسب في العالم . وكذلك الهجرة من الريف الى المدن التي انعكست سلبا على الاطار العام لحياة الفرد الجزائري ، فظهرت من جديد الاحياء القصديرية في المدن وضواحيها ، واكتظت المنازل بصورة مزعجة .

ثم تعطي الصحافة الفرنسية بعض الارقام تعبر عن الاختلال والاضطراب الذي دخل على العلاقة بين الريف والمدينة ، فصحيفة « ليزيكو » الاقتصادية الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 1978 تلاحظ أن 94% من السكان يتكدسون فوق مساحة من الارض لا تتجاوز 13,5% من مجموع التراب الجزائري ، أي في المنطقة المنحصرة بين البحر شمالا وجبال الاطلس جنوبا . وتضيف الصحيفة ، ان العاصمة ، كانت داخل هذه المنطقة تسحق بسكانها المليونين بقية الاجزاء .

فاذا أضفنا الى ذلك تكديس الشركات الوطنية في العاصمة أدركنا بعض عوامل الجاذبية التي تجلب السكان لمدينة الجزائر دون غيرها ، وتجدر الإشارة في هذا النطاق الى أن الاجور العالية التي كانت تدفعها الشركات الوطنية للاطارات العاملة فيها قد أدت الى اختلال التوازن بين القطاع الصناعي من جهة وقطاع الزراعة والإدارة من جهة أخرى . بل إن التنافس على جلب الاطارات والمهارات ، بين الشركات الوطنية فيما بينها قد أدى الى تنقل الاطارات من ميدان لآخر دون قاعدة تضبط ذلك .

تدني اطار الحياة :

ان تراكم هذه المشاكل قد جعل الجزائر تواجه « وضعية حبلى بالثورة » حسب تعبير مراسل صحيفة لوموند . ولقد ازدادت الوضعية تعقيدا بفعل مخائق التنظيم التجاري داخليا وخارجيا ، وهي مخائق كانت تؤدي الى تعطيل الآلات الكبيرة بسبب قطعة غيار صغيرة لم يمكن تأمينها في الآبان أو على الاطلاق . والمواد الاساسية كانت تنقطع من السوق بصورة مزمنة ، جعلت منها هاجس كل أحد ، ونتجت عن ذلك نفسية التخزين المبالغ فيه ، كما نتجت نشاطات طفيلية تتمثل في شراء المواد التي يشتد عليها الطلب ، من محلات القطاع العام التي يفترض فيها أن تباع مباشرة للمستهلك ، من أجل اعادة بيعها في السوق الموازية .

وضاعف من المشاكل الاجتماعية أيضا التسويق الداخلي للمنتوجات الفلاحية : فنظام التسويق الذي استحدث في منتصف السبعينات بدل أن يؤدي - كما كان الهدف منه - الى التحكم في السوق الداخلية وفي الاسعار ، والى القضاء على الوسطاء بين المنتج والمستهلك أدى الى عدد من الظواهر السلبية أبرزها :

أ - مضاعفة الوسطاء مع فارق وحيد وهو أن الوسطاء الجدد هي هياكل ادارية وليسوا أشخاصا يعملون لحسابهم الخاص . ونظرا لغياب الحافز المادي الشخصي في التنظيم التسويقي الجديد ، فقد دخلت العقلية البيروقراطية الى قطاع يتناول سلعا قابلة للتلف السريع .

ب - الاسعار لم يقع التحكم فيها نتيجة لذلك ونتيجة للانشطة الطفيلية التي امتدت الى هذا القطاع أيضا ، يضاف الى ذلك أن التنظيم التسويقي المستحدث آنذاك أدى الى تكديس المنتوجات الزراعية في مكان معين حتى تتلف ، وانقطعها في مكان آخر فلم تكن اذن توزع بصورة تحفظ حدا أدنى من

التوازن ، وبذلك لم يستفد المنتج الذي كان يتلقى مقابلا دون الجهد الذي بذله ، ولا المستهلك الذي كان يدفع ثمنا عاليا جدا .

وهناك مظهر آخر من مظاهر تدني الاطار العام للحياة ، ذو طابع معنوي أساسا ، وهو انعدام ما يمكن أن يسمى بـ « أمن المنصب » أو « استقرار الوظيف » ، أي عدم تأمين مستقبل الاطار الذي يعمل خارج الوظيف العمومي بنصوص واضحة ، فقد أدى ذلك الى انتشار أساليب خاصة لتأمين المستقبل أقل ما يقال فيها أنها ساعدت على تدني الاخلاق ، اذ ظهرت ممارسات كانت تعتبر شاذة قبل ذلك ، وتكررت بصورة أصبحت معها في طريق التطبيع . وقد ترتب على المجهود الاستثماري الضخم ، وضع خطير تمثل في الدين الخارجي الذي بلغ ، حسب الصحافة الفرنسية آنذاك 78 مليار فرنك فرنسي ، أي 37% من الدخل القومي الخام ، وهي من أعلى النسب في العالم .

تكهنات وحسابات وسياسات :

تلك صورة ملخصة لبعض ما كتبته الصحافة الفرنسية غداة موت الرئيس بومدين ، ولبعض ما كان يدور من أحاديث تعليقا على الوضع القائم آنذاك .

ولا ينبغي أن يفهم من هذا العرض لما جاء في تلك الصحافة منذ خمس سنوات ، أننا نعمد هنا الى عملية تقييم لمرحلة ما قبل 1979 . كلا فليس ذلك هو موضوع هذا البحث ، كما انه ليس في نيتنا ان نتناول هذا العرض بالنقد أو التحليل ، علما بأنه لا يخلو من حقائق سجلها المسؤولون في الجزائر أكثر من مرة .

لكن الذي قصدنا اليه هو تقديم بعض عناصر الوضع الجزائري التي اعتمد عليها بعض الملاحظين في الخارج لبيّنوا عليها تكهنات بل وسياسات لا يستبعد أن تكون قد راودت بحلم أكثر من جهة ، ذلك أن غياب بومدين المفاجيء أنعش آمال الذين كانوا يتربصون بالجزائر ، وهم كثرة وتختلف مواقفهم وتعدد : فقد كان هناك من يرى في ذلك فرصة لاعادة ترتيب الاوراق في

منطقة المغرب العربي وبالتالي في العالم العربي ، وكان هناك من يراها فرصة لاعادة ترتيب الاوضاع في افريقيا ، وكانت هناك قوى تراها فرصة ثمينة لاستدراج الجزائر خارج مواقعها المعروفة في العالم العربي وفي افريقيا وفي عدم الانحياز .

ولا يخفى أن الاستعمار الفرنسي الذي كان قد فكر ، وخاصة خلال أزمة المحروقات ، في الاخلال بالاستقرار الذي عرفه النظام الجزائري ، قد يكون فكر في استغلال ذلك الوضع ليرجع الى الجزائر بصورة أو بأخرى ويشدها الى مصيره . وليس مستبعدا ان اجهزة المخابرات الفرنسية قد احتفظت بخيوط لها في المستعمرات الفرنسية السابقة ، كي تحركها عندما تحين المناسبة . قد يقال ان هذا كله يدخل في باب التكهنات ، وهو فعلا كذلك . لكن المتبع للصحافة الفرنسية في ذلك الوقت يستطيع أن يعثر على مؤشرات تجعل ما ذكرناه يخرج من دائرة التكهن النظري البحث الى ميدان الاحتمال الوارد ، فلم تستطع تلك الصحافة ان تتحكم في اخفاء مطامع الاستعمار الفرنسي الحديث بالجزائر .

فقد أجمعت كل الصحف الفرنسية على ضرورة تحسين العلاقات بين الجزائر وفرنسا ، وأشارت أكثر من صحيفة الى البرقية التي كان قد وجهها بومدين الى ديستان ، بينما كان عائدا من موسكو مريضا الى الجزائر في نوفمبر 1978 . وليس من المستبعد على الاطلاق أن باريس كانت تعلق أملا كبيرا على ما تعتبره « عودة الجزائر الى حظيرتها » ونظرا الى أن الجزائر أصبحت من بين بلدان العالم « التي يقرأ لها حسابها » ، كما كتب فيليب دي باسي في لوفيفارو يوم 28 ديسمبر 1978 ، فان تدجينها لفائدة فرنسا الدستانية يعطي هذه وزنا كبيرا يضاعف من ثقلها الدولي . ولا يستبعد أن يكون الحلم الديستاني قد تغذى من المصاعب التي مثلتها التركة التي خلفها الرئيس الراحل ؛ لان دولة تواجه مصاعب في أعقاب محنة مفاجئة تكون أسهل لأن تدجن .

ولاشك أن المنظرين والمخططين للاستعمار الفرنسي الحديث كانوا قد استخلصوا بعض الدروس من مصاعب الارث الناصري التي سمحت لهم بتدجين مصر الساداتية ودفعها الى ذلك « الانفتاح » التي ظهرت آثاره قبل وخلال وبعد كامب دافيد .

فقد كتب ميشال لومارشان افتتاحية في صحيفة فرانس سوار الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 1978 تعرض فيها للنداء الذي كان قد وجهه رئيس الجمهورية بالنيابة آنذاك ، السيد رابح بيطاط ، عندما دعا الى الانضباط والتمسك بالروح المدنية والروح الوطنية ، ثم قال أي كاتب الافتتاحية ما يلي : « لنأمل ان يسمع نداؤه طبعاً . لكن لنأمل أيضا ، لنأمل على الخصوص ، أن تتناغم الروح المدنية والروح الوطنية مع الليبرالية » . وكتبت صحيفة « ليزيكو » اليومية الاقتصادية في عددها الصادر بتاريخ 28 ديسمبر مقالا بقلم تريستان دولنير جاء فيه ما يلي :

« ان الورثة الاكثر تصلبا بهمهم أن يكملوا بناء اقتصاد اشتراكي يكون الضامن ، حسب رأيهم ، في الاستقلال الوطني . انهم يعطفون على مطالب المسلمين المتشددون الذين ينددون بالتأثير الغربي .. » اما انصار الخط المرن فانهم يريدون أن يعبروا عن مطامح سكان خابت آمالهم بفعل فشل الثورة الزراعية ، والانقطاع المزمع للمواد الاستهلاكية وأزمة السكن . ان اكثر من نصف سكان الجزائر لم يعرفوا حرب الاستقلال ويطمحون لحياة أكثر رفاهية » وعلى الرغم من أن المعلق المذكور لم يفصح بوضوح عن مطامع الاستعمار الحديث ، فيمكن استنتاج ذلك من آخر جملة في الفقرة التي أوردناها ، فالإشارة الى كون « اكثر من نصف السكان لم يعرفوا حرب الاستقلال » ، يعني ولاشك عند الكاتب أنهم يكونون أكثر انفتاحا على الدولة التي كانت تستعمرهم بالامس ، وأن خطاب الاستعمار الحديث يمكن تسريبه الى الجيل الجديد ، وبالتالي يمكن التأثير من خلال ذلك في السياسة الجزائرية التي كانت

حتى الآن من صنع الجيل الذي قاد وخاض حرب الاستقلال ، وعرف الثورة المسلحة .

ونفس التلميح نجده في صحيفة « لوفغارو » فقد كتب ايف غي بيرجيس سلسلة مقالات عن « الجزائر بعد بومدين » كانت ثالثها تحمل عنوان « وجهها الاشتراكية » وقد أورد في خاتمة المقال جملة قيلت في الماضي عن الاستعمار الفرنسي وهي : « ان احتقار الشعب الجزائري كان هو السبب في انهيار النظام الاستعماري » : ثم يعقب على ذلك قائلا : « ذلك صحيح . لكن ذلك الاحتقار الذي مارسه الاستعمار قد يكون غير مقصود . ان التاريخ اذا كان لا يتكرر بنفس الخطوات السريعة فانه قد يحبو .. فليحذر المسكرون الجزائريون الجدد ذلك . ان رأس مال الاشتراكية الجزائرية هو شبابها : 70% من الرجال الجدد لم يعرفوا المعارك والخوف والاهانة والخيانة . انهم أصحاء ويخلون من العقد . انهم في سن النضج ، وهم الذين يمثلون الشعب من الآن فصاعدا » .

أما صحيفة « فرانس - سوار » فقد ذهبت ، في عددها بتاريخ 29 ديسمبر 1978 الى أبعد من ذلك ، فقد كتب فرانسوا لويزي ، مبعوثها الخاص ، يقول :

« كيف يمكن أن ننسى في هذه الساعة أن جثمان الرئيس بومدين يستريح في القصر الصيفي سابقا (قصر الشعب حاليا كان يدعى القصر الصيفي في العهد الاستعماري) في نفس المكتب الذي أطلق فيه النار شاب ملكي عمره 22 عاما ، منذ ست وثلاثين سنة ، يوم 24 ديسمبر 1942 ، فقتل بثلاث رصاصات الاميرال فرانسوا دارلان ، وقلب بذلك صفحة من تاريخ فرنسا . وقد قال لي بهذا الصدد طالب جزائري : كان تاريخكم هو تاريخنا . وتاريخنا الآن هو تاريخ لكم بعض الشيء » .

لقد تعمدا ايراد هذه الفقرات من صحف فرنسية مختلفة ، لكي نعرف الملامح الاساسية لاتجاه الاوساط الفرنسية الحاكمة آنذاك . فذلك يعتبر أن

« الاحتقار الذي مارسه الاستعمار » ضد الشعب الجزائري بالأمس « غير مقصود » . وهذا يعتبر أن تاريخ فرنسا بالامس هو تاريخ الجزائر ، وتاريخ الجزائر اليوم هو تاريخ لفرنسا بعض الشيء . والجميع يتفقون على أن الشباب الذي لم يعرف الكفاح المسلح ، يمثل الاغلبية اليوم وأنه لذلك اكثر استعدادا للانفتاح ... الخ ..

وليس من المستبعد أن تكون اكثر من جهة امبريالية قد فكرت في استغلال « مصاعب » الجزائر لحملها على تغيير مسار سياستها الداخلية والخارجية ، ولا يستبعد أيضا أن تكون تلك الجهات قد فكرت في استعمال حرب الصحراء كورقة ضغط على الجزائر تعزز ضغط الديون الخارجية مع ما يمكن أن يولده الوضع الجديد ، بعد غياب بومدين ، من ضغوط داخلية ، يقع استغلالها كلها في دفع الجزائر حتى تميل حيث تميل رياح الاستعمار الحديث . ألم تتحول مصر بعد عبد الناصر تحولا جذريا ؟ لعل ذلك بعض ما فكر فيه منظرو الاستعمار الحديث كما أشرنا لذلك قبلا .

وغير خاف أن الاستعمار الفرنسي الحديث كان هو المرشح اكثر من غيره للاستفادة من ذلك الوضع . لماذا ؟ لعدة أسباب يمكن حوصلتها فيما يلي :

أولا : اذا كان الجيل الجزائري الذي خاض معركة التحرير وعاش حرب الاستقلال يعرف الفرنسيين معرفة جيدة ويحتاط من أي تقارب لا تتحكم فيه أسس واضحة ومنافع متبادلة ، فان الاوساط الفرنسية الحاكمة وأوساط رجال الاعمال لا يعرفون الجزائريين معرفة جيدة . كانوا بالامس يحقرونهم ، والاحتقار يحجب المعرفة .

ثانيا : يوجد في أجهزة الامن الفرنسية عدد معتبر من العناصر التي ما زالت تعتبر أن الجزائر - مثل مجموع المغرب العربي - تدخل في نطاق النفوذ الفرنسي بل ان هناك مصالح مختصة كانت تعتبر أن شدة الجزائر الى التبعية الفرنسية مطلب أساسي ، وأن تحقيقه يستلزم أضعاف الجزائر بصورة أو بأخرى ، ولو استلزم

اثارة اضطرابات تضع حدا لاستقرارها السياسي . وغني عن القول أن ممثلي هذا الاتجاه يعتبرون أن عملية التعريب ، أو إعادة الاعتبار للغة العربية مثل التمسك بالاسلام ، تمثل عقبات في وجه عملية تدجين الجزائر وتطويعها وضمها لمعسكر الغرب عبر البوابة الفرنسية .

ثالثا : لا يخفى أن هناك من الجزائريين من كان يحن لفرنسا ، لاسباب عديدة يطول شرحها ، وليس بالمستبعد أن تكون العناصر الفرنسية التي تحلم بتغيير المسار الجزائري قد حافظت على اتصالات منتظمة مع بعض العناصر الجزائرية التي تحن الى الحضور الفرنسي . وفي هذه الحالة لا يستبعد أن تكون هذه العناصر الجزائرية قد أعطت لاولئك الفرنسيين صورة خاطئة عن الوضع الجزائري . فمعروف ان الذين يحنون الى الحضور الفرنسي ، لا يعرفون شيئا عن حقيقة مطامح الشعب ، ولا يتفاعلون مع أحاسيسه . ان اعماق الشعب الجزائري لا تصورها بعض صالونات الجزائر ولا تمثلها عناصر ممسوخة . لكن الفرنسيين الحاليين بعودة الجزائر الى أحضانهم لا يعرفون الحقيقة ، بل ولا يحاولون معرفتها .. انهم يستعذبون كلام العناصر الجزائرية المذكورة لأنها تضرب على الوتر الحساس .

رابعا : كانت بعض الاوساط الفرنسية الحاكمة - كما يفهم ذلك بين سطور بعض الكتابات الصحافية آنذاك - تأمل أن يتفجر صراع على السلطة ولو في طي الكتمان ، حتى تستطيع هي أن تؤدي ، بشكل أو بآخر ، دور الحاكم الذي يفصل في النزاعات .

ذلك جانب من مصاعب الوضع الخارجي الذي كان يواجهه الجزائر في مطلع عام 1979 . وهي مصاعب اذ تعزز بمصاعب داخلية ، تساعد على خلق وضعية تسهل تسرب الاطماع الاجنبية من كل الاتجاهات . فلا يجوز أن ننسى أن تدهور الوضع الاجتماعي كانت بعض الجهات تحبذه ، لأنه يساعد على توسيع قاعدة الساخطين ، وبالتالي على تهيئة الخميرة التي تسمح للاتجاه

اليساري المتطرف أن يستعملها في استجلاب شباب بكر واستهواءه خصوصا اذا كان هناك فراغ سياسي معزز بفراغ روحي وعقائدي . فكيف واجه الرئيس الشاذلي بن جديد هذا الوضع المعقد ، الصعب ، وكيف استطاع أن يتغلب على هذه الوضعية « الحبلى بالاضطرابات » .



كانت الوضعية ، كما رأينا ، بعد موت بومدين متضمنة لمشاكل عديدة اقتصادية واجتماعية . وهي مشاكل ظهرت وتطورت في حياته ، نتيجة المنهج الذي اعتمد في التنمية ، لتحقيق أهداف الخيارات التي تحددت بصورة مبدئية في مراحل مختلفة من مراحل الثورة الجزائرية ، وتأكدت في ظل التجربة ثم صيغت بوضوح في الميثاق الوطني عام 1976 .

ان تلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية جعلت وضعية الجزائر في نهاية 1978 وبداية 1979 تزداد تعقيدا بفعل المشكل السياسي الذي انطرح بموت الرئيس السابق : فقد كان ذلك ايدانا بتحركات خارجية رأينا بعض ملامحها في بحث سابق ، وكان لابد أيضا ان يظهر المشكل السياسي داخليا في النقاش حول المرشح لخلافة بومدين . وقد استتبع هذا النقاش نقاشا آخر يتعلق بالصيغة التي تعتمد لترشيح الرئيس الجديد : هل يتم ذلك بواسطة « ندوة اطرار وطنية » تضم كل الاطرار السامية في البلاد ، أم تكون عن طريق مؤتمر عادي أو استثنائي للحزب . ذلك ان الدستور الذي اعتمدته الجزائر ، يترك المجال ، حسب بعض القانونيين ، للتأويل والاجتهاد . ونشأ عن ذلك جدال حول كيفية تأويل المادة الدستورية التي تتعلق بصيغة الاستخلاف : ندوة وطنية للاطرار أو مؤتمر الحزب . ولاشك أن مختلف التأويلات التي قدمت لهذه

النقطة لم تكن كلها بريئة ، لان الصيغة تساعد على ترجيح فرض جهة على حساب أخرى .

وقد انتصر كما هو معروف ، الاتجاه الداعي لعقد مؤتمر الحزب ، ولكن حتى عندما تقرر عقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني ، لم تتوقف التكهينات حول من سوف يرشحه الحزب لمنصب رئاسة الجمهورية ، مما ينيء بأن التنافس على ذلك المنصب لم يحسم بحسم الصيغة . وكما هي العادة في مثل هذه الحالات كانت الآراء تختلف ولم تكن تخضع دائما لحساب واحد أو لمصلحة واحدة .

والواقع أن التنافس على الحكم كان يخفي صراعا أعمق حول الاتجاه المقبل للبلاد . صحيح أن الميثاق الوطني الذي صودق عليه منذ 1976 كان هو الدليل النظري والقاعدة العقائدية . وصحيح أيضا أن هذا الميثاق لم يكن محل نزاع علني من طرف الذين يعتبرون أصحاب القرار ، لكن الحقيقة أنه كان يوجد ، ضمن أجهزة النظام ، من كان لا يوافق على الميثاق الوطني كما كان هناك من يعارض بعض مضامينه . أي أن الاتفاق على صيغة ترشيح الرئيس الجديد لم تكن تعني الاتفاق على الخطوط الاساسية للسياسة الجزائرية المقبلة ، وهذا ما يفسر تحرك اتجاهات عديدة يحاول كل منها أن يؤثر في مجرى الاحداث من خلال احتواء من يظن أنه سيكون في مقدمة صانعي القرار .

عندما تم انتخاب الشاذلي بن جديد أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني ومرشحه للرئاسة ، كان نبأ متوقعا من البعض ، ومفاجئا للبعض الآخر . فعلى الرغم من أن اسمه كان معروفا في الجزائر ، فإن طبيعة المهام التي كان يشغلها جعلته بعيدا عن الأضواء السياسية اليومية . وهذا ما جعل البعض يتصورون أن عهد الرئيس بن جديد لن يكون الا مرحلة انتقالية تسمح فقط بتجنب صراعات حادة في الحال حول الخلافة ، وقد كان أولئك يختلفون في تقدير مدتها لكنهم يتفقون على طابعها الانتقالي . وقد انتقل هذا التصور من بعض

« الرؤوس » الى الاتباع والمريدين ، وبدأ يمس الشارع ، فأحدث ذلك جو انتظار وتوقع ساعد على ترويج الاشاعة التي حلت محل الخبر .

هذا الجو ساعد على انتعاش آمال فآت مختلفة ، قد تتباين في اتجاهاتها ومشاربها ، لكنها تلتقي عند نقطة واحدة هي التخلص من النهج الاشتراكي الذي يكرسه الميثاق والدستور . فقد كان هناك من يعادي الاشتراكية بالتستر وراء الدين يتخذ شعارا والاسلام يستعمله تبريرا . وهناك من كان يتطلع الى انفتاح على الطريقة الساداتية حتى تتفتح الابواب لبناء ثروات سهلة تتحول سريعا إلى قوة اقتصادية فسياسية تتحكم في توجيه القرات وهناك .. الخ .. قد يقال ان هذا يبدو متعارضا مع صورة الاتفاق على ترشيح الشاذلي بن جديد لرئاسة الجمهورية . والجواب أن ذلك الاتفاق كان في مرحلته الاولى سوريا فقط ، لأن اتفاق الشهور الاولى كان يغطي اختلافا بين عدة اتجاهات ، وكان كل اتجاه منها يطمع الى استمالة الرئيس ابن جديد اليه ، وينفذ من خلاله السياسات التي يريد . وقليل هم الذين كانوا يتصورون أنه سيفاجيء الجميع ..

والواقع أن الامين العام للحزب ومرشحه لرئاسة الجمهورية قد بادر فور المؤتمر الرابع على ذلك الى الاعلان ، في كلمة قصيرة بصوت متأثر ، عن خطه الذي يتمثل في التمسك بالميثاق الوطني . ورغم وضوح مدلول الخطاب ، فإن رؤوس التيارات المختلفة لم تحسن الاستماع : لقد تصور أغلبهم على الأقل أن ذلك الإعلان انما هو مجرد تعهد صوري . في حين أن الاعلان الذي تضمنته تلك الكلمات القلائل التي ألقاها في ختام المؤتمر بعد تعيينه لاعضاء المكتب السياسي ، كانت تتضمن استراتيجية كاملة ، تأكدت خطوطها فيما بعد .

ويحسن أن نقف هنا وقفة قصيرة تساعدنا على فهم بعض عوامل الخطأ الذي وقع فيه من لم يحسنوا تقدير الوضع في الابان ، ويمكن تلخيص عوامل خطأ الذين لم يفهموا مغزى ذلك الاعلان الى أن البدلة العسكرية التي ما فتىء يرتديها منذ حرب التحرير قد حجبت عنهم الرجل السياسي الذي واكب كل التحولات الهامة وعاش الفترات الحاسمة في تاريخ الحرب وزمن الاستقلال . ثم انهم اذ ركزوا على الجانب العسكري في الرجل ، نسوا أن صفته العسكرية نفسها تجعله على خلاف محترفي السياسة ، أكثر تقديرا للاستراتيجية ودورها في تجنب المزالق ، وفي تأمين مسعى كل من يريد أن يبلغ هدفا أو يحافظ على موقع .

فلم يكن ليخفي على رجل واكب تطورات الجزائر منذ فترة الحرب أن يلاحظ بأن الميثاق الوطني يشكل قاعدة نظرية تجمع أكثر مما تفرق ، وبالتالي فإن التخلص من الميثاق أو التراجع عن أهم ما جاء فيه يعني احداث فراغ سياسي يسهل مهمة من يريد ملأه .

ومن هنا كان لذلك الاعلان منذ اللحظات الاولى لانتخابه أمينا عاما للحزب ، أكثر من دلالة ، خصوصا اذا كانت قد صدرت عن رجل عرف السياسة نضالا ولم يمارس الجندية احترافا . ويمكن تلخيص تلك الدلالات فيما يلي :

أ - تأكيد ان الجيش يقف مع الشرعية . وهو تأكيد له مغزاه علما بأن الجيش الوطني الشعبي لم يكن موروثا عن الاستعمار ، فقد ترعرع في خضم حرب التحرير وعرف الاستعمار عدوا يحاربه وليس دولة يخدمها ، يضاف الى ذلك أن بنيت البشرية بنية شعبية أساسا .

ب - المشاريع الاقتصادية الضخمة التي تحققت ، والمكاسب الاجتماعية العديدة التي تجسدت في ديمقراطية التعليم وتأمين الشغل باعتبار أن

العمل « حق وواجب » وفي ارتفاع المستوى المعاشي ، كل ذلك ساعد على توسيع وتعميق الوعي السياسي وعزز الشعور بالانتماء الى وحدة وطنية اسمها الجزائر . وذلك من شأنه أيضا أن يغرس احترام الشرعية لدى الجماهير ، بصورة لا يفكر معها عاقل في تخطيها أو مجابقتها .

ج - مهما قيل عن عيوب أو نقائص الجهاز الموجود ، فقد كان يوجد بين عناصره حد أدنى من الانسجام . وفي هذه الحالة يكون الاعلان عن التمسك بالميثاق الوطني عامل تعزيز لذلك الانسجام .

د - المشاكل التي طرحتها مسيرة التنمية الحثيثة في الجزائر جعلت معظم المشاكل المطروحة مشاكل مستقبلية . وهذا من شأنه أن يجعل أي انكفاء نحو الماضي محكوما عليه بالفشل .

ولاشك أن التوجه الى المستقبل يتخذ الحاضر منطلقا له ، وإذا كانت هناك ضرورة ما للقيام بنقد موضوعي للحاضر ، فإن ذلك لا يعني إعادة النظر فيه بصورة كلية عبر إعادة النظر في الميثاق الوطني . لأن مثل هذا الموقف المتطرف يعني القضاء على القاعدة النظرية والفكرية التي يعتمد عليها النظام . ومن هنا فقد كان ذلك الاعلان ، في خاتمة اشغال المؤتمر الرابع دليلا على أن خلف بومدين قد أدرك حق الادراك مدار الصراع وشروط النجاح فيه .

على أن الرئيس الشاذلي بن جديد كان له من التجربة السياسية ، ومن الاحتكاك بمشاكل الناس اليومية شرق الجزائر وغربها ، في قسنطينة ثم في وهران (عندما كان رئيس الناحية العسكرية الخامسة ثم الثانية) ما يجعله يدرك أخطار التحجر والجمود .

ماذا يعني ذلك ؟

ان ذلك يعني أن الرئيس الشاذلي بن جديد اختار الاستمرارية ، دون أن يغلق على نفسه في اطار الدوغماتية والتحجر ، وقد عبر عن ذلك في بداية عهده عندما قال : نعم للمراجعة ، لا للتراجع .

وبذلك يكون قد حدد استراتيجيته على الاساس التالي :

أولا : تأكيد التمسك بالميثاق الوطني . فالنظام الذي يعتمد على دليل نظري قدم حولا أو اطارا للحلول ، يكون أقوى في مواجهة من يحاولون النيل منه من النظام الذي لا برنامج واضح له الا التصريحات التي تكون خاضعة للظرف .

ثانيا : اعلان التمسك بالميثاق الوطني ، يعني في الوقت نفسه اغلاق الباب في وجه الرياح الانفتاحية وما تولده من عواصف . وبذلك يكون قد وفر للنظام وقتا ثميننا يستغله في حل المشاكل العاجلة .

ثالثا : يكون بذلك قد سحب من الطامعين ورقة هامة ، فلو أنه أعلن ما يفهم منه الاستعداد للتراجع ، أو أنه سكت عن ذكر الميثاق بوصفه مرجعا ، فلن يتردد البعض في استغلال ذلك لايجاد ذريعة لاتهامه بأنه يريد التخلي عن الميثاق ، بكل ما يطرحه ذلك من مشاكل .

رابعا : يكون قد كرس الشرعية الدستورية مرجعا لحل النزاعات ، فما دام الدستور يعتبر الميثاق الوطني أساس التشريع ، وما دام هو قد جاء الى الحكم في اطار تطبيق الدستور فمن غير المعقول أن يعلن التخلي عن الدستور ، من خلال التراجع عن العمل بالميثاق ، لانه في هذه الحالة يكون مثل من يريد قطع الفرع الذي يحمله .

خامسا : بذلك يكسب المتمسكين بالميثاق وهم كثير ، دون أن يجاهر بعداء الذين يجلمون باعادة النظر في الميثاق ، لأن الصورة الدستورية التي حملته الى الحكم تجعله في غنى عن تبني خصومات غيره .

لكن هل كان يكفي الاعلان عن التمسك بالميثاق لكي يقع التغلب على المشاكل المرتبطة بقوة الحكم واستقرار النظام ؟ طبعاً ذلك لا يكفي ، فقد

تميزت المرحلة الاولى من حكم الرئيس بن جديد بظاهرتين : المد الديني من جهة ، واليسار المتطرف من جهة أخرى . والبيريريزم من جهة ثالثة .

ولاشك أن الظواهر الثلاث تتغذى كلها من احتداد المشاكل الاجتماعية ، فقد انعكست نتائج بعض التطبيقات ، وخاصة بالنسبة لتسويق المواد الاستهلاكية الواسعة الانتشار ، بصورة سلبية على الاطار العام لحياة الفرد الجزائري . وهذا وحده من شأنه أن يساعد على التهيئة النفسية لتقبل بعض التحركات التي تحدث اضطرابات ، لأنها تقدم في صورة رد فعل احتجاجي مقبول على تدهور ظروف الحياة ، في نفس الوقت الذي تحمل فيه أملا في التغيير نحو الافضل .

مفاتيح لفهم المد الديني والبيريريزم :

بالنسبة للمد الديني يمكن أن نسجل عددا من الملاحظات :

أ - تتصل الملاحظة الاولى بهذه التسمية التي نفضل استعمالها بدلا عن بعض التسميات الشائعة . فهناك من يطلق على الظاهرة نعت « الحركة الاخوانية » أو « حركة الاخوان المسلمين » . وهناك من يسميها « الاصولية الاسلامية » وهناك من ينعها بـ « الصحوة الدينية » . وعلى الرغم من أن تعبيرنا « المد الديني » قد يصدى البعض ، فقد رأينا استعماله بدلا من تعابير أخرى لأنه يبدو لنا أكثر انطباقا من أي تعبير آخر . فالمد يعني تدفق المياه على سطح ما ، لمدة معينة ، وهو يستلزم عدم وجود حواجز جدية تعيقه ، وقد يعني عدم وجود ما يسمح باستثمار المياه بعد الانحسار . والسطح في مدلوله المعنوي قد يعني وجود تسطح في الذهنيات والنفسيات : انفعال عاطفي مع الشعارات ، وترديد شبه بيغائي لمقولات ، وتحمس لما يظن أنه مسلمات ، مما يؤدي الى وجود « قناعات » تلتبس بالمعتقدات .

ب - وتتصل الملاحظة الثانية ببعض الظروف الداخلية التي ساعدت على بروز هذه الظاهرة على تلك الصورة ، فقد عمدت الجزائر ، منذ السنة الثانية للاستقلال الى احداث « تعليم أصلي » لم يكن موجودا من قبل . فالاستعمار

الفرنسي كان قد قضى على التعليم الاصلي بمعناه الحقيقي ، فلم يبق بالجزائر على مؤسسات مثل الزيتونة في تونس أو القرويين في المغرب أو الأزهر في مصر . والواقع ان تطوير هذا التعليم الاصلي كان في حد ذاته معقولا بسبب عاملين : الاول أن الجزائر تعرضت طيلة قرن وثلث قرن لاستئصال شخصيتها . فكان من الطبيعي أن تعتمد الجزائر المستقلة الى هذا التعليم الذي يعني في نفس الوقت عملية رد على الاستعمار وتأصيل . الثاني أن هذا التعليم أتاح فرص الدراسة لعدد من التلاميذ والطلبة لم يكونوا يجدوا مقاعد للدرس في اطار التعليم العام . وعندما بدا أن هذا التعليم قد استوفى الغرض منه ، تقرر توقف العمل به وتقرر ادخال التعليم الديني في برامج التعليم العام . ومهما يكن من شيء فقد أدى هذا الوضع الى الاعتماد على أساتذة ومشائخ جلبوا من خارج الجزائر للتكفل بهذا التعليم . واذا كان من بينهم أساتذة أجلاء ، فقد كان من بينهم أيضا من كان يشعر بفشله في حل اشكالية الاصاله والمعاصرة ببلاده ، فحمل معه عقدا ومركبات حرمان عملت بعض عملها في شباب بكر .

وزاد في خطورة هذه الظاهرة أن انتهاج الجزائر مبدأ ديموقراطية التعليم ، جعلها تعتمد في تدريس المواد التي كانت تدرس بالفرنسية على استيراد مكثف للأساتذة والمعلمين من البلاد الغربية بصفة خاصة ومن فرنسا بصفة أخص . وهنا أيضا يمكن تقديم نفس الملاحظة السابقة : فقد كان ضمن هؤلاء يساريون فشلوا في بلادهم ، فتصوروا أنه يمكنهم تعويض ذلك الفشل ، بترويج توجهات على نقيض توجهات المد الديني . كما كان من بين المتعاونين أساتذة ومعلمون حاولوا تأدية مهام أخرى لا علاقة لها برسالة التعليم والتكوين .

ج - بدا لكثيرين أن هذا الانتشار الواسع للمد الديني يعتبر ظاهرة ايجابية تدل على أصالة الدين وتمكن الاسلام .

وليس من المستبعد أن يكون هناك خارج النظام أو داخله من فكر بناء على ذلك في استغلال هذه الظاهرة وتحويلها تدريجيا الى قوة سياسية تستغل في تحقيق بعض الاغراض وتصفية بعض الحسابات .

في الطرف الآخر كان هناك تيار يعارض في عروبة الجزائر ، لكنه لم يكن يستطيع أن يجاهر بذلك . وقد تغذى هذا التيار من عدة مصادر يمكن ايجازها فيما يلي :

أ - عدم تسليط الضوء بما فيه الكفاية ، على أصول ومقومات الشعب الجزائري . وقد نتج عن ذلك غموض ازدادت خطورته بعدم الاقدام على توضيح هذه المسألة بصورة علمية ، بحيث وقع خلط كبير انعكس سلبا على عدد من المفاهيم بل والمسلمات .

ب - وجود مصالح مختصة بباريس تعمل على التنظير لتقسيم الشعب الجزائري الى بربر والى عرب ، ونوايا هذه المصالح ظاهرة ، يكفي لاستكناها معرفة أن عناصرها تتكون في الاساس من عناصر مخابرات كانت تعمل بالجزائر أثناء الاستعمار . فهي تسعى في الواقع الى اضعاف الجزائر سياسيا والحيولة دون أن تصبح قوة جهوية معتبرة في العالم العربي وفي افريقيا ، بصورة تناويء مصالح الاستعمار الحديث .

ج - وقوع بعض الجزائريين ، عن حسن نية ، في فخاخ هذه الدعوة ، خصوصا عندما تطرح مطلب اللهجة البربرية واعتبارها لغة وطنية تعتمد في التعليم جنبا لجنب مع اللهجة العامية الدارجة ، على أساس أن اللغة العربية الفصحى « لغة نخبة لا يفهمها الشعب » .

د - حدوث ممارسات خاطئة في الماضي ، أحدثت شعورا بأن اللهجة البربرية تتعرض لحرب خفية من أجل استئصالها ، وبسهولة يمكن تحويل هذا الشعور الى احساس بأن المقصود بذلك هو محاربة العنصر الجزائري الذي يتحدث هذه اللهجة .

هـ - انضم الى هذا التيار عدد من العناصر الجزائرية التي لم تهضم التعريب ، وبما أنها لا تستطيع ان تحارب التعريب جهارا لتطالب بالفرنسية ، فانها قد وجدت في مطلب ترسيم اللهجة البربرية تبريرا تحارب من خلاله هدف التعريب .

خصوصا وأن الداعين لاعتماد البربرية لغة رسمية - وهنا تنفضح اللعبة - يستعملون لتعليمها الحروف اللاتينية وليس الحروف العربية ! ومعنى هذا ان اللغة الفرنسية تظل دائما هي المرجع اللغوي والثقافي الأول ، ظلما أن البربرية نشأت في حضن الحرف اللاتيني وتطورت دراستها على أيدي فرنسيين أو جزائريين لا يتقنون الا اللغة الفرنسية ، أو يتقنون اللغة الفرنسية أساسا ، ولا يعرفون العربية في جميع الحالات .

في حين أن الادب الشعبي المسجل بالبربرية قد نشأ في حضن الحضارة العربية الاسلامية ، ومن هنا نجد في اللهجة البربرية ، ليس فقط عبارات عربية عديدة ، ولكن أيضا صورا ومفاهيم وأفكارا مرتبطة بالحساسية الاسلامية . ولا يمكن تبينها مع جهل اللغة العربية والتاريخ الاسلامي .

ان هذه الدعوة ترفد معها في الواقع أكثر من اتجاه ، لكن بقطع النظر عن الاتجاهات (التي يطول استعراضها في مثل هذا المقام) هناك شيء مؤكد وهو أنها اذ تستعمل الحرف اللاتيني وتحاول الفصل بين اللغة العربية والاسلام ، تهدف عمليا ، قصدت أم لم تقصد ، الى ضرب كل من الاسلام واللغة العربية في آن واحد . لان الاسلام تطور ونشأت علومه بالعربية ، والقرآن نزل بلسان عربي . فمحاولة الفصل بينهما ، في بلد مثل الجزائر ، لم ينطرح فيه مشكل لغة أخرى غير العربية فيما سلف من قرون ، يعني القضاء على الاسلام وعلى اللغة العربية معا .

ان تلك التيارات ، على اختلافها وتناقضها أحيانا ، قد استطاعت أن تعمل بسهولة في أوساط مختلفة ، مستغلة وضعية اجتماعية صعبة ، وهي وضعية

اجتماعية ترجع الى عدد من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ارتفاع المستوى المعاشي بسبب حركة التصنيع المسرعة فتح آفاقا جديدة أمام قات كانت محرومة ، فانطرح في سوق الاستهلاك مطالب جديدة زيادة عن مضاعفة حجم الاحتياجات التي تضخمت بسبب ذلك وبسبب النمو الديموغرافي أيضا .

- ظهور النتائج الأولى لتعميم التعليم وديموقراطيته ، طرحت في سوق العمل والتسيير مطالب جديدة ومتنوعة زاد في تعقيدها أن فروع التعليم العالي والتقني لم تكن مكيفة دائما مع احتياجات الاقتصاد .

- النموذج الغربي للاستهلاك الذي كانت له جاذبية خاصة زاد في قوتها وقوع الجزائر قاب قوسين أو أدنى من أوروبا الغربية .

فاذا أضيف لذلك كله طابع السوق الاستهلاكية المحلية التي كانت تعرف انقطاعات مزمنة ، وطابع المدرسة التي كانت تعاني من الاكتظاظ الشديد ، وطابع السكن الذي عرف أزمة لاسابق لها ، وتخلي الفلاحين عن العمل في الزراعة بحثا عن عمل أكثر مدخولا وأقل تعباً ، ونتائج ازدواجية التعليم السابقة ، اذا أضفنا ذلك كله لما سبق عرفنا بعض العوامل التي من شأنها ان تثير سخطا اجتماعيا يمكن توظيفه سياسيا . ومعنى هذا أن الوضعية يمكن أن تكون « حبل بالاضطرابات » حسب تعبير مراسل لوموند الذي أشرنا اليه ، وأنها قد تتمخض عن أمواج عاصفة يصعب التحكم فيها .

وباختصار لقد كانت الوضعية بالجزائر في تلك الفترة ، يمكن ان تنعت بأي شيء سوى أنها « عادية » أو « طبيعية » ، وقد ضاعف من اضطراب الوضع وجود سباق لاعادة ترتيب الأوراق وتوزيع الزبائن داخليا . وذلك من شأنه أن يزيد الوضع السياسي غموضا ، ويضاعف من فرص التحول من سخط اجتماعي محتمل وكامن الى تعبير سياسي معلن ، خصوصا وأن فرنسا الدستانية بالمرصاد

لتصفية حساب لها قديم مع الجزائر الثورة ، فكيف اذا أضيف لذلك احتمال ترصد بعض الاشقاء كي يحققوا مكسبا عاجلا ولو على حساب المستقبل .

وقد عرفنا فيما سبق ، كيف استطاع الرئيس الشاذلي بن جديد أن يربح الجولة الأولى ، عندما أعلن التمسك بالميثاق الوطني الذي جعله هو الاستراتيجية التي يستند اليها النظام ، مؤكدا في نفس الوقت خط استمرارية لايرفض المراجعة والتجديد .

لكن لم يكد يمر عام على انتخابه رئيسا للجمهورية الجزائرية حتى برزت عدة مؤشرات تنذر بتأزم الوضع الداخلي .

فكيف واجه هذا الوضع ، ما هو الاسلوب الذي اعتمده والتكتيك الذي سلكه ؟ كيف استطاع أن يدلل الصعاب ويقهر الاضطراب ويتغلب على تصاعد المخاطر ؟ .



- أجهزة حزبية وحكومية يوجد بينها حد أدنى من الانسجام ، كما توجد
بينها الاتجاهات الأساسية التي بلورها الميثاق الوطني .
- بدليات تنظيم للقوى الاجتماعية الحية في البلاد ، ممثلة بصورة خاصة في
العمال والفلاحين والشباب .
ومن جهة ثانية كانت توجد :

- 3 -

لم يكد يكتمل العام على انتخاب الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية
الجزائرية حتى اندلعت أحداث تيزي وزو . وقد تهاقت الصحافة العالمية آنذاك
وخاصة الفرنسية منها ، على نقل جزئيات وتفاصيل تلك الجوادث ، وتضخيم
وقائعها وتقديمها لا في صورة مجردة امتحان للحكم الجديد ، ولكن في صورة
توخي بأنها أزمة نظام يتعرض للتدحرج .

ولعل بعض الأوساط الأجنبية لم تهضم نجاح الجزائر في حل مشكلة
الاستخلاف في إطار شرعي دستوري ، فكانت تدغدغ أملا خفيا في انفجار
يلغي ذلك النجاح ، كما يلغي نتائجه .

وقد سبق لنا ان ذكرنا بعض العوامل التي من شأنها ان تسبب في ألوان من
السخط الاجتماعي والتي لم تكن تنتظر الا المناسبة المواتية لتتحول الى حركة
علنية . فلاحاجة لأن نعود اليها من جديد . لكن الذي يمكن أن نضيفه الى ما
سبق ، هو أن الجزائر في مطلع الثمانيات كانت تعاني من تناقضات غير صحية
تلخص في الظواهر الآتية ، من جهة أولى :

- وجود هياكل دولة عضرية تعتمد على مكاسب حققها تجربة نضالية
وتنموية معتبرة .

- عقليات متخلفة في مستويات عليا ، تقدم قرابة الدم على تقارب
الفكر ، وتفضل وشائج العصبية الضيقة على علاقات العمل المقنن ، وتعتبر أن
المسؤولية تشريف لا تكليف ، وطريقا للتسلط وليست سبيلا لخدمة المواطنين .
- تناقضات أفرزتها تطبيقات خاطئة لبعض المبادئ التي حددها الميثاق
الوطني ولبعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ، انعكست سلبا على تنظيم
بعض تلك القوى الاجتماعية المشار اليها آنفا ، بصورة عرقلت التطور السليم
لعلاقات العمل والانتاج ، وغذت عملات التشكيك فيها وفي فعالية تنظيمها .
- انعدام حس الدولة لدى كثيرين من أعوان الدولة ، فلم يكونوا قلة هم
العناصر الذين يخلطون بين مصلحة الدولة والمصالح الشخصية لمن يمثلها .
ان هذه التناقضات أفرزت سلبيات ساعد على تفرخها ذلك السير السريع
لتحقيق التصنيع ، أي ان الانشغال بالمشاريع الصناعية أدى الى حجب عدد
من تلك السلبيات .

والواقع ان كل مرحلة تاريخية لها ايجابياتها وسلبياتها . واستمرار كل مرحلة
يكون في الغالب رهنا برجحان الايجابيات على السلبيات ، اما عندما تبدأ كفة
السلبيات في الرجحان فان الاختلال الذي يحدث نتيجة لذلك يبرز في الميدان
الاجتماعي أولا ، ثم لا يلبث أن يمتد الى الميدان السياسي .

واذا نحن نظرنا الى السلبيات التي تراكمت مع مطلع هذه العشرية ، فانا
نجد أنها تتمثل في عدد من المظاهر غير الطبيعية كتأثيرنا الى بعضها مثل انقطاع

المواد الاستهلاكية الواسعة الانتشار ، وأزمة السكن وعدم تأمين مستقبل
اطارات الدولة ، الخ ... ويمكن أن نضيف الى ذلك مظهرا آخر خطيرا ، كان
يمكن لو تواصل ان يؤدي الى تفتيت مفهوم الدولة لفائدة تسلط أفراد باسم
الدولة : فقد برزت في مستوى عال من سلم المسؤولية ظاهرة « البارونات »
الذين يتوزعون أقساطا هامة من المسؤوليات ، ويملكون حصصا معينة في
المناصب والتعيينات . وهذه الظاهرة وان لم تكن مقننة فانها كانت في طريقها
الى أن تصبح أمرا عاديا . ولا يخفى أن مثل هذه الظاهرة لها مفعول عدوى
خطيرة : فالذي يستمد سلطته ، في أسفل السلم من أحد « البارونات » نادرا
ما يكون لديه شعور الولاء للدولة ، وغالبا ما يشعر بالولاء لولي نعمته ، بكل ما
يستتبعه ذلك من ممارسات وألوان من السلوك ، أقل ما يقال فيها انها لاتخدم
الصالح العام .

وقد ساعد على حجب هذه المجموعة من السلبات التي ولدتها التناقضات
السابقة الذكر سببان على الأقل :

أولا : ان مجهود التصنيع أصبح يبدو لكثيرين كما لو كان تبريرا كافيا لأهم
التفاصيل التي تلاحظ في مسيرة التنمية . فقد كان التصنيع في طريقه لان يصبح
معجزة جديدة تغطي على السلبات ان لم تبررها .

ثانيا : ان شخصية بومدين التي كانت شخصية غير عادية ، كانت تتماشى مع
مرحلة ما بعد 1965 التي كانت بدورها وضعية استثنائية من عدة أوجه .

فقد جاء بومدين الى الحكم باسم التصحيح الثوري الذي حكم بعنوان ما
عرف آنذاك باسم « الشرعية الثورية » . ودون أن نخوض في النقاش الذي فجره
تصحيح 19 جوان 1965 ، ودون أن نعود بعيدا الى الوراء لتقييم المرحلة التي
أعقبت الاستقلال (فهي نفسها لا يمكن فهمها الا على ضوء أزمة ترجع الى
عهد حرب التحرير) فهناك ملاحظات يتفق عليها معظم الاطارات والمناضلين
الجزائريين يمكن حوصلتها فيما يلي :

1 - ان الازمة التي عرفتها الجزائر مع ميلاد الاستقلال ترجع الى ما قبل ذلك في
الوقائع .

2 - ان الصيغة التي أنهت بها أزمة 1962 كانت نتيجة اتفاق وكومبروميس بين
عناصر لم تكن منسجمة في القيادة .

3 - ان تلك القيادة لم تتفرغ لتحقيق مهام برنامج طرابلس الذي ضبط في
1962 ولم تتكفل بتحقيق أهداف ميثاق الجزائر الذي صودق عليه في
مؤتمر الحزب عام 1964 . ولهذا يعتبر الميثاق الوطني الذي تمت المصادقة
عليه في 1976 أن ما ترمي اليه أهداف برنامج طرابلس وميثاق الجزائر
« وما يمكن أن يجعل منها حقيقة ملموسة قد تعرض للتجميد » حسب
التعبير الذي جاء في الميثاق الوطني .

4 - انه على الرغم من وجود دستور معترف به فقد تجاهلت تلك القيادة
الدستور وحكمت بمعزل عنه وقد ساعد على تمرير ذلك الوضع لبعض
الوقت أن معجزة استقلال الجزائر أوجدت مناخا شبه أسطوري أدى
ببعض العناصر القيادية الى الوقوع في تقديرات خاطئة بالنسبة لميزان
القوى التي كانت تملك الحسم .

ويترتب على هذه الملاحظات أمران : يتمثل أولهما في أن حركة 19 جوان
1965 كانت مضمنة وكامنة في أزمة الشهور الأولى للاستقلال ، وقد كان
التساؤل الذي يبدو معقولا للمطلعين على حقائق الوضع آنذاك ليس هو
سؤال : لماذا حدث ما حدث يوم السبت 19 جوان 1965 ، ولكن هو : لماذا
لم يحدث قبل ذلك ؟

اما الأمر الثاني الذي يترتب على الملاحظات السابقة فهو يتمثل في أن تعطيل
الممارسة الدستورية خلال الفترة التي سبقت 19 جوان 1965 قد أعطى نوعا من
التبرير لممارسة شرعية ثورية في غياب المؤسسات العليا .

(اما المجالس المحلية فقد وقع الشروع في انتخاباتها وتنصيبها منذ فبراير 1967) .

أي أن النظام الذي انبثق عن 19 جوان 1965 اختار أن يبدأ بالمؤسسات القاعدية . لكن ذلك لم يمنع بعض « البارونات » من استغلال اخطاء المرحلة السابقة للقيام بممارسات خاطئة هي الأخرى أدت الى وجود عينات لاقطاع سياسي من نوع جديد .

الا أن هذه الظواهر المرضية لم تسبب في اثاره سخط سياسي نظرا الى أن عددا من المسؤولين ، سواء في أجهزة الحزب أو في الاجهزة الحكومية كانوا يقومون بواجباتهم على الوجه المطلوب مما أدى الى تحقيق عدد من المكاسب والنتائج كانت ملموسة .

يضاف الى ذلك أن النظام الذي انبثق عن 19 جوان كان يعرف أنه يحتاج لتسطير أهداف تتحقق حولها التعبئة ، طالما أن المناخ شبه الاسطوري الذي كان قائما في 1962 بفعل معجزة الاستقلال لم يعد موجودا ، وعلى هذا الاساس حدد عددا من الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يشكل مجموعها برنامجا شبه أسطوري يساعد على تحقيق التعبئة حوله .

وهكذا خاض النظام عددا من المعارك على عدة جبهات تتمحور حول استرجاع الثروات الوطنية وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية سريعة . وقد احتل التصنيع مكان الصدارة بين تلك الاهداف ، وما لبث أن طغى على غيره من الميادين .

وهكذا نشأت وضعية استثنائية ساعدت على التعبئة في أهم الميادين لتحقيق التصنيع ، فباسم التصنيع خاض النظام معركة تأمين المحروقات التي تسببت في صدام حاد مع الاستعمار الفرنسي الحديث الى درجة جعلت هذا الأخير يبحث عن الوسائل الكفيلة بزعزعة النظام . ولتمويل التصنيع خصصت

المالية الموارد الناتجة عن الفوائض التي توفرت بعد تعديل أسعار البترول ، ويعنوان تحقيق التصنيع بسرعة ثم تأجيل بعض المشاريع الاجتماعية كما تأخر الاهتمام بالفلاحة والري والمجالات الثقافية .

والواقع أن بعض النتائج التي ترتبت عن أخذ التصنيع لحصة الأسد من الموارد والمداخيل كانت قد بدأت تثقل على المواطنين على عهد الرئيس الراحل وخاصة في السنوات الأخيرة لحكمه . وقد زاد في الشعور بشدة وطأتها عاملان : الأول هو أن التعديلات التنظيمية والقانونية التي كان يفترض فيها أن تحول دون بروز السلبات لم تؤت النتيجة المرجوة منها بسبب سوء فهمها أو بسبب تحريفها عند التطبيق أو هما معا . والعامل الثاني يتمثل في خيبة الأمل التي أعقبت تلك التعبئة وذلك الحماس الذي عاشته الجزائر أثناء مناقشة الميثاق الوطني في 1976 . فقد أفرغ كل أحد ما في جعبته ، ووجد في ذلك النقاش فرصة للتنفيس ، وكان الناس ينتظرون أن تعقب ذلك اجراءات عملية تنتقل بما جاء في الميثاق الوطني من المجال النظري الى حيز الفعل . لكن شيئا من ذلك لم يحدث . وليس معها هنا أن نناقش النوايا التي كان يبطنها الرئيس الراحل وهل كان يعد لعقد مؤتمر للحزب يتولى الحسم ، وفي أي اتجاه ، فذلك يدخل في باب التكهنات والاحتمالات التي لا تمنع أن تكون خيبة الأمل لدى كثيرين أمرا واقعا .

صحيح ان شخصية بومدين والاهمية التي أولاها النظام للتصنيع في خطابه قد حال دون أن تأخذ تلك السلبات حجمها الحقيقي . لكن ذلك لم يمنع من ظهور بوادر تساؤلات وامتنعاض وقلق اجتماعي وخيبات أمل راحت تتجمع تدريجيا حتى ظهرت على حقيقتها في نهاية السبعينات .

ومهما يكن من شيء فإن مشروع التصنيع قد أخذ من الاهتمام السياسي حيزا كبيرا دحرج الى مرتبة ثانوية العناية بالتحكم في تنظيم الاقتصاد والاهتمام بمواجهة العراقل والمخاطر التي كانت تصطبغ بها التنمية .

ويكفي أن نتذكر بأن مشكلا هاما وخطيرا مثل مشكل النمو الديموغرافي - قد تجهل رغم ارتفاع أصوات (وان تكن قليلة فقد كان لها وزنها داخل النظام) تنادي بضرورة الاهتمام بهذا المشكل قبل أن يستفحل ، علما بأن تنظيم النسل لن يعطي نتائج ملموسة على المدى القريب . ذلك أن التصنيع كان يبدو بمثابة مفتاح سحري لحل عدد من المشاكل بما فيها مشكل النمو الديموغرافي . وقد جاء في الميثاق الوطني بهذا الصدد ما يلي :

« وبهذه الطريقة اختارت الجزائر أن تسوي تسوية ايجابية مشكلة التزايد السكاني ، فهي بدلا من تبذير الجهد في محاولة التخفيف من حدة هذه المشكلة ببذل مساع لا طائل تحتها للتخفيض من نسبة المواليد ، قد ارتأت أن تجعل منهم منتجين بأنهم معنى الكلمة في اطار مجتمع نشيط يقوم بالعمل الجاد ، وأن توفر لهذا المجتمع البنيات الملائمة لاستخدام هذا العدد الضخم واستثمار جهوده » . (ص 192) .

وهكذا غلبت الارادية شيئا فشيئا على خطاب النظام . وتجدر الاشارة بهذا الصدد إلى أن الارادية تمثل نوعا من الخلل في الخطاب السياسي ، لأن القموض الذي يحمل اللبس ويتسبب في الخلط بين الارادة السياسية وبين الارادية من شأنه أن يتسبب في أخطاء تقدير تزيد السلبيات تعقيدا ، في نفس الوقت الذي يؤدي فيه إلى تحجيم الإيجابيات . فالارادة السياسية لا تتنافى مع الواقعية ، بل هي تنطلق من دراسة الواقع لتكون أقدر على تحقيق التغيير . بينما الارادية تشكل اما من تحمس مبالغ فيه ، واما نتيجة لما يكون قد تحقق من نجاحات سابقة تحققت بفضل ارادة سياسية فعلية ، وبذلك يقع صاحب الخطاب الارادي ضحية نجاحه ويتوهم أنه يكفي ان يزيد هدفا ما لكي يتحقق ، وتتضاعف نسبة هذا الخطأ طبعا في غياب المؤسسات على المستوى العالي . من هنا أدى غياب بومدين المفاجيء الى تعرية بعض الحقائق وبروزها واضحة لأعين لم تكن قد تبينتها بالامس .

وهذا ما يفسر تصاعد المخاطر : لأن هذا الوضع اذا دخل عليه التنافس على السلطة يشكل وضعية انفجارية زاد في تعقيدها محاولة توظيف أحداث ربيع تيزي وزو 1980 لفائدة هذا الطرف أو ذاك .

وهناك عنصر أساسي من عناصر تعقيد الوضعية السياسية في بدايات 1980 وهو يتمثل في أن الوضعية القائمة آنذاك قد جعلت الاغلبية الساحقة تنوق الى التغيير . وإلى هذا الحد يبدو الامر طبيعيا لا غرابة فيه . لكن التعقيد يبدأ مع مفهوم التغيير الذي يختلف من عنصر لآخر أو من فئة لأخرى . فمعظم أعضاء « نادي الكبار » لهم تصور يختلف من أحد لآخر ، لأن كل واحد من الذين يعتبرون ان عهد الشاذلي بن جديد مجرد مرحلة ، يتصور أن التغيير الحقيقي يتمثل في التخلص من الآخرين واحتلاله هو لمكان الصدارة أو على الأقل لمكان امتيازية .

لكن الخطأ الذي وقع فيه أولئك أنهم لم يقرأوا حسابا لحقيقتين : الأولى : هي أن رأسه الشاذلي بن جديد لم تتم نتيجة انقلاب أو ضغط عسكري أو غير عسكري ، فهو قد اعتذر عن تحمل المسؤولية عندما عرضت عليه ، الا أنه اضطر الى أن يقبل بتحمل الأمانة عندما شاهد بأنه هو الوحيد الذي تحقق الاجماع على اسمه . ومن هنا كان مجيئه للرئاسة في اطار الشرعية الدستورية . وهذا ما يجعله اكثر تحسسا لطالب التغيير المتصاعدة من القاعدة ، كما يجعله في حل من الارتباط بمنطق البارونات .

الثانية : ان الظروف التي جددت بعد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني قد سمحت بتدعيم مكانة عناصر قيادية ظلت حسنة السمعة بعيدة عن الشبهات ، فاستفاد النظام الجديد من تجربتها السابقة ومن سمعتها ، كما أن نفس الظروف أدت الى ادخال عناصر فنية حملت معها دما جديدا .

ان كلامين هاتين الحقيقتين تدعم جانب الشرعية : فالعناصر النظيفه مثل العناصر الفنية لا يمكن أن تفكر في التحرك خارج اطار الشرعية .

يضاف الى ذلك ما كنا أشرنا اليه قبلا ، من أن الخصال العسكرية جعلت الرئيس الجديد يتوفر على حس الاستراتيجية ، وحس الصرامة ، واعطاء أهمية كبيرة للعقلانية ، أي للفعالية زيادة على الشجاعة . ومثل هذه الخصال عندما توظف في اطار سياسي على مثل هذا المستوى يفترض فيها ان تعطي أحسن النتائج .

وفعلا ففي الوقت الذي بدأ فيه بعضهم نوعا من العد العكسي بعد احداث تيزي وزو ، واجه الرئيس الشاذلي الوضعية بشجاعة وحكمة ، فقد تجنب الانزلاق الى استعمال القوة في مواجهة مشكل معقد في أساسه فضلا عن تفريعاته وتوظيفاته السياسية المختلفة والمتعددة . وفي نفس الوقت لم يتهرب من علاج المشكل ولم يستعجل معالجته ، بل حرص على مناقشته في اطار ترتيب عقلائي للأولويات . وهكذا دعا ، بوصفه الأمين العام للحزب ، الى مؤتمر استثنائي يتولى التقييم الاقتصادي للمرحلة التي سبقت طبقا لقرارات المؤتمر الرابع ، كي ينعقد في صيف 1980 . وتعهد خلال الدورة الثالثة للجنة المركزية ، في ماي 1980 بأن ينظم حملة وطنية لمناقشة ملف الثقافة . وكذلك كان ، فقد انعقد المؤتمر الاستثنائي في 15 جوان 1980 . وقد حدد الرئيس الشاذلي بن جديد في خطاب الافتتاح تصوره لمهام المرحلة الجديدة عندما قال على الأخص :

« ولا داعي للتذكير بأن سنة ونصف لا تكفي لحل كل المشاكل ، والمهم هو أننا تمكنا من حصر هذه المشاكل وتحديد الاولويات بالنسبة لمعالجتها » . وبما أن موضوع المؤتمر الاستثنائي كان هو تقييم الفترة التي تمتد من عام 1967 الى 1978 ، وكذلك مناقشة المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984) فقد كان دليلا على الأولوية التي يعطيها للقضايا الاقتصادية التي أفرزت المشاكل الاجتماعية والاخلاقية المختلفة .

على أن الرئيس الجزائري لم يسكت عن أحداث تيزي وزو ولم يرد أن يتجاهلها ، فقد تعرض لها في الخطاب الذي اختتم به المؤتمر الاستثنائي .

ومع مطلع 1981 ، شرع في تنفيذ تعهده بالنسبة لملف السياسة الثقافية ، علما بأن المشكل الثقافي هو الذي تدرع به منظمو أحداث تيزي وزو في 1980 ، لتبرير أعمالهم . فقد نصبت لجنة خاصة بدراسة هذا الموضوع في مارس 1981 . وكانت مشاكل الثقافة موضوع مناقشات واسعة ، في جميع أنحاء البلاد ، مكنت كل التيارات من أن تعبر عن نفسها بكل حرية بما فيها تيار المتعصين والمتمسكين بالاتجاه المعروف باسم « البيريرزم » .

وهكذا بدأت تتحدد معالم الاستراتيجية التي اختارها الرئيس بن جديد : ليس هناك مشكل يمكن أن يشمل أي تحریم . ولا يجوز لاية معضلة أن تناقش في اطار ضيق يؤدي عمليا الى خلق كهنوت سياسي ، فالمؤسسات الشرعية هي الاطار الاساسي للنقاش وحل الخلافات ووضع الحلول للمشاكل . لكن اذا كانت تلك هي المعالم الرئيسية للاستراتيجية الجديدة ، فكيف طبقت في الميدان ، وكيف عولجت بالتفصيل أهم المسائل التي كانت قد أفرزت مشاكل وخلقت تعقيدات ؟



ان المطلب الاساسي الذي أراد تحقيقه - كما يبدو من قراءة الاحداث الماضية - هو القضاء على كل الظواهر غير الطبيعية التي كانت تثقل على البلاد اجتماعيا وعلى النظام سياسيا . فالتطبيع اذن هو أحد المفاتيح التي تمكننا من فهم مسعى الرئيس ابن جديد . لكن مطلب التطبيع ليس سهلا تحقيقه ، في مثل ذلك الجو المشحون بالتوتر ، المفعم بالاهواء . ومن هنا اختار لتحقيقه أسلوبا يساعد على نزع الألغام تدريجيا وهو أسلوب يتميز بالملامح التالية :

- الدراسة المعمقة للمشاكل .
- المعالجة الهادئة .
- التسليح بالتسامح في مواجهة التجاوزات غير المحسوبة .
- التسليح بالحزم في مواجهة الأمراض القاتلة .

وهذه الملامح الأربع تلتقي عند نقطة واحدة ناظمة تجمع بينها وهي نزع الفتيل من كل ما من شأنه ان يشكل عامل انفجار ، والتخلص من كل ظاهرة قد تؤدي الى تعفن الوضع السياسي والنيل من أخلاقية الدولة : فكيف تمت معالجة الوضع عمليا ؟

الهدوء والمعالجة المعمقة :

كانت أحداث تيزي وزو هي أول امتحان جدي واجه النظام برآسة ابن جديد . وهي أحداث ترتبط بعوامل ، مهما قيل فيها وفي شرحها أو تبريرها أو تأويلها ، فانها لا يمكن أن تعالج بالعنف كما كان يدعو لذلك بعض العناصر ، وان كانت أقلية ، فان آراءها كانت تشكل خطرا حقيقيا ، لعله كان محسوبا .

ومن ثم كان لابد من الدراسة المعمقة والمعالجة الهادئة بعيدا عن تصارع الاهواء والاحتكام الى العنف . وهذا يتطلب التسامح عما يكون قد صدر من تجاوزات قد يفسرها جنون شباب ، أو استفزاز دخيل أو فخاخ نصبها أجنبي .

- 4 -

واجه الرئيس ابن جديد اذن تصاعد المخاطر التي كانت تهدد النظام في بداية عهده باستراتيجية تحكيم الشرعية ومناقشة أي مشكل كان في اطار المؤسسات الدستورية والهيآت الشرعية القائمة . وبذلك يفتح الطريق للتخلص من الكهنوت السياسي وتحطيم قواعد اللعبة التي كان يعتمد عليها البارونات يستمدون منها قوة تساعد على كسب الزبائن وتجعلهم يبدون في حجم لا يتناسب مع حجمهم الحقيقي .

لكن هذه الاستراتيجية تتطلب خطوات تطبيق تجسمها ومسعى عمليا يحققها بهدوء دونما هزة أو عنف ، فماذا كان أسلوب الرئيس بن جديد في معالجة هذا الجانب ؟

ان كل استراتيجية تستلزم تحديد أهداف قريبة وأخرى متوسطة وبعيدة المدى . وهذا يعني ترتيب أولويات لمواجهة المشاكل التي تنتظر حلا ، كما يتطلب تحجيم المشاكل المطروحة والحيولة دون أن يستغلها هذا التيار أو ذاك .

ويمكن القول ، من خلال استقراء أحداث ووقائع السنوات الخمس الماضية أن الأهداف القريبة التي عزم الرئيس الجزائري على حلها هي تلك التي تكون مشمولة بمطلب التطبيع ، والتي يمكن تطبيقها في أقرب الآجال . ذلك

والواقع ان احداث تيزي وزو كانت مناسبة كشفت عن طبيعة الاسلوب الذي يفضلته الرئيس ابن جديد في معالجة أعقد القضايا : فعلى الرغم من أن الدورة الثالثة للجنة المركزية (التي انعقدت فيما بين 3 و 7 مايو 1980 ، أي في أعقاب الاحداث المذكورة) كانت في نظر البعض مناسبة لمناقشة تلك الاحداث وبحث الاسباب الموضوعية وغير الموضوعية التي أدت اليها ، فقد رفض الرئيس مسايرة الداعين لذلك ، وهذا رغم ان بعض عناصر القيادة السياسية آنذاك تحدثوا عن وجود « فراغ سياسي » أي ان الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني رفض فتح باب قد يكون ظاهره هوسد « الفراغ السياسي » ، لكنه قد لا ينجح في تقديم علاج في العمق للمشكل المطروح . ولهذا أصر على تخصيص أشغال تلك الدورة لدراسة النقاط المدرجة في جدول الاعمال ، وهي ملف الفلاحة ، وملف السياحة ، ودراسة مسائل تنظيمية وتحديد المشاركين في المؤتمر الاستثنائي الذي تقرر عقده ليوم 15 جوان 1980 . بل ان الرئيس دفع بملف الثقافة - الذي تتعلق به أحداث تيزي وزو - الى الدورة الخامسة (جوان 1981) أي أنه أجل مناقشة الموضوع للبت فيه الى أكثر من سنة ، حتى يتسنى دراسته بعمق وفي هدوء .

وهكذا شهد النصف الاول من عام 1981 ندوات ومناقشات واسعة شارك فيها الناس على نطاق واسع ، وفي كل المستويات ، نوقشت فيها كل المسائل المتصلة بملف الثقافة الوطنية ، بما فيها تلك التي طرحها وتذرع بها مفجرو احداث تيزي وزو والمتعاطفون معهم . بل ان النظام لم يمنع انعقاد ملتقى ضم عددا من دعاة « البيربرزم » في قرية « يكورن » (وهو مصيف جبلي بالقبائل الكبرى . في ولاية تيزي وزو) استمر نحواً من شهر في صيف 1980 ، طرح فيه منظمو الملتقى والمشاركون فيه عددا من التصورات ترتبت عليها مطالب استعملت فيما بعد خلال المناقشات الواسعة على الرغم من تطرف تصوراتها ، وشطط لهجتها ومجانبتها للواقعية وتأويلاتها المتحيزة لبعض أحداث التاريخ .

وقد أحس دعاة البيربرزم بالخطر الذي يشكله ضد دعوتهم هذا الاسلوب الهاديء والمعنق والتسامح في مواجهة ما طرحوا من مطالب حتى قال بعضهم ما معناه : « لقد خنقنا النظام بتسامحه » .

وفعلا فقد كانت مناقشات ربيع 1981 مناسبة للتفيس عما يجول في خواطر وأذهان الناس ، مهما كان التيار الذي يعبرون عنه . وبذلك تم تخجيم التيارات التي كانت تستفيد من الكبت والغموض والتخريم ، لان الكبت والتخريم الذي واجهت به بعض الطروحات قبل ذلك هو الذي أعطى هذه حجما أكبر بكثير من حجمها الحقيقي ، مما ساعد على تشجيع شباطين الشك ومجانين التفرقة والمدفوعين لتخريب بيوتهم بأيديهم ، تحقيقا لاهداف لم يتبينها جميعهم .

وهكذا يكون الرئيس ابن جديد قد عالج بهدوء وعمق وتسامح موضوعا شائكا : فلم يظهر بمظهر من يخضع لعاصفة فجرتها عناصر قليلة ، كان بعضها عرضة للتضليل ، ولم يظهر في مظهر العنيد الذي يرفض رؤية ومجابهة الواقع ، ولم يلجأ الى العنف الذي يصبح في بعض الحالات ، سلاح الضعفاء .

منطق التطبيع :

على ان أحداثا مثل احداث تيزي وزو لا ترجع الى عوامل تدرج تحت عنوان « القضايا الثقافية » فقط ، ولا ترجع فقط الى عوامل سياسية داخلية كانت أو خارجية ، بل هي ، زيادة على ذلك ، تفسرها بعض الأوضاع الاجتماعية التي كان يعاني منها مجموع المواطنين . وقد كانت هناك عدة مسائل تسببت في ايجاد وضع اجتماعي متأزم ، متفاوتة في أهميتها ، لكن تراكمها لا يساعد على حل المشاكل التي تطرح : فسواء تعلق الامر برخصة الخروج من التراب الوطني ، أو بانقطاع المواد الضرورية من السوق بصورة مزمنة ، أو بالغموض الذي يحيط بمستقبل الإطارات السامية وأعضاء القيادة السياسية ، أو بمواجهة المشاكل التي ولدتها حركة التصنيع أو النمو الديموغرافي ،

فان كل ذلك من شأنه أن يوجد اطارا متازما يساعد من يحاول تفجير الوضع لغرض أو لآخر .

وهكذا بادر الرئيس الشاذلي بن جديد ، منذ 1979 ، الى الغاء رخصة الخروج ، باعتبارها وضعاً غير طبيعي لا يتلاءم مع وجود جواز السفر ، ولا مع ما ينص عليه الدستور الذي يكفل حرية التنقل للمواطنين .

وبنفس المنطق عولجت ظاهرة الانقطاعات : فقد كان انقطاع المواد الاساسية من السوق ظاهرة مزمنة ، وكان الشغل الشاغل الذي يستحود على حيز هام من اهتمام المواطن ووقته هو البحث والعثور على ما يحتاج اليه مطبخه أو منزله من مواد غذائية وتجهيزات . وقد ولدت هذه الظاهرة ، ظاهرة أخرى لم تكن معهودة في سلوك ربة البيت الجزائرية أو رئيس الاسرة ، وهي ظاهرة التخزين المبالغ فيه . كما تولدت عن هذا الوضع أيضا ظاهرة الانشطة الطفيلية التي تتمثل في تخصيص بعض المواطنين وخاصة بعض الشبان والاطفال في شراء المواد المطلوبة من محلات القطاع العام وتأمين ايصالها لمن يحتاج اليها مقابل تكاليف اضافية ، ترهق المستهلك ، ولا تستفيد منها خزانة الدولة ، وتحرم البلاد من سواعد كان يمكن استثمارها في قطاع انتاجي .

ويمكن القول دون مبالغة بأن هذه الظواهر المذكورة كانت من بين العوامل التي ساعدت على جذب سكان الريف الى المدن الكبرى ، حيث سيولة النقد أوفر ، والنشاط الطفيلي أسهل ، والربح أيسر دون جهد منتج .

ثم ان الانقطاعات قد تكون مفهومة عندما تكون التجارة الخارجية غير مؤمنة : ففي هذه الحالة قد يكون الانقطاع الدوري لمادة أو أكثر أمرا منظما ومقصودا من طرف بعض المتحكمين الخواص في السوق لتحقيق أرباح مفرطة .

كما أن الانقطاع قد يكون مفهوما عندما تكون الدولة عاجزة عن الاستيراد بسبب وضع رصيدها من العملة الصعبة ، أو لغير ذلك من الاسباب الموضوعية أو شبه الموضوعية .

وتجدر الإشارة في هذا المجال الى أن ظاهرة الانقطاعات تلك قد استغلت أثناء حرب الامواج الاذاعية بين المغرب والجزائر ، فقد كان الاعلام الاذاعي المغربي يركز على هذه النقطة ، في آخر عهد بومدين ، ويعتبرها علامة على « افلاس النظام » . وكانت مثل هذه النغمة تجد لها بعض الصدى لدى بعض الاوساط التي تنخدع ببعض المظاهر السطحية ، في حين أن أدنى مقارنة للاوضاع هنا وهناك ، بصورة معمقة ، تكشف عن ارتفاع القدرة الشرائية لدى رجل الشارع الجزائري بالقياس الى نظيره في المنطقة خصوصا اذا أخذنا في الاعتبار مدى الكثافة السكانية في الجزائر .

اذن فنحن فعلا امام ظاهرة غير طبيعية وليس لها ما يبررها : فالجزائر تتوفر على ما يلزم من قطع نادر لاستيراد ما تحتاج اليه ، والتجارة الخارجية مؤمنة ، والقطاع العام يملك محلات تجارية عديدة ومتنوعة تستطيع أن تضع تحت تصرف المستهلك أية مواد تكلف بتسويقها .

على هذا الاساس عمد النظام منذ 1980 الى ضبط « برنامج ضد الانقطاعات » . وقد شاءت الصدفة ان تكون الاحرف الأولى لهذه الكلمات بالفرنسية هي « - P.A.P. - » فكان ذلك مثار سخرية من طرف بعض الاعوان الذين تعودوا على النظرة البيروقراطية المحدودة ، ولم يهضموا الخروج عن المسالك المطروقة ، والتجديد في معالجة المشاكل انطلاقا من النظرة الفاحصة والحس السليم .

وهكذا تم تأمين المواد الضرورية ، سواء كانت غذائية أو آلات تجهيز منزلي . وبدأت ظاهرة التخزين تزول ، وتنفس المستهلكون الصعداء ، وبدأت تختفي مظاهر التشنج والانفعال الحاد التي كانت في طريقها الى أن تصبح سمة شائعة يتبينها كل أحد .

ومن بين العوامل التي أثرت على تدهور الاوضاع الاجتماعية في المدن الكبرى هي ظاهرة انتشار الاحياء القصديرية في قلب العواصم وفي ضواحيها .

وهي ظاهرة تتصل من جهة بالنمو الديموغرافي المفرط ، ومن جهة أخرى بتوالد الأنشطة الطفيلية وسهولة ممارستها ويسر ما قدره من أرباح دون غناء يذكر .

ولا يخفى أن الأحياء القصدية كانت مدعوة للتطور والتكاثر طالما لم ينجح الريف في تثبيت سكانه ، وطالما كانت سهولة النشاط الطفيلي في المدن عامل جذب يستهوي سكان الارياف . كما لا يخفى أن مثل هذه الظاهرة تعتبر وصمة للنظام ، فقد يكون مفهوما أن تنتشر هذه الأحياء في بلد عجزت أريافه عن تغذية سكانه ، أو ليست له أنشطة اقتصادية ، صناعية كانت أو فلاحية ، تستوعب ما لديه من سواعد . لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للجزائر . فهي إذن وضعية غير طبيعية .

لذلك قرر الرئيس الشاذلي ابن جديد معالجة هذه الظاهرة بالتطبيع ، أي بالقضاء عليها ، رغم أن اتخاذ مثل هذا القرار لم يكن سهلا : فهو يتطلب شجاعة سياسية نادرة . إذ لن يتردد بعض الديماغوجيين من انتقاد القرار متظاهرين بالتباكي على مصير سكان الأحياء القصدية . في حين أن هؤلاء نقلوا أولا إلى المواطن التي قدموا منها ، وأمنت لهم مساكن محترمة ، وصرفت لهم مرتبات لمدة ثلاثة أشهر ، ريثما يتمكنون من العثور على شغل ، مع العلم بأن الاقتصاد الجزائري أصبح في استطاعته أن يستوعب طالبي الشغل .

وقد كشفت عملية إزالة الأحياء القصدية عن وجود عدد من الأنشطة الطفيلية وغير المشروعة التي كانت تتسبب في النيل من إطار الحياة وتساعد على التدهور الاجتماعي .

الفصل في النقاش حول التصنيع :

كانت مشاريع التصنيع الضخمة من بين القضايا والمشاكل التي اصطدم بها النظام الجديد . فقد كان مجهود التصنيع والحرص على تحقيق أحجام

عملاقة في بعض الصناعات بصورة ملفتة للنظر ، قد جعل الجزائر عرضة لعدد من المشاكل ازدادت خطورتها مع الازمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت نذرها الأولى في بداية الثمانينات .

ونظرا إلى أن الذين وضعوا المنهج الاقتصادي الذي أدى إلى بروز تلك الظاهرة كانوا موجودين في صلب النظام ، وكان هناك مدافعون عن التوجه الذي أقيم على أساسه عدد من المشاريع العملاقة ، فقد ظهر نقاش مع بداية العهد بين اتجاهين : اتجاه يدعو إلى الاستمرار في النهج القديم ، والابقاء على المشاريع الضخمة ، والاستمرار في اللجوء إلى الاستدانة الخارجية إن لزم الحال . طالما كان هناك استعداد من الخارج لأقراض الجزائر ، واتجاه آخر يدعو إلى التخلي عن بعض المشاريع العملاقة ، وإلى ترشيد التسيير ، والتحكم في المشاريع الموجودة ويحذر من عواقب الاعتماد المكثف على الموارد الخارجية لتمويل المشاريع . وقد كان مطلوبا من الرئيس الجديد أن يفصل بين الاتجاهين .

وهنا أيضا عمد إلى تحكيم منطق التطبيع . فالممارسات التي اعتمدت سابقا في مجال التصنيع قامت على أساس المداخل التي يؤمنها بيع المحروقات وخاصة البترول ، علما بأن سعر هذا الأخير كان قد بلغ آنذاك أعلى مستوى له . كما أن المسعى السابق لم يأخذ في الاعتبار احتمال الازمة الاقتصادية العالمية ، فضلا عن احتمال انخفاض سعر البترول .

ونظرا إلى أن المحروقات مواد قابلة للنفاذ من جهة ، وإلى أنه لا يوجد هناك أي ضمان لاستمرار ارتفاع سعر البترول ، فمن غير الطبيعي المراهنة على ذلك مع ما يترتب عليه من رهن لمستقبل البلاد .

وهكذا حسم الرئيس ابن جديد الموقف في خصوص هذه المسألة على أساس التيقظ الذي هو الموقف الطبيعي عندما يتعلق الأمر بمستقبل الأجيال القادمة . وقد حسم هذا الموقف في إطار الشرعية عن طريق المؤتمر الاستثنائي الذي أعطى عددا من التوجيهات بهذا الصدد في جوان 1980 .

وقد ترتب على هذا الحسم ، التخلي عن بعض المشاريع العملاقة ، وقرار تخفيض الانتاج البترولي . كما تقرر إعادة النظر في اسعار الغاز الطبيعي لسد النقص الذي يحصل نتيجة تخفيض الانتاج البترولي . وتقرر أيضا الحد من اللجوء الى الاعتماد على الديون الخارجية . وفي نفس السياق ، وقع التوجه الى تحقيق مزيد من التحكم في تسيير الوحدات الاقتصادية الموجودة .

وغير خاف ، أن الجزائر ، مثل بعض البلدان النامية التي توفرت لديها امكانيات تصنيع سريع ، قد اندفعت نحو تحقيق مشاريع ضخمة تتطلب تكنولوجيا متقدمة . كما قبلت ، مثل عدد من البلدان النامية ، باقامة صناعات في اطار ما كان معروفا باسم « مشاريع المفتاح في اليد » أو « مشاريع المنتج في اليد » . وهي طريقة تؤدي الى غرس صناعات بصورة شبه سطحية ولا تضمن اكتساب البلد الذي يستقبل تلك الصناعات للتكنولوجيا اللازمة لدورانها وتسييرها على الوجه السليم .

ترشيد التسيير :

وقد كانت إعادة النظر في المنهج الاقتصادي مناسبة و فرصة لتحقيق التطبيع ، ليس فقط بالنسبة لبعض المشاريع العملاقة ، ولكن أيضا بالنسبة للسير العادي لمجموع النشاط الاقتصادي ، وهكذا ظهرت فكرة إعادة هيكلة المؤسسات . ذلك ان حمى التصنيع اذا كانت قد أقامت قواعد مادية معتبرة للاقتصاد الجزائري وحقت ايجابيات لا ينكرها أحد فقد أفرزت عددا من النقائص ليس هنا مكان شرحها ، لكن يمكن تلخيصها فيما يلي :

1 - ظاهرة التبذير واللامبالاة التي زاد من خطورتها انعدام الرقابة وانعدام المحاسبة ، مما أدى عمليا الى التشجيع على الاختلاس ، واهمال حسن التسيير .

2 - المحاكاة الشكلية لشركات البلدان المتقدمة فيما يتعلق بالمظاهر الشكلية

للمكاتب الفخمة والمصاريف الباهظة ، دون أن يكون هناك مقابل يبررها في الطرف الآخر المتعلق بالانتاج .

3 - اختلال ميزان المؤسسات ، ممثلا في الاعداد الضخمة من المستخدمين والاطارات في المركز الرئيسي للشركات الوطنية ونقص المهارات في وحدات الانتاج .

فكانت الاقسام غير المنتجة اكثر عددا ، واكثر مصاريف من الاقسام التي تباشر الانتاج .

وقد تولد عن ذلك ظهور أنشطة طفيلية أو اضافية داخل هذه المؤسسة أو تلك ، طغت على المهام الرئيسية والمنتجة .

ولهذا تقرر إعادة المياه الى مجاريها في هذا الميدان أيضا : فقد ألح الرئيس على احترام مبدأ التنمية الاقتصادية ، على أساس اشتراكي ، وتعزيز فعالية المؤسسات عن طريق التحكم في الجهاز الانتاجي والاستعمال العقلاني للمهارات الانسانية والموارد المادية .

ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من تحديد مهام مؤسسات القطاع العام بما يتلاءم مع طبيعتها ومع الدور المنوط بها ، وهذا يتطلب بدوره الربط المتقن بين حجم المؤسسة وهويتها وصلحياتها الميدانية .

على هذا الاساس حدد المؤتمر الاستثنائي للحزب في 1980 المبادئ الاساسية لإعادة الهيكلة والتي يمكن تلخيصها في الآتي :

- تبسيط وتدقيق مهمة كل مؤسسة
- تكييف نطاق نشاطها مع الاهداف المخططة لها
- تكفل هياكل متخصصة ومنفصلة عن هياكل الانتاج ، بوظيفتي التنمية والتسويق الا في حالة وجود اكرهاات وموانع تقنية أو اقتصادية ثابتة .

- لا مركزية وتعزيز وسائل الانجاز التي ينبغي أن تتكيف مع الاهداف المخططة في مختلف القطاعات .

- توزيع مخكم للاختصاصات في مجال التجارة والتوزيع بين المؤسسات الوطنية والمجموعات المحلية .

وعلى أساس هذه المبادئ ، ضبطت الحكومة الجزائرية في نوفمبر 1980 برنامجا عاما يحدد ، زيادة عن المبادئ المعتمدة لاعادة الهيكلة ، شروط تطبيقها ومراحل تنفيذها .

وكما هي العادة دائما في مثل هذه الحالات ، نجد أن الخروج عن المألوف - ولو كان هذا « المألوف » نشازا وغير طبيعي - يصطدم بانتقادات وسخرية بعض الأعداء ، اما لانهم كانوا يستفيدون بصفة أو بأخرى من الوضع السابق ، واما لانهم جمدوا على نظرة بيروقراطية ، فلم يتبينوا متطلبات التجديد وضرورة التطبيع .

ذلك هو الخط العام الناظم للأسلوب الذي اعتمده الرئيس ابن جديد في مواجهة تصاعد المخاطر التي استعرضنا بعضها منها . وقد برهنت الايام على أن الجزائر كانت في حاجة فعلا الى التطبيع ، وارجاع المياه الى مجاريها الطبيعية ، واعطاء الامور حجمها الحقيقي ، وفتح المجال أمام العناية بشؤون الحياة اليومية للمواطن .

ويمكن القول بأن الرئيس ابن جديد قد تقدم الى المؤتمر الخامس الذي افتتح أشغاله يوم 18 ديسمبر الجاري ، بحصيلة ايجابية ، تساعده على بلورة مشروع مستقبل طموح وواقعي في نفس الوقت . ذلك انه في نفس الوقت الذي وجه فيه الاهتمام نحو ترشيد القطاع العام وتخليصه من عدة نقائص ، لم يهمل القطاع الخاص ، صحيح أن القطاع الخاص كانت له مكانة معترف بها في الميثاق الوطني . لكنها مكانة ظل يعترها ، في التطبيق غموض يساعد على

ايجاد سخط في هذا المجال رغم الفوائد التي تحصل عليها بصفة عامة . وهذا ما حدا بحكم ابن جديد ، ان يعمد في هذا الميدان الى التطبيع ، بتوضيح مكانة القطاع الخاص وبالسماح له في أن يؤدي دوره في ظل قواعد واضحة تحدد له مجالات تدخله ، وتمكنه من وسائل عمله ، وترفع عنه تلك الشبهة وذلك الغموض .



قراءة نقدية
في وثائق المؤتمر الخامس

1504

كان المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني هو أول مؤتمر في تاريخ الثورة الجزائرية ينعقد في ظروف عادية . فقد استطاع النظام ، خلال الخمسية التي سبقت (1979 - 1983) أن يتخلص أهم التناقضات التي كانت تهدد مسيرة التنمية والتي كان من شأنها أن تؤثر سلبا على استمرارية الثورة .

وقد أسفر المؤتمر الخامس عن عدد من الوثائق بلورت المسعى الجديد الذي اعتمدته الثورة الجزائرية ، وضبطت وسائل تحصين للثورة ضد أي اختراق .

لذلك كان لابد من اجراء قراءة نقدية لتلك الوثائق ، وعلى الأخص التقرير الذي تقدم به الأمين العام للحزب في افتتاح أشغال المؤتمر الخامس ، والذي يتضمن في جملة ما يتضمنه مشروعا ثقافيا متكاملا .

- تقديم مشروع ثقافي متكامل يعتبر بحق تجديدا جريئا ونصورا شجاعا من شأنه ان يسمح بفتح المجالات لابداعات ومشاريع تربوية وثقافية واجتماعية تندرج في أفق القرن القادم .

تأكيد مسعى التطبيع :

بالنسبة للمسائل التي تشملها فكرة تأكيد مسعى التطبيع في اطار المؤسسات الدستورية ، نجد ان النقاط التي تبلور هذه الفكرة واضحة في جميع اقسام التقرير . فالروح التي نستخلصها من المسعى العام الذي اعتمدته الرئيس بن جديد هي نفس الروح التي تعرضنا لبعض مظاهرها في مقالات سابقة . ان طبيعة المشاكل التي تناولها ، وكيفيات طرحها والطرق المقترحة لمعالجتها تهدف الى تجاوز بقايا ورواسب النقاش المكتوم خلال الفترة المنصرمة حول بعض من أهم القضايا .

ذلك ان التحريم الذي كان يسود تلك القضايا ، انما كان نتيجة أمر واقع يصعب تفسير بداياته ، ولم يكن نتيجة تعليمات صريحة مبررة ، على ان هذا التحريم السائد بحكم أمر واقع اذا كان قد حال دون تناول تلك المسائل صراحة ومناقشتها علانية فانه لم يحل دون وجود نقاش في « الظل » ان صح هذا التعبير .

ففي الوقت الذي كان يبدو ان بعض كبريات المشاكل محسومة سلفا ، كان يجري بموازاة ذلك نقاش في اطار مجالس خاصة ، كان من نتائجه وجود نوع من « الازدواجية » في النقاش السياسي . كنت تسمع من بعضهم ملاحظة أو رأيا في مجلس خاص على النقيض مما تسمعه من نفس الشخص في مجلس رسمي أو شبه رسمي . قد يقال ان هذه الظاهرة مفتشية في بلدان العالم الثالث على الخصوص . وهي كذلك فعلا . لكن ذلك لا يمنع كونها ظاهرة غير صحية تؤدي الى افراغ الخطاب السياسي من أي تأثير ، في نفس الوقت الذي تنال فيه من مصداقية الخطاب الرسمي . وبذلك يتحول النقاش السياسي

- 1 -

انعقد المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني في موعده المحدد أي فيما بين 19 و 22 كانون الأول (ديسمبر) 1983 .

وقد ألقى الرئيس بن جديد ، بوصفه الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني تقريرا مطولا ، يمكن تصنيفه ، حسب اختلاف الزوايا التي ينظر منها اليه ، اما الى قسم سياسي وآخر اقتصادي وآخر ثقافي - اجتماعي ، أو الى قسم يتناول تحليل الماضي من جميع الأوجه ، وآخر يستعرض استعراضا نقديا حصيلة المنجزات التي تحققت خلال السنوات الخمس الماضية في كل الميادين وقسم يتعلق برسم آفاق المستقبل ، في كل الميادين أيضا .

وسواء أخذنا بهذا التصنيف أو ذاك ، فان التقرير يتناول عددا من المواضيع الهامة يصعب استعراضها كلها ، لكننا سوف نحاول استخلاص بعض النقاط الاساسية التي يتمحور حولها التقرير المذكور . ونظرا لتعدد هذه النقاط من جهة وأهميتها من جهة أخرى ، فنعتقد انه يمكن استنتاج الخيوط الاساسية النازمة لها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تأكيد مسعى التطبيع في اطار المؤسسات الدستورية .
- ادخال التجديد بصورة تضمن الحيوية دون الاخلال بالاستمرارية .

العلني الى شبه لعبة يحاول فيها كل احد ان يخفي « سره » في الوقت الذي يعرف فيه ان اوراقه مكشوفة ، لأن « المفتاح » الذي يفك الغاز الخطاب معروف مسبقا .

وفي اطار المسائل التي كانت مشمولة بنوع من التحريم ، نجد موضوع انعدام المحاسبة نتيجة لانعدام أو تجميد اجهزة الرقابة . وقد اشار الرئيس بن جديد في الخطاب الذي ألقاه في اليوم الأول للمؤتمر لهذه النقطة وأسهب في الكلام عنها عندما أكد بأنه من بين العوامل التي زادت في خطورة الاختلال « غياب المؤسسات مما أدى الى انعدام الرقابة وغياب المحاسبة » .

والواقع ان الاختلال الذي اشار اليه الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني كان قد تفاقم على الخصوص بعد النقاش الواسع الذي كانت الجزائر قد عرفتة في 1976 بمناسبة عرض ومناقشة الميثاق الوطني . فقد وجد النظام آنذاك نفسه في مواجهة حملة واسعة ركزت على نقد بعض كبار المسؤولين في الدولة ، سواء عن طريق المناقشات المسجلة عبر الاذاعة والتلفزة أو عن طريق الرسائل التي كانت توجه الى مختلف الجهات المشرفة على النقاش . وقد كانت بعض الانتقادات تنص على ارقام ووقائع من السهل التأكد منها .

وقد ساد آنذاك انطباع عام ، خاصة في الاوساط الشعبية ، ان الرئيس بومدين اصبح يملك ورقة هامة لن يلبث ان يستعملها في الاتجاه الذي يفرضه الميثاق الوطني ، خصوصا بعد ان تم تكريسه رئيسا للجمهورية ، بعد ان كان رئيس مجلس الثورة ، فأصبح يستمد سلطته من الدستور الذي صادق عليه الشعب .

ومهما تكن الدوافع التي حملت الرئيس الراحل على التريث (فليس هنا محل مناقشتها) فان ذلك التريث قد خلف نوعا من اليأس والقنوط لدى عدد من المناضلين . كما أدى الى ترسيخ فكرة ان هناك اشخاصا لا يمكن ان يطالبهم القانون . وفي ظل هذا اليأس ، تصور الكثيرون ان بومدين كان محكوما

بمراكز قوى لم يكن يريد الفكاك منها والقضاء عليها . والواقع انه من الصعب الآن تفسير هذه النقطة لعدم توفر المعلومات ، لكن هناك من رفاق الرئيس الراحل ، الذين لم يتورطوا من يؤكد بأن بومدين كان آنذاك يرى ان الوقت لم يحن بعد للتخلص من مراكز القوى تلك ، مع انه ضد المحاسبة وتصفية الحسابات العمومية .

على هذا الاساس لم يكن مستغربا ان يتركز اهتمام الرأي العام الجزائري على هذه المسألة في مطلع 1979 بوصفها احدي النقاط التي تعتبر محكا لارادة التغيير من جهة ، ولمدى التغيير من جهة أخرى ، خصوصا ان مقرارات المؤتمر الرابع قد أكدت ضرورة المحاسبة وتصفية الاوضاع ، مما يتضمن ويستلزم ضرورة التطبيع في هذا الميدان ايضا .

وقد تفجر آنذاك نقاش بين تيارين اساسيين : احدهما يطالب بمسايرة رياح التغيير وبتجديد دماء النظام وتصفية الاوضاع ، والتيار الآخر ينادي بمهادنة مراكز القوى ، بعنوان الاستمرارية ، على أساس ان التغيير الجذري والمسايرة لمطلب المحاسبة قد يفسر بانه عملية جراحية تريد استئصال التجربة التي مرت بها الجزائر الى نهاية 1978 .

والحقيقة ان هذا التيار الثاني لم يكن يمثل اتجاها متجانسا ، بل كان يضم عدة اتجاهات كانت تلتقي ، بدوافع مختلفة ، عند المطالبة بالمهادنة .

ومهما يكن من أمر ، فيبدو من تحليل الخطوات التي قام بها الرئيس ابن جديد والمسعى الذي عالج به ذلك الوضع في المرحلة الأولى من الخطة الخمسية الماضية انه تجنب الوقوع في فخاخ دعوة المهادنة ، كما تجنب العلاج العنيف والاستئصال الكامل ، لأن ذلك من شأنه ان يخدم بعض المتربصين الذين كانوا يراهنون على الطابع الانتقالي للحكم من جهة ، وعلى قصر أجله من جهة أخرى . ولذلك فضل ان يحسم في الموضوع على مرحلتين : تتمثل

المرحلة الأولى في تقليص أظافر بعض رؤوس مراكز القوى بإبعادها عن المناصب التنفيذية ، والمرحلة الثانية تتمثل في مسعى تصفية الحسابات العمومية منذ 1962 .

ان هذا التدرج المرحلي في معالجة تلك المشاكل هو الذي يفسر الى حد كبير عدم تنشيط مجلس المحاسبة في السنوات الأولى من حكم بن جديد .

والواقع ان مسعى تصفية الحسابات العمومية منذ الاستقلال يهدف اساسا الى تحقيق نتيجتين : الأولى هي تحديد الثروة الوطنية بالتدقيق ، والثانية هي ايجاد ظروف ملائمة وتقاليد مناسبة لترشيد التسيير وحمل المسؤول على ان يدرك مدى مسؤوليته والانعكاسات المختلفة التي تترتب عليها سلبا أو ايجابا .

ومن هنا كان مسعى تحجيم المؤسسات العملاقة ، وتنظيم الشركات الوطنية تنظيما أكثر عقلانية ، بتوسيع قواعدها الانتاجية ، وتوزيع الاطارات على مراكز الانتاج داخل البلاد بدل ان تكدس في المكاتب بالعاصمة . وعلى ذلك الاساس ايضا كان مسعى ترشيد التعاون الدولي . ولم يفت الرئيس بن جديد ان يشير الى ذلك في تقريره للمؤتمر الخامس عندما سجل بان عدد المتعاونين الفنيين الاجانب قد تم تخفيضه من احدى عشر الفا عام 1978 الى 2400 في 1982 دون ان يكون ذلك على حساب المشاريع الانمائية . كما اشار الرئيس بن جديد الى ايجابيات تنشيط مجلس المحاسبة عندما قال :

« على هذا الاساس عمدنا الى تنشيط مجلس المحاسبة كما امرنا بتحريك اجهزة المحاسبة الادارية المختلفة ، وذلك حتى لا تظل الرقابة مجرد شعار يتردد وحتى تتكفل بدورها كرادع يصون الاطار والمسؤول » ، ثم اضاف :

« ولا حاجة الى استعراض كل ما تحقق في هذا المجال من حيث تطهير الحسابات العمومية والكشف عن طبيعة المخالفات وتعيين المخالفين بعيدا عن اسلوب الاشاعة الذي يسمم الجو السياسي دون ان يحقق مطالب الردع » .

وغني عن القول ان هذا المسعى استقبل بارتياح كبير في الاوساط الشعبية ، لأن ما استخلصه الرأي العام الجزائري من ذلك هو القضاء على التصور الذي ساد بعض الوقت بان هناك اناسا فوق القانون .

صحيح ان استغلال النفوذ وما يترتب عليه من ممارسات مخالفة للقانون ومخلة بالاخلاق لن يزول من أية بقعة من العالم بمجرد تطبيق القانون ، لكن المطلوب هو ان تظل تلك الحالات شاذة ، خارجة عن القانون ، عرضة للتبع والعقاب ، وان لا تصبح عادة مألوفة يراها البصر ويعمى عنها القلب ، ولا تتحرك ضدها الاجهزة القانونية .

ذلك ان تعميم الحالات الشاذة ، وانتشار السكوت عن المخالفات ولو كانت فاضحة يجعل النزاهة تتحول الى حالة شاذة تجلب الشبهة أو تبعث على السخرية والهزء ، وقد اشار الرئيس الجزائري الى هذا المعنى عندما لمح الى ظاهرة الشك التي تسربت الى درجة ان بعض الصامدين من المناضلين اصبحوا يشكون في انفسهم .

وفي هذا الاطار شرح الرئيس بن جديد مفهومه للمحاسبة عندما أكد ان تطبيق الرقابة والمحاسبة لا يعني انتزاع الثقة من المسؤولين والمسيرين كما أكد انه ليس له حساب شخصي يريد تصفيته مع أحد ، وان الذي يهمه قبل كل شيء هو تصفية الاوضاع وتطبيعها حتى يمكن مواجهة المستقبل برؤية واضحة وقدم راسخة وتخطيط واع .

الارتباط بالماضي في اطار مسعى ديناميكي :

على ان هذا المسعى الذي اعتمدته الرئيس الجزائري لم يكن يعني وضع حد فاصل بين الماضي والحاضر ، ولم يكن يعني اي تراجع . فقد أكد في التقرير على ان تسجيل نقاط القوة ... « لا يعني تمجيد اشخاص » ، كما ان الاشارة الى مواطن الضعف أو الكشف عن طبيعة الأخطاء ، لا يعني النيل من أحد أو تحقير من وقعوا في الاخطاء ، علما بان كل من يعمل معرض للخطأ ، ولكنه

لا يعني أولا وقبل كل شيء ضرورة تعزيز نقاط القوة ودعم الايجابيات ، كما يعني تحليل العوامل التي ادت الى الاخطاء والاهتداء الى نوعية الاجراءات التي تتخذ من اجل تجنبها وتدارك النقائص في المستقبل . ثم أضاف :

« ولا حاجة الى التأكيد بان كلام من هذا المسعى وذلك يندرج في اطار استعمار اختارات البلاد الاساسية التي نبعت من داخل ثورة نوفمبر » .

ان الشطر الأخير من الجملة السابقة يعتبر أحد المفاتيح الأساسية لفهم مسعى الرئيس الجزائري وتبين طبيعته . فهو شديد الحرص على الارتباط بروح نوفمبر ، وقد دفعه هذا الحرص ، ليس فقط الى الاعلان عنه كلاما بل الى تجسيده من خلال إعادة الاعتبار لرجال أول نوفمبر ورجال ثورة التحرير . فقد دعا في ذكرى أول نوفمبر 1983 قدماء نوفمبر والمناضلين الأوائل واعضاء القيادات السياسية السابقة مهما كان وضعهم الحالي . كما دعاهم لحضور افتتاح اشغال المؤتمر الخامس ، فاحتلوا مقاعدهم على جانبي القاعة الكبرى ، وكان مظهرا مؤثرا فعلا أولئك الذين جسدوا بحضورهم تواصل الماضي مع الحاضر ، مما أضفى طابعا خاصا عزز الشرعية التاريخية للنظام وجذر شرعيته الدستورية ، ولملم ما قد يكون بقي من جراح .

وتجدر الإشارة في هذا المجال الى ما حققه الرئيس الشاذلي من تطبيع في هذا الاطار ايضا : فقد كان قد اصدر مراسيم تقاعد لأعضاء القيادة السياسية وللإطارات السامية حتى لا تتأثر كرامتها وحتى تكون بمأمن من لومة العشارية والزبونية . لأن عدم تأمين مستقبل العنصر القيادي بقانون واضح ، يجعله يشعر - حتى في حالة صرف معاش له - بأن ذلك تفضل من الدولة عليه . كما ان عدم توضيح مستقبل الاطارات السامية يساعد على دفعها في اتجاه الانحراف . ومن الجدير بالذكر هنا ان هذه المراسيم قد صدرت بعد ان سويت مسألة تقاعد الموظفين وكل اصناف العمال في اطار القانون العام للعامل .

وقد تعرض الرئيس بن جديد الى أهم مدلولات تلك القرارات عندما قال عنها انها « ليست امتياز كما قد يتصور البعض ، لأنها تندرج في اطار مسعى كامل يتعلق بكل عامل يعيش من ثمرة جهده ، يدويا كان أو فكريا » . ثم اضاف : « ولا شك ان مثل هذا المسعى يسمح بتأمين مستقبل المناضلين المسؤولين وكل الاطارات السامية ، كما يشكل اعترافا بما قدموه في الماضي من خدمات للوطن ... ويؤدي الى تقليص بقايا ومخلفات الاقطاع السياسي اذ يقضي على أهم اسباب التكتلات المصلحية التي تتشكل في غياب قوانين واضحة وتقاليد صالحة ترسخ اخلاقية الدولة » .

وخلاصة القول بخصوص المكاسب التي حققها النظام الجزائري بهذا المؤتمر الخامس ، ان الرئيس بن جديد قد برهن عن اسلوب جديد بعيد عن الدوغماتية والغوغائية : لقد ظل الرئيس الجزائري يتحدث ما يقرب من ثلاث ساعات ، يستعرض المشاكل وي طرح اطار الحلول ، وينقد دون تجريح ، ويقدم المنجزات دون تمجيد للنفس أو رضى عن الذات ، ويرسم ملامح المستقبل برؤية تجمع الجرأة الى الوضوح .

ولاشك ان كثيرين ممن تتبعوا ذلك العرض ثم قرأوه بعد نشره مكتوبا قد خرجوا بانطباع ان عهدا جديدا قد وضعت أسسه ، وان تناولا جريئا للأمور قد تبلورت خطوطه .

من الصعب ان نلم بكل التجديدات التي حملها الى الجزائر المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني . وعلى هذا الاساس فسوف نتعرض لأبرز هذه التجديدات وأكثرها دلالات . واذا كانت بعض التجديدات متوقعة فان بعضها الآخر كان مفاجأة لكثيرين ، سواء منهم الذين ارتاحوا لها وتجاوبوا معها أو الذين لم يفهموا مدلولها ومغزاها . ولعلنا لا نجانب الحقيقة اذ قلنا بأن الموقف من التاريخ أو ما يمكن تسميته بـ « المصالحة مع التاريخ » - حسبما جاء في تقرير الرئيس بن جديد بوصفه امينا عاما للحزب - يأتي في مقدمة تلك التجديدات الهامة . وغني عن القول بأن الموقف من التاريخ ، حسبما اعلنه الرئيس الجزائري يوم 19 ديسمبر 1983 ، يدخل في منظوره ومسعاها لتحقيق التطبيع في جميع المجالات ، بما فيه المجال التاريخي بكل ما يستلزمه من تطبيع ثقافي ، بأوسع معاني الثقافة .

وقبل ان نتعرض بالتفصيل لهذا الجانب ، يحسن ان نمهد لذلك بعدد من المقدمات والملاحظات تساعد على فهم أهمية هذا التجديد كما تساعد على فهم طبيعة المسعى الذي اعتمده الرئيس بن جديد منذ ان تولى الحكم في مطلع 1979 .

مراحل « الطابو » المتصل بثورة نوفمبر :

1 - تتصلب المقدمة الاولى بطبيعة المسعى الذي دفع لهذا الموقف . وأول ما يجب تسجيله بهذا الصدد هو تحليل مواقف وسلوك الرئيس الجزائري منذ 1979 ، اثناء الاعداد للاحتفالات بالذكرى الخامسة والعشرين لثورة نوفمبر ، فقد قرر استدعاء قدماء المناضلين والمسؤولين السابقين كي يحضروا كمدعوين تلك الاحتفالات ، مثل كل المسؤولين الحاليين والاطارات السابقة لكن يبدو ان عدم ارتياح بعض المسؤولين آنذاك لهذا التوجه ، حال دون تحقيق تلك الرغبة . ويبدو ايضا ان الرئيس الجزائري ، الذي كان آنذاك في بداية عهده لم يلح على تحقيق تلك الرغبة ، لأنه لم يكن يريد ان يضاعف من المصاعب التي كانت تواجهه بفعل عوامل عديدة كنا قد تعرضنا لبعضها في بحث سابق . أي انه لم يكن يريد ان يفتح واجهة جديدة ، اذ كان يدرك ان بعض المسؤولين كانوا يخشون من ظهور بعض قدماء المناضلين ، ولو في حدود مناسبة مثل تلك ، ان ينعكس سلبا على دورهم ووضعهم . ولا يخفى ان تفجير خلاف حول مسألة كهذه في وقت لم يكن الحسم قد تحقق فيه بالنسبة لعدد من القضايا الهامة ، كان من شأنه ان يضاعف من تأزم وضع صعب . ومهما يكن من شيء فقد قام الدليل عبر مؤشرات عديدة ظهر بعضها منذ 1979 على ان الرئيس بن جديد لم تكن لديه اية عقدة من التاريخ .

2 - اما المقدمة الثانية فتتصل بموقف الغموض الذي ظل يكتنف ثورة التحرير وتاريخها . ذلك ان الصراع على السلطة منذ بداية الاستقلال (وهو صراع تفجر في الواقع عشية الاستقلال نتيجة تناقضات كانت موجودة حتى اثناء حرب التحرير) قد جعل الخطاب السياسي يتناول تاريخ الثورة من خلال أحد موقفين : اما موقف يتناولها بعموميات تتمثل في وجود لهجة مزدوجة تلخص في تقديس أو توفير من جهة ، واحاطة رجاله وأسبابه وعوامله القريبة والبعيدة بالغموض ، من جهة أخرى . وموقف آخر يتمثل في الوقوف عند تفاصيل

وجزئيات تهدف عمليا الى احتكار أول نوفمبر وربطه باسماء معينة بصورة قد تشكك في مساهمات بعض آخر من رجال أول نوفمبر .

والواقع ان الخطاب السياسي ، مهما كان اتجاهه ، كان استمرارا لنقاش أثير حول هذا الموضوع في دوائر محدودة منذ العام الثالث للثورة الجزائرية وخاصة بعد انعقاد مؤتمر وادي الصومام في اغسطس 1956 .

ذلك ان بروز بعض الوجوه السياسية ضمن « المجلس الوطني للثورة الجزائرية » الذي انبثق عن ذلك المؤتمر ، وظهور بعض من غير الذين كانوا قد باشروا الاعداد للثورة المسلحة قد ادى الى تفجير نقاش حول ترتيب المسؤوليات والمسؤولين . فقد ظهر آنذاك خلاف حول هذه المسألة بين اتجاهين اثنين : اتجاه يعتبر ان ثورة مثل الثورة الجزائرية بما تواجهه من مشاكل ، وما تطرحه من تغييرات جذرية ، وما تستلزمه من قلب للاوضاع ، تتطلب تعبئة شاملة للطاقات ، وذلك يستلزم السعي لكسب جميع الاطارات والوجوه السياسية غير الملوثة والتي تساعد على تحقيق هذا الاجماع الشعبي حول جبهة التحرير الوطني بصورة تضمن انتصارها في معركة التمثيل انتصارا لا غبار عليه . ويعتبر انصار هذا الاتجاه ان اهمية هذه المعركة تتطلب تجاوز بعض الحساسيات المتصلة بربط سلم المسؤولية بسلم الاقدمية في النضال المسلح . كما تتطلب ربط المسؤولية في جميع المستويات بطبيعة العمل المبذول مردوده في الميدان . وعلى هذا الاساس يعتبر اصحاب هذا الاتجاه ان الانضمام للثورة المسلحة يجب ما قبله ، ويجعل الانسان محاسبا على ما يقدمه بالفعل من خدمات ، وليس على ما اتخذه في الماضي من مواقف أو ما عبر عنه من افكار في السابق ، ما دام التزامه بالثورة كاملا لا تعثره اية شبهة .

اما الاتجاه الآخر فكان يرى ان التعبئة الشاملة التي تفرضها طبيعة الثورة ، لا تتنافى مع حصر القيادة الفعلية في عدد محدود من التاريخيين الذين تولوا مسؤولية التهيئة والاعلان للثورة المسلحة في ظروف بالغة الصعوبة . ومن الواضح

ان تشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي أعلنه مؤتمر وادي الصومام كان يمثل انتصارا للاتجاه الاول . وقد تولد عن ذلك خلاف بين هؤلاء وانصار الاتجاه الثاني الذين كان بعضهم موجودا في الخارج آنذاك . والذين لم يتمكنوا من المساهمة في اشغال مؤتمر وادي الصومام لأسباب ليس هنا محل شرحها . ولهذا سرعان ما أخذ هذا الخلاف طابع صراع بين ما سمي آنذاك بـ « الداخل » و « الخارج » . وقد ساعد على تغذية هذا الخلاف بعض المبادئ التي كان قد أقرها مؤتمر وادي الصومام ، مثل اعطاء الأولوية للداخل على الخارج اذ ان بعض العناصر القيادية في الخارج تصورت ان مكانتها مستهدفة وان هذا المبدأ يرمي الى تحويل العناصر القيادية الموجودة في الخارج الى مجرد تمثيل خارجي للقيادة الحقيقية المدعوة لأن تكون داخل الجزائر .

وقد ادى ذلك كله الى وجود نقاش حول شرعية وادي الصومام . اذ كانت بعض العناصر الموجودة في الخارج آنذاك تنازع في شرعيته ، وقد عبر احد المناضلين آنذاك عن رأيه في هذا الخلاف بصورة بيانية مثيرة اذ قال ما معناه : انني لا أفهم كيف يمكن ان يغلي ماء قدر موجودة بالقاهرة في الوقت الذي توجد فيه نارها بالجزائر .

ومن الصعب التكهن بمآل هذا الخلاف لولا ان الظروف تكفلت بوضع حد لذلك النقاش .

على ان انتقال بعض العناصر القيادية الى الخارج بعد ذلك قد جعلها تطالب بالغاء مبدأ أولوية الداخل على الخارج ، وهو المبدأ الذي تم الغاؤه فعلا في اجتماع المجلس الوطني للثورة الذي انعقد بالقاهرة في اغسطس 1957 بأغلبية الاصوات ، ما عدا اثنين تمسك صاحباها بالمبدأ الذي أقره مؤتمر وادي الصومام .

من تهيمش بعض التاريخيين الى تهيمش التاريخ :

3 - ومهما يكن من شيء فان الازمة السياسية التي تفجرت بعد الاستقلال قد

بعثت من جديد النقاش حول من هو الاكثر وزنا من الناحية السياسية وحول ربط المسؤولية ودرجتها بالاقدمية في النضال . وهنا نصل الى المقدمة أو الملاحظة الثالثة : فقد كان الحسم المؤقت لمشكلة الحكم في 1962 قد دفع بعض التاريخيين الى ان يعلن بعد ذلك بأنه « لا تاريخ » أي لا معنى لتحكيم التاريخ وربطه بأهلية الحكم ، وقد دفع هذا الاعلان بعض رجال أول نوفمبر الى ان يسمي أبنا ولد له آنذاك « لا تاريخ » . وهكذا أدت محاولة تهميش التاريخيين الى تهميش التاريخ النضالي .

4 - اسفرت المشاكل التي عرفت الجزائر في السنوات الاولى للاستقلال عن تصحيح 19 يونيو 1965 الذي كان قد رفع في جملة ما رفع من افكار ، فكرة « العودة الى المنبع » كنوع من رد الفعل ضد الابتعاد عن مبادئ أول نوفمبر كما رفع في نفس الوقت فكرة بناء دولة « لا تزول بزوال الرجال » .

وقد ادى الانهماك في بناء الدولة الى نوع من تجاهل التاريخ عموما ، كما ادى الى تهميش بعض الرجال الذين ارتبطت اسمائهم بحركة أول نوفمبر . وسرعان ما اصبح بناء الدولة وتصنيع البلاد هو الهاجس الذي سيطر على الازدهان بصورة زحزحت العناية بالتاريخ الى مرتبة ثانوية .

5 - وقد أسفر كل ذلك عن وضع معقد لم يخل من سلبيات ، خصوصا ان بعض التاريخيين كانوا يربطون شرعية النظام بتوليهم هم لمسؤولية الحكم . ذلك ان بعض التاريخيين المذكورين ، رغم نجاحهم في الاسهام بتفجير الثورة المسلحة في الميدان ، لم يتمكنوا من ان يحققوا الثورة داخل ذهنياتهم ونفوسهم . فكان ذلك عاملا ولد عند البعض الخوف من تحكم التاريخ في توجيه الاحداث .

رفع التحريم وحل العقد المتصلة بتاريخ الثورة :

تلك بعض العوامل التي ساعدت في اشاعة الخوف من توضيح العلاقة مع التاريخ المعاصر ، كما اشاعت الغموض حول طبيعة ثورة نوفمبر ومسبباتها الموضوعية .

ونظرا لعدم وجود أية عقدة ، كما قلنا آنفا ، لدى الرئيس بن جديد من التاريخ ، فقد دعا ، في نوفمبر 1980 الى عقد ندوة وطنية حول تاريخ الثورة المسلحة ، كانت مناسبة مشهودة لتحقيق المصالحة مع التاريخ . وعلى الرغم من ان بعض المدعوين للاسهام في تلك الندوة لم يفهم حقيقة مغزاها واعتبرها مناسبة لترويج افكار وتاويلات لا علاقة لها بالعقلية التاريخية ، فقد كانت الندوة خطوة أولى على طريق المصالحة مع التاريخ أكدها الرئيس بن جديد في نوفمبر 1983 ثم في ديسمبر الماضي عند افتتاح المؤتمر الخامس للحزب جبهة التحرير الوطني .

وقد أكد الرئيس الجزائري خط المصالحة مع التاريخ ، ليس فقط من خلال تلك المواقف ، ولكن ايضا من خلال طرحه وتناوله وتقييمه لحركة 19 جوان (يونيو) ، فقد جاء في التقرير الذي تقدم به بوصفه امينا عاما للحزب ما يلي :

« ان المواجهة التي قام بها التصحيح الثوري لتناقضات المرحلة التي سبقت 19 جوان 1965 ، رغم انها تمت في اطار الشرعية الثورية لم تخل من ردود فعل وجهتها الافعال والممارسات ... » ثم يضيف قائلا :

« وقد أسفر ذلك الوضع عن نوع من اختلال التوازن في كيان الدولة اذ كانت هياكل الحزب غير متكاملة ، وقنوات الربط بين القواعد والقيادة غير محكمة ، ووسائل الرقابة غير واضحة ، في نفس الوقت الذي نمت بعض الاجهزة الادارية وسط مخلفات العهد الاستعماري التي لم تستأصل كلها » .

إن هذه الإشارة إلى نمو بعض الأجهزة الإدارية « وسط مخلفات من العهد الاستعماري لم تستأصل كلها » ذات دلالة بالغة ، لأنها تكشف عن بعض النتائج التي يؤدي إليها تجاهل التاريخ النضالي .

فلا شك أن مخلفات الذهنيات التي شكلها الاستعمار تستفيد أيما استفادة من ذلك الوضع ، إذ يفتح أمام أصحابها باب المسؤولية بالقدر الذي يتم به تهميش التاريخ النضالي والتقليل من أهميته . وبذلك تتحول الإدارة التي يفترض فيها أن تخدم المواطن إلى « بيروقراطية تتعالى على المواطن » كما جاء في التقرير المذكور .

وخلاصة القول فيما يتعلق بموضوع المصالحة مع التاريخ المعاصر ، أنه يعتبر من أعقد المواضيع ليس فقط في الجزائر ولكن في مجموع البلدان وخاصة منها بلدان العالم الثالث . ذلك أن تاريخ النضال التحريري مثل تاريخ مقاومة الاحتلال الاجنبي ، غالبا ما يكون وسيلة لامتلاك سلطة وتحمل مسؤولية . ومن هنا يكون الاغراء شديدا أمام البعض لتكييف التاريخ بما يخدم مصلحة شخصية أو يسير هوى فرديا . ويكون الاغراء على أشده عندما ينفرد الحاكم بالسلطات فيميل إلى تأويل التاريخ وتلوينه بما يعطي لسلطانه قاعدة تاريخية مكيفة ، وقد حدث أن بعض أولئك الحكام ذهبوا إلى حد ضرب خط على الماضي وتحقيره حتى يكونوا هم بداية البدايات .

ولا شك أن مثل هذا الموقف زيادة عن عناصر التعقيد التي يدخلها على الحياة السياسية والثقافية والفكرية ، يؤدي إلى الحيلولة دون اكتشاف الاجيال الصاعدة لجذور تاريخها المعاصر . كما أنه يؤدي في الوقت نفسه إلى فتح الباب أمام الذين لا ماضي لهم . إذ أن هؤلاء لا يجدون خرجا في تجاهل أو جهل التاريخ ما دام ذلك يساعد على اكتساب حجم أكبر من حجمهم الحقيقي ، لأن أخشى ما يخشاه أولئك من تجدد العناية بالتاريخ هو تحجيمهم وتقزيمهم .

إن هذه المجموعة من المقدمات والملاحظات تلقي ضوءا خاصا على موضوع المصالحة مع التاريخ المعاصر ، وتكشف عن أهميته ، وتفسر في الوقت نفسه ذلك الارتياح الكبير والترحيب الحار الذي استقبل به هذا الموقف والصدى الواسع الذي لقيه لدى الرأي العام الجزائري .

المصالحة مع التاريخ بمعناه الشامل :

على أن المدى الاستراتيجي لهذا الموقف يتأكد من تمديد هذا الموقف إلى العمق التاريخي ، والدعوة إلى أن تبني الجزائر تاريخها كاملا دون أية عقد . إن هذا الموقف زيادة عما يتطلبه من شجاعة أدبية ، يكشف عن نظر بعيد . لأن خروج الجزائر من منطقة الاضطرابات ، لا يعني أنها تحصنت نهائيا ضد محاولات الاختراق .

ذلك أن تناول التاريخ القديم للجزائر أصبح يكتنفه بعد الاستقلال غموض بسبب عوامل عديدة ليس من السهل حصرها كلها ، كما يصعب معرفة بدايات هذه العوامل بالتدقيق : فقد كانت الحركة الوطنية الجزائرية قبل أول نوفمبر 1954 تعتز بمجموع تاريخ المنطقة ، منذ أقدم العصور ، ولا تقف به عند بداية الفتح الاسلامي . ويكفي استعراض كتابات ذلك العهد منذ العشرينات حتى الأربعينات للتأكد من هذه الحقيقة . وعلى الرغم من الحاح الاستعمار على ادخال عناصر التفرقة بين « العرب » و « البربر » فإنه لم ينجح في تقسيم الشعب الجزائري الذي وحده النضال ضد الاستعمار .

لكن الوضع يختلف بعض الشيء بعد الاستقلال ، إذ تكونت تدريجيا حساسية غير مفهومة بالنسبة للأصول التاريخية للشعب الجزائري ... وبدل أن يبحث الموضوع من وجهة نظر ثقافية كما هو المفروض في حالة مثل هذه ، ظهرت نظريات عرقية الطابع تزعم أنها تقدم تأصيل التاريخ عندما تعطي تفسيراً عرقياً لتكوين الشعب الجزائري .

وكما هو الشأن في الخلافات النظرية التي تسندها توجهات غير علمية. أصبح التفسير العرقي في اتجاه معين يخدم التفسير العرقي في اتجاه مغاير أي أصبح كل منهما يغذي الآخر ، ويتسبب في خلق مناخ يفتح الباب للذين يخططون لاختراق الثورة الجزائرية وخلق نظامها عن طريق النيل من وحدة الشعب بواسطة افتعال صراعات تاريخية مزعومة لا مكان لها في عصرنا .

وهذا ما جعل الرئيس بن جديد يلج على ان يتضمن تقريره للمؤتمر الخامس موقفا صريحا بخصوص هذه المسألة ، فقد جاء في التقرير المذكور : « ... ان الموقف بشأن اصولنا التاريخية ظل يعتريه غموض ليس له ما يبرره في نظر ثورة مثل ثورتنا تعودت على الحسم في كبريات المشاكل والمعضلات » .

وبعد ان يستعرض أهم العوامل التي أدت الى ذلك الغموض يؤكد : « اننا نعتقد انه قد آن الأوان في خصوص هذه لحسم الموقف بواسطة تحقيق اللقاء بين حقائق التاريخ والحس الوطني حتى تدعم الوحدة الوطنية ويتأكد التحام الشعب في ظل الحق والحقيقة بعيدا عن اللبس والمداورة » .

ثم يتعرض التقرير للاطار الذي ينبغي ان يعالج فيه هذا الموضوع ، داعيا الى توجيه الثقافة الجزائرية للتكفل بهذا المسعى . وهو بذلك يشير الى مجموع الوسائل التي تضمن تجنب المخاطر التي تهدد اجيال ما بعد الاستقلال التي يسهل استمالتها في غياب سياسة ثقافية واضحة ، من طرف هذا التيار أو ذاك من التيارات التي تستند الى التفسيرات العرقية الصرفة ، مما يؤدي الى اشغالها بمعارك جانبية لاخير يرجي منها بل قد تتسبب في ضرر كبير للبلاد . ولذلك ينص التقرير على « ان توجيه الثقافة الجزائرية للتكفل بهذا المسعى من شأنه ان يدعم الوحدة الوطنية ويؤكد التحام الشعب عن طريق مصالحته مع تاريخه ، وتبنيه لمجموع تراثه وثقافته واصوله ، وتخليصه نهائيا من كل أنواع الاستلاب ،

لأن الاستلاب الحقيقي هو ذلك الذي يشككنا في هويتنا ويسطح تفكيرنا ، ويحاول إيهامنا ان التاريخ الذي يصهر ويعجن ويتحرك في كل مكان قد توقف عندنا بقدره قادر » .

ان متابعة تقرير الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني وقراءته المتمعنة تكشف عن وجود اهتمام مركز بالجانب الثقافي والاجتماعي في تكوين الشعب . والحقيقة ان النقاء العرقي لأي شعب خرافة لا تصمد امام البحث التاريخي فالذي يصهر شعبا ما هو ما ورثه من ثقافات ، وما يترسب لديه عبر التاريخ من تكوين ثقافي وما يتراكم عنده من معارف ، وما ينهض عليه من تقاليد وممارسات وتناول لأشياء الحياة . ان مسار التكوين التاريخي لأي شعب مسار تربوي ثقافي قبل ان يكون بيولوجيا .

من هنا تبدو أهمية هذا الطرح الذي قدم اجابة واضحة عن تساؤلات ما فشت تبحث عن جواب . ومعنى هذا ان النظام الجزائري قد فضل ان يفتح على تاريخه القريب والبعيد ، وان يرفع التحريم الذي لم يكن له ما يبرره سوى حكم العادة ، وان يعزز شرعيته الدستورية بتأصيل تاريخه . وهذا ان دل على شيء فانه يدل على ثقة بالنفس ، واطمئنان للشرعية كما يدل على الوثوق من حكم التاريخ .

ولا حاجة الى التأكيد على ان مثل هذا المسعى يساعد على تحقيق عدد من الاهداف الاساسية للثورة الجزائرية بوصفها شعبية الطابع ، مثل تعزيز الوحدة الوطنية ، وسد الفجرات التي يمكن ان تتسرب منها عواصف الاضطراب ، وتوضيح اسس المشروع الثقافي الشامل الذي توجد عناصره واضحة في تقرير الرئيس بن جديد .

على ان هذا الطرح الشجاع ، نظرا لخروجه عن المألوف والمسالك المطروقة لن يعدم من ينتقده شأن كل طرح يضاهي مآلوف التطورات ومستحكم الافكار ولو كانت هذه خاطئة .

ومثل هذه الملاحظة تقود الى التساؤل : هل يكفي تحقيق المصالحة مع التاريخ لتحسين الثورة الجزائرية ضد الاختراق الخارجي ؟
في اعتقادنا ان تلك المصالحة ضرورية لذلك التحسين ، لكنها لا تكفي وحدها في تأمينه .

فمصالحة التاريخ في المسعى الذي تبناه المؤتمر الخامس عبر مصادقته على تقرير الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني تمثل واحدا من خطوط اساسية وتناول استراتيجي يتمحور زيادة على ذلك حول الاسلام والاشتراكية والعروبة فكيف عولجت تلك الخطوط .



— 3 —

كان خط المصالحة مع التاريخ اذن واحدا من خطوط اساسية في المسعى الايديولوجي الذي اعتمدته حزب جبهة التحرير الجزائري خلال المؤتمر الخامس في اطار محاولة صيانة الثورة وسد منافذ اختراقها .

وقد سبق ان سجلنا الارتياح الذي استقبل به ذلك الموقف من التاريخ كما سبق لنا ان لاحظنا بأن ذلك الموقف « لن يعدم من ينتقده » كما هو الشأن عندما يكون هناك طرح جديد يخالف مستحكم التصورات ومألوف الأفكار .

والواقع ان الموقف من التاريخ جزء من مسعى كلي شامل ، يكمل بعضه بعضا ويوضح بعضه بعضا في الوقت نفسه . أي ان الاقتصار على ما جاء بشأن التاريخ وعدم ربطه ، بما جاء في نفس السياق ، بشأن الاسلام والعربية والقضايا الاجتماعية والثقافية يحول دون فهم طبيعة المسعى ويفتح الباب لتأويلات خاطئة محرفة .

ذلك ان اختراق الثورة الجزائرية في الثمانينات يمكن ان يتحقق عبر منافذ اربع : التاريخ ، الدين ، اللغة ، النظام الاقتصادي .

فالسماع باستمرار الغموض الذي كان سائدا بشأن الاصول التاريخية للشعب الجزائري ، يعني تمكين الذيل يحاولون اختراق الثورة الجزائرية من

منفذ رئيسي يتسربون منه لضربها . وقد كانت احداث تيزي وزوفي ربيع 1980 خير شاهد على ذلك . وينبغي ان لا يفهم من هذا التذكير اننا نرفض رفضا كليا النظرة التي تقول بوجود ايد اجنبية وراء تلك الاحداث ، ولكنه يعني انه وجدت عدة عوامل - لا يتسع هذا المقام لاستعراضها كلها - من بينها غموض الموقف من التاريخ ، سهلت المهمة امام الجهات الاجنبية التي حاولت اختراق الثورة واخلخله النظام الجزائري .

من هنا تأتي الاهمية التي يكتسيها توضيح الموقف من التاريخ ورفع التحريم المتصل بأصول تكوين الشعب الجزائري . والواقع ان الموقف الذي اعتمدته المؤتمر الخامس للحزب الجزائري كان تأكيدا وتعميقا للموقف الذي اتخذته اللجنة المركزية لنفس الحزب في دورتها الخامسة في صيف 1981 عندما بحثت ملف السياسة الثقافية . وان المقارنة بين الوثيقة التي صادقت عليها اللجنة المركزية في تلك الدورة ووثائق المؤتمر الخامس تكشف عن ذلك .

ان التأكيد على ان تاريخ الجزائر « لم يبدأ مع أول نوفمبر ولا مع الاستعمار الفرنسي ولا منذ الفتح الاسلامي ولا مع الاستعمار الروماني » دعوة صريحة لتبني مجموع التاريخ . لكن هذا التاريخ اذا كان لا يتبدى مع الفتح الاسلامي فانه ايضا لا يتوقف معه أو ينقطع عنده ، أي انه لا يجوز - كما يوحي مسعى البعض كما سنرى - القفز على الفترة الاسلامية أو المرور مر الكرام على عطاآتها وما حملته من تغييرات في جميع الميادين المتصلة بتكوين الشعب وصوره .

من هنا كان الحاح الامين العام على الفترة الاسلامية . وقبل ان نعرض كيفية الطرح الذي طرح به الموضوع ، يحسن ان نفتح قوسين نورد بينهما في اختصار طبيعة الاسلوب الذي قد يستعمله الساعون الى اختراق الثورة الجزائرية من هذا المنفذ .

فهناك طريقتان لاستعمال هذا المنفذ ، تتلخص الأولى - وهي ذات منبت استعماري - في القفز على الفترة الاسلامية واعتبارها « عصورا مظلمة » كما

سمها المؤرخ والجغرافي الفرنسي غوتي في كتابه « العصور المظلمة للمغرب » . (أي مجموع المغرب العربي) . ان المسعى الذي تكشف عنه هذه التسمية يريد ان يحقق هدفا واضحا : هو التركيز على العصر الروماني واعتباره عصرا مشرقا ومزدهرا ، ثم على العصر الفرنسي واعتباره ايضا عصر اشراق وازدهار ، للخروج بنتيجة تقول ان العهد الايجابي والمشرق في تاريخ المنطقة اما الروماني أو الفرنسي (وكلاهما لاتيني) وان ما بينهما عهود ظلام .

والواقع ان هناك مدرسة كاملة في التاريخ حاولت ان توجه الدراسات التاريخية في الجزائر وجهة تخدم الاستعمار خدمة صريحة . فالمؤرخ المعروف ستيفان غزيل (1864 - 1932) الذي تخصص في دراسة حفريات وتاريخ شمال افريقيا القديم والذي كان اخذ المشرفين على تكوين هذه المدرسة ، بعد ان كان مفتشا للآثار ، يحدد مهمة المؤرخ الفرنسي بالجزائر كما يلي :

« ان التاريخ يحدد لنا ايضا واجباتنا وهي ارادتنا الثابتة بأن نكون الاسياد في كل مكان والى الأبد ، وضرورة اعمار يعتمد على اسكان أوربي ريفي مكثف ، وضرورة السعي لتقريب الاهالي منا على أمل تحقيق رغبة ذوبانهم فينا خلال مستقبل يختلف قريبا وبعدا . فالتاريخ اذن ، في افريقيا ، ليس هو اقل العلوم جدوى » .

بل ان هذه المدرسة تدعي ان الجزائر لم تعرف وحدة سياسية لانها أي الجزائر - « اقتطعت بصورة تعسفية من افريقيا الشمالية في العهد التركي داخل حدود تكاد تكون هي حدودها الحالية ، حيث عرفت وحدة مزيفة جعلت منها فرنسا ، في حدود استطاعتها ، وحدة حقيقية » كما يقول غزيل ايضا وتهدف هذه المدرسة في جملة ما تهدف اليه الى اقرار فكرة ان الجزائر - مثل مجموع المغرب العربي - مرتبطة بأوروبا الغربية قديما وحديثا وأن « الشرق قد اجتث هذا الجزء من الغرب في الحالتي » (أي مع الفتح الاسلامي وفي العهد العثماني) حسب تعبير ويليام مارسلي .

وعلى الرغم من الطابع الاستعماري الواضح لتناول هذه المدرسة لتاريخ الجزائر ، فقد استطاعت ان تؤثر بعض الشيء في بعض الجزائريين نظرا لعدم عناية الثورة الجزائرية عناية كافية بهذا الجانب بعد الاستقلال ثم ان الغموض الذي ساد الموقف من التاريخ ، منذ استقلال الجزائر ، أدى الى خلق ردود فعل سلبية استغلت من طرف بعض الجهات للتركيز على العصور القديمة من تاريخ الجزائر ، ووضع الإسلام وعصوره بين قوسين توصلا لنشر دعوة نبذ اللغة العربية ، باعتبار ان ذلك يؤدي الى تهميش الاسلام فالغاء دوره . وهو مطلب الاستعمار القديم بالامس ، ومطلب الاستعمار الحديث اليوم .

اما الطريقة الثانية التي قد تستعمل هذا المنفذ فهي تتلخص في تجاهل التاريخ القديم من جهة ، وفي حصر الاسلام في مجموعة مظاهر شكلية خالية من الروح ، بهدف صرف الانظار عن حقيقة المشاكل التي تعاني منها الشعوب التي تدين بالاسلام في العالم الثالث . اذ لا يخفى ان مشاكل التفاوت الاجتماعي الفاضح والمظالم الاقتصادية المشقة ، من شأنها ان تدفع في اتجاه توظيف التعاليم الاسلامية لفائدة العدالة الاجتماعية والثورة على الظلم . ومن هنا فإن تحويل الاسلام الى مجرد طقوس مظهرية خارجية لا علاقة لها بالفكر والسلوك ، يخدم الاتجاهات المناهضة للثورة والمتضررة من التغيير الاجتماعي العميق .

هدف التركيز على تاريخ الاسلام ومضمونه الاجتماعي والفكري :

من هنا كان تركيز التقرير الذي اعتمدته المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الجزائرية على الاسلام وما حملته للمنطقة من عطاء حضاري وما أدخله من تغييرات بنوية من جهة ، وعلى مضمونه الاجتماعي من جهة اخرى ، ويمكن تلخيص المسعى الذي طرحه التقرير المذكور في النقاط الآتية :

أولا : اعتبار مقدم الاسلام للمنطقة ثورة حقيقية ، احتضنها السكان الذين تبينت قياداتهم « طبيعة الدين الاسلامي واكتشفت رفضه للتسلط العرقي

ولاحظت عمق دعوته الى المساواة بين الاجناس » كما جاء في تقرير الامين العام .

ثانيا : يعتبر التقرير ان الشخصية الأمازيغية (على أساس ان سكان الجزائر في القديم كانوا يسمون انفسهم الأمازيغ أي الاحرار) قد توقفت عن النمو الحضاري مع تسلط الاستعمار الروماني الذي أوقف مسيرتها الحضارية وأجهض حضارتها الجينية . لكن الاسلام سمح بايجاد اطار حضاري استأنفت فيه هذه الشخصية مسيرتها الحضارية .

ثالثا : يرفض التقرير الطرح العرقي للتاريخ ، ويعطي مكانة متميزة للخصائص الثقافية والسمات الاجتماعية ويرجح هذه على خصائص العرق لأن « المهم في تكوين شعب ما وفي التعريف به هو السمات الاجتماعية والسلوكات الثقافية التي تتحدد نتيجة لتمازج ذلك الشعب تاريخيا مع عطاء حضارات أخرى » كما جاء في التقرير .

رابعا : يسجل التقرير المزج الحضاري الذي صهره الاسلام والذي أفضى الى ظهور « مجتمع جديد اكتملت شخصيته في ظل حضارة وحدث بين ابناء الأمازيغ وبين العرب الذين بشروا بالاسلام ، وأنتجت تركيبة بشرية منسجمة » .

خامسا : يشير التقرير الى ان الاسلام سمح بانعتاق هذا المجتمع الجديد وخروجه نهائيا من شعور الحصار والارهاق الذي كان يلزمه منذ التسلط الروماني فأصبح « أوضح دورا وأخصب تبادلا في تفاعله مع المشرق والجنوب » .

سادسا : ينص التقرير على ان الاسلام « لم يحارب اللهجات المحلية ولم يدع الى القضاء عليها . » كما ينص على استفادة هذه اللهجات من التعايش مع اللغة العربية « فأخذت الكثير من مفرداتها كما تطورت في ظل العلوم الاسلامية بصورة تجعل من الصعب فهم دقائق الادب الشعبي دون التمكن من اللغة العربية والاطلاع على المفاهيم الاسلامية » .

سابعا : قيام دول اسلامية بالمنطقة « أسستها قبائل أو أسر أمازيغية حكمت في ظل الاسلام وباسمه ، واخذت على عاتقها نشر الاسلام وتعميم اللغة العربية شمالا وجنوبا » .

وينتهي التقرير الى استخلاص عدد من النتائج التي تترتب على تلك النقاط والتي يمكن حوصلتها فيما يلي :

1 - ان المجتمع الجزائري اكتمل وجوده منصهرا بالاسلام الذي جعل منه مجتمعا منسجما متماسكا .

2 - ان تعميم استعمال اللغة العربية في مجالات الادارة والتعليم بوصفها ناقلة حضارة وأداة فهم لعلوم الدين واطلاع على علوم الدنيا ، قد جعل الجزائر - مثل مجموع المغرب العربي أوضح دورا في تعاطيه مع امتداداته الطبيعية في افريقيا وعمقه الحضاري في المشرق العربي .

3 - ان الجزائر مثل بقية اجزاء المغرب العربي - أصبحت نتيجة لذلك كله تحتل مكانة خاصة في الجهاز الحضاري العربي الاسلامي ، الأمر الذي جعلها مستهدفة من طرف الهجمات الاوربية المسيحية عندما حاولت هذه ضرب جميع مواقع الكيان الحضاري العربي - الاسلامي . وقد حوصل التقرير هذه النتائج في الفقرة التالية :

« لقد صهر الاسلام المجتمع الجزائري وجعل منه قوة متماسكة متعلقة بأرض واحدة ومعتقد واحد ، وتستعمل اللغة العربية التي جعلت الجزائر ومجموع المغرب العربي أوضح دورا وأخصب تبادلا في تفاعله مع المشرق والجنوب وهذا بالضبط هو الذي جعل الجزائر في موقع الصدارة عند التصدي للغزو الاجنبي عندما ادركت اوربا المسيحية أهمية جبهة المغرب العربي في الكيان الاستراتيجي والجغرافي للاسلام » .

مفهوم العلاقة مع الخلافة العثمانية :

ذلك هو الاطار العام الذي يضع فيه حزب جبهة التحرير طبيعة وعمق التحولات التي ادخلها الاسلام على البنيات الفكرية والاجتماعية والثقافية في الجزائر وفي مجموع المغرب العربي .

وفي هذا الاطار نفسه يتناول توضيح مسألة تاريخية بالغة الاهمية كانت - وما تزال - موضوع ليس سواء بالنسبة للمغرب الاوربي ، أو للمشرق العربي ونعني بها فترة العهد العثماني كما يميل الى تسميته عدد من الكتاب والمؤرخين في المغرب العربي .

فقد تعتمد المؤرخون الغربيون تناول هذه الفترة وتصويرها على أساس ان الاتراك حكموا الجزائر حكما استعماريًا ، وواضح ان هذا التناول كان يندرج في منطق عام يهدف الى انكار اية تاريخية للجزائر ، والزعم بان تاريخها ما هو الا سلسلة احتلالات أجنبية : رومان ، وندال ، بيزنطيون ، عرب فاتراك ، وواضح ان هذا المنطق كان يخدم فكرة الاستعمار الفرنسي الذي كان يريد ان يستقر بالجزائر الى الأبد ، ما دامت المنطقة خالية من التاريخ ومجردة من الشخصية الدولية ، كما كان يزعم المنظرون الاستعماريون .

اما في المشرق العربي فان طبيعة الحكم العثماني هناك من جهة ، ووجود اقلية غير مسلمة من جهة أخرى ، قد أديا الى حدة الاصطدام مع المقومات العربية للكيانات المحلية في المشرق العربي . وقد ساعد ذلك على ترسيخ فكرة « الاستعمار التركي » . علما بأن ظهور هذه الفكرة قد تم في عصر متأخر من الوجود العثماني . ومع ذلك فقد سحبت هذه الفكرة على مجموع الفترة السابقة من الحكم العثماني في المنطقة الشرقية .

وهكذا يلتقي كل من هذا التصور وذاك على تأكيد فكرة الاستعمار التركي .

في حين ان الامر يختلف بالنسبة للمغرب العربي . ذلك ان بدايات الوجود العثماني قد تزامنت هنا مع تدهور الدول التي كانت تحكم المنطقة ، مما شجع الموجة الصليبية الجديدة على التحرش بشواطئ المغرب العربي . وقد كان ذلك ايذانا بخطر داهم يهدد مجموع العالم العربي والاسلامي : لأن سيطرة الاسلام على البحر المتوسط ، كانت عاملا حاسما في تحقيق وحدة العالم الاسلامي في العصور الوسطى . اذ ان الاسلام كان ، عبر البحار والصحاري ، من جهة ، وعبر عواصمه الكبرى في آسيا وافريقيا وأوربا من جهة أخرى يجمع بين عنصرين أساسيين من عناصر البناء الحضاري وهما : الاستقرار والحركة . فقد كانت حركة الاساطيل البحرية من المحيط الاطلسي الى المحيط الهندي والمحيط الهادي ، مثل حركة القوافل عبر صحاري افريقيا وفيافي آسيا اساسية في توحيد هذا العالم الاسلامي ، ونقصد بالتوحيد هنا ليس خضوعه لدولة مركزية واحدة ولكن أخذ كل مناطقه بأسلوب واحد في الحكم ومنهج واحد للسلطة ونمط واحد للقيم ، وهذا ما جعل الفروق الجغرافية والبشرية تتضاءل بين المراكز الاسلامية على ما بينها من تباعد في المكان .

على هذا الاساس يمكن القول بأن مقدم العثمانيين للمغرب العربي كان في بداياته يدخل ضمن رد فعل صحي للعالم الاسلامي ضد الموجة الصليبية الجديدة التي كانت آنذارا مبكرا مهد للاستعمار الاوربي الذي جاء على اعقابها .

ومن هنا لم ينظر ابناء المغرب العربي الى الوجود العثماني على أساس كونه استعمارا خصوصا وان هذا الوجود لم ينل من شخصية المنطقة . صحيح ان هناك من المؤرخين من يحاول تحميل مسؤولية تدهور العالم العربي والاسلامي الى الخلافة العثمانية . وذلك يساعد على اقرار وترسيخ فكرة الاستعمار التركي . والواقع ان الخلافة العثمانية تتحمل نصيبا من المسؤولية لأن ظهور الخلافة

العثمانية قد تزامن - في العالم الاسلامي - مع انتشار قناعة لدى المسلمين بأنه ليس في الامكان ابداع مما كان ، وان نظام الخلافة يملك كل الحلول الفعالة ، وانه لا معنى للاجتهاد والبحث عن صيغ جديدة لضمان الاستمرارية الحضارية . وهكذا كانت الحضارة العربية - الاسلامية ضحية نجاحاتها وانتصاراتها ، فتوقفت ابداعاتها مع انتشار الجمود الذي كان نتيجة التصور بأنه لم تبق هناك مناطق غير مشمولة بمعارفها .

ومهما يكن من شيء ، فالذي يهمنا هنا هو التناول الجزائري للوجود العثماني ، فهو يعتبر ان العهد العثماني « كان اطارا عاما للحكم لم ينل من الشخصية الوطنية الجزائرية » . كما يؤكد ان الجزائر استطاعت خلال هذا العهد العثماني « ان تحتفظ بداتيها ، وان تؤكد كيانها كوطن له حدود واضحة وان تبرز كدولة بالمفهوم الحديث ، تتمتع بشخصية مستقلة معترف بها داخل مناطق الخلافة الاسلامية وخارجها ، ولها وزنها وتأثيرها في المجتمع الدولي وتتكفل بمهامها في الداخل عبر مؤسساتها السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية » .

ثم يضيف التقرير : « ومن الواضح ان الاسلام كان هو محرك كل تلك المؤسسات كما كان هو القاعدة التي ارتكزت عليها كل انواع المقاومة عسكرية كانت أو ثقافية » .

أبعاد فكرة التواصل التاريخي ودور الاسلام :

ان هذا الطرح للتاريخ الجزائري ، وهذا التأكيد على دور الاسلام وعطاآته الحضارية وصهره للمجتمع ، يضع حدا للمسعى « الانقطاع التاريخي » وهي نظرية تعتمد على مقولة استعمارية تتلخص في اعتبار الفترة الاسلامية مجرد مظهر لـ « احتلال عربي » أعقبه « احتلال تركي » . ولا حاجة الى التأكيد بأن هذه النظرية هي التي يحاول الاستعمار الحديث ان يتسرب من خلالها

لاختراق الثورة الجزائرية وضرب بعض مقوماتها الأساسية ، كما اشرنا لذلك قبلا .

وبهذا تتأكد أهمية وابعاد هذا الطرح ، اذ انه يظهر خرافة وثقافة نظرية « الانقطاع » ويقر فكرة التواصل منذ التاريخ القديم الى العصر الحاضر . ذلك ان فكرة التواصل التاريخي تظهر في تقرير الامين العام لحزب جبهة التحرير الجزائري . عبر المخططات الآتية :

أولا : التأكيد على أن بداية التاريخ في المنطقة التي توجد بها الجزائر يرجع الى خمس وعشرين قرنا .

ثانيا : الاشارة الى ان الانقطاع الحضاري ، أو توقف النمو الحضاري انما حدث في العهد الروماني الذي حال دون اكتمال الشخصية الدولية للأمازيغ . والاشارة في الوقت نفسه الى ان توقف النمو الحضاري لم يكن يعني القضاء على الشخصية الامازيغية التي استمرت تعبر عن نفسها من خلال المقاومة المسلحة .

ثالثا : الاشارة الى الامارات الامازيغية التي استمرت قائمة في المناطق التي لم يشملها الاحتلال الاجنبي الى ان جاء الاسلام .

رابعا : الاشارة الى ان تلك الشخصية قد استأنفت مسيرتها في ظل حضارة الاسلام .

خامسا : تسجيل قيام امارات ودول أسستها أسر امازيغية اخذت على عاتقها نشر الاسلام واللغة العربية .

سادسا : ظهور الشخصية الدولية للجزائر بالمفهوم الحديث في اطار الخلافة العثمانية التي « لم تنل من الشخصية الجزائرية » .

سابعا : تسجيل كون الاسلام هو القاعدة الاساسية التي اعتمدتها الجزائر في مواجهة الاستعمار الحديث على جميع الاصعدة : عسكرية كانت أو سياسية أو ثقافية .

ان ابراز عناصر ومظاهر التواصل التاريخي منذ العصور القديمة حتى الآن من جهة ، والتأكيد على دور الاسلام في تكوين وصهر المجتمع الجزائري من جهة ثانية ، و ابراز دور الاسلام في صنع صمود الشعب ومقاومته ضد الاستعمار من جهة ثالثة ، يعني اذن اغلاق الباب في وجه عدد من المحاولات . مثل المحاولة التي تستغل موقف الذين يتجاهلون التاريخ القديم فتركز عليه دون غيره ، ثم تقفز من فوق اربعة عشر قرنا من الزمان متجاهلة عمل التاريخ والصهر الذي حققه الاسلام وثقافته .

كما ان ذلك يعني ايضا اغلاق الباب في وجه المحاولة التي تريد ان تتجاهل التاريخ القديم ، كما تتجاهل المضمون الاجتماعي للدعوة الاسلامية ومحتواها الفكري . ولهذا ينص التقرير على ان « الاسلام كعقيدة وكممارسات وكقيم تمجد الفكر والعمل ، وتعطي للأخلاق مفهوما عمليا ونضاليا ، بالنسبة لنا احسن ضمان للانتصار في معركة الثورة الثقافية المنشودة » . ثم يضيف :

« ان الاسلام اذ يحث على التدبر في آفاق الكون وفي اعماق انفسنا يقيم علاقة متينة بين الفكر والاخلاق ، ويجعل الشعائر الدينية تعبيرا ملموسا عن عملية التأمل المستمر في النفس ، والمتابعة الدائمة لما يجري في العالم ، والحرص المتواصل على تدارك التخلف » .

ولا يخفى ان مزية هذا الطرح هو انها ترد على محاولة ربط السياسة التقدمية بمناهضة الدين ، وتسدد الطريق على الذين يجعلون التمسك بالاسلام مرادفا للرجعية . كما ان التأكيد على التواصل التاريخي ، اذ يربط الاسلام بالعربية من جهة ، واذ يكشف على الخدمات التي أداها ابناء المنطقة للعربية من جهة ثانية ، يساعد على تعرية المحاولات التي ترمي الى التقليل من شأن اللغة العربية وتدعو الى احوال اللهجات المحلية .

لكن إذا كان ذلك هو دور الاسلام في تحقيق التحصين ضد الاختراق - وهو كما رأينا دور أساسي - فكيف يمكن تحقيق الانسجام مع تأمين نظام اقتصادي يسمح هو الآخر بالتحصين ؟!

رأينا الاهمية التي أعطتها الثورة الجزائرية ، من زاوية المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير ، الى الدور الذي يتكفل به كل من الاسلام والتاريخ في تحصين التجربة الجزائرية ضد كل اختراق ، وفي صيانة الاستقرار الذي يتمتع به نظامها .

ومن هنا ألح الرئيس ابن جديد على الربط بين تلك العناصر والمقومات الاساسية في مسعى متماسك وشامل : فالتاريخ لا يمكن تجزئته وفصل بعضه عن بعض ، والاسلام لا يمكن فصله عن اللغة العربية ، وهذا ما يتطلب قراءة جديدة للتاريخ وكشفا هادفا عن المضمون التقدمي والاجتماعي للاسلام وتأكيذا على مكانة الاسلام واللغة العربية ضمن منظومة التربية والثقافة .

لكن اذا كان الربط بين عناصر التاريخ - الاسلام - اللغة العربية - سهلا نسبيا ، أي واضحا ، فكيف يمكن الربط بين مجموع هذه العناصر وبين النظام الاقتصادي الذي اختارته الجزائر والذي هو نظام حديث .

الواقع ان عملية الربط هنا تتعقد بفعل عوامل عديدة ابرزها :

1 - ان المجال الجغرافي للاسلام مجال واسع يمتد على مساحات وبلدان شاسعة من العالم ، وخاصة في آسيا وافريقيا .

2 - ان محاولات الغرب لتطويع العالم العربي - الاسلامي عن طريق « فهمه » بواسطة الدراسات الاستشراقية قد خلقت بعد ذلك ردود فعل مختلفة ، زيادة عن الوان الغموض واللبس التي احدثتها عند بعض « مريدي الاستشراق » داخل البلدان العربية والاسلامية .

3 - ان محاولة تقليد الغرب تقليدا أعمى من طرف بعض النظم التي انتصبت في بعض البلدان الاسلامية بلغت درجة من الانفصام مع التاريخ والتجاهل المطلق للاسلام وما يمثله بصورة أخلت بتوازن الشعب . وقد تولدت عن ذلك ردود فعل في اتجاه التجذير الاسلامي ، كان لها معجبون ومريدون في اكثر من بلد من البلدان العربية - الاسلامية .

4 - الارتباط الموجود بين نظم بعض البلدان العربية والاسلامية والمجال السياسي والاقتصادي للنظم الغربية والمناهج الرأسمالية تسبب احيانا في تحالفات غير طبيعية سواء نظرنا الى هذه من زاوية البنية الاجتماعية أو من زاوية المسار التاريخي .

5 - الآثار التي خلفتها نظم الحكم واساليب التسيير في اكثر من بلد عربي واسلامي ، والتي ولدت توترات اقتصادية واجتماعية خطيرة ، تظهر في بعض الاحيان وتختفي في بعضها الآخر ، ومهما كانت درجة خفائها فان ذلك لا يزيل عنها صفة الخطورة وقابلية التفجير .

ان بعض هذه العوامل أو مجموعها كفيل بأن يتسبب في الوان من الغموض وسوء الفهم : لأن عدوانية بعض المصالح الامبريالية لن تتردد في تسخير الدين لتأمين استمرار مصلحة أو صيانة موقع أو الحفاظ على نفوذ . ومن الواضح ان الوان الغموض تلك تساعد على قيام تحالفات قد تبدو « معقولة » في ظل أوضاع ظرفية مؤقتة ، في حين انها غير طبيعية من جهة ، وغير فعالة على المدى البعيد من جهة أخرى .

ومهما يكن من شيء فإن تلاقي بعض المصالح في ظل ذلك الغموض لسد الطريق أمام تغييرات جذرية في بعض مناطق العالم العربي الاسلامي ، يجعل الاهتمام موجهها بالدرجة الأولى الى النمط الاقتصادي الذي قد يتخذها أو هناك مدخلا للتغيير . وهذا ما يجعل النظام الاقتصادي الذي يضايق عرضه لهجوم مركز يستعمل احيانا اسم الدين .

ذلك ان الوضع الاجتماعي الذي قام في عدد من البلدان العربية الاسلامية بعد تخلصها من الاستعمار ، قد طرح مطالب اجتماعية ملحة زاد في شدتها تراجع الأمراض والأوبئة المعدية الكبرى ، وتأخر معدل نسبة الوفيات ، مما ادى الى النمو الديموغرافي المفرط . أي ان هذا الوضع قد طرح مطلب تحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية فطرح عمليا مطلب اعادة توزيع الثروات . ولا يخفى ان التطلع للعدالة الاجتماعية يتوافق مع بعض النظريات والمبادئ الاقتصادية والاجتماعية التي انضوت تحت عنوان الاشتراكية . ونظرا الى ان مطلب التحديث الذي واجه الشعوب المستعمرة بالامس لم يكن يتعارض مع مطالب العدالة الاجتماعية ، فسرعان ما وجدت الدعوة الاشتراكية صدى واسعا لدى الفئات المتطلعة الى التغيير السياسي والاجتماعي في آن واحد .

جذور التوجه الاشتراكي :

يمكن القول اذن ان الثورة الجزائرية ومسار بناء الدولة بعد الاستقلال قد تطور ضمن ذلك الاطار ، كما تطورت ضمنه جذورها ممثلة بالحركة الوطنية بمعناها الواسع : فالحركة السياسية الجذرية التي رفعت مطلب الاستقلال فيما بين الحريين العالمية الأولى والثانية ، قد تطورت بين الفئات المحرومة في المدن والارياف . وحركة الاصلاح الديني تطورت كذلك في مدن الجزائر واريافها وبقدر ما كانت الأولى ردا على التحدي الاستعماري وما ولده من اقطاع سياسي وتحكم في الأموال والنفوس ، كانت الثانية ردا على تحدي التخلف (الذي

كان حليف الاستعمار) وما ولده من اقطاع فكري وتحكم في العقليات ، والمحاربة باسم الدين للعقلانية وتيارات التغيير .

وهكذا تضافرت عوامل تاريخية معينة على ايجاد مناخ ملائم لكي يتطور التطلع الى العدالة الاجتماعية بالجزائر في ظل محاربة الاستعمار دون المساس بأي واحد من المقومات الأساسية للشخصية الوطنية . فالنظام السياسي الذي كان سائدا آنذاك ، ممثلا بالاستعمار ، كان عدوا لا يختلف الناس على عدم شرعيته ، ولا يتنازعون على ضرورة استئصاله وان اختلفوا على كيفية الوصول الى ذلك .

وقد ساعد على تداخل وتضامن المطلب الاجتماعي مع المطلب السياسي والثقافي بالجزائر انه لم تكن توجد اقطاعات محلية وطنية كبرى ، وان معظم مصادر المال والجاه كانت مرتبطة بشكل أو بآخر مع الاستعمار ، كما ان محاربة الاستعمار لهوية الشعب الثقافية قد جردت من الشرعية كل مشروع ثقافي مرتبط بلغة المستعمر . وهذا يعني ان الذين يستمدون نفوذهم من الاستعمار ومن خدمته لم يكونوا يملكون سلطة أدبية تسمح بوقف المد السياسي والاجتماعي المطالب بالتغيير . خصوصا وان معظم الملكيات الكبرى والمؤسسات الاقتصادية الخاصة كانت اجنبية .

وهذا ما يفسر الى حد كبير ان النزاع حول طبيعة النظام الاقتصادي وشكل الحكم لم يطرح في مرحلة الكفاح السياسي بصورة جدية ، وذلك هو أيضا ما يفسر ظهور ملامح التفكير الاشتراكي في الادبيات الجزائرية خلال حرب التحرير الوطني بل ومن قبل ذلك أيضا . لأن التداخل الموجود بين الجانب العسكري والاقتصادي والسياسي والثقافي للاستعمار كان يفرض جذرية المعركة وتكاملها ووحدتها وشمولتها .

أي ان الطابع الذي طبع مسيرة معركة التحرير ضد الاستعمار ومسار بناء الدولة بعد الاستقلال لم يكن راجعا الى ميزة وخصوصية « عرقية » للجزائر ولكنه يرجع الى طبيعة الظروف التاريخية التي عرضت هذا البلد لاستعمار استيطاني شامل ، استهدف الأرض والانسان ، وحاول السيطرة على الممتلكات والمعتقدات ، كما حاول تمزيق الصلة بين الانسان الجزائري وتاريخه ، وقطع كل اتصال بين الشعب الجزائري ومجاليه الثقافي ، عندما حارب لغته ودينه .

ذلك هو السبب اذن في ان المعركة من اجل الاستقلال والتحرير كانت في نفس الوقت معركة من اجل الهوية الثقافية ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية . ومن هنا لم يكن يوجد لدى الفئات الشعبية التي تكلفت بعبء المعركة ، أي شعور تناقض بين مطلب التمسك بالاسلام ومطلب العدالة الاجتماعية والقضاء على التفاوت الاجتماعي ومظاهر التسلط الاقتصادي . لكن هذه الحقائق غابت عن كثيرين ممن يفكرون في اختراق الثورة الجزائرية عن طريق استعمال الدين لضرب النظام الاقتصادي الذي اختارته الجزائر .

ولهذا تعرض تقرير الامين العام لحزب جبهة التحرير امام المؤتمر الخامس لشرح طبيعة النظام الاقتصادي واتصاله في العمق بثورة التحرير عندما قال : « ... ان الاشتراكية التي انتهجناها ليست مستمدة من مذهب اجنبي حاولنا محاكاته أو تقليده ، بل هي مستمدة من طبيعة تجربتنا ونابعة من عمق معاناة شعبنا من التسلط الاستعماري والاستغلال الرأسمالي البشع الذي أنكر علينا حق الحياة والانسانية . لقد تبين شعبنا اثناء الكفاح المسلح مدى التداخل بين النظام الاستعماري ونظام الاستغلال الرأسمالي ، ووجد نفسه يحارب هذا اذ يحارب ذاك . ومن هنا لم يتردد في الأخذ بالاشتراكية بوصفها طريقا

لتوزيع الثروات الوطنية ، ومنهاجا يحول دون ان يتطور رأس المال بين أيدي فئة محدودة الى وسيلة للتسلط على الشعب والتحكم في مصيره » .

العالم العربي والاسلامي والجزائر :

لكن اذا كان ذلك هو الواقع الجزائري ، فكيف يمكن تفسير محاولات تصور اصحابها ان بإمكانهم احداث توترات على الساحة الجزائرية يمكن استغلالها في ايجاد منفذ لاختراق النظام الجزائري ؟

ان الاجابة عن هذا السؤال تحتاج الى بعض التفصيل . فليس هناك خلاف على ان الثورة الجزائرية قد حظيت ، فيما بين 1954 و 1962 بتأييد جميع بلدان العالم العربي - الاسلامي ، كما حظيت بتأييد عدد من البلدان الاسلامية . فقد كانت الجزائر في نظر كثير من الاوساط العربية والاسلامية بمثابة « اندلس » ضاعت نهائيا وخرجت الى الابد من حظيرة الاسلام والعربية وكانت العلاقات التي وجدت في اعقاب الحرب العالمية الأولى بين مؤسس حزب الشعب الجزائري والامير شكيب ارسلان قد جعلت بعض الدوائر العربية تدرك أهمية الجزائر في جبهة الصمود أمام الغزو الاستعماري الغربي .

كما ان الاتصالات التي كانت موجودة بين مدرسة الاصلاح الديني في الجزائر بقيادة جمعية العلماء والمدارس الفكرية والاصلاحية في المشرق العربي والشرق الاسلامي ، سواء مع المذهب الوهابي في الحجاز ، أو مدرسة المنار في مصر أو جامعة عليكرة ومحمد اقبال في الهند ، قد جعلت العالم العربي والاسلامي يدرك أهمية تحرك الجزائر ويفهم مدى اتصالها بالاسلام تأثرا وتأثيرا .

وقد استمرت تلك العلاقات والاتصالات عبر صحف ومجلات ودوريات ، أما سياسية مثل الرابطة العربية التي كانت تصدر في مصر ، ومثل « الأمة العربية » التي كانت تصدر باللغة الفرنسية في لوزان بسويسرا (والتي كان يديرها شكيب ارسلان وسعد الجابري) أو ثقافية مثل « الزهراء » التي

كان يصدرها محب الدين الخطيب في القاهرة ، أو « حضارة الاسلام » التي كانت تصدر - مثل العرفان - في سوريا ، أو « الحكمة » التي كانت تصدر في لبنان ، أو « المنهل » التي كانت تصدر في الحجاز . كما استمرت تلك العلاقات عبر كتب التراث التي تجددت العناية بها والتي اعيد طبعها اما بتشجيع المرحوم عبد العزيز آل سعود ، أو بإشراف عليكرة ، أو بمبادرة من مدرسة « المنار » الخ ...

ثم ان عدم تدخل الثورة الجزائرية في شؤون البلدان العربية والاسلامية وحرصها على تجنب الاصطدامات الحادة حتى عندما تتضارب مصلحتها مع مصلحة بعض الانظمة ، كل ذلك قد أكسب الثورة الجزائرية ممثلة في جبهة التحرير الوطني احتراماً وضمن لها دعماً لم يسبق له نظير . خصوصاً وان الثوار الجزائريين قد حرصوا على عدم نشر الخلافات التي كانت موجودة في صفوفهم ، ورفضوا السماح « للأشقاء » بأن يتدخلوا في تلك الخلافات . بل ان هناك من الثوار الجزائريين من فضلوا ان يتعرضوا للعقاب والسجن الذي حكمت عليهم به هياكل الثورة بدل ان يلجأوا الى بعض البلدان العربية التي أغرتهم بأن يلوذوا بها وعرضت عليهم « حمايتهم » من حكم جبهة التحرير الوطني .

وهذا ما جعل علاقة الثورة الجزائرية طيبة مع الجميع ، كما ضمن لها مساعدات معتبرة من طرف الجميع على الرغم مما كان قائماً بين الاطراف العربية من خلافات . وذلك هو ما يفسر كون الجماهير العربية - الاسلامية لم تتحرك لفائدة حركة ثورية مثلما تحركت لفائدة الثورة الجزائرية .

ان ذلك الاجماع الذي تحقق حول الثورة الوطنية الجزائرية خلال فترة الكفاح المسلح ، والانتصار الذي حققته باسترجاع الاستقلال رغم عدم تكافؤ المعركة ، ونجاح الجزائر في ان تتجنب الوقوع في فلك الاستعمار الحديث ، وربط الناس - عن حق - بين استقلال الجزائر والاسلام ، حتى ان مغنيا

جزائرياً وضع اغنية انتشرت على نطاق واسع ابان الاستقلال ، يقول في مطلعها :

« يا محمد مبروك عليك ... الجزائر رجعت اليك » - ان كل ذلك لم يكن له بد من ان يزود الجزائر بقوة اشعاع قل ان يوجد لها نظير . ومن هنا كان مطلوباً لدى بعض المصالح اختراق الثورة وضرب نظامها الاقتصادي عن طريق استغلال الشعور الديني العميق لدى الجماهير من جهة ، والفراغ السياسي الروحي الذي خلفته حمى التصنيع مع اهمال العناية بالانسان من جهة أخرى .

طبيعة المناورة .. ورد الفعل ضدها :

في هذا الاطار ضببت عدة صيغ تلتقي عملياً عند نقطتين : ايجاد تعارض مفتعل بين الاسلام وتطبيق العدالة الاجتماعية من جهة ، وتوجيه الاهتمام الى قضايا من شأنها ان تصرف الجماهير عن مشاكل أكثر آنية ، وأشد ضرورة وذات أولوية . وقد اتيح لنا ان نسمع في احدى المناسبات ، في الجزائر عام 1980 التغيي بأن « الهند لنا ... والصين لنا » ورفع شعار « استعادة الاندلس » مع السكوت عن فلسطين مثلاً .

وفي نفس السياق ظهرت ادبيات تركز على ضرورة « رفض الافكار المستوردة ».

وتجدر الاشارة هنا الى التذكير بالتوجيهات الاساسية لتلك الادبيات : فهي أولاً تتحدث عن « الافكار المستوردة » كما لو كانت قاصرة فقط على المبادئ الاشتراكية . وهي ثانياً تسكت عن النظام الرأسمالي كما لو انه لم يكن مستورداً ، في نفس الوقت الذي تسكت فيه عن مظاهر التفاوت الاجتماعي المفرط كما لو انها قضاء وقدر لا راد له .

وهكذا أريد مواجهة مطلب العدالة الاجتماعية الذي هو مطلب عميق لدى الجماهير الجزائرية ومحاربه باستعمال كبت الدين .

وليس من المستبعد ان يكون حرص النظام الجزائري الحالي ، منذ 1979 ، على تحسين اطار الحياة من جهة ، وعلى التخلص من المظاهر غير الطبيعية من جهة اخرى ، قد جعل بعض أولئك يتصورون ان تلك الخطوات ايدان بالتراجع عن مبادئ الميثاق الوطني . خصوصا وان الميثاق الوطني قد تعرض منذ 1979 لحملات انتقاد عديدة .

وهنا لابد من تقديم ملاحظة لفهم طبيعة الانتقادات الموجهة الى الميثاق الوطني فهي في الواقع صنفان :

الصنف الاول يتمثل في انتقادات قديمة كان اصحابها يخفونها أو يظهرونها حسب الملبسات ، لانهم لم يهضموا الاشتراكية اختبارا لتطبيق العدالة الاجتماعية ، ولم يسلموا بها حلا لمواجهة اشكالية التنمية والتقدم في بلد مثل الجزائر .

اما الصنف الثاني من الانتقادات فقد كان نتيجة الممارسات الخاطئة والتطبيقات التحريفية والتناول البيروقراطي لأشكال التسيير التي يستلزمها التطبيق الاشتراكي وهي انتقادات ، كانت متعددة وصدرت عن جهات مختلفة ، وهي اصوات كانت معظمها محقة فيما نددت به . لكن توظيف هذه الانتقادات لم يتم في الاتجاه السليم ، لأن المطالبين بالتراجع حاولوا استغلالها لتحقيق مآرب لا علاقة لها بالعدالة الاجتماعية ، على طريقة المثل « كلمة حق اريد بها باطل » .

ان طبيعة هذه المناورة هي التي تفسر احد الخطوط الاساسية للاستراتيجية التي اعتمدها الرئيس بن جديد : اذ انه يرفض الجمود والتحجر ، لكنه في نفس الوقت يرفض التراجع عن مبادئ نبعت من صميم ثورة التحرير وتجاوبت معها أوسع الجماهير ، وحققت الكثير من المكاسب .

ولاشك ان مثل هذا التوجه يصطدم بعدد من المصالح ، فهو يصطدم أولا برغبات الذين يحملون بانفتاح ساداتي على الغرب ، وهو ثانيا يصطدم بالعناصر

التي تعودت على الاستفادة من السلوك البيروقراطي والتطبيق التحريفي ومن شأن هذا الوضع ان يشجع الذين يحاولون ضرب الثورة باسم الاسلام وباسم شعار « رفض الافكار المستوردة » .

ولعل هذا هو ما دفع الرئيس الجزائري الى صياغة جواب وإعداد مشروع في اتجاهات ثلاث .

الاتجاه الأول : الاقدام على نقد التناول البيروقراطي والتحريف الذي تعرضت اليه التجربة في الميدان . وبذلك يكون قد أخذ في الاعتبار انتقادات صادقة من جهة ، واغلق الباب في وجه توظيفها ضد الثورة من جهة أخرى . فهو يتعرض في تقريره للمؤتمر الخامس الى تحليل المصاعب التي تصطدم بها التجربة والتي تتصل بذهنية التخلف . فالتقرير المذكور ينص مثلا في مجال نقد التجربة على ان التسيير الاشتراكي للمؤسسات أريد له عند تشريعه « ان يكون مدرسة للديموقراطية وتنظيما عقلانيا للعلاقة بين الادارة المسيرة ومواقع الانتاج ، بصورة تضمن ترشيد التسيير وفعاليته وتزيد في الانتاجية وتكون مصدرا لتغيير في الميدان لعلاقات العمل والانتاج في اتجاه تخليصها من الاستغلال والخنوع والاتكال والقضاء على ظواهر التمييز والرشوة والاسئناس والبيروقراطية الخائفة » . ثم يعقب مصورا البون بين طموح النظرية والواقع فيقول :

« لكن هذه التجربة بدل ان تحقق مطلب ترقية الانسان وتوعيته وتشريفه بالعمل المنتج تحولت احيانا الى وسيلة للتهرب من العمل وتبرير الكسل وتغطية التقصير وتشجيع التحايل والتهرب من المسؤولية . ان التسيير الاشتراكي للمؤسسات . مثل كل قانون يشرع عبارة عن نص وروح : فلا يجوز ان يحرف النص بما يجعله يتعارض مع قصد المشروع وروح القانون » .

اما الاتجاه الثاني فيتصل بالكشف والتأكيد على طبيعة وجذور النظام الذي اختارته الجزائر عندما ينص على ان الثورة الجزائرية « ... تحركت في عدة

اتجاهات . فهي قد كانت ثورة ضد استعمار استيطاني استهدف الجزائر في شخصيتها وروحها العربية الاسلامية وحاول ان يؤيد تخلف شعبها ويستغل الى اقصى حد خيراتهما . ومن هنا كانت ثورة نوفمبر ذات محتوى سياسي في مواجهتها للاحتلال ، وذات طابع ثقافي - عقائدي في مسعاها لاسترجاع المقومات الاساسية العربية - الاسلامية للشعب ، وذات مضمون اقتصادي اجتماعي في مواجهتها للاستغلال الرأسمالي في أبشع صورة ، من جهة ، وفي مسعاها لأن تقضي على حلفاء الاستعمار أي التخلف والاقطاع والاستغلال المحلي من جهة أخرى ، تحقيقا للعدالة الاجتماعية الحققة .

اذن فتأكدنا على التمسك بالاسلام ، والحاحنا على الاختيار الاشتراكي ينبع كلاهما من جذور ثورتنا وليس مجرد محاولة سياسية لايجاد توازن شكلي بين الاسلام والاشتراكية » .

اذن فالتركيز على الاسلام والحرص على الاستمرار في تطبيق العدالة الاجتماعية ، ليس - في منظور النظام الجزائري الحالي - مجرد تكتيك يهدف الى كسب قآت مختلفة المشارب والاتجاهات ، ولكنه موقف استراتيجي يعتمد على فهم عميق لمسار التاريخ في الجزائر ، ولطبيعة ثورة نوفمبر .

اما الاتجاه الثالث فيتخلص في وضع أسس وقواعد مشروع ثقافي - اقتصادي شامل ، عن طريق ربط المنظومة التربوية والثقافية بالاهداف والبرامج الاقتصادية للتنمية .
فما هي أهم ملامح هذا المشروع ؟

— 5 —

ان تتبع المنافذ والثغرات التي يمكن أن يقع منها التسرب لضرب ثورة أوزعزة نظام ضروري كما هو معروف ، لمعرفة كفاءات المواجهة وضبط صيغ التحصين والحيولة دون قيام وضعيات وظروف داخلية تسهل عمليات الاختراق ، أمر ضروري لكل نظام يريد أن يسهم في صنع التاريخ . لكن مهما تكن أهمية هذه العملية وما يستتبعه من اجراءات ، فانها لن تكون كافية ، ذلك انها تظل مجرد « ردود فعل » ، أي مجرد « أجوبة » توجهها عمليا افعال الغير ، ومثل هذا الرد لا يتلائم مع مطالب نظام يضع طموحاته في أفق تاريخي واسع ، ويقرأ حساب الغد البعيد ، كما يقرأ حساب الغد القريب ، ويأخذ بعين الاعتبار طموحات وحاجيات الاجيال القادمة دون ان يتجاهل معطيات الجغرافيا السياسية ومختلف الانعكاسات التي تترتب على الأزمة الكونية التي تهز العالم .

ومن هنا كان من الضروري لكل نظام يضع نفسه في هذا المستوى ان يضبط مشروعا شاملا لتكوين الانسان وصيانة شخصية الشعب وتزويد البلاد بمؤسسات ومناهج تكوين وتربية تستأصل التناقضات المدمرة ، وتعزز الانسجام الاجتماعي .

وان نحن نظرنا من زاوية هذا المطلب الى وثائق المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني نجد انها تشتمل على مبادئ وتوجيهات تسمح بتنظيم هذه المهمة وتطرح طرق تنفيذها العملي . ولذلك كان التقرير الذي قدمه الرئيس الشاذلي بن جديد ، بوصفه الامين العام للحزب ، يشتمل بالفعل على مشروع اقتصادي - ثقافي متكامل سوف يؤدي ، اذا نجح المسؤولون الجزائريون في ادخاله حيز التنفيذ ، الى بلورة تلك الاهداف ، بل والى ترسيخ قواعد وأسس نظام اجتماعي - اقتصادي يملك قدرة التعاطف مع العصر ، كما يملك وسائل المنعة والحصانة والاستمرارية . بل اننا نجد في التقرير عناصر لنموذج استهلاكي يخرج عن المسالك المطروقة ، ولا يقتصر على ترديد مواظ اخلاقية ذات رنة خطائية جذابة لكن ليس لها امتداد في الواقع .

ان القراءة المتسلسلة لذلك التقرير - فضلا عن المتقطعة - لا تكشف في المرة الأولى عن ملامح هذا المشروع الطموح . لكن القراءة النقدية المتمعة والتحليل المتعلق يسمحان بتبين أهم خطوط هذا المشروع الثقافي بالمعنى الأشمل . وتجدر الاشارة هنا الى ان المشروع يتشكل من عدة مستويات قد تتزامن وقد تتلاحق ، لكنها في كل الاحوال تشكل كلا متكاملا . فهناك مستوى مواجهة الأمراض الموجودة ومحاولة تخليص الواقع الجزائري منها ومن السلبات التي تصطدم بها ارادة التغيير الفعال ، وهناك مستوى التعاطي مع الواقع والمحيط الوطني والجهوي والدولي على أساس استقراء وقائعه ومعطياته ، ليس من أجل الاستسلام لها ، ولكن من أجل معرفة كيفيات مواجهتها وتجاوزها ، وهناك المستوى المستقبلي وما يطرحه من مطالب تتعلق بتكوين الانسان عموما وتربية ذوقه وتوجيه جهده الانتاجي وتكييف واشباع احتياجاته الاستهلاكية .

وقد سبق لنا ان استعرضنا سابقا بعض الكيفيات والصيغ التي أراد النظام الحالي ان يواجه بها تلك الأمراض والسلبات التي يعاني منها المجتمع الجزائري ، فلا لزوم الى العودة اليها . لكن يمكن ان نضيف الى ما سبق ذكره

كيفية مواجهة التناقض القائم أو المتوقع أو هما معا ، بفعل تعايش قطاعين للاقتصاد وهما القطاع العام والقطاع الخاص .

من المعروف ان الميثاق الوطني اعترف منذ 1976 بالقطاع الخاص ، أو برأس المال الوطني غير المستغل . لكنه لم يضع تحديدا مضبوطا لـ « غير المستغل » وقد حولت بعض النصوص التطبيقية ان تضع تعريفا للقطاع الخاص غير المستغل على أساس عدد المستخدمين في المصنع أو المؤسسة ، في حين ان مثل هذا التعريف غير سليم ، لأن الاستغلال لا يتوقف بالضرورة على عدد المستخدمين .

يضاف الى الغموض الذي يحدثه غياب تعريف موفق لـ « غير المستغل » ، ان الاطار العام الذي كان يتحرك ضمنه القطاع الخاص كان متروكا - قبل 1979 - الى ممارسات لم تكن دائما مضبوطة . وقد أسفر ذلك كله عن وضعية غير صحية : فبالرغم مما حققته عناصر من القطاع الخاص من ثروات فأنهم لم يكونوا راضين ، لأن حدود التعامل معهم لم تكن واضحة . بل ان عدم التحديد قد جعل مفهوم « القطاع الخاص » ليس فقط يكتسي معنى مبتذلا لدى بعض الاعوان المكلفين بالتعامل معه ، بل جعل هذا المفهوم يمتد الى صغار الحرفيين والفلاحين الصغار وصغار التجار ، فضلا عن اصحاب المؤسسات المتوسطة الحجم . وقد أدى ذلك كله الى ان العناصر المشمولة بهذا العنوان اصبحت في نظر البعض تعتبر خارج النظام ، ان لم تعتبر عدوة له ، في حين ان بعض عناصر هذا القطاع يدخلون في فئات اجتماعية تعتبر عادة حليفة طبيعية للثورة . ولاشك ان استمرار ذلك الوضع كان سيؤدي الى تراكم عوامل صراع غير صحي ، خصوصا وان التحكم البيروقراطي بكل ما يفرزه من فساد ، ومن علاقات وتحالفات غير طبيعية يساعد على تكوين ثروات لا تستفيد منها التنمية الوطنية ، لأنها تذهب ، في حالة انعدام مخططات استثمار مستقبلها ، الى اشباع حاجات استهلاكية تشكل

هي الاخرى بصورة فوضوية مما يؤدي في النهاية الى تمزيق النسيج الاجتماعي وادخال عوامل البلبلة والاضطراب .

ولذا حرص الرئيس الشاذلي بن جديد على تسوية التناقضات المتصلة بهذا الجانب . فقد لاحظ في تقريره النقص الذي كان موجودا بشأن تعريف القطاع الخاص ودعا الى ازالته قائلا :

« ... وبهذه المناسبة ادعو الى تعريف للملكية الخاصة غير المستغلة يأخذ في الاعتبار طبيعة الاستغلال وجوهره ، ولا يكفي بشكليات لا تفي دائما بالغرض في تحديد معنى الاستغلال ، بل قد تؤدي الى الحيلولة دون أن يستفيد الوطن من كل امكانيات هذا القطاع » ، ثم اضاف لذلك « ... وأعتقد ان اعتبار المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم مسمولة بتعريف الملكية الخاصة غير المستغلة يصلح ان يكون قاعدة تحسم الغموض الذي يحيط بهذه النقطة » .

وهو عندما يدعو الى العناية بالزراعة والاستثمار الأقصى للامكانيات الزراعية يطالب بتحقيق مساع من شأنها ان لا تؤدي « الى التهميش النسبي للمشاكل الاجتماعية والثقافية للعالم الريفي » لأن اعادة الاعتبار للارياض وللزراعة في المسعى الجزائري الجديد لا يقوم على تمجيد أجوف لقيم الريف وتقاليده ، بل يعتمد على تحقيق المزاوجة بين التحديث الذي يتطلبه الاستثمار العقلاني للموارد الزراعية ، مع الاهتمام بالحاجات الاجتماعية والثقافية للعاملين في هذا القطاع .

والواقع ان النظام الجزائري الحالي لم ينتظر حتى هذا الوقت لمواجهة هذه المشاكل : فقد سعى ، خلال المؤتمر الاستثنائي للحزب الذي انعقد في جوان (حزيران) 1980 الى ضبط عدد من القواعد سمحت للحكومة فيما بعد باتخاذ اجراءات من شأنها ان تقضي على التوتر الذي كان سائدا بسبب

الغموض واللبلة المتعلقة بالقطاع الخاص ، ولا شك ان تلك القواعد ساعدت على التمهيد لبلورة موقف نظري واضح هو الذي نص عليه تقرير الرئيس بن جديد .

حدود سياسة الاستهلاك وشروطها :

اما بالنسبة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يطرحها العصر متصلة بالاستهلاك ، فان المشروع الذي تضمنه تقرير الامين العام للحزب ينطلق من استقراء الواقع ، ومراعاة المحيط الدولي وحقائق الجغرافيا السياسية توصلا لصياغة نموذج استهلاكي يتلائم مع الامكانيات الوطنية ، ولا يدير ظهره للعصر ولا يتنكر للقيم الاساسية .

ان المشروع المذكور ينطلق من تسجيل حقيقة خلاصتها ان « المجتمع الجزائري وان لم يكن مجتمعا استهلاكيا ، يتطلب اشباع حاجات عديدة ومتنوعة فردية وجماعية » .

وبعد ان يتعرض التقرير لتنوع الحاجات الاستهلاكية واختلافها باختلاف الفئات الاجتماعية يركز اهتمامه على حاجات الشبيبة باعتبارها تمثل الاغلبية الكبيرة من الشعب فيقول : « ان مطالب الشبيبة لا يمكن ان نواجهها بالموعظة أو بالمقارنة مع انماط الحياة في الماضي ، خصوصا وان مطالب الشبيبة خصوصا وان مطالب الشبيبة ليس مبالغا فيها دائما . لذلك يجب ان نستعد جيدا لترضيها » وذلك لأن نسبة السكان الذين تتراوح اعمارهم بين تسع سنوات وسبع وعشرين سنة سوف يشكلون ما لا يقل عن 72% عام 1990 .

ويتعرض التقرير في مكان آخر من القسم نفسه الذي خصصه للحديث عن سياسة الاستهلاك الى تحديد اهدافها فيقول :

« ان سياسة الاستهلاك خلال المرحلة القادمة يجب ان تهدف الى التحسين الكمي والنوعي في آن واحد ، كما يجب ان تجعل الاستهلاك مرتبطا بانتاجنا

وبأنماط حياتنا ، وهذا في الوقت الذي تسهر فيه على تأمين الحاجات الضرورية بسعر مقبول ونوعية مرضية » .

ثم يختتم هذا القسم المتعلق بالاستهلاك مؤكدا : « ان الشباب الجزائري يعرف ان بلده لا يستطيع الآن ان يؤمن له نفس الاحتياجات المتوفرة لنظيره في البلدان المتقدمة ، لكن ذلك لا يمنع من ان نسعى في المستقبل لاشباع حاجاته المعقولة وخاصة في مجال الاعلام والنشاط الثقافي والتسلية » .

على ان هذا التناول للسياسة الاستهلاكية لا يمكن ان يتحقق الا عبر مشروع اقتصادي يشترط فيه ان يكون واقعيا حتى لا ينتهي الى طريق مسدود وهذا بالضبط ما حدا بالامين العام للحزب ، عندما تعرض لرسم آفاق المستقبل ووضع أسس المخطط الاقتصادي القادم ، الى ان يلح على حقيقة اساسية والتذكير بمسئولية كثيرا ما يفعل عنها كثيرون وهي مدى ترابط اقتصاديات العالم .

فهو يسجل « ان الاقتصاد الوطني لا يمكن ان ينمو بمعزل عن الاقتصاد العالمي » ثم يستخلص النتيجة من ذلك قائلا : « ... وغير خاف ان تطور هذا المحيط العالمي يستلزم ان نكون جد متيقظين في معالجة قضايا التنمية والتخطيط لمشاريع المستقبل » .

وقد تعرض التقرير بالتفصيل لأهم المظاهر والشروط التي تتطلبها تنمية اقتصادية سليمة ، ليس في الامكان ان نورد هنا كلها . لكن يمكن ان نشير الى بعض منها وهي التي تتصل باللجوء الى التعاون الاجنبي . فهو أولا ينص على ان التعاون الاجنبي مهما كانت صيغة - لا يمكن ان يكون محايدا ، ولهذا سعى الرئيس بن جديد ، منذ توليه الحكم في عام 1979 ، الى تحجيم التعاون الاجنبي وجعله مقتصرًا على الضرورة . وفعلا فقد انخفض عدد المتعاونين الفيين الاجانب من احد عشر الفا في عام 1978 الى الفين وأربعمئة عام 1982 .

وهو ثانيا يجعل مسعى التعاون جنوب - جنوب مسعى عمليا حقيقيا وليس مجرد نظرة مثالية حاملة . وهو يعتبر ثالثا ان تكيف التعاون بين دول الجنوب هو المدخل الفعال لحمل بلدان الشمال الغنية على اجراء حوار مع دول الجنوب . وفي هذا السياق يحذر الرئيس من التقليد والمحاكاة العمياء للنماذج الاستهلاكية في البلدان الغنية اذ يؤكد في خلاصة تقريره على ضرورة « حماية النموذج الاستهلاكي المرغوب فيه من المحاكاة العمياء والتقليد الجامد » . ثم يفسر ضرورة هذه الحماية بقوله :

« ان النماذج الاجنبية تحمل معها عقليات التبذير والترف ومعاداة البعد الانساني والروحي في العلاقات بين افراد وفئات المجتمع الواحد » . ثم يسجل الحاجة التي تستمر ، لعهد طويل ، الى الاعتماد على التعاون الخارجي لاكتساب التكنولوجيا ليخرج من ذلك بملاحظة وتوجيه . اما الملاحظة فيلخصها في قوله :

« ولاشك ان هذا الوضع سوف يغري شبابنا وخريجينا باعتماد مجموع النموذج الاستهلاكي الذي يجدون ضمنه ما هم في حاجة اليه من تقنيات وتكنولوجيا » اما التوجه فيوجزه في ما يلي : « ... لكن ذلك لا ينبغي ان يشينا عن السعي لاعتماد قيمنا الثقافية وايجابيات تراثنا العريق في عملية الصمود امام اغراءات نماذج تنكر علينا عمليا الابعاد الروحية والانسانية في العلاقات الاجتماعية » . ويختتم هذا التوجيه بالدعوة الى استخلاص الجوهر من التعاون مع الاجنبي ، دون مجاراته في النظر الى الفرد على انه عبارة فقط عن طاقات آلية تحرك لاشباع حاجيات مادية بحثة ثم يقول :

« ان الامر في نظرنا لا يتعلق فقط بتمكين المجتمع من ان يقطف الثمار الاقتصادية الصرفة للتنمية ، ولكنه يتعلق ايضا وعلى الخصوص بايجاد توازن وانسجام بين مطالب الجسد والفكر والروح بصورة تساعدنا على تكوين

مجتمع عارف بشخصيته ، معتد بماضيه وتراثه ، معتمد على ذاته وامكانياته متوجه الى مستقبله وربه .

دور منظومة التربية والتكوين :

لكن تحقيق مثل هذا النموذج الاستهلاكي سوف يظل مجرد حلم ما لم يقع التمهيد لقيامه بصياغة منظومة تربوية وثقافية تساعد على تشكيل شباب الغد وصيانة اذواقه بما يفضي الى مثل ذلك النموذج من الاستهلاك .

من اجل تحقيق ذلك تضمن التقرير أسس مشروع ثقافي يحدد اهداف منظومة التربية والتكوين والتثقيف بمعناها الواسع .

أي انه لا يقتصر على المدرسة والثانوية والجامعة ، بل يتناول ايضا كل ما يتعلق بتكوين الفرد .

ولا شك ان منظومة التربية والتكوين تؤدي دورا رئيسيا في التكفل بهذا العبء ولذلك يؤكد الرئيس بن جديد على ان هذه المنظومة هي التي يتوقف عليها « تكوين ما يلزم من مهارات ، واعداد ما تتطلبه البلاد من قدرات تستطيع التكيف مع المشاكل التي تنتظرنا في المستقبل ، كما يتوقف عليها توفير ما يلزم من شروط لتحقيق نهوض اقتصادي وثقافي في ظل انسجام اجتماعي لا يتنكر للماضي ولا يدير ظهره للتقدم .

ثم يتناول بشيء من التفصيل المطلوب من منظومة التربية والتكوين فيقول : « ان الدراسة المخبرية يجب ان تظل وثيقة الاتصال بميادين التطبيق والرقي العلمي يجب ان تكون له قنوات تصله بالحياة الثقافية والروحية ، والعالم المؤمن لا ينبغي ان يتسك في صومعة منزلة أو برج عاج مقطوع الصلة بالحياة .

وفي هذا الاطار يطالب بصياغة البرامج الدراسية « بعيدا عن الديماغوجية والتساهل » . ذلك ان تطوير المنظومة التربوية بصورة سليمة ، وضمان ديناميكيته واستمرار تلك الديناميكية ، كل ذلك يتوقف على تأمين اتصالها

بصورة محكمة ، « ... مع التحولات الاجتماعية والفكرية والنفسية التي تحققها التنمية » لأن ذلك هو الذي يمكن كلا من البحث العلمي والبحث التطبيقي من « ان يؤدي دوره كمحاور لتوجيه برامج ونشاطات التعليم الجامعي بناء على ارتباطه المستمر بحقائق الاوضاع التي تعيشها البلاد من جهة ، وبناء على استناد للقيم الثقافية والروحية والمقومات الاساسية للمجتمع الجزائري من جهة أخرى » .

وفي السياق نفسه يحدد الدوائر الاساسية التي تعمل فيها منظومة التربية والتثقيف ، ويلح على ثلاث منها على الاخص هي : الدائرة التعليمية والتكوينية . والدائرة الاقتصادية والاجتماعية ، ودائرة تكوين شخصية الفرد . وفي هذا الصدد يقول : « ... اننا مطالبون بمزيد من الدراسة والتصور لتحقيق انسجام المنظومة التربوية في ما يتعلق بنظم وبرامج فروع التعليم والتكوين من جهة ، وفي ما يتعلق بحاجيات الاقتصاد والمجتمع من جهة ثانية وفي ما يتصل بالتنمية المتوازنة لشخصية المواطن من جهة ثالثة » .

وغير خاف ان العناية بالشباب ، في جميع مراحل تكوينه ، تعتبر هي حجر الزاوية في هذا المشروع الثقافي الضخم . وهنا نجد ان المسعى الذي اعتمدته المؤتمر الخامس للحزب وخاصة تقرير امينه العام ينقد الوضع القائم نقدا موضوعيا قبل ان يتعرض الى مختلف الميادين التي يعني فيها الشباب فالتقرير يلح مثلا على ان الاخطار التي يواجهها الشباب في مستويات تكوينه المختلفة لا يمكن مواجهتها ب « الارادية » فقط . وفعلا فقد طبعت « الارادية » عددا من المساعي الجزائرية في الماضي . والصورة التي يعطيها الميثاق الوطني عن الشباب لم تشذ عن هذه الارادية التي ينقدها الرئيس ابن جديد . فالميثاق ينص على ان « الشباب الجزائري يتمتع بعقلية تخلصت من رواسب نظام اجتماعي بائد » وانه « اعطى الدليل على تقبله النمط التفكير الاشتراكي الذي يستبعد الفردية ويقدر قيم التضامن والنزاهة والتفاني في خدمة المجتمع » .

ويعلق تقرير الأمين العام للحزب على هذه الصورة المثالية للشباب الجزائري فيقول بأن هذا التصور «... انما يعكس أمنية ورغبة اكثر مما يصور حقيقة» ثم يتدارك حرصا على الموضوعية فيقول: «صحيح ان هناك حالات توحي صدق هذا التصوير، لكنها لا تصدق بصورة عامة أو بصفة مطلقة».

وبالمسعى النقدي نفسه يسجل التقرير غياب ما يمكن تسميته «بسياسة الاطارات». مما يساعد على تعريض بعض الاطارات الفتية الى عدد من الانحرافات وأصناف من الاستلاب، جعلها تتصرف «بروح المتعاون الوافد من الخارج»، لا بروح ابن الوطن الذي استفاد من توضيحات شعبه.

ثم يشير الى بعض النقاط التي يعاني منها تكوين الشباب، فيلاحظ «ان الغفلة عن الجانب التاريخي والروحي والعقائدي في التكوين، هو الذي يفسر تعرض خريجينا لاصابات الايديولوجيات الاجنبية. ذلك ان التكوين العلمي والفني ليس محايدا. ان استيراد التكنولوجيا وفنيات العصر يرفد معه الوانا من الصهر النفسي والعقائدي قد يقتلع شبابنا من جذوره الوطنية اذا نحن لم نستعد لمواجهة ذلك من المدرسة الابتدائية حتى الجامعة». بل ينص في مكان آخر على ضرورة مواصلة العناية بالشباب «بعد ان يصبحوا رجالا يتحملون مسؤوليات التسيير ويحتكون بحقائق الوطن».

ويوجز التقرير في الخاتمة نوعي المخاطر التي يتعين على منظومة التربية والتكوين ان تجنبهما الشباب وهما:

- 1 - «خطر تكوين غير متصل بالحياة العملية، وما ينتج عنها من شهادات لا جدوى منها، ولا يستطيع حاملها ان يجد منصبا في سوق العمل».
- 2 - «خطر تكوين يقدر احتياجات الاقتصاد في المستقبل على أساس حساب ميكانيكي وتقدير آلي. فمثل هذا التكوين سرعان ما يفقد قدرته على تأهيل

الشباب للتفاعل مع الحياة، وتسليحه لتغيير الاقتصاد وفهم منحى تطورات المستقبلية».

ويتطرق التقرير حتى الى كيفية تعليم التاريخ للناشئة، الذي يجب ان يتم «بتبسيط لا تحريف فيه، وسهولة لا سطحية فيها، وتشويق خال من التزوير. كما يجب التفكير في دراسة التاريخ الوطني في المستوى العالي بمنهج جديد يخرج عن المسالك المطروقة التي رسمها اجانب».

ولا يتردد التقرير في التعرض لمشكل من أعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر وتضطرم بها خططها التنموية وخاصة الثقافية منها، وهو مشكل النمو الديمغرافي، وهو يفعل ذلك بجرأة مسؤولة. وان الرئيس الجزائري لا يحمل النمو الديمغرافي كل اسباب التخلف والعراقل، كما يعتبر ان «تجاهله وعدم محاولة تطويقه، يجعل جزءا هاما من انشطتنا تذهب سدى». ثم يؤكد ضرورة تخطيط سياسة تضمن التحكم فيه بالترابط مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تلك ملامح اساسية في المشروع الثقافي الشامل الذي تضمنه التقرير الذي تقدم به الرئيس بن جديد الى المؤتمر الخامس للحزب، والذي اصبح بعد اعتماده من طرف المؤتمر، وثيقة اساسية من وثائق المؤتمر، تعتمد عند تخطيط السياسات المختلفة المطلوب تنفيذها.

- المحتوي -

5	الاهداء
7	المقدمة
17	أول : المغرب العربي ومعركة استقلال الجزائر في مطلع الستينات
191	ثان : صراع الأكفاء
243	ثالث : ملامح تحول وخصائص أسلوب
293	رابع : قراءة نقدية في وثائق المؤتمر الخامس



مكتبة
دار الكتب
بجدة

دار الكتب

مكتبة

مكتبة

مكتبة

مكتبة

مكتبة

مكتبة

طبع بطابع

« دار البعث »

تونس/الجزائر

1405 هـ - 1984 م

8

7

71

101

280

500

